Acheté par Mr Ducaurroy,
avec autorisation de Mr Ruffin,
pour l'Ecole des Jeunes de Langues
de Constantinople, sur les épargnes
faites dans les années 1803, 1804,
1805 et 1806.

Ducaurroy

marque du présent

— vel aini 141
— vel l'aini
— vel l'aini vel l'aini 166
— vel fai vel l'aini
— vel fai vel l'aini
— vel fai vel l'aini vel l'aini
— ou aini stett
— aini mogan ou fecaut
— calet 185
— merè
— neut

دده جونكي ابن الغهرستة محرر بالمطلب فك

…di Salim

~~773~~

~~555~~

56

…di Salim

37
38
39
39
44
45
47
52
53
59
82


1 دده جونكي ابن الغهر ستة محرر بالمطلب فلذلك زموت ابن

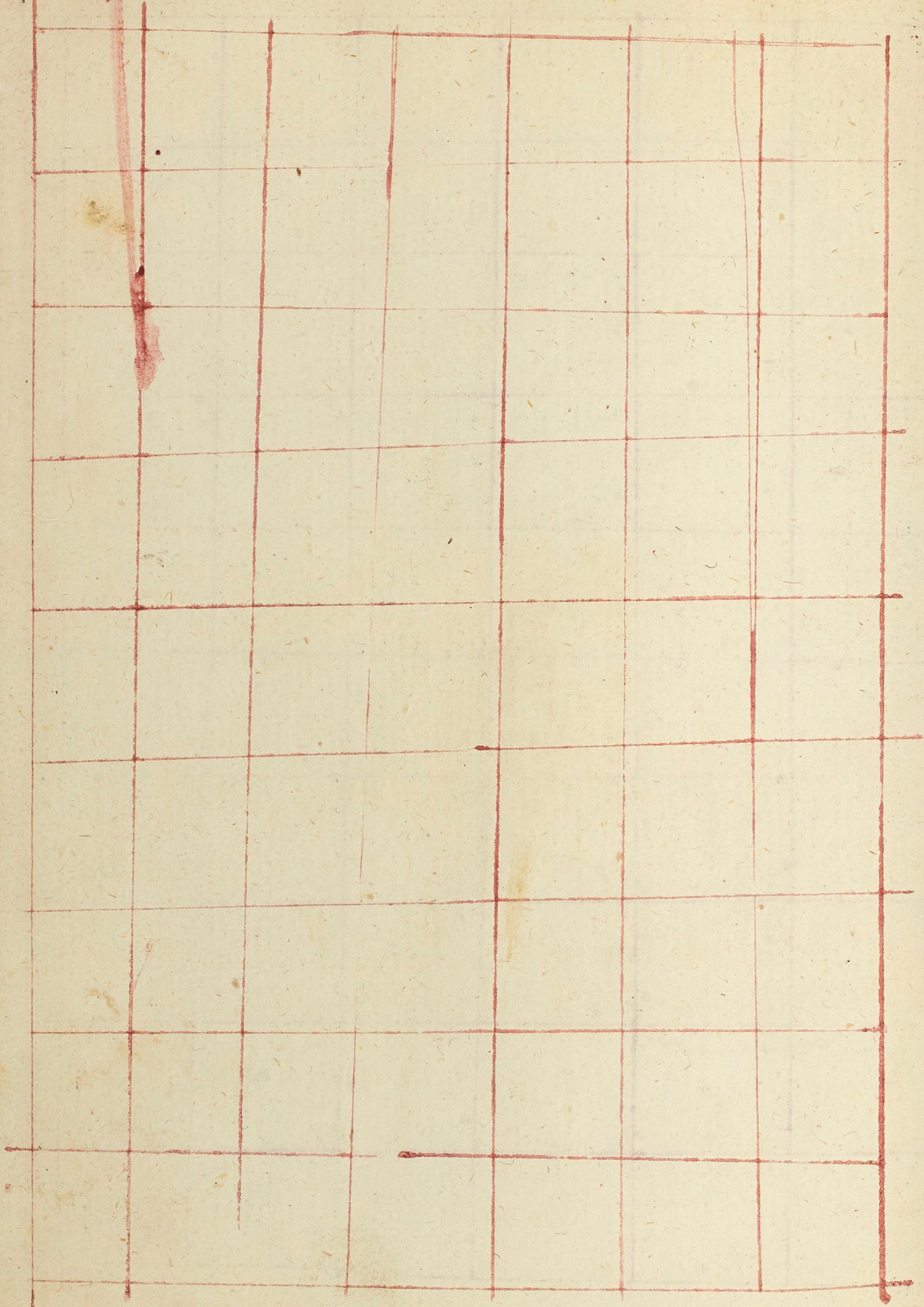
هذه الفهرسة محرر بالمطلب فلذلك [illegible]


افعل التفضيل ١	تعريف معاني الكلام ومعاني القول ٢	المصدر واسمه ٢	الفعل واسمه ٢	البيان والتبيان ٣	في تعريف الحمد والشكر والمدح ٣	تعريف فيه كلمة سبحانه واستعماله ٣
تعريف فيه كلمة ثم ٤	في الصلوة لغة وشرعا ٤	تعريف منه احوال الاسلام ٥	تعريف فيه استحباب الترضي للصحابة ٥	تعريف فيه فرق الرسل والرسول ٥	بيان عدد الكتب المنزلة ٥	تعريف فيه كون العلم منفوعا لا النعت ٥
تعريف فيه [illegible] اتى معنى الجمع واسم الجمع والجمع	تعريف في لفظ الآل ٦	تعريف [illegible] اختصاص [illegible] والخاص	تعريف فيه كون الاصحاب جمع صحب	تعريف فيه تعريف الاسلام والفرق ٧	بعدم اصوله واجوبته ٧	تعريف فيه دخول الفاء بعد على توهم اما على تقديرها
انفو في فتوح	مطلب عدد ١٨	يعرف فيه استعمال كلمة اشار ١٨	في كلمة الانبياء ١٩	يعرف الامثلة والشواهد ١٩	في ان الكلم جنس الكلمة لا جمع ٢٠	في تعريف بين المدلول واللغة [illegible] ٢١
في ان الكلام [illegible] لا من خطاه ٢١	يعرف فيه الفرق بين [illegible] والنفي ٢١	يعرف فيه [illegible] استعمال كلمة ايضا ٢٤	يعرف فيه اشتقاق الفعل والحرف من المصدر ٢٨	كلمة اذ حيث حين ٣١	يعرف فيه استعمال جمع الكثرة والقلة وصيغتها ٣٣	مفهوم مخالف ٣٤
يعرف فيه في السنة والشرط تقسيم المفهوم الى القلب ٣٥	معنا جعل ٣٧	ان ٣٨	ضرب المثل ٣٩	الفرق بين المثل والشبيه ٣٩	استعمال كلمة جاء ٤٠	استعمال كلمة متى ٤٠
معرفة المخرج ٤٠	في بيان الفرق بين الشاذ والنادر والضعيف ٤٠	في عدم جواب اضافة اسم التفضيل ٤٢	[illegible] ٤٣	في المشاكلة بيان التضاد ٤٣	وجه استثناء الفرع ٤٥	بيان عدم جواز [illegible] ٤٥
مجيء كلمة الا لمعاني غير الاستثناء ٤٦	يعرف الكرم ٤٧	بيان استعمال فعلل من اسم الرباعي	بيان معنى الالحاق ٤٨	اشارة الى الفرق بين اصل الملحق	التعريف زيادة الحرف في كلام العرب ٤٨	اشارة الى بيان اصل [illegible] الاول
يعرف وصف التمييز قبل وبعد الغايات ٤٩	بيان شرط [illegible] ٤٩	تفضيل كلمة قد ٥٢	يعرف اسم سيبويه ٥٢	شروع في بيان التعجب ٥٣	شروع في بيان قاعدة معاني فاعل ٥٤	غير مشهور ٥٤
اعراب فما عدا ٥٤	اشارة الى عدم كتابه ٥٥	فيه يعرف اعراب تركيب مرة بعد مرة ٥٥	اشارة الى قاعدة لطيفة ٥٧	اشارة الى عدم جواز دخول الالف واللام على غير	بيان معاني الانفعال ٥٨	يعرف الفرق بين الكسب والاكتساب

١٠٤









5

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

ابتداء بالتسمية اقتداء بكتاب العليم وامتثالا بقول رسوله الكريم كل امر
ذي بال لم يبدأ ببسم الله فهو ابتر اى كل شيء له خطر واعتبار وشرف لم يبدأ
ببسم الله فذلك الشيء ابتداء ناقص لا يعتبر لا يقال هذا معارض بقوله عليه السلام
كل امر ذي بال لم يبدأ بحمد الله فهو اجذم وايضا مستلزم للتسلسل لان الابتداء محمول
على العرفي الممتد او احدهما على الحقيقي والآخر على الاضافي والباء للملابسة
والمصاحبة نحو دخلت عليه بثياب السفر او للآلة او الاستعانة نحو كتبت بالقلم
وان المراد كل امر ذي بال يلاحظ انه كذلك ويقصد بالابتداء ولا يجعل وسيلة
الى ابتداء آخر وان المراد بالابتداء ما يكون في وسع العبد وربما يعترض بان
الابتداء بالتسمية ليس ابتداء باسم الله تعالى لان الباء ولفظ اسم ليس شيء منهما اسم الله
تعالى ويجاب بان الاسم مضاف الى الله يراد به اسم فقد ذكر هاهنا اسمه لكن لا بخصوصه
بل بلفظ دال عليه مطلقا فيستفاد بجميع اسمائه واما الباء وسيلة الى ذكره
على وجه يؤدي الى جملة مبتداء للفعل فهي من تتمة ذكره على الوجه المطلوب وجملة
البسملة اسمية اي قدر ابتدائي بسم الله وهو قول البصريين وفعلية اي قدر ابتدائي بسم
وهو قول الكوفيين وهو المشهور في التفاسير والاحاديث ولم يذكر الزمخشري
غيره الا انه يقدر الفعل متأخرا ومناسبا لما جعلت التسمية مبدأ له فيقدر بسم الله
اقرأ بسم الله آكل بسم الله ارتحل بسم الله ويؤيده الحديث باسمك ربي وضعت جنبي
والاصل عند البصريين سمو بدليل جمعه على اسماء وتصغيره على سمي وتكلمه على
سميت لا وسماء وو سيم وو سمت ولو كان اصله كما قال الكوفيون وسما لكان
الحق منها على العكس وفيه خمس لغات اسم وبضم الهمزة وكسرها والكسر اجود وسم
وسم بكسر السين وضمها وسمى كهدى كهدي والقياس الخطي فيه ان لا يحذف

الصلوة و

خلاصة: في اصل لفظ الاسم

الف في حال الدرج في الخط كما لا يحذف في باسمك وكما لا يحذف في حالة الابتداء
في اللفظ فحذفوها الا انهم اتبعوا في حذفها حكم الدرج في الخط لا حكم الابتداء
فحذفوها في بسم الله لكثرة الاستعمال قال ابو البقاء ولو قلت لاسم الله او باسم
ربك لاثبت الالف واما الله فهل هو لفظ عربي كما هو مذهب الاكثرين او عبراني
او سرياني كما هو مذهب طائفة وعلى الاول هل هو علم وهو قول الخليل وسيبويه و
مختار الاصوليين والفقهاء او صفة كما هو مذهب طائفة وعلى الاول هل هو من
الاعلام الموضوعة كما هو مذهب قوم او الغالبة كما هو مذهب طائفة وعلى الاول
هل هو منقول كما هو مذهب قوم او مرتجل كما هو مذهب طائفة وعلى الثاني هل هو
مشتق كما هو مذهب الجمهور او غير مشتق كما هو مذهب بعض واختاره الفضلاء وجمع
غفير من المحققين وعلى الثاني هل له اصل اخذ منه كما هو مذهب قوم اولا كما هو
مذهب بعض فهذه عدة وجوه ذكره الشيخ اكمل الدين مع ما لها وما عليها في شرح
المشارق والتقرير البزدوي وانا اورده نبذا منها فاصله اله على اختيار
القاضي فحذفت الهمزة فصار لاه ثم ادخل الالف واللام للتعويض ثم
ادغم فصار الله وقطع همزه مختص بالنداء لمحضها للتعويض وقيل اصله
الاله على ما اختاره صاحب الكشاف وابو البقاء فحذفت الهمزة الثانية فنقلت
حركة الهمزة الى اللام فصار الاه ثم ادغمت الاولى في الثاني فصار الله وفي
نقل حركة همزة الثانية الى اللام في هذا الاصل تسامح لانه عند ادغامها
يحتاج الى اسكانها ثم حملت على الذات الواجب الوجود الخالق لكل شيء وقال
الخلخالي انه اسم لمفهوم كلمة الواجب الوجود لذاته والمستحق للعبودية
وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي وفيه نظر لانا
لا نسلم انه اسم لهذا المفهوم الكلي كيف وقد اجمعوا على ان قولنا لا اله الا الله

كلمة

كلمة التوحيد ولو كان الله اسما لمفهوم كلي يحتمل كثرة ولان المراد بالاله فهذه
الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب
لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون اله بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد الموجود
منه والمعنى لا مستحق للعبودية في الوجود له في الوجود او موجود الا الفرد الذي هو خالق
العالم وهذا معنى قول صاحب الكشاف ان الله تعالى مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اى
بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق فان قيل اذ جعل علما لا يظهر فائدة حمل الاحد عليه كما ذهب
كما ذهب اليه صاحب الكشاف في قوله تعالى قل هو الله احد حيث قال الضمير للشان والله احد
جملة خبرية لانه لا يكون بمنزلة ان يقال زيد احد ولا يشك احد في انه احد لا اثنان
واما اذا اريد به المفهوم الكلي فيكون مفيدا بمنزلة قولنا الواجب لذاته او المستحق للعبودية
احد قلنا يعتبر العبودية احدية بحسب الوصف بمعنى انه احد في وصفه مثل الوجوب واستحقاق العبادة
او بحسب الذات اى لا تركيب فيه اصلا فيفيد ولا يكون مثل زيد احد وذكر في اشتقاقه وجوه ترتقي
الى احد عشر على ما في التيسير فاكتفينا بالاشهر فقيل انه من اله الرجل اذا تحير في معرفته
وقيل انه من اله بالفتح الالهة اى عبد عبادة وقيل انه من وله الرجل اذا اشتد شوقه ووجده
ويسمى به لكون كل مخلوق واله نحو الرحمن الرحيم قيل هما بمعنى واحد وهو ذو الرحم مثل
ندمان ونديم ومنهم من فرق بينهما بان الرحمن عام والرحيم خاص فالرحمن بمعنى الرزاق
في الدنيا فيعم الكافر والمؤمن وغيرهما من الحيوانات والرحيم بمعنى المعافي في
وهو للمؤمنين خاصة فلذلك قيل في الدعاء يا رحمن الدنيا ويا رحيم الآخرة فالرحمن
خاص اللفظ وعام المعنى والرحيم عام اللفظ وخاص المعنى لانه يقال لغير الله تعالى
رحيم ولا يقال رحمن واما رحمن اليمامة لمسيلمة الكذاب فمن باب تعنتهم ومعنى و
صف الله تعالى بالرحمن ومعناها لغة الحنو والعطف مجاز عن انعامه تعالى على عباده
ذكر للملزوم وارادة اللازم لان واحدا من الملوك اذا عطف على رعيته من رعاياه
انعم عليه واصابه بمعروف وكذا يؤول الكيفيات النفسانية المنسوبة اليه تعالى في القرآن

مطلب افعل التفضيل

كالغضب والحياء وغيرهما بالحمل على غايتها قوله ان اروى زهر تخرج في رياض الكلام من الاكمام وابهى حبر تحاك ببنان البيان ولسان الاقلام اقول اروى اسم تفضيل من رويت بالماء اروى ريا وروى ايضا مثل رضى وارتويت وترويت كله بمعنى وهو ضد العطش وهو هنا كناية عن النضارة والطراوة لان الزهرة اذا رويت ظهرت نضارتها وزادت طراوتها وهنا فائدة جليلة لابد ان ننبه لها وهي ان المشاركة المستفاد من تفسير افعل التفضيل مشاركة تحقيقية وقد يكون تقديرية وفرضية اعتقادية وعليه قوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ خير مستقر واحسن مقيلا وقوله عليه السلام اللهم ابدلني بهم خيرا منهم اى في اعتقادهم وابدلهم بي شرا منهم اى في اعتقادهم والا فليس في عليه السلام شر ومن هذا القبيل قولهم زيد اعلم من الحمار وعمر افصح من الكشجار اى لو كان وفائدة هذا النمط التشريك في شيء معلوم الانتفاء قطعا لان الغرض الزيادة بعد ثبوت الاصل وقد يستعمل افعل لبيان الكمال والزيادة في وصفه الخاص وان لم يكن الوصف الذى هو الاصل مشتركا وعليه قولهم الصيف احر من الشتاء اى الصيف اكمل في حرارته من الشتاء في برودته وقد يقصد تجاوز صاحبه وتباعده عن الغير في الفعل لا بمعنى تفضيله بالنسبة اليه بعد المشاركة في اصل الفعل بل بمعنى ان صاحبه متباعد في اصل الفعل متزائد الى كمال قصد الى تمايزه عنه في اصله مع المبالغة في اتصافه بحيث يفيد عدم وجود اصل الفعل في الغير وجوده الى كماله فيه على وجه الاختصار فيحصل كمال التفضيل وهو معنى الاوضح في الافاعيل في صفاته تعالى اذ لم يشاركه احد في اصلها حتى يقصد التفضيل وهو المعنى الاوضح نحو الله اكبر ومثاله قيل وبهذا المعنى ورد قوله تعالى حكاية عن يوسف عليه السلام رب السجن احب الى مما تدعونني اليه وقول على كرم الله وجهه لان اصوم يوما من شعبان احب الى من ان افطر من رمضان ومثله كثير وقد يجرد افعل التفضيل عن معنى التفضيل ويؤول بالوصف وذلك مشروط بان يكون مجردا عن الامور الثلثة اللام والاضافة ومن وهذا قياس عبد المبرد وسماعي عند غيره وفيه

للحمار علم وللكشجار فصاحة

١

ان صاحب الكشاف والقاضي وغيرهما ذكروا في تفسير قوله تعالى اسوء الذين عملوا ان اسوء
بمعنى السيء كقولهم الناقص والاشج اعدلا بني مروان مع الاضافة وقال ابن
مالك وقد يستعمل افعل العاري عن من مجردا عن التفضيل مؤولا باسم الفاعل كقوله
تعالى هو اعلم بكم ومؤولا بالصفة المشبهة كقوله تعالى وهو اهون عليه فاعلم هنا بمعنى عالم
اذ لا مشارك له تعالى في علمه بذلك واهون بمعنى هين اذ لا تفاوت في نسب المقدورات
الى قدرته تعالى وانه لا يفصل بينه وبين من التفضيلية وقد تفصل بينهما بلو وفعله
نحو هي احسن لو انصفت من الشمس ولا يتقدم عليه من فلا يقال عمرو من زيد افضل وما
ما ورد من هذا القبيل الاضمار والتفسير ولا بأس باجتماع للاضافة ومن التفضيلية
اذا لم يكون المضاف اليه مفضلا عليه كما يقال زيد افضل البصرة من كل فاضل فالاضافة
الى البصرة للتوضيح وحذف من مع افضل شايع في الخبر دون الوصف لان الخبر كما يجوز
حذفه باسره لقيام الدلالة عليه يجوز حذف بعضه ايضا له وقد يحذف المفضل عليه
اما للاجلال المفضل من ان ينسب اليه كما قال القاضي في تفسير قوله تعالى لمثوبة من عند الله
خير واما للتعميم كما قال ابن كمال باشا في قول الفرزدق بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول
اي من دعائم كل بيت قال ابن الرشيق في العمدة قال الطرماح يوما للفرزدق انت القائل
ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول اعز ممن ذا واطول ممن ذا واذن
المؤذن فقال له الفرزدق يا لكع الا تسمع ما يقول المؤذن الله اكبر ممن ذا فانقطع ال
الطرماح انقطاعا فاضحا وبهذا اتضح ان ما زعمه بعضهم من ان مراد الفرزدق عزيز وطويل
ولكنه بناء على ان افعل مثل احمر وابيض وما شاكلهما نجعله لا انهما لما في ذلك من الفخامة
في اللفظ ليس بذلك والظاهر ان حذفه الله اكبر للتعظيم فتنظير الفرزدق في مجرد
حذف المفضل عليه لنكتة والزهر بفتح الزاء والهاء جمع زهرة بفتح الزاء وسكون الهاء
نور النبت بالفتح والرياض جمع روضة وهو موضع فيه البقل والعشب اي الكلاء الرطب
وزنه الجبل والاصل رواض قلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها الكلام في اللغة يطلق
على قسم الدوال الاربع والخط والاشارة وما يفهم من حال الشيء مجازا وعلى

الكلام وعلى التكليم كذلك وعلى ما في النفس من المعاني التي يعبّر عنها وعلى اللفظ المركب
افاد او لم يفد مجازا على ما صرّح به سيبويه في مواضع من كتابه من انه لا يطلق حقيقة الا
على الجمل المفيدة وهو مذهب ابن جنّي فعلى هذا مجاز في النفسي وهو احد المذاهب وقيل حقيقة
في النفسي مجاز في تلك الجمل وحقيقة فيهما على مذهب بعض وعلى الخطاب وعلى جنس ما
يتكلّم به من كلمة على حرف واحد كواو العطف او اكثر من كلمة مهملا كان اولا وعرّفه بعض
الاصوليين بانه المنتظم من الحروف المسموعة المتميّزة وقد يزاد قيدان آخران فيقال
المتواضع عليها اذا صدرت عن قادر واحد وقال الرضي الكلام واللفظ والقول
من حيث اصل اللغة بمعنى يطلق على كل حرف من حروف المعجم او المعاني وعلى اكثر منه مفيدا
كان او لا لكن الكلام اشتهر لغة في المركب من حرفين فصاعدا واللفظ خاص بما
يخرج من الفم من القول فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله وقوله اشتهر في المفيد
وقال ابن الانباري ويطلق بمعنى اقبل ومال واستراح وغلب وبمعنى الرأي والمذهب
وبالمتصوّر في العقل وقال صاحب النهاية العرب يطلق القول على غير الكلام
باللسان وانشد وقالت له عيناه سمعا وطاعة او مأت ومنه الحديث سبحان الذي
تعطف بالعزة وقال به اي احبّه واختصّه لنفسه ثم جعلوه عبارة عن جميع الافعال
فيقول قال بيده اي اخذه وقال برجله اي ضربها او مشى وقال برأسه اي اشار
وقال بالماء على يده اي قلب وقال بثوبه اي رفعه قال ابن الخباز واختلف في مصدريته
وعدمها فقال بعض هو مصدر كلّم وقال بعض هو اسم المصدر وليس بمصدر وههنا فائدة ينبغي
ان يتنبّه لها هي ان الفرق بين المصدر واسم المصدر ان المصدر موضوع للحدث من حيث اعتبار تعلقه
بالمنسوب اليه على وجه الابهام ولذا يقتضي الفاعل والمفعول ويحتاج الى تعيينهما في استعماله
واسم المصدر موضوع لنفس الحدث من حيث هو بلا اعتبار تعلقه بالمنسوب اليه وان كان له تعلق
في الواقع ولذا لا يقتضي الفاعل والمفعول وتعيينهما واما الفرق بين الفعل واسم الفعل
فهو انّ الفعل موضوع للحدث ولمن يقوم به ذلك الحدث على وجه الابهام في زمان معين
ونسبة تامة بينهما على وجه كونها مرآة لملاحظتهما وكل من هذه الامور جزء من مفهوم

مطلب تعريف معاني الكلام ومعاني القول

اسم المصدر

مطلب المصدر واسمه

مطلب الفعل واسمه

الفعل

ملحوظ فيه على وجه التفصيل واسم المفعول موضوع لهذه الامور ملحوظا على وجه الاجمال وتعلق
الحدث بالمنسوب اليه على وجه الابهام معتبر في مفهومه ايضا ولذا يقتضي الفاعل والمفعول
وتعيينهما ولك ان تفرق بين المصدر واسم المصدر بهذا الفرق وقال بعضهم فائدة الفرق
بين المصدر واسم المصدر هو ان المعنى الذي يعبر عنه بالفعل الحقيقي ومبداء الفعل الصناعي
ان يعتبر فيه تلبس الفاعل به وصدوره منه وتجدده فاللفظ الموضوع بازائه مقيدا بهذا القيد يسمى
مصدرا وان لم يعتبر فيه ذلك فاللفظ الموضوع بازائه مطلقا بهذا القيد المذكور هو اسم المصدر
كذا ذكره شهاب الدين الطيبي في حواشي الكشاف وقيل المصدر عبارة عن فعل جارحة اللسان
واسم المصدر عبارة عما عبارة عن فعل جارحة اللسان وعليه الجمهور وظاهر كلام ابن مالك انه لا فرق
بينهما من جهة المعنى وقيل الفرق بين المصدر واسم المصدر هو ان المصدر له معنى معقول نسبي
لا يكون الخارج ظرفا لوجوده واسم المصدر له معنى حاصل فيمن قام به المصدر ليس بامر نسبي
يكون الخارج ظرفا لوجوده يقال له الحاصل بالمصدر كذا في بعض حواشي الكشاف في سورة الزلزال
وان قيل قد صرح الرضي في بحث المصدر ان معنى المصدر عرض لا بد له من محل يقوم به ومن
البين ان العرض من قبيل ما يكون الخارج ظرفا لوجوده اجيب بعد تسليم كلامه في شأن
ان الحاصل بالمصدر قد يسمى ايضا مصدرا اشار اليه التفتازاني في التلويح وبقي فيهما
بحث وهو ان الحاصل بالمصدر قد لا يكون الخارج ظرفا لوجوده كالامكان والامتناع
فتامل والكم والكمامة بكسر الكاف وعاء الطلع وغطاء النور وغلافه والجمع كمام واكمة و
الكمام والاكاميم وابهى اسم تفضيل من البهاء وهو الحسن اللطيف الفائق وفي فعله ثلث
لغات بهي وبهو وبها بالكسر والضم والفتح نقله ابن مالك في كتاب المثلث والحبير
وكذا الحبرة بكسر الحاء المهملة وفتح الباء وجميع الحبرة على وزن العنبة برد يماني بضم الباء واوعى
كساء اسود مربع تلبسه الاعراب والجمع برد بفتح الراء واليمان منسوب الى اليمن والالف عوض عن ياء النسبة
فلا يجتمعان نحاك تنسج والبنان اطراف الاصابع واحدته بنانة والمراد به الاصابع والبنان
في الاصل مصدر من باب بمعنى تبين وظهر او اسم عين بين كالكلام والسلام من كلم وسلم يطلق على
اظهار الشيء وعلى ما به الاظهار وكذلك التبيان هو مصدر يأتي على الشذوذ اذ القياس

بفتح الفاء والمرجي بكسر الاتبيان وتلقاء وقد يفرق بينه وبين التبيان بحتوي على الكد
الخاطر واعمال القلب وقريب منه ما قيل التبيان اظهار مع دليل وبرهان فكانه مبني على ان
زيادة البناء لزيادة المعنى وهذا الحكم اكثري لا كلي اذ هو مشروط بعد كون البنائين
مشتقين من اصل واحد باتحادهما في النوع فلا ينتقض بالصفة المشبهة التي تدل
على زيادة المعنى وهو الثبوت والجبلة من مع انه احصر من اسم الفاعل كحذر وحاذر
وحسن وحاسن وايضا يجاب بان حذرا انما يكون ابلغ لا طاقة في الثبوت بالامور الجبلية
فجاز ان يكون حاذر ابلغ منه لدلالته على زيادة الحذر وان لم يدل على لزومه وثبوته
والمراد ههنا المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير والكشاف جميع سنن قوله حمد الله اقول
لما انعم الله تعالى عليه فاجننة نفسه الناطقة المتحلية بالعلوم والمعارف التي تالف
تاليف هذه الرسالة اثر من اثارها وفيض من انوارها وكان شكر المنعم واجبا
اردف التسمية بحمد الله تعالى اداء لحق شيء من ذلك والا فالتوفيق بالحمد والاقتداء
عليه ايضا نعمة يقتضي شكرا وهلم جرا فلا تفي بحق قوة الحامد الحمد هو الوصف بالجميل
مطلق سواء كان الجميل اختياريا او غيره على الجميل الاختياري مطلقا انعاما ذلك الجميل
او غيره على جهة التعظيم والحاصل ان الحمد يقتضي حامدا او محمودا وهو ظاهر ويقتضي
ايضا محمودا به خيرا اعم من ان يكون اختياريا او غيره محمودا عليه اختياريا وبه يمتاز
عن المدح اعم من ان يكون انعاما او غيره وبه يمتاز عن الشكر ان قيل كيف يصح قولهم
الحمد لله على ارادته الكاملة وقدرته الشاملة وحمدت زيدا على حسبه وشجاعته وعلمه
وكرمه واللؤلؤ على صفاتها مع ان المحمود عليه في هذه الامثلة غير اختياري لان صفاته
الذاتية غير اختيارية لكون كل اختياري حادثا وكذا البواقي غير اختيارية اما الحسب
فلانه ما يعده المرء من المفاخر سواء كان مفاخر نفسه او ابائه وهو اعم من ان يكون فعلا
اختياريا اولا واما الشجاعة والعلم والكرم والصفة فلانه كلها من قبيل الكيفيات لا من
الافعال الصادرة بالاختيار قلنا الجواب اما عن المثال الاول فهو انا لا نسلم انه حمد
بل مدح كما في لب التفاسير ان الحمد يختص بالفعل لانه يجوز المدح على صفة لله تعالى كما

مطلب البيان والتبيان

بيان التسمية

مطلب في تعريف الحمد والشكر والمدح

القدرة والعلم

الفعل

والعلم وعلى صفات فعله كالخلق والرزق ولا يجوز حمد الا على صفات الفعل ولو سلم
انه حمد فنقول تلك الصفات اما اختياره كما ذكره بعض المحققين ومنع الاختيار
للحدوث بناء على جواز قصد تستمر ازلا وابدا ولا يتقدم على الاثر الا بالذات او هي
بمنزلة افعال اختيارية لانبائها عن الفعل الافعال الاختيارية او لكون الذات
كافيا فيها كما يستعمل فاعل الافعال الاختيارية والحمد عليها باعتبار تلك الافعال
فالمحمود عليه فعل اختياري في المال واما المثال الثاني فهو ان الحسب وان كان اعم
من ان يكون فعلا اختياريا او لا لكن متعلق الحمد بالحقيقة هو افعال اختيارية لا كلهم
اللهم الا على التغليب وان الشجاعة يطلق على الكيفية النفسانية التي مبداء القاء
النفس في الحروب والمهالك وعلى نفس الالقاء فيها فيحمد على الثاني بلا تاويل وعلى
الاول بتاويل ولا لبتها على الافعال الجميلة الاختيارية ومن ههنا قيل ان الجميل
لا يجب ان يكون نفس اختياريا بل كما قد يكون نفسه اختياريا كذلك يجوز ان يكون
طريقه وسبب تحصيله اختياريا كما في العلم وان يكون ثمراته وآثاره اختيارية كما
في الكرم والشجاعة واما عن المثال الثالث فانه من الامثلة المصنوعة وليس
من كلام العرب العرباء على ذلك فانه غاية التلخيص في هذا المعاني الذي تذل
فيه اقدام الاقوام قوله سبحانه وتعالى على تواتر نعمائه الوافرة الزاهرة وترادف آلائه
المتوافرة المتطافرة قوله سبحانه علم للتسبيح مصدر سبحه بمعنى نزهه تنزيها بليغا من سبح
اذا ذهب وبعد لانك ابعدت من سبحته عما نزهته عنه او من السبح بمعنى الفراغ من
الشغل كانك جعلته فارغا عنه ولما قصد ان يكون لتنزيه الله تعالى لفظا براسه مخصوصا به
جعل بمعنى التنزيه البليغ من جميع القبائح لازم الاضافة الله تعالى بحيث لا ينقطع عنها في
اللغة الفصيحة وقول العلامة في الكشاف والمفصل يدل على انه علم سواء اضيف ام لا
وانه غير منصرف للالف والنون مع العلمية وزعم ابن الحاجب ومن وافقوه انه اذا استعمل
مضافا لا يكون علما بل اسم مصدر لاني الاعلال لا للاتصاف واذا افرد عن الاضافة كان

اقتضاء

عن

تعرف بنبه علمه بسبحانه وتعالى

الزاهرة صح

المتطاهرة صح

علما غير منون وقد يستعمل هذا اللفظ عند التعجب والسر فيه ان التنزيه البليغ يستلزم
التعجب من بعد ما تنزه عند عدم المنزه فكانه قيل ما ابعده فيما نزه ثم استعمل
عند كل تعجب من شيء فتارة يقصد به التنزيه البليغ اصالة والتعجب تبعا كما
في قوله سبحان الذي اسرى بعبده وتارة يقصد به التعجب ويجعل التنزيه ذريعة
له كما في قوله تعالى سبحانك هذا بهتان عظيم اذ المقصود التعجب من عظم امر الافك
وانتصابه بفعل مضمر متروك اظهاره تقديره اسبح الله سبحانه ثم نزل منزلة
الفعل وسد مسده ودل على التنزيه البليغ من جميع القبائح التي يضيفها اليه اعداء
الله تعالى اى تبارك وتعاظم وههنا فائدة وهي انه اذا كتب اسم الله تعالى
اتبع بالتعظيم كعز وجل ونحوه ويحافظ على كتبه الصلوة والسلام على رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولا يسأم من تكراره وان لم يكون في الاصل ومن غفل عن ذلك
حرم حظا عظيما ويصلي بلسانه كلما كتبه ايضا وكذلك الترضي والترحم على الصحابة
والعلماء ويكره الاختصار على الصلوة دون السلام وبالعكس ويكره الرمز بالصا
الصلوة والترضي في الكتابة بل يكتب ذلك بكماله واما تقطيع المصنفين الحديث
في الاحتجاج فالى الجواز اقرب وقد فعله مالك والبخاري ومن لا يحصى من الائمة
وقال ابن الصلاح هو لا يخلو من كراهية ويعلم منه ان تقطيع الاية للاحتجاج اشد
كراهية التواتر التتابع من قولهم تواترت الكتب اى جاءت بعضها في اثر
بعضها غير ان ينقطع في النعماء لغتان فتح النون وضمها فاذا فتحت النون
مددته كما هو في الرسالة وان ضممت قصرته وقلت نعمى الزافرة الكثيرة والترادف
التتابع والآلاء جمع الى بالفتح والكسر وهما اى الآلاء والنعماء مترادفان
لغة وقيل الآلاء النعم الظاهرة والنعماء النعم الباطنة المتوافر المتكثر من قولهم
هم متوافرون اى هم كثيرون وتوفر وتوافر يجيئان بمعنى او التام من الوفور بمعنى
التمام المتظافرة المتسارعة من ظفر بالظاء المعجمة يظفر اذا وثب قوله

ثم

ثم الصلوة والسلام على نبيه محمد المبعوث من اشرف جرايثم الانام اقول ثم للترتيب مع التراخي وهو مختص بعطف المفرد دون الجملة على الجملة صرح به الامام المرزوقي وقد يجي ثم بمجرد الاستبعاد كقوله تعالى يعرفون نعمة الله ثم ينكرونها فان الانكار مستبعد جدا بعد المعرفة وقد يجعل التفاوت الحقيقي والكلامي بمنزلة التراخي في الزمان فيستعمل له لفظ ثم ذكره في حاشية الضوء وقد يجي للتنبيه على انه ينبغي ان يتأدى السامع بتأنٍ في تحقيق ما تقدم حتى يصير السامع على ثقة وطمانينة ذكره في حاشية الكمستطه وقد يجي فصيحة كما قيل في قول المفتاح ثم يتفرع في حالة الموصول لافصاحها عن محذوف اى فيحصل الايماء ثم يتفرع وقد يجي لمجرد الترقي كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساده قبل ذلك جده فان المقصود ههنا اظهار الترقي بذكر درجات وفضيلة الممدوح من سيادة ابيه وسيادة جده فبداء بالاخص والاخص وقد يجي للترتيب في الاخبار كما يقال بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجب يراد ثم اخبرك ان الذي صنعت امس وقد يجي لمجرد استفتاح الكلام ذكره في شرح المشارق وقد يجي زائدة اثبته الاخفش والكوفيون لما كان كل سعادة دينية او دنيوية عاجلة او اجلة واصلة الينا بوسيلة النبي عليه السلام وقد امر الله بان نصلي عليه حيث قال يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما اخذ في الصلوة عليه السلام الصلوة لغة الدعاء وابقي عليه فيما صدر عن الملائكة والمؤمنين للمؤمنين واما الصلوة من الله تعالى على عباده فقيل هي بمعنى الرحمة مرادا بها الانعام وقيل هي بمعنى ايضا بمعنى الدعاء فمعنى يصلي عليهم يدعو ذاته لايصال الخير فصلواته تعالى على النبي عليه السلام تعظيم شانه في الدنيا باعلاء ذكره واظهار دعوته وابقاء شريعته وفي الاخرة بتشفيعه في امته وتضعيف اجره ومثوبته وقيل هي مشترك

تصرف فيه كلمة ثم

الصلوة في اللغة التعظيم والتبجيل عبارة عن اركان معلومة وافعال مخصوصة بشرائط مخصوصة في اوقات مقدرة والصلوة ايضا طلب التعظيم بجانب رسول الله في الدنيا والاخرة تعريفا

في الصلوة لغة وشرعا

اي الافعال المخصوصة

الاول الرحمة والثاني السلام
والثالث الاستغفار من الملائكة والخامس الدعاء
والرابع صلوة الخمس والسادس قراءة القرآن
من المؤمنين والسادس [illegible] عبادة
والسابع الدين والثامن الفاتحة والعاشر كما في قوله
والتاسع لا تترحم الباطلة [illegible]
الكفار [illegible] الصلوة [illegible]
تعالى [illegible]

بمعنى الرحمة من الله تعالى والدعاء في عباده والاستغفار من ملائكته وشرعا والاركان
المخصوصة ولكن المذكور في الكشاف في اول سورة البقرة ان الصلوة حقيقتها
تحريك الصلوين سميت الاركان بها لتحريك الصلوين فيها ثم سمي الدعاء
صلوة تشبيها للداعي بالمصلي في تخشعه فيكون الصلوة في الدعاء استعارة وفي الاركان
حقيقة او مجازا مرسلا واما ما قيل ان الله وملائكته يصلون على النبي عليه السلام
محمول على ان المراد به معنى مجازي اعم من المعنى الحقيقي وهو ايصال النفع والايصال
واحد والاختلاف في طريقه وقال بعض الافاضل الصلوة في الاصطلاح تطلق بالاشتراك اللفظية
على عشرة معان وعند اهل المعرفة على اربعة معان واعلى ان عرفتها الى التحقيق لا يقال
اذا استعمل بكلمة على يكون للمضرة لانا نقول ذلك لا يقتضي ان يكون لفظ الصلوة
الصلوة اذا استعمل بهذه الكلمة للمضرة كيف وقد قال النبي عليه السلام اللهم صلي
على ال ابي اوفى وان قيل ان النبي عليه السلام مغفور ومعصوم فما الفائدة عليه في الصلوة
قلنا فيها فائدتان احديهما راجعة الى المصلي كما يدل عليه قوله عليه السلام من
صلى علي مرة فقد صلى الله تعالى عليه عشرا والثانية راجعة الى النبي عليه السلام فان الدرجات
غير متناهية فيزيد درجة عليه السلام بالصلوة اعلم ان الصلوة على غير الانبياء
جائزة على سبيل التبع اما بالاصالة فمكروه قيل كراهة تحريم وقيل تنزيه ولكن
القياس يجوز ذلك على كل مؤمن بدليل قوله تعالى هو الذي يصلي عليكم الاية
وبدليل ما ذكره من قوله عليه السلام اللهم صلي على ال ابي اوفى الا ان العلماء كرهوا
افراد غير الانبياء بذلك لان ذلك صار شعار الانبياء ولانه يؤدي الى الاتهام
بالرفض وقد يقال ان الصلوة بمعنى التعظيم لا يقال لغيره عليه السلام وبمعنى
الدعاء يقال وان لصاحب الحق ان يتبرع حقه لمن شاء وبالجملة ان لفظ الصلوة
في لسان السلف مخصوصة بالانبياء وان كان بمعنى الرحمة والدعاء بالرحمة جائز
بكل مسلم كما يقال قال الله تعالى عز وجل ولا يقال قال النبي عز وجل وان كان عزيزا
جليلا عند الله واما السلام الذي بمعنى الصلوة فلا يستعمل في الغائب فلا يفرد به
غير الانبياء

مطلب تعرف منه احوال السلف

غير الانبياء

فلا يقال علي عليه السلام وسواء هذا في الاحياء والاموات هذا عند البعض وعند البعض الاخر يجوز واما الحافظ فبحي طب به ولكن يستحب الترضي للصحابة والترحم للتابعين ومن بعدهم من العلماء والعباد وسائر الاخيار وقيل هل يجوز عكسه ام لا قال بعض العلماء لا يجوز لان الرضى مخصوص بالصحابة وذكر الطيبي في تفسير سورة الاحزاب من شرح الكشاف واما ما قاله بعض العلماء من ان قوله رضي الله مخصوص بالصحابة ويقال في غيرهم رحمه الله فليس كما قال بل الصحيح الذي عليه الجمهور استحبابه ودلائله اكثر ان يحصى وذكر في المحيط والذخيرة ان عند ذكر الصحابة لا يقال لهم رحمهم الله لان في ذكر الرحمة نوع ظن بتقصيرهم فان احدا لا يستحق الرحمة الا باتيان ما يلام عليه والغفران عند توهم العصيان ونحن امرنا بتوقيرهم وتعظيمهم قال صاحب الفتاوى الصوفية وكذا ذكر الائمة في كتبهم عند ذكر الاساتذة والفقراء عند ذكر المشايخ رضي الله عنهم لتعظيمهم وتوقيرهم اما اذا ذكر من اختلف في نبوته كلقمان وذي القرنين فقال بعض العلماء لا يجوز الصلوة عليه الا بالتبعية بان يقال صلى الله على الانبياء وعليهم وسلم وقال النووي باس بان يقال لقمان او ذو القرنين صلى الله عليه والاصح عندي ان لا يجوز لان هذا امر شبه الانبياء ولم يثبت نبوتهما بعد حتى يجوز الصلوة عليهما النبي فعيل بمعنى فاعل من النبأ وهو الاخبار يقال نبأ وانبأ ونبأ اي اخبر وجمعه نبآء كعلماء ويجمع ايضا على الانبياء وتصغيره نبيئ على وزن نبيع ذكره الجوهري وبني نص عليه سيبويه واقتضته الفائدة او بمعنى مفعول او فاعل من النبوة بمعنى الرفع على انه مشرف على سائر الخلق او الارتفاع ومنه يقال تنبأ فلان اذا ارتفع وعلى وقيل من النبي وهو الطريق ومنه يقال الرسل عن الله تعالى انبياء لكونهم طرق الهداية اليه تعالى والنبي انسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ ما اوحاه اليه وعلى هذا لا يشمل من اوحي اليه ما يحتاج اليه فكماله في نفسه من غير ان يكون مبعوثا الى غيره كما قيل في زيد بن عمرو بن نفيل اللهم الا ان يكلف والرسول قد يستعمل مرادفا له وقد يخص بمن هو صاحب كتاب او شريعة ذكره في شرح العقائد العضدية

مطلب تعرف فيه فرق النبي والرسول

لعل وجه التكليف هو انه يحصل مغايرة المبعوث اليه للمبعوث اعم من ان يكون المبعوث اليه غير المبعوث من حيث الذات او بالاعتبار فمن حيث انه حاصل بما اوحي اليه مبعوث ومن حيث انه يعمل ويقع في نفسه مبعوث اليه فالتعريف للنبي المبعوث الى الخلق لا يطلق الا به فتامل

وقيل الرسول هو الذى عليه كتاب او امر بحكم لم يكن قبله وان لم ينزل عليه كتاب او نزل جبرائيل
عليه الصلوة والسلام وامره بالتبليغ والنبى غير الرسول من سمع صوتا او قيل له فى المنام
انك نبى فبلغ الدعوة واعطى المعجزة او من لا كتاب معه ولا يرد لزوم كون احاد الناس
نبيا لان المراد بنى لا كتاب معه وفيه تامل نعم يلزم ان يكون من يحكم من الانبياء بدون كتاب
ولا متابعة من قبله خارجا عن النبى والرسول الا انبيين ان لا وجود بمثله ودونه خرط القتاد
ولم يكتف بما قيل او نزل عليه الى آخره اكتفى الفاضل فى سورة الحج باشتراط الشريعة المجددة
فى الرسول لانه نفسه صرح فى سورة مريم ان نبى ابراهيم عليه السلام كانوا على شريعته مع ان اسمعيل
عليه السلام رسول بصريح النص وقد يراد قدر المشترك بينهما وهو المرسل من عند الله تعالى لدعوة عباده
كان صاحب شريعة ام لا قيل وعليه ورد عليه السلام الايمان ان تؤمن الحديث لوجود الايمان بالانبياء
عليهم السلام مطلقا ويحتمل ان يكون الاكتفاء بالرسل عليهم السلام لان الانبياء تابعون لهم
متمسكون بشرايعهم فكان الايمان بهم ايمان بالانبياء وتصديقا لهم بقى ههنا شىء وهو ان الظاهر
كلام الكشاف فى سورة الحج مشعر بان الرسول مشروط بكونه صاحب كتاب والنبى بعدمه فظاهر كلامه
فى سورة مريم مشعر بان النبى اعم فان قيل ان عدد الرسل ثلثمائة وثلث عشر وعدد الكتب مائة و
اربعة فالاربعة منها الزبور لداود والتورية لموسى والانجيل لعيسى والفرقان لمحمد عليه السلام
والمائة منها عشرة لآدم وخمسون لشيث وثلثون لادريس وعشرة لابرهيم فلا يصح الاشتراط
اجيب بانه يحتمل ان يشترط مع الرسول كتاب سواء ينزل عليه او لا ويحتمل ان يتكرر نزول بعض
الكتب كما فى الفاتحة وبهذا يندفع اعتراض علاء الدين الشهير ورد على صاحب الكشاف
فى شرح الارشاد ان كثيرا من الرسل كاسمعيل والياس ويونس ولوط لم يكونوا ذى
كتاب قال الثعلبى والمذكورون فى القران باسم العلم ثمانية وعشرون نبيا ومحمد
معناه الوضعى اولا هو البليغ فى كونه محمودا يقال حمد الرجل فهو محمد اذا كثرت
خصاله المحمودة فالهم الله تعالى اهله عليه السلام تسميته به لما علم من خصاله
الجميلة ثم قوله محمد عطف بيان لنبيه لا صفة له لتصريحهم بان العلم ينعت ولا

ينعت

وقوله

مطلب بيان عدد الرسل وعدد الكتب المنزلة

مطلب فى كون العلم منعوتا لا نعتا وجواز عكسه بالتأويل

ينعت به وما ذكره صاحب الكشاف في سورة الملائكة في قوله تعالى ذلكم الله
ربكم من انه يجوز ان يكون في حكم الاعراب ايقاع اسم الله تعالى صفة لاسم الاشارة
او عطف بيان وربكم خبرا انما يصح بناء على تأويله بالمعرف باللام كالمستحق
للعبادة والا فلا فتجويز نعت اسم الاشارة بما ليس معرفا باللام وما بمعنى الموصول
مما اجمع النحاة على بطلانه وقد صرح هو ايضا بامتناع كل من الامرين في مفصله وايضا
صرح في اوائل الكشاف بان هذا الاسم لا يوصوف به واستدل في ذلك على علميته
واما ما ذكره في تفسير سورة ص حيث قال في توجيه قراءة نصب تخاصم من قوله تعالى ان ذلك
لحق تخاصم اهل النار انه صفة لذلك فهو مخالف لذلك الاجماع قطعا وانما هي
مجرد قياس بان تعريف المضاف كتعريف المضاف اليه عند الجمهور فيرفع الابهام كما يرفع
ذو اللام مع ان القياس مع الفارق لان الاليق بالحكم ان يرفع ابهام المبهم بما
هو متعين في نفسه كالمعرف باللام لا بالمضاف الذي يكتسب التعريف من غيره ثم يكتسب
المبهم تعريف المستفاد فاقتصر على المعرف باللام والموصول الحق به بشهادة النقل
والاستعمال على ان فيما ذكره الفصل بالاجنبي بين اسم الاشارة ووصفه وقد صرحوا
بامتناعه بخصوصه لما بين صفة المبهم معه من شدة الاتصال وشبه الاتحاد ثم
البدلية وان جوزوها في قوله تعالى ذكر رحمة ربك عبده ذكريا لكن الاظهر ان المقصود
الاصلي ههنا ايضاح الصفة السابقة وتقدير النسبة تبع والبدلية تستدعي العكس الشرف
العلو لكن الانام جمع جرثوم وهي الاصل الانام كل ما على الارض من دابة وقيل الجن
والانس فقال الامام الزبيدي الانام الخلق ويجوز الانيم وقال الامام ابو الحسن
قال ابو الليث الانام ما على ظهر الارض من جميع الخلق وقيل اسم جمع بمعنى الاناسي
وههنا فائدة جليلة وهي الفرق بين اسم بمعنى الجمع واسم الجمع والجمع الاول ما لا يكون
له مفرد مناسب من لفظه ويكون فيه كثرة كالقوم والرهط والثاني وان كان له مفرد
من لفظه الا انه وضع للآحاد ومن حيث هو آحاد بلا ملاحظة كونها كثيرة لواحد مفهوم
من لفظه يصح ان يكون مفردا له والثالث ما يكون موضوعا للآحاد والمتكثرة باعتبار

مطلب في الفرق بين الاسم الذي بمعنى الجمع واسم الجمع والجمع

كونها كثيرة لواحد مفهوم من لفظ يصح ان يكون مفرد اله وكسماع الجموع سماعية صرح به المحققون فلا وجه لقول الشريف في شرح المفتاح انه الخواص اسم جمع الخاصة او لم يقل به احد من علماء اللغة قوله وعلى اله واصحابه الائمة الاعلام وازمة الاسلام اقول ولما امر النبي عليه السلام بقوله اذا صليتم علي فعمموا اخذ في الصلوة على اله واصحابه في الصحاح ال الرجل اهله وعياله واله ايضا اتباعه والمراد ههنا المعنى الاول بدليل ذكر الاصحاب ومن ههنا قيل كلما ذكر الآل وحده يكون المراد به اعم من اهل البيت اعني الثاني واذا ذكر مع الاصحاب يراد به اهل بيته لكن الحق ان المراد به معنى الثاني اعني بمعنى الاتباع وهم المؤمنون لا بمعنى التقسي لا بمعنى اهل البيت خاصة واما ذكر الاصحاب مع تقدم الآل بمعنى الاتباع فهو تخصيص بعد التعميم لاجل التعظيم وههنا فائدة جليلة وهي ان عطف العام على الخاص وبالعكس يختص بالواو ونص عليه ابن مالك في التسهيل والتفتازاني في حواشي الكشاف عند الكلام على قوله تعالى ليس لك من الامر شيء الآية وغيرهما وبحثه نص عليه ابن هشام في المغني قال بعض الفضلاء آل النبي عليه السلام بنو هاشم وبنو المطلب هذا اختيار الشافعي وقيل عترته واهل بيته وقيل جميع امته وقول مالك قالوا ولم يستعمل مفردا غير مضاف الا نادرا كقوله نحن آل الله في بلدتنا لم تزل الاعلام عهد آدم والصحيح جواز اضافة الال الى المضمر وقال جماعة من اهل العربية لا يصح اضافة الآل الى المظهر ويختص الال بالاشراف دنيا وتبا او اخرا وبامن العقلاء الذكور فلا يقال آل الاكاف ولا آل مكة ولا آل فاطمة وعن الاخفش انهم قالوا آل المدينة وآل البصرة لا يقال اختصاصه بالاشراف يستلزم استعماله بالتشريف وعدم تفويقه تصغيره لانا نقول يجوز قصد تحقير من له خطر او تقليله على ان الحط في نفسه لا ينافي التصغير بالاضافة الى اولي الاخطار العظمة واما القول بان التصغير يجوز ان يكون للتعظيم فلا يمنع اختصاصه بالاشراف ذلك فقد نوقش فيه بان تصغير التعظيم فرع تصغير التحقير صرحوا به وقال مرزوقي في شرح الحماسة ذكر البصريون ان الاول بمعنى الاهل ولا فرق بينهما

ش لفظ الآل

ش فيه اختصاص عطف العام على الخاص وبالعكس بالواو وبحثه

اعلم

اعلم ان فيه اصله وجوها اهل لانه تصغيره اهيل الهاء الفا لتحركها وانفتاح ما
قبلها فصار آل وهذا قاعدة عند بعضهم وقيل ابدال الهاء همزة توصل الى الالف
ثم ابدلت الهمزة الفا لان قلب الهاء ابتداء الفا لم يجئ في موضع آخر
وقبلها همزة متحقق كما ء اصله ماه بدليل مياه وقلب الهمزة الفا شايع واول
لان تصغيره اويل اعلاله مثل عد واعل لان تصغيره اويل اعلاله ظاهر ووول
قلبت الواو همزة فصار اول ثم قلبت الواو الثانية الفا فصار آل واءل بسكون
الهمزة الثانية اعلاله ظاهر والاعتماد على الاول والثالث الاصحاب جمع
صحب بالكسر مخفف صاحب كنمر واتمار او صحب بالسكون اسم جمع كتمر وانهار
لا صاحب لان فاعلا لم يثبت جمعه على الافعال كذا ذكر الشارح في حاشية الكشاف
وفي مختار الصحاح وجمع الصاحب صحب كراكب وركب وصحب وصحبة وصحاب
وصحبان والاصحاب جمع صحب كفرخ وافراخ فلا وجه لما ذكر في بعض الكتب ان الاصحاب
جمع صحاب صاحب كاطهار جمع طاهر كما لا وجه لقول الشارح في المطول
ان الاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب اللهم الا ان يقال مراده كون الاطهار
جمع طاهر بحسب المعنى لانه جمع صيغ له وقد يقال بهذا الجمع صيغ ثابت بشهادة ائمة
في اللغة كصاحب القاموس حيث قال طهر كنصر وكرم فهو طاهر وطهير والجمع اطهار
وصاحب الكشاف حيث قال في تفسير سورة الشعراء ان اتباع جمع تابع كشاهد
واشهاد وقال في الفائق الايجاد جمع ماجد كشاهد واشهاد والميداني حيث
قال في مجمع الامثال ان هذا الجمع عزيز في الكلام وهذا صريح في ثبوته فان القلة
لا تنافي الصحة بل لا تنافي الفصاحة ايضا انما المنافي لهما الشذوذ والفرق
واضح وقال الميداني في فصل الجموع القياسية من كتابه المسمى بالسامي في الاسامي
ان فاعلا يجمع على الفاعلين والفعال والفعلة نحو كاتب وكاتبين وكتاب
وكتبة وعلى فعول نحو راكع وركع وركوع وعلى فعل نحو راكب وركب وصاحب وصحب وعلى

نعم فيه سكون الا صحاب جمع صحب عبارة
الصحاح على من

افعال نحو ناصر وانصار وصاحب واصحاب والصحابة في الاصل مصدر اطلق
اطلق على اصحابه عليه السلام لكنها اخص من الاصحاب لكونها بغلبة الاستعمال
في اصحاب الرسول عليه الصلوة والسلام كالعلم لهم ولهذا نسب الصحابي اليها
بخلاف الاصحاب ثم المختار عند جمهور اهل الحديث ان الصحابي كل مسلم رأى الرسول
عليه حقيقة او حكما فيدخل ابن ام مكتوم وقيل وطالت صحبته وقيل وروى عنه
الحديث وقيل او رآه الرسول وقيل من رأى النبي عليه السلام وقد ادرك الحلم
واسلم وعقل امر الدين ولو ساعة ومن ثبت له مجرد الرؤية للنبي عليه السلام
كمن كان مع ابيه فاراه النبي عليه السلام من نعد من الصحابة عند ائمة الحديث
وكذا في تخللت الردة بين صحبته وموته على الاسلام عند من يقول الردة
لا تحبط العمل الا بالموت على الردة والذي عليه ابو حنيفة ومالك ان مجرد الردة
تحبط العمل فالصحابي على قولهما من لقي النبي عليه السلام مسلما ومات على الاسلام
من غير تخلل ردة والاصح ان اللغوي لا يحتاج الى ساعة الرؤية مما ذكر والعرفي بحسب
بحسب العرف والظاهر ان المراد كل مسلم مميز صحب النبي عليه السلام ولو ساعة واما
الملازمة المفهومة من اصحاب الجنة واصحاب النار فبعرف متجددة وقيل كان اهل
الرواية عند وفاته عليه السلام مائة الف واربعة عشر الفا وقيل من رأى ومن
سمع منه عليه السلام مائة الف واربعة عشر الفا واما التابعي فلم يشترط فيه
ان يكون ولادته في زمانه عليه السلام ولا ان يكون صحبة مع الصحابة ولا ان يكون
له رواية منهم بل عدم الصحبة به عليه السلام بل التابعي هو الذي شرط وادراك
الجاهلية لا يقدح في كونه تابعيا اذا لم يكن له صحبة به عليه السلام بل التابعي
هو الذي رأى الصحابي ولقيه روى منه او لا ويقال للواحد تابع وتابعي الاعلام
جمع علم وهو الراية والجبل والعلامة اللازمة جموزمان وهو المقصود الاسلام
شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله واقام الصلوة وايتاء الزكوة
وصوم شهر رمضان وحج البيت ان وجب والايمان الاعتقاد بالله وملائكته وكتبه

تعريف الاسلام والفرق

ورسله

٧

ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره وكل مؤمن مسلم لان معنى الايمان عبارة عما
بطن من الاعتقادات الحقة ومعنى الاسلام عبارة عما يظهر من الاعمال الصالحة ولا
شك ان الاعتقادات الحقة يظهر اثارها على صفحة الاعمال الصالحة وانما
الاعتقادات الحقة هي الاعمال الصالحة دون العكس اذ رب شخص يرى مسلما
في الظاهر وهو غير منقاد ومعتقد عند اكثر المتكلمين هما لفظان مترادفان فكل مؤمن
مسلم وبالعكس هذا هو معنى هما الاصطلاحي واما اللغوي فالايمان هو التصديق
والاذعان والقبول والاسلام هو الدخول في السلم والوصول وباقي البحث مذكور
في الاصول قوله وبعد فيقول الفقير الى الغني مسعود بن عمر القاضي التفتازاني بيض
الله غرة احواله واورق اغصان اماله اقول من الظروف الزمانية المقطوعة
عن المضاف اليه منويا وان كان في الاصل من الجهات لانه استعير في الزمان اذا
كان مضافا اليه فالتقدير بعد وقت الفراغ من حمد الله كذا قيل وفيه بحث لان اصحاب
اللغة قالوا هو من ظروف الزمانية التي لا يمكن ولو كان في الاصل من الجهات
لبينوه سيما صاحب الصحاح والقاموس وقد يعترض في مثله بانه شهادة
على النفي فغير محصور بانه استقراء على النفي وبانه نقل على النفي والكل غير مقبول
للمقدمة القائلة ان عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود ويجاب بان هذه
مقدمات ذكرت في المطالب العلمية ومعناها يدل دلالة قطعية ففيما يكتفى
بالظن لا تقتضي هذه المقدمة ذكره في بعض حواشي التلويح وبان العالم بفن اذا
علم منه التخصيص والتحقيق قبل عنه النفي ذكره في شرح المنهاج للاسنوي وبان
هذا ليس شهادة نفي انما هو اخبار مبني على الظن الغالب المستند الى الاستقراء
ممن هو اهل لذلك ذكره في حواشي جمع الجوامع بانه لا يدعي الوجود والكثرة
ذكره في حواشي الشريف للمطول فتأمل ثم هو اما ان يكون معطوفا على ما قبله عطف
قصة على قصة والجامع ان ما سبق تمهيد للتصنيف وهذا بيان لسببه فاندفع ما قيل
في الكتب ان الواو لو جعلت عاطفة محضة لا عوضا يلزم عطف الاخبار على الانشاء
لان الكلام السابق انشاء للحمد واللاحق اخبار واما الجواب بان الكلام السابق

سبع اسولة واجوبة

عطف صح

والصلوة صح

اخبار ويحصل منه انشاء للحمد لانه ثناء عليه تعالى بجهة التعظيم فلا يتأتى

مثله في الصلوة لانه لا يلزم منه الاخبار بانه عليه السلام متعلق الصلوة او مستحق

لها الصلوة عليه اعني الدعاء له والعامل في الظرف يقول ودخول الفاء على

توهم اما اجراء للموهوم مجرى المحقق او لدفع توهم الاضافة او لكون بعد

قائما مقام اما الشرطية واما ان يكون مفصولا عنه فصل الخطاب وهو نوع

من الاقتضاب قريب من التخلص واما مقدرة والفاء من قرائنها ودالة على

مكانها وهي العاملة في الظرف والواو مزيدة تعويضا عن صورة اما او

تزيينا للفظ وقد يقال كون الواو عوضا يقتضي مناسبة بين الواو واما

مصححة لتعويضها عنها ولا يجوز الجمع حينئذ بينهما وبين اما وما وقع في عبارة

المفتاح من قوله واما بعد فان خلاصة الاصلين فليس من الاقتضاب في شيء بل

ذلك فذلكة لما سبق وضبط اجمالي بعد بيان تفصيلي بمنزلة ان يقال وبالجملة

والواو فيه للعطف وفائدة اما التاكيد لمضمون الكلام واستناد اصفاء السامع

وتفصيل الجمل الواقع في ذهنه لا يقال الفاء تكرار في معنى البعدية لانا نقول كون

هذه الفاء للتعقيب ممنوع ولو سلم ففيه تفصيل لما اجمل الغرة بالضم بياض

في جبهة الفرس فوق الدرهم ثم استعير لكل بياض ومعنا بيض الله غرة احواله اي اكثر

بياضها الامال جمع امل وهو الرجاء قوله لما رأيت الح اقول لما ظرف بمعنى اذ او قيل

بمعنى حين ويستعمل استعمال الشرطية يليه فعل ماض لفظا او معنى قال سيبويه لما لوقوع

امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فتوهم منه بعضهم انه حرف شرط كلو الا ان لو

لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول والوجه ما تقدم

ورد ابن خروف على مدعي الاسمية بجواز لما اكرمتني امس اكرمتك اليوم لانها اذا

قدرت ظرفا كان عاملها الجواب الواقع في اليوم لا يكون امس والجواب ان هذا

مثل ان كنت قلته فقد علمته والشرط لا يكون الا استقبالا ولكن المعنى ان ثبت

فعل

نعم وجه دخول الفاء بعد توهم اما على تقدير بعد

15

فعل

٨

ان ثبت ان كنت قلته وكذا ههنا المعنى لما ثبت اليوم اكرامك لى امس اكرمتك قال الشارح في شرح الكشاف وليست كلمة لما للزمان المتضايف بل الممتد فلا يلزم ان يقع مضمون الشرط والجزاء في يوم واحد وشهر واحد وسنة واحدة بل يختلف ذلك باختلاف الامور تقول لما ظهر الاسلام طهر البلاد عن دنس الشرك والالحاد ولما ركب السلطان وقع اثار الشر والفساد ويكون جوابها فعلا ماضيا لفظا ومعنى اتفاقا وماضيا مقرونا بالفاء وجملة اسمية مقرونة باذا المفاجاة او بالفاء عند ابن مالك وفعلا مضارعا عند ابن عصفور ويكون حرف استثناء بمعنى الا فيدخل على الجملة الاسمية نحو قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ اى الا عليها حافظ وعلى الماضي لفظا لا معنى نحو انشدك الله لما فعلت اى ما اسئلك الا فعلك فقول الجوهري ان لما بمعنى الا غير معروف في اللغة ليس على ما ينبغي ويكون فعلا نحو لم لما لموا وجازمة اذا دخلت على المضارع قوله مختصر التصريف الاضافة بمعنى في اى مختصرا في علم التصريف والمختصر ما قل لفظه وكثر معناه ماخوذ من الحصر وهو الجمع فوق الوركين ومنه الحصر فان الجوهري ذكره في مادة حصر فيكون وزنه فعلا قال الخليل الكلام يبسط ليفهم ويختصر ليحفظ يقال صنف الشيء اذا جعله اصنافا وميز بعضها من بعض ويقال صنفت الشجرة اذا اخرجت ورقها فمعنى صنفه على الاول ميزه وعلى الثاني اخرج والامام الذي يقتدى به ذكرا كان او انثى ومنه قيل لخيط البناء امام وامام كل شيء قيمه والمصلح له والقران امام المسلمين والنبي امام الامة والخليفة امام الرعية والجمع امام ايضا ذكره في القاموس ونظيره هجان فعلم بهذا ان ما ذكره الجوهري والقاضي ومن تبعهما في قوله تعالى واجعلنا للمتقين اماما تمحل لا ضرورة اليه وكثر الجمع على ائمة والاصل اءممة على وزن افعلة القدوة بضم القاف وكسرها الاسوة المقتدى به والتحقيق اثبات الشيء بالدليل والدين لغة الطاعة و

والعادة بدليل قول الفراء وعنى دين الرجل عادته والحساب في قوله تعالى ذلك
الدين القيم اي الحساب المستقيم وعرفا وضع الهي سائق لذوي العقول با
باختيارهم المحمود الى ما هو خير بالذات ويقال له اي لهذا الوضع الالهي من
حيث انه يطاع به دين ومن حيث انه يملى ويكتب ملة والاملال بمعنى
الاملاء وقيل من حيث انه يجتمع عليهم ملة ومن حيث انه يظهر الشارع اياه
شرع وشريعة والكل واحد بالذات متغاير بالاعتبار ثم الدين يقع
على الحق والباطل جميعا لانه عبارة عما يعتقد به سواء كان حقا او
باطلا ولهذا يقال دين اليهود والنصارى باطل ودين الاسلام حق
والملة لا تضاف الى الله تعالى ولا الى احاد امة نبي الذي هو صاحب
تلك الدين ولا يطلق على احاد الشرائع وعلى جملتها فلا يصح ان يقال ملة الله
ولا ملة زيد ويقال دين الله ودين زيد ولا يقال الصلوة ملة الله
وملة زيد ويقال دين الله ودين زيد وقال الشارح في شرح
تلخيص الجامع الدين والجزاء والطاعة والملة اعني الطريق الثابت
من النبي عليه السلام المعبر عنه بوضع الهي سائق الى الخيرات الحقيقية
والسعادة الابدية تضاف الى الله تعالى لصدوره عنه والى النبي عليه السلام
لظهوره منه والى الامة لتدينهم به وانقيادهم له والانطواء مطاوع
طوى يقول طويته يطوى طيا فانطوى وتعديته بعلى لتضمين معنى الاشتمال
وقد يجعل حرف الجر في مثاله في صلة معناه لانه صلة لفظه كما قيل في قوله تعالى
المفتاح ثم يترك الى غير معنى لفظه الى صلة ما في التركيب من معنى المعدول له صلة
لفظه وقال الامام الوحدي في شرح قول النبي له ايا والى البيت يقول له احسان
الى والى من صلة معنى الايادي لا من صلة لفظها لانه يقال لك عندي يد فلان يقال له

٩

ولا يقال لك الى يد ولكن لما كان معنى الايادى الاحسان وصلها بالى وقال
وقال علاء الدين البهلوانى فى حاشية المطول وقد يجعل اجزاء مفهوم
اللفظ عاملا فى اللفظ وان لم يصح كون اللفظ عاملا باعتبار سائر الاجزاء
وهذا من بديع القواعد وقال البيضاوى فى قوله تعالى الذين عاهدت
منهم ومن لتضمن المعاهدة معنى الاخذ فالمصير فى امثال ذلك الى التقدير
والتضمين ناش عن عدم الوقوف لهذا النوع من التوسع وصاحب الكشاف
مع كونه عالما بالوقوف على اسرار كلام العرب ودقائق انواع الادب
قال فى تفسير قوله تعالى سأل سائل بعذاب واقع ضمن سأل معنى دعا فتعدى
تعديته كانه قيل دعا داع بعذاب واقع وتعديته بالباء باعتبار جانب المعنى
لا باعتبار التضمين لان السؤال مشتمل على معنى الدعاء فلا حاجة الى التضمين
والبحث لغة التفتيش والتفحص واصطلاحا هو اثبات محمولات
للموضوعات والشرف علو والاحتواء الجمع قال الجوهرى حواه يحويه
حيا اى جمعه واحتواه مثل فاستعماله بعلى باعتبار تضمينه معنى الاشتمال
اعلم ان التضمين ان يقصد بلفظ فعل معناه الحقيقى ويلاحظ معه معنى فعل
اخر يناسبه ويدل عليه بذكر شىء من متعلقاته او حذفه انما قلنا ذلك لدفع
توهم الاختصاص بالذكر كقوله لهم هيجت شوقا فان الاسد لا له فيه على اذا
ذلك بالحذف لا بالذكر كقولك احمد اليك فلانا فانك لاحظت مع احمد
معنى الانهاء ودلت عليه بذكر صلته اعنى كلمة الى اى انهى حمده اليك وفائدة
التضمين اعطاء مجموع المعنيين حقهما فالفعلان مقصودان معا قصدا وتبعا
قال صاحب الكشاف من شانهم انهم يضمنون الفعل معنى فعل آخر فيجرونه

يجراه فيقولون هيجني شوقا متعديا الى مفعولين وان كان هو يتعدى الى
الثاني بالى يقال هيجه الى كذا لتضمنه معنى ذكر وقال ابن جني لو جمعت تضمينات
العرب لاجتمعت المجلدات فان قلت اللفظ ان كان مستعملا في المعنيين معا كان
جمعا بين الحقيقة والمجاز وان كان مستعملا في احدهما ولم يقصد به الآخر
فلا تضمين قلت هو مستعمل في معناه الحقيقي والمعنى الآخر مراد بلفظ محذوف
آخر مراد يدل عليه ذكر ما هو من متعلقاته فتارة يجعل المذكور اصلا والمحذوف
حالا كما قيل في قوله تعالى ولتكبروا الله على ما هداكم كانه قيل ولتكبروا الله حامدين
على ما هداكم وتارة بالعكس فيجعل المحذوف اصلا والمذكور مفعولا له او حالا لا
كما قيل في قوله تعالى يؤمنون بالغيب انه ضمن معنى الاعتراف اي يعترفون به مؤمنين
فان قلت اذا كان المعنى الآخر مدلولا عليه بلفظ محذوف لم يكن في ضمن المذكور فكيف
قيل انه يتضمن اياه قلت لما كانت مناسبة للمعنى المذكور بمعونة ذكر صلته قرينة
على اعتباره جعل كانه في ضمنه ومن ثم كان جعله حالا وتبعا للمذكور اولى في
عكسه وقيل ذكر صلة المتروك يدل على انه المقصود ورد بانه انما يدل على انه
مراد في الجملة اذ لولاه لم يكن مرادا وربما يقال اريد المعنيان معا في التضمين بلفظ
واحد على انه كناية اريد بها معناها الاصلي ليتوسل بفهمه الى ما هو المقصود الحقيقي
فلا حاجة الى تقدير الا لتصوير المعنى وبيانه وفيه ضعف لان المكنى به في الكناية
قد لا يقصد ثبوته وفي التضمين يجب القصد الى ثبوت كل من المضمن والمضمن
فيه والاظهر ان يقال اللفظ مستعمل في معناه الاصلي فيكون هو المقصود اصالة
لكن قصد تبعية معنى آخر يناسبه من غير ان يستعمل فيه ذلك اللفظ او يقدر
له لفظ آخر فلا يكون من باب الكناية ولا من باب الاضمار بل من قبيل الحقيقة

17

الحقيقة التي قصد بمعناه الحقيقي معنى آخر يناسب ويتبعه في الارادة وحينئذ يكون
معنى التضمين واضحا بلا تكلف كذا في حاشية الكشاف للشريف وعلم ايضا ان التضمين
وكذا الحذف والايصال وقد سمي هذا بالنصب على نزع الخافض سماعي لا قياسي
صرح به في مغني اللبيب وحواشي شرح المفتاح ولكنهما شيوعهما صارا كالقياسي
حتى كثر العلماء التصرف والقول بهما فيما لا سماعي فيه ذكر الفقهاء من ان ما
ثبت على خلاف القياس اذا كان مشهورا يكون كالثابت بالقياس في جواز القياس
عليه كذا في التسهيل وشرح التاد والقواعد جمع قاعدة هي والاصل والقانون
ايضا امر كلي ينطبق على جميع جزئياته وبالتفصيل مقدمة كلية تصلح ان يكون
كبرى لصغرى سهلة الحصول ليخرج ماهو بالقوة الى الفعل واللطيفة الدقيقة
من لطف الشيء الى دق وصغر واللطيف في اللغة الرفيق وفي الله تعالى
التوفيق والعصمة واللطافة تطلق على اربعة معان دقة القوام وقبول
الانقسام الى اجزاء صغيرة جدا وسرعة التاثر عن الملاقي والشفافية والكثافة
تطلق على مقابلات هذه المعاني والسنوح الظهور والتذليل التليين قال الجوهري
الذل بالكسر اللين وهو ضد الصعوبة والصعاب جمع صعب نقيض ذلول
والنقاب ما تستر به المرأة على وجهها والمكنون المستور من كننت الشيء اي سترته
والغامض من الكلام خلاف الواضح والسر ما يكتم وجمعه مقابلة كما ذكره و
ذكر البيضاوي وايضا ان كان مصدرا في الاصل فقوله في نفس
الانعام وليس في السموات وفي الارض متعلق المصدر وهو سر وجمعه لان
صلة المصدر لا يتقدم عليه ليس على ما ينبغي على ما ذكره علاء الدين البسطامي
في شرح اللباب قالوا قولهم كل مصدر عمل ما قبل بان مع الفعل
ليس على الاطلاق بل قد يكون ملازما بدونه وقولهم لا يصح تقديم شيء

فمانى حينئذ عليه لانه فى تاويل ان مع الفصل ليس على ظاهر اذ قد يفعل بدونه
فيصح فيصح التقديم فقول البيضاوى ايضا فى تفسير سورة الرعد انما صبر تم متعلق
بعليكم كالسلام فان الخبر فاصل ليس على ما ينبغى على ان صاحب الكشاف قد ذكر ان عليكم
عليكم نظرا الى الاصل ليس باجنبى فجاز ان يفصل نعم قد ذكر علاء الدين المذكور
فى شرح الهداية الفصل بين المبتداء والمعمول بالخبر ممتنع عند النحاة
والحلو ضد المر والحامض من حمض الشيء من باب سهل مثل نادر مثل قاره
وقاسه حيض وخرية مثل صغر فهو صغير وعظم فهو عظيم ذكره فى مختصر اللغة
والاضافة الضم يقال اضفت اليه اى ضممت اليه والفائدة اسم ما استفدته
من علم او مال عثر عليه يعثر من باب نصر اى اطلع عليه والفكر بالكسر اسم
وبالفتح مصدر والفتور الضعف والنظر فى المشهور مرادف للفكر وقيل الفكر
حركة النفس نحو المبادى والرجوع عنها الى المطالب والنظر ملاحظة المعلومات
الواقعة فى ضمن تلك الحركة ويطلق الفكر على حركة النفس فى المعقولات اى حركة
كانت وهذا هو الفكر الذى يعد من خواص الانسان ويقابله التخييل وهو
حركتها فى المحسوسات وعلى الحركة الاولى وحدها والعون الظهير على الامر
والجمع اعوان والمعونة الاعانة يقال ما عنده معونة ولا اعانة ولا عون
قال الكسائى والعون ايضا المعونة وقال الفراء هو جمع معونة والقادر
هو الذى يصح منه الفعل والترك واما الذى ان شاء فعل وان شاء لم
لم يفعل فهو المختار ولا يلزم ان يكون قادر الجواز ان يكون مشيئة الفعل
الفعل لازما لذاته وصحة الشرطية لا تقتضى وجود المقدم والرجاء بالمد
المد هو الطمع فيما يمكن حصوله ويرادفه الامل ويفرق بينه وبين
الرجاء بمعنى الخوف باستعمال الاول فى الايجاب والثانى فى النفى كقوله تعالى

كقوله تعالى ويرجون من الله يرجون والثاني في النفي فقط نحو ما لكم لا ترجون
الله وقارا وبينه وبين التمني بانه في ممكن فحسب والتمني في ممكن ومستحيل وقال
بعضهم لا يختص الرجاء بمعنى الخوف بالنفي كقوله تعالى وارجوا اليوم الآخر
قال ابن الجوزي الرجاء والطمع فيما يمكن حصوله بخلاف التمني وبتعارضاته فالتوقع
اقوى في الطمع ويستعمل في التوقع فيه لعل وفي المطموع فيه عسى ولعسى في الذلة والدعاء
الدفع والحسنة السيئة من الصفات الغالبة التي تجري مجرى الاسماء في الاستعمال من غير
موصوف كالصالحة وهما تطلقان على كل ما يحمد ويذم والصالحة من الاعمال ما
الشرع وحسنه وقال صاحب الكشاف كلما استقام من الاعمال بدليل العقل والكتاب
ولسنة اشارة الى مذهبه من ان الحسن عنده ما حسنه العقل وتأنيثها على تأويل الخصلة
والحلة وقيل جاء كون تأنيثها النقل وافرغه من فرغ الماء بالكسر يفرغ فرغا
مثل سمع سماعا اي انصب وافرغته انا وفرغته اي صببته والقالب الذي يصب فيها
الاجسام المذابة حتى تتشكل بشكله ويتقدر بقدره لا يكون ناقصا ولا زائدا والمراد
من الاستعارة التمثيلية انما هو لعقيدة الاخير والترتيب في اللغة جعل كل شيء في مرتبة
وفي الاصطلاح جعل الاشياء بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة الى البعض
بالتقدم والتأخير والترصيف من رصفت الحجارة في البناء ارصفها اذا ضممت بعضها
الى البعض وقوله مختصرا على لفظ اسم المفاعل حال من فاعل افرغته وما قرأت مفعوله ؛ بناء فاعل
وكان الشارح رحمه الله تعالى يوم تأليف هذا الشرح ابن ستة عشر سنة وفي تلك السنة ولد
الشيخ الجرجاني ذكره في روضة ابن القاسم وفي مصنفات المطول شرح التلخيص في المعاني
قد صنفه حين كان من الطلبة وكذا ذكره الاقرانى في شرح ايضاح المعاني بقوله
قال بعض الطلبة حيث نقل اعتراضاته في المطول والمختصر الذي اختصره منه

بعد سنتين وشرح المفتاح في المعاني والارشاد في النحو والشرح الكافية

في المنطق وشرح العقايد سماعي والمقاصد وشرحه في الكلام وشرح البزدوي

والتلويح وحاشية مختصر ابن الحاجب في الاصول وشرح غاية القصوى في فقه مذهب

الشافعي وشرح الفرايض السجاوندي وشرح جامع الكبير الاخلاطي في فقه الحنفي

وشرح الكشاف وهو اخر تصنيفه والاستعانة طلب المعونة وهي ضرورية وهي ما لا يتاتى

الفعل دونه كاقتدار الفاعل وتصوره وحصول آلة ومادة يفعل فيها وباجتماعها

يوصف الرجل بالاستطاعة ويصح ان يكلف بالفعل وغير ضرورة وهو تحصيل ما يتيسر به

الفعل ويسهل كالراحلة في السفر للقادر على المشي او يقرب الفاعل الى

الفعل ويحثه عليه وهذا القسم لا يتوقف عليه صحة التكليف والزلفى وكذا الزلفة

القربة والمنزلة ومنه قوله تعالى عندنا زلفى وهو اسم المصدر كانه قال عندنا ازد

لافا والتوكل لغة تفويض الامر الى الغير واصطلاحا طرح البدن في العبودية

وتعلق القلب بالربوبية في البداية والنهاية وقيل التوكل تفويض الامر الى الله تعالى

بالاعتماد عليه مع رعاية الاسباب لكن لا يعتمد بقلبه عليها بل يعتمد على عصمة الله تعالى كما قال

عليه السلام قيدها وتوكل على الله وامر الله تعالى بالمشاورة قوله وهو حسبي ونعم الوكيل

اقول الحسب بمعنى المحسب بدليل انك تقول هذا رجل حسبك بوصف النكرة لان اضافته لكونه

بمعنى المحسب غير حقيقية وهو حسب من توكل عليه وكذا ذكره في الكشاف يقال احسب الشيء اذا

اكفاه قيل رد الشارح في بعض كتبه هذا العطف بان الجملة الثانية انشائية فلا يعطف

على الاولى الاخبارية ولا على حسبي باعتبار تضمنه معنى يحسبني لانه جزء ايضا واجيب بان

المراد بالجملة الاولى انشاء التوكل لا الاخبار عنه تعالى بانه كافيه وبانه يجوز ان يعتبر

عطف القصة على القصة بدون ملاحظة الاخبارية والانشائية ورد بانه

بيان الغاية

بان جيئ لوكان انشاء لكان لاثبات معنى الكفاية لله تعالى كما في بعت اذا كان
انشاء يكون لاثبات معنى البيع والعبد لا يقدر على اثبات معنى الكفاية له تعالى
وبان المعتبر في عطف القصة على القصة ان يكون كل منهما جملا متعددة كما صرح
به المحقق الشريف في شرح المفتاح وهو شبه للمطول ويمكن ان يقال المقصود اظهار معنى
التوكل وهو مقدور للعبد والخبر المقصود منه مثل هذا لا يبقى على الخبرية بل يصير
انشاء صرح به صاحب الكشاف فتأمل والمتبادر من عبارة القصة وان كان كونها
زائدة على جملة واحدة لكنه غير لازم على ما ظهر من كلام صاحب الكشاف حيث
قال ان الصلة يجب ان يكون قصة معلومة ومعلوم ان الصلة لا يجب ان يكون
زائدة على جملة وان صرح ذكى المدقق ابن كمال باشا في شرح المفتاح ومما اعترض المحقق
الشريف في مثال زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبشر عمرا بالعفو
والاطلاق جوابا عن الاعتراض بان ليس في عطف جمل مسوقة لغرض على جملة اخرى قه
لغرض على جمل اخرى بل هناك وجملتان مختلفتان خبرا وانشاء عطف احدهما على
الاخرى من انه اراد وبذلك المثال عطف قصة عمرو الدالة على حسن حاله على قصة زيد يدا
الدالة على سوء حاله ليوافق مثل ما به من الاية لكنه اقتصر من كل قصتين على ما هو العمدة
فيهما فيفهم منه البقية فكانه قال زيد يعاقب بالقيد والارهاق فما اسوء حاله
وما احسن الى غير ذلك وبشر عمرا بالعفو والاطلاق فما احسن حاله وما
ارجه لا يخفى عليك امكان اعتباره فيما نحن فيه على تقدير لزوم التعدد
وقد اجاب المحقق الشريف عن اصل الرد بانه يجوز ان يقدر مبتدأ في المعطوف
عليه اى وهو نعم الوكيل فيكون اخبارية كالاولى وبانه لا حاجة الى اعتبار تضمين
معنى الحينية لان الجمل التي لها محل من الاعراب واقعة موقع المفردات فيجوز عطفها
على المفردات وعكسه ويحسن اذا روعي في التفنن نكتة وبانه يجوز عطف الانشاء

على الاخبار فيماله محل من الاعراب ويدل عليه قطعا قوله تعالى قالوا حسبنا الله ونعم
الوكيل لان هذه الواو من الحكاية لا من المحكى اذ لا محل للعطف فيه الا بتأويل بعيد لا يلتفت يعني من الحكاية
اليه وهو ان يقال تقديره وقلنا نعم الوكيل وليس هذا الجواب مختصا بما بعد القول
لحسن قولنا زيد ابوه صالح وما افسقه ورد عليه بانه يحتمل ان يكون الواو في الآية
من المحكى بتقدير المبتداء في المعطوف او بعطفه على الخبر المقدم وبان حسن المثال
المذكور بدون التقدير ممنوع وبعد تقدير المبتداء في المعطوف يكون اخبارا كالمعطوف
عليه وبانه يجوز ان يقدر في المعطوف فعل بقرينة ذكره في المعطوف عليه اي قالوا
حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل ومع هذا الاحتمال الظاهر كيف يكون ما ذكره حجة قاطعة آية
على جواز عطف الانشاء على الاخبار وبان مذهبه مما كان وجوب تقدير القول في الانشاء
الواقعة خبر المبتداء لكن عطف ما افسقه من عطف الانشاء على الاخبار اصلا ولا عطف
جملة نعم الوكيل على نفس حسبي من عطف الجملة التي لها محل من الاعراب على المفرد
بل من عطف المفرد الذي متعلقه جملة انشائية واجيب عن الاول والثالث
بان هذه الحجة الزامية قصد بها تبكيت الشارح وبان التقدير خلاف الظاهر
لكن كون الحجة قطعية بهذا القدر محل تأمل وقد يجاب عن الاول بان تقدير المبتداء
على الوجه المذكور تأويل بعيد اذ المشهور تقدير المخصوص مؤخرا كقولنا حسبنا الله
ونعم الوكيل الله كما في قوله تعالى نعم العبد اي ايوب وبان بعد التأويل الذي لا يلتفت
اليه فيما ذكره ليس كون المقدر لفظة قلنا بل مجرد ان فيه تقديرا بلا ضرورة فلو عطف
الجملة المذكورة على حسبنا مع ان كون الانشائية خبرا يقتضي التقدير عنده كان تكلفا مثله
او بحسب المعنى اذ لا يوجد بين الاخبار بان الله تعالى كافيهم والاخبار بانهم قالوا
نعم الوكيل هو مناسبة يعتد بها يحسن بها العطف وهذا البعد موجود في تقدير المبتداء ايضا
لان المعنى حينئذ وهو نقول في حقه نعم الوكيل وهو مؤدى قولهم وقلنا نعم الوكيل وعن الثاني

وعن الثاني بان الجوار كاف في الغرض ولا يفيد منع الحسن فتأمل وعن الرابع بان مراده
تصحيح عطف الانشائية على الاخبارية ظاهر الكفاية في توجيه التركيب الذي رده
الشارح فتأمل وليس مقصود الشارح رد مثل هذا التركيب مطلقا كيف وقد اشار
في شرح الكشاف في تفسير قوله تعالى يا ليتنا نرد ولا نكذب بايات ربنا الى جواز عطف
الاخبار على الانشاء باقتضاء المقام وانما مقصوده الاعتراض على صاحب التلخيص
او لتحقيق الوجه العطف وتبيين لطريق التركيب على ما نقل عنه فلا يرد على الشارح
ان رد هذا التركيب مطلقا غير مستقيم كيف وقد وقع نظيره في القران حيث قال
الله تعالى ومأويهم جهنم وبئس المصير لكن قد لحق ان الذوق السليم يفهم من عبارة الشارح
نوع تقدم في التركيب وقال بعض الافاضل يجوز ان يكون الواو في قوله ونعم الوكيل استينا فية
واعتراضية في اخر الكلام وحالية اي مقولا في حقه نعم الوكيل لكن قيل وقوعه في اخر
الكلام مذهب ضعيف قال الشارح في شرح المفتاح ومما يجب التنبه له الفرق بين
الواو الاعتراضية والحالية ثم قال وهو ان يكون القصد في الاعتراضية الى تقييد الحكم
ولا يعتبر معنى الاختصاص بما قبله واشار صاحب الكشاف الى ان الحالية قيد لعامله
ووصف له في المعنى بخلاف الاعتراضية فان لها تعلقا بما قبلها لكن ليست بهذه المرتبة وفي
ههنا فائدة مهمة وهي تخصيص تقدير تقول في تاويل الانشائية بالاخباريات
وذلك كونه من قبيل الخطاب العام فكما ان الخطاب يقتضي ان يستعمل في الامر الخطير
الذي من حقه ان لا يختص باحد دون احد كذلك من فخامته ان ينبغي ان يقول له
كل من يتأتى منه القول فعلم من هذا ان العدول من الاخبارية الى الانشائية انما يكون
في امر ذي هول فنحو قولك زيدا اضربه انما يعمل في حقه اذا كان مستحقا للضرب وكهه
والهوان فكل من راه يقول لصاحبه في حقه اضربه لاستحقاقه قوله وها انا

اشرع في المقصود بعون الملك المقصود اقول وهاانا وفيه او خالها التنبيه على الضمير
الرفيع المنفصل مع ان ها اسم اشارة وقد صرح ابن هشام في مغني اللبيب وحواشيه
على التسهيل بعدم جوازه والملك هو المتصرف في الاعيان المملوكة كيف يشاء والملك
بضم يعم التصرف في ذوي العقول وغيرهم بكسر الميم يختص بغير العقلاء ذكره
في شرح المشارق وقال الطيبي نقلا عن الراغب هو بالضم ضبط الشيء والمتصرف
فيه بالحكم فكل ملك بالضم ملك وبالكسر وليس كذلك العكس والعبادة اسم
لفعل مخصوص ابتلى الادمي بفعله لله تعالى واختيار المطاعة على الهوى وفي
الكشاف هي اقصا غاية الخضوع حدود او نهايات ولفظة والتذلل ووجه بعض
المحققين بان للخضوع حدود او نهايات ولفظة الغاية شاملة لها لكونه اسم جنس مضافا
فصح اضافة اقصى اليها كانه قيل اقصى غاياته وقيل يؤتى به تعظيما لامر الله تعالى او ترك
فعل ومن قال فعل يأتي به المكلف على خلاف هوى نفسه تعظيما لامر ربه ففيه ان العبادة غير
مختص بالمكلف وانه ترك فسمى العبادة وهو ترك فعل وانها غير مشروطة بان يكون
على خلاف هوى النفس والايلزم ان لايكون افعال من سائس نفسه وجعلها منقادة لامر
ربه بحيث لانهوى غير رضاء عباده نعم ذلك غالب فيها لكن المعتبر فيما ذكر في الحدود
للاطراد وفيه نظر وقال الراغب العبودية اظهار التذلل والعبادة ابلغ منها لانها
غاية التذلل وقيل العبادة لها ثلث درجات الاولى ان يعبد الله طمعا في الثواب او
هربا في العقاب وهو المسمى بالعبادة والثانية ان يعبد الله تعالى لاجل ان يشرف بعبادته
او بقبول تكليفه او بالانتساب اليه وهذا اعلى من الاولى لكنها غير خالصة وهو المسمى بالعبودية
والثالثة ان يعبد الله تعالى لكونه الها وخالقا ولكونه عبدا له والالهية توجب الهيبة و
العزة وهي توجب الخضوع والذلة وهذا اعلا الدرجات وهو المستحق بان يسمى بالعبودة

فالعبادة لعوام المؤمنين والعبودية للخواص من المؤمنين والعبودة
لخاص الخاص من المقربين وقيل العبادة لمن له علم اليقين والعبودية لمن
له عين اليقين والعبودة لمن له حق اليقين كذا في شرح المشكاة
للطيبي قوله لما كان من الجواب الخ لما جرت عادتهم بتصدير كتبهم
بالمقدمة وهي في المشهور عبارة عن ثلثة امور ماهية ذلك العلم وبيان
الحاجة اليه وموضوعه وقد يكتفى بالاولين والمصنف لم يصدر بهما و
حاصل توجيه الشارح انه لم يبتدأ بهما ظاهرا لكنه بدأ بما فيه تنبيه عليهما
فانه يعلم في تفسير لفظ التصريف غاية هذا العلم كما صرح به ومعرفة غاية العلم
تساق الى معرفته بالرسم فابتداؤه بتفسير لفظ التصريف كانه ابتداء بماهية
العلم وبيان الحاجة ولم يلتفت الشارح الى ان فيه اشارة الى موضوع
حيث ذكر الامثلة وههنا توجيهات اخر منها قيل اراد بالتصريف علم الاشتقاق
فعرفه بالغاية كما كما تعرف الحكمة بغايتها ويقال الحكمة استكمال النفس
الناطق وانما فعله بناء على ان التاجي بين العلمين او الجزئية ومنها ان
المراد بالتصريف هو علم الصرف كما هو الظاهر لكن على تقدير مضاف اي
التصريف معرفة احوال التحويل وهو ايضا تعريف بالغاية ومنها عرف العلم
بما هو كثير الوقوع في ذلك العلم اهتماما بشانه كما يقال الحج عرفة والتصرف
كلمة الادب فان قيل ظاهر قوله من الواجب يدل على ان المراد بالتصور التصور
بوجه ما لكن قوله ليكون على بصيرة في طلبه يدل قوله ليمكن الشروع
يدل على انه اريد به التصور بوجه مخصوص قلنا يمكن ان يقال المراد
بالواجب العرفي المستحسن على ما دل عليه من التبعيضة لان الواجب
العقلي الذي لا يمكن الشروع بدونه التصور بوجه ما والتصديق

بالقاطعة او المراد بالبصيرة اصل البصيرة التي لا يمكن الشروع بدونها ومن
بيان ان يتصور لح قدمت للاهتمام فان قيل يفهم من تعليق امكان الشروع
بالتصور بوجه ما كونه وقد قالوا الوجوب يكون بالذات و بالغير وكذا الامتناع
واما الامكان فلا يكون الا ذاتيا قلنا المراد بالامكان الامكان الوقوعي
المتعارف عادة لا الذاتي فيصح توقفه على الغير وكذا المراد بالامتناع في
الاستعمالات الادباء ما هو في مقابلة التحقق وجود قوله على بصيرة في طلبه
البصيرة في القلب ما يستبصر به الانسان كما ان البصر في العين ما يبصر به وقيل
البصيرة نور القلب كما ان البصر نور العين قوله وان يتصور غايته اراد بتصور
الغاية التصديق بها لان تصورها ليس من المقدمات ثم الفعل اذا ترتب عليه
امر اترتبا ذاتيا يسمى غاية له من حيث انه على طرف الفعل ونهاية وفائدة من
حيث ترتبه عليه فيتحققان اعتبارا ويعمان الافعال الاختيارية وغيرها فان كان
له مدخل في اقدام الفاعل على الفعل يسمى غرضا بالقياس اليه وغايته وحكمة ومصلحة
بالقياس الى الغير وقد يخالف الغرض فائدة الفعل كما اذا اخطأ في اعتقادها
وهو اذا كان مما يتشوق الكل طبعا يسمى منفعة وقد يطلق الحكمة والمصلحة على غاية
الفعل ونهايته مطلقا ولا شك ان الغاية اعم من الغرض لان الغاية بمعنى
نهاية الفعل وطرفه يعم الافعال الاختيارية وغيرها بخلاف الغرض فانه يختص
بالاختيارية ولهذا يقال افعال الله معللة بالحكم والمصالح والغاية والمنفعة
ولا يقال معللة بالاغراض وقد يقال الامر المرتب على الفعل يسمى غاية ونهاية
باعتبار انه طرف الفعل وفائدة اذا كان نافعا للفاعل او غيره وحكمة ومصلحة
اذا اشتمل على نوع اتقان وصلاح وهذه كلها تعم الاختيارية وغيرها لكن الاخير تبين
لا تتناول لان من الغير الاختيارية الا ما كان فيه الايجاب ناشيا عن علم اتقاني

22

١٥

الثاني كافعال الله تعالى على اصل الحكيم دون الافعال الطبيعية والاختيارية وبهذه المذكورات قد توافق العلة الغائية والغرض وقد تخالفهما فبينهما وبين العلة الغائية عموم من وجه وقد يستعمل الغائية بمعنى العلة الغائية وقد يكون بمعنى الفائدة وقد يستعمل الغرض بمعنى الباعث سواء تصور ترتبه اولا بان يكون حامل الفعل فقط مقدم الوجود عليه قوله لانه هو السبب الضمير ان رجع الى متصور الغاية فلا شئ وان رجع الى الغاية فالتذكير باعتبار الخبر واما قول القاضي في تفسير قوله تعالى فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي ان تذكير المبتداء بالنظر الى الخبر ففيه تأمل اذ لا يقتضي لتأنيث المبتداء حتى يحتاج الى جعل التذكير بالنظر الى الخبر فان الاشارة الى ذات الشمس انما هو في لفظها ولذا يقال مؤنث لفظي ويمكن ان يقال اذا اشتهر المسمى في ضمن اطلاق لفظ عليه بلاحظ ذلك المسمى في ضمن هذا اللفظ فبهذا الاعتبار يعتبر التأنيث في الكلمة اليه ورجع الضمير ونظيره كثير واما ما يقال تأنيث الغاية ليس بحقيقي كما تأنيث الرحمة والمعرفة والنكرة فخارج عن قانون النحاة لانهم لم يفرقوا في الضمير بين ان يكون المؤنث حقيقيا او غير حقيقي الا ان يقال انه من اعتبر ان يكون التاء من النفس الكلمة لم يجعل مثله مؤنثا لفظيا قوله على وجه يتضمن فائدته اي معرفة غاية حيث قال لما ما انها مقصودة لا تحصل الا بها قوله اشعارا بالمناسبة في الشعور ادراك بغير اثبات وهو اول مراتب العلوم وكانه ادراك متزلزل ولذلك لا يطلق في حق الله تعالى وقيل الشعور من الشعور منه الشعار وهو ما يلي الجسد من الثياب وشعرت كذا اي يؤخذ من مس الشعر ويعبر به عن اللمس ومنه استعمل الشاعر للنحوس فاذا قيل فلان لا يشعر فذلك ابلغ في الذم من قولهم لا يسمع ولا يبصر لان حس اللمس اعم من حس البصر والسمع ذكره في شرح البيان واعلم

ان تعيين بعض الالفاظ بازاء بعض المعاني في اللغات يصح من غير ان يراعى
هناك مناسبة كذلك يصح في الاصطلاحات الا ان الغالب فيها رعاية
المناسبة واعتبار المرجحات فقال الفاء قد يفيد كون المذكور بعدها
كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها من غير قصد الى ان مضمونه عقيب مضمون ما قبلها
في الزمان وهو التعقيب الذكري ومن هذا القبيل عطف المجمل نحو ونادى
نوح ربه فقال او نحو توضأ فغسل وجهه ويديه ورجليه ومسح راسه وقد
يقال في مثله المراد بالفعل المجمل ارادته قال الشارح في شرح الكشاف
والجواب ان صاحب الكشاف جعل قوله تعالى ونادى نوح ربه فقال على ارادة النداء
ليصح القاطع ان القول تفصيل للنداء وههنا فائدة وهي ان الفاء قد يكون
ثم وبمعنى الى وللاعتراض وللاستيناف وللتعليل وللتفصيل وزائدة
بالخطاب العام اعلم ان ضمير الخطاب موضوع بالوضع العام لكل معين مانع
عن ارادة الغير حين ارادته على ما هو المختار او موضوع لمفهوم كلي لكن شرط استعماله في جزئيات
المعينة فالخطاب اذا لم يقصد به المعين يكون مجازا على كلا التقديرين لان عموم خطاب جماعة
عن ارادة كل شخص ممن يصلح ان يخاطب لارادة مفهوم كلي شامل لهم وهذا كان اصلي
خطاب ومعناه ان يكون لمعين واحدا كان او اكثر وقد يترك الى غيره ليعم الخطاب كل مخاطب
على سبيل البدل كقوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رءوسهم وقوله عليه السلام بشر
المشائين الى المساجد في الظلم بالنور التام يوم القيامة وقول الشاعر اذا انت اكرمت
الكريم ملكته وان انت اكرمت اللئيم تمردا ومثله كثير فلا يراد مخاطب بعينه بل كل من
يتاتى منه الرؤية وكل من يتاتى منه البشارة وكل من يتاتى منه اكرام الاكرام فيدخله
في هذه الخطاب ثم ان كون العموم على سبيل البدل ظاهر اذا كان معنى الخطاب
واحدا او مثنى فاذا كان جمعا فالظاهر اذا قصد غير معين ان يعم جميع المخاطبين

تحقيق كلمة اعلم

المخاطبين على سبيل الشمول لكن قيل لم يوجد في القرآن ولا في كلام
العرب العرباء خطاب عام بصيغة الجمع وفيه نظر اعلم ذكر في
حواشي بعض الكشاف ان اعلى خطاب من المتكلم لنفسه بطريق التجريد كانه جرد
من نفسه شخصا خاطب فان قيل هل يجوز كونه التفاتا على مذهب من لم يشترط
سبق التعبير بطريق آخر كالسكاكي والزمخشري ومن تبعهما قلنا نعم اذ لا
منافاة بينهما كما اشار اليه الشارح في شرح الكشاف والكرماني في شرح
البخاري وقد يقال مبنى التجريد على مغايرة المنتزع للمنتزع منه ليترتب عليه
ما قصد به من المبالغة في الوصف ومدار الالتفات على اتحاد المعنى ليتحصل ما
اريد به من ابداء المعنى في صورة الاخرى غير ما يتحقق بحسب ظاهره ثم ان
القول اذا اعتنوا بامر واهتموا بشانه يقدمون قبل الشروع فيه كلمة اعلم تنبيها
للسامع على ان ما يلقى عليه من القول كلام يلزم حفظه ويجب ضبطه فيتنبه
السامع له ويصغي اليه ويحفظ قلبه وفهمه ويقبل عليه بجمليته فلا يضيع الكلام و
معناه حرف التنبيه فاذا ارادوا الاعتناء يؤخرون ويضمون اليه الفاء تقديما
او تثبيتا يعني اذا تقرر هذا او وجب عليك علم فاعلم ذلك وليكن على بال منك
او فتأمل او اعرفه فانه دقيق والعلم يقال لادراك الكلي او المركب والمعرفة
للجزئي او البسيط ولهذا يقال عرفت الله دون علمته وايضا والمعرفة للادراك
المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين لشيء واحد تخلل بينهما عدم بان
ادرك اولا ثم ذهل منه ثم ادرك ثانيا والعلم للادراك المجرد من هذين
الاعتبارين ولهذا يقال الله عالم ولا يقال عارف فان قيل عليه السلام ان من
العلم كهيئة المكنون لا يعلمه الا العلماء بالله ينافيه اجيب بان ثبوت هذا الكلام
من رسول الله عليه السلام او من علي رضي الله عنه بان الباء بمعنى اللام بجواز الصلة

العلم اى العلماء المخلصون كما اشار اليه عليه السلام بقوله من اخلص
لله تعالى اربعين صباحا ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه واما
قولهم العلماء ثلثة عالم بالله وعالم باحكام الله وعالم بايام الله
فلا يجرى فيه التوجيه المذكور للزوم التفكيك تقول صرفت النهى
اى غيرته اعلم ان الكلام قد يفسر باذا كما يفسر باى لكن قال الشارح
الرهادى اذ فسرت جملة فعلية تسند الى الضمير المتكلم باى ضممت تاء الضمير
تقول استكفته سرى اى سألته كتمان سرى يضم تاء سئلته لانك تحكى
كلام المعبر عن نفسه واذا فسرتها باذا فتحت وقلت اذا سئلته كتمانه لانك
تخاطبه اى يقول ذلك اذا قلت ذلك القول قيل فى شرح الكشاف
السر فيه اى يفسر فينبغى ان يطابق ما بعدها لما قبلها والاول
مضموم والثانى مثله ويجوز فى صدر الكلام تقول على الخطاب ويقال على
البناء للمفعول وان الى بجملة اذا كان صدر الكلام فى موقع الجزاء
قال الفاضل مولانا حسن و حينئذ لا يستقيم ان يكون صدر الكلام
على لفظ يقال الا اذا قدر القائل هو المخاطب وقال العلامة الرازى
فى شرح الكشاف يقال لقيته لا قيته اذا استقبلته غير مستقيم لانه يقال
غائب فالصواب تقول واعترض عليه ان اراد بعدم الاستقامة عدم
المناسب فالتعبير به عنه وبيل غير مستقيم وان اراد عدم صحة المعنى
فممنوع لان يقال لازم تقول وكل موضع يصح فيه وضع الملزوم
يصح فيه وضع اللازم واجيب بان ما قاله العلامة صحيح بالاعتبارين
اما الاول فلان المراد بالاستقامة ليس معناه الحقيقى وهو ضد الاعوجاج
بل مجازا عن المتناسبة بعلاقة المشابهة فى تناسب الاجزاء والحسن

والحسن فعدم الاشتقاقة مجاز عن عدم المناسبة واما الثاني فلان لفظ
يقال ليس بلازم لتقول بل هما متباينان وان كان المراد ان معناه لازم
لمعناه فقوله كل موضع يصح فيه وضع الملزوم يصح فيه وضع اللازم ممنوع لانه
يصح ان يقال كل انسان ناطق ولا يصح كل حيوان ناطق وقد يجاب عن اعتراض
العلامة بمنع لزوم المناسبة ثم بتسليمه وجعل قوله المشتقات بعد قوله يقال التفاتا
على مذهب من لم يشترط سبق التعبير بطريق آخر كالزمخشري والسكاكي ومن تبعهما
وهو ظاهر على مذهب الجمهور ايضا بدليل ما ذكره بعض المحققين من شراح المفتاح
من ان مثل انا الذي سمتني امي حيدرة ومثل بل انتم قوم تجهلون مما سلف فيه
طريق الغيبة الى التكلم او الخطاب من باب الالتفات فتامل فيه ليظهر لك ما فيه
قد نص الادباء على ان جمع المفسَّر والمفسِّر باطل وههنا قد جمع حيث قال صرفت
الشيء اي غيرته قلنا بطلان الجمع فيما لم ينشا الابهام في المفسر الا من حذفه واما
المفسر الذي فيه ابهام بدون حذفه فيجوز الجمع بينه وبين المفسر كقولك جاءني
رجل اي زيد كذا ذكر الشريف في حواشي الوافية والتلبيه في المرشاد وشرح الارشاد
وهو ما وضعه له واضع لغة العرب لفظ التصريف كذلك المعنى اللغوي وقس
عليه الصناعي فبل استعمال كلمة في التعريف مع انه بالعرض العام اشبه كما صرح
به بعض المحققين اما بانه بني الكلام على مختار المتقدمين واما لانه من ذكر
العام وارادة الخاص وقد يقال كلمة ما من الالفاظ العامة فلا يصدق
التعريف على البعض بل على الكل كما لو قال ان كان ما في بطنك غلاما
فانت حرة فولدت غلاما وجارية لم يعتق لان الشرط ان يكون جميع ما
في البطن غلاما لكون ما عامة لا يقال فعلى هذا يفهم من قوله تعالى فاقرؤا فراده جميع
ما تيسر وجوب ما تيسر وليس كذلك لانا نقول بناء الامر على التيسر دل على
ان المراد ما تيسر بصفة الانفراد لانه عند الاجتماع ينقلب متعسرا والجواب

ان عموم ما ليس بلازم فلا يرد شيء اصلا اختلفوا في واضع لغة العرب فذهب المحققون كابي الحسن الاشعري الى ان الواضع هو الله تعالى يسمى هذا المذهب مذهب التوقيف وذهب الاخرون الى ان واضعها هو الانسان وهذا مذهب الاصطلاح ومنهم من ذهب الى التوزيع وقال بتوقيف البعض واصطلاح البعض الآخر وقيل اول من تكلم من عربية اسمعيل بن ابراهيم الهاما من الله تعالى واللغة الالفاظ الموضوعة قال صاحب القاموس هي اصوات يعبر بها كل قوم عن اغراضهم قال الرازي في شرح الكشاف اللغة الموضوع لا يقال لام التعريف يبطل الجمعية فهذا الجمع والمفرد سواء لانا نقول هذا عند امتناع الاستغراق وعدم العهد وانتفاء الامرين ثم ولو سلم فاستواء هذا الجمع والمفرد لم لما في لفظ الجمع في الاشعار بالتعدد وان بطل معنى الجمعية كيف وهذا الجمع لا يكاد يستعمل فيما لا يتعدد غايته انه يصدق على الواحد والكثير فان قيل بطلان الجمعية باللام اذا لم تكن الاستغراق والعهد اذا كان في موضع النفي واما اذا كان في موضع الاثبات فلا كما ذهب اليه البعض ونص عليه المحقق ابن كمال باشا في اوائل شرح الهداية لما قالوا في مسئلة الخلع والاقرار والوصية في قولها اخلعني على ما في يدي من الدراهم وقوله لفلان علي من الدراهم وقوله اوصيت لفلان بالدراهم من انه ينصرف الى ثلثة دراهم في هذه الصور الثلث لانها اقل الجمع قلنا ما ذكر في الاصول من الدليل على بطلان معنى الجمعية باللام لا يفرق بين ان يكون في موضع النفي او الاثبات نص عليه في الهداية والنهاية والمبسوط في كتاب الشهادة ولك ان تقول في اللفظ في الاصل مصدر ويحتمل القليل والكثير كالمصدر فانهم قالوا في قوله تعالى وجعل لكم السمع والابصار وفي قوله تعالى كانتا رتقا انه جمع السمع ووحد بين رتقا وان كان بمعنى مرتوقين لكونه في الاصل مصدرا مع

منا لَغِيَ بالكسر يلغى بالفتح لغى على وزن فعل بفتح الفاء والعين لان مصدر باب علم اذا كان لازما يجئ على فعل غالبا كفرح فرحا فاذا كان متعديا يجئ على فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو علم علما وفتح فعل بفتح الفاء وسكون العين نحو جهل وان شئت حقيقة الحال وتتبع الاقوال واصل لغى مصدرا لغو او لغى فاعل اعلال عصا ورحى قوله اذا الهج بالكلام اى لفظ به والمراد بالكلام ههنا الالفاظ اعم من ان يكون متضمنا كلمتين او غيره وفي شرح البديع للاصفهاني اللغة في التلفظ بما لا يعني يقال لغى يلغو لغة اذا تكلم بما لم يفد وفي فتوح الغيب وفي الاصطلاح معرفة افراد الكلمة وكيفية اوضاعها واللهجة يكون الهاء اللسان وقد يحرك فيقال فلان فصيح اللهجة وسميت الالفاظ الموضوعة لغة لان الانسان يلهج بها قوله واصلها لغى او لغو والهاء عوض وجمعها لغى بضم اللام ولغات ايضا وقال بعضهم سمعت لغاتهم بفتح التاء لانه شبهها بالتاء التي توقف عليها هاء والنسبة اليها لغوي ولا تقل بفتحها كذا في الصحاح قوله مثل برة برى البرة حلقة تجعل في لحم انف البعير وقال الاصمعي تجعل في احد جانبي المنخرين قال وربما كانت البرة من شعر وهي الخزامة وكل حلقة من سوار وقرط وخلخال واشباهها برة قال ابو علي واصل البرة بروة جمعت على برى مثل قرية وقرى وقال ابن قطاع اصلها بروة بالضم نحو حصلة وحصل وغرفة وغرف واذا عرفت هذا فمراد التحرير بقوله برة وبرى انه مثله وزنا لا اصلا قوله واليه اشارة بقوله في الصناعة جعل المعنى الصناعي للتعريف مشارا اليه مع انه مصرح به تنبيها على جلالة قدره وعلو مرتبته عرفا لانهم يقولون للعظماء قد انتم الى كذا مع انه صرح به على ان الاستعمال الاشارة في الصريح اذا لم يقع في مقابلة

مطلب
اللغة وفي فتوح الغيب وفي الاصطلاح معرفة افراد الكلمة وكيفية اوضاعها

مطلب
يعرف فيه استعمال كلمة اشار

كثيرة ولفظ اشار من استعمل بعلى يكون المراد الاشارة بالرأي واذا استعمل
بالى يكون المراد الاشارة باليد ففي استعماله هنا بالى تنزيل المشار
المعقول بمنزلة المحسوس تنبيها على قوة ظهوره وكمال انكشافه قوله وفي
الصناعة الخ الصناعة بفتح الصاد يستعمل في المحسوسات وبالكسر في المعاني
وقيل الصناعة بكسر الصاد حرفة الصانع وقيل اخص من الحرفة لانها
تحتاج في حصولها الى المزاولة والصنعة بالفتح عمله والصناعة قد يطلق
على ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات على وجه البصيرة لتحصيل غرض من
الاغراض بحسب الامكان وانما اطلقت عليها لانها المطلوبة من العلوم
العملية قوله وهي العلم الحاصلة من التمرن على العمل مرن على الشيء يمرن
في الغابر مرونا ومرانة تعوده واستمر عليه وقيل الصناعة التعريف في عرف
الخاصة علم يتعلق بكيفية العمل ويكون المقصود منه ذلك العمل سواء حصل بمزاو
لة العمل كعلم الخياطة او لا كعلم الطب والاول هو المسمى بالصناعة
في عرف العامة وقد يقال كل علم مارسه الرجل حتى صار كالحرفة له يسمى صناعة
سواء كان حصوله بمزاولة العمل او لا قوله والمراد هنا صناعة التعريف
هذه الاضافة بيانية كشجرة الاراك ان اريد بالتعريف علم التعريف
ولامية ان اريد به التحويل المخصوص قوله في الاصطلاح اشارة الى ان المراد
بالصناعة الاصطلاح فان قيل فلم لم يقل في الاصطلاح قلنا لانه يستعمل
غالبا في العلم الذي يحصل معلوماته بالنظر والاستدلال والصناعة في
الذي يحصل معلوماته بتتبع كلام العرب ومعلومات هذا العلم تحصل بالتتبع
ثم هو لغة اتفاق وعرفا اتفاق طائفة على تسمية الشيء بالاسم بنقل عن موضعه

او ادلة موضوعات الالات التي تتصرف فيها سواء كانت خارجية او ذهنية كما في العلم الخياطة كما في الاستدلال

لفظ احد قد يكون اسما للعدد المخصوص بمعنى الواحد وهمزته منقلبة عن الواو وجمعه آحاد وقد يكون اسما لمن يصلح ان يخاطب يستوي فيه المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع وهمزته اصلية وهو بهذا المعنى العموم ولا يستعمل الا في ... اصلا كذا ذكره ائمة اللغة

١٩

موضعه الاول وقيل هو كلام متعارف بين طائفة مخصوصة قوله تحويل الاصل الواحد الواحد فعل بمعنى المتوحد وقد يطلق على الواحد الذي هو مبداء العدد و الفرق بين الواحد والاحد ان الواحد اسم لمن لا يشاركه شئ في صفاته والاحد اسم لمن لا يشاركه في ذاته واصل احد وحد حذفت الواو وابدلت منها الهمزة واصل الواحد ما جعل ماخذا للمعاني المختلفة والمراد منه المصدر عند البصريين والفعل عند الكوفيين وانما سمي اصلا لان اصل الشئ ما يبتني عليه ذلك الشئ والاشياء الماخوذة مبنية عليه وواحدا لان العلة حقها ان يكون واحدة بالنسبة الى المعلول قوله والاصل ما يبتني عليه الشئ اما على صيغة المجهول لانه يجئ متعديا قال في الصحاح ابتنى دارا وبنى بمعنى واما على صيغة المعلوم يقال بنى عليه فابتنى ولو قيد بقوله من حيث يبتني عليه لكان اولى اذ رب اصل يكون مبنيا على غيره ثم الابتناء شامل للحسي كابتناء السقف على الجدار واغصان الشجر على دوحته وللعقلي كابتناء الافعال على المصادر والحكم على دليله والاحكام على القواعد الكلية والمعلولات على عللها فان قلت ابتناء الشئ على الشئ اضافة بينهما وهو امر عقلي قطعا قلت المراد بالابتناء الحسي كون الشيئين محسوسين وعرفه الامام في المحصول بالمحتاج اليه ورد بانه لا يطرد لعدم صدقه على العلة الفاعلية والصورية والغائية والشروط واجيب بمنع اشتراط الطرد في مطلق التعريف لا سيما الاسمي فان كتب اللغة مشحونة ببعض الالفاظ بما هو اعم منه بفهو مانتهاو قد صرح المحققون بان التعريفات الناقصة يجوز ان يكون تمييزه عن شئ معين فيكتفي بما يفيد الامتياز عنه ورد بان الامام ممن يشترط المساواة كما صرح في شرح الاشارات وبان المذكور في كتب اللغة انما هو التعريف اللفظي لا

مطلب في كلمة الابتناء

لا الاسمي قوله الى امثلة وهي الجزئيات التي تذكر لايضاح القواعد وايصالها
الى فهم المستفيد واما الشواهد فهي الجزئيات التي يستشهد بها في اثبات القواعد
لكونها من القرآن والحديث او كلام يوثق به من العرب فهي اخص من الامثلة
والمراد بها هنا الابنية الجزئية قوله وهي الكلمة باعتبار هيئات الكلم جنس كلمة
كما ذهب اليه الجمهور وحقه ان يقع على القليل والكثير كالماء لكن غلب على الكثير
ولم يقع الا على ما فوق الاثنين لا جمع كما ذهب اليه صاحب الصحاح والمصباح
واللباب والكلمة في لغة العرب يقع على جزء من الكلام اسما او فعلا او
حرفا وعلى الالفاظ المنطوقة وعلى المعاني المجموعة او على القصيدة والجمل
واستبعد الرضي اشتقاق الكلمة من الكلم بمعنى الجرح واراد بالكلم المشتقات
افعالا كانت او اسماء لا الجوامد والحروف بطريق ذكر العام وارادة الخاص
وفيه انه لا يجوز اذ العام لا يدل على الخاص باحد الدلالات الثلث ذكره
في مفتاح المفتاح وحاشية تفسير القاضي وفيه انه يجوز مع القرينة لا الدلالة
بها ذكره في حاشية المطول لعلاء الدين وفيه لا يبقى عاما وقال الشارح
في المطول اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار
عمومه فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا رأيت زيدا فقلت رأيت انسانا
او رأيت رجلا فلفظ انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد
وقع في الخارج على زيد وكذا اذا قال قائل اكرمت زيدا واطعمته وكسوته
فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان في قولنا
الانسان حيوان ناطق ثم قال وهذا بحث يشتبه على كثير من المحصلين يتوهمون
انه مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص ويعترضون ايضا بانه لا دلالة
للعام على الخاص بوجه من الوجوه ومنشأه عدم التفرقة بينهما بقصد با

مطلب يعرف الامثلة والشواهد

مطلب في ان الكلمة جنس الكلم لا جمع

27

باللفظ من الاطلاق والاستعمال وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج ثم المراد
بالكلم حروف الكلم اذ الكلم انما يكون كلماً بعد عروض الهيئة وسماها
كلماً باعتبار ما يؤل اليه او باعتبار التجريد كما في قوله تعالى سبحان الذي اسرى
بعبده ليلا او الحروف مع الهيئة وذكر الهيئة بعدها تنصيص للتأكيد كما في
قولهم العلم صفة قائمة بغيره فان الصفة ما قام لغيره **قوله** من الحركات
والسكنات اراد بها الجنس المتناول للقليل والكثير والواو بمعنى او
بمعنى منع الخلو لئلا ينتقض بنحو ضرب والمعتبر في شخص الصيغة شخص الحركات
فيختلف الصيغة بالشخص باختلاف اشخاص الحركات كاختلافهما في ضرب
وطلب مثلا مع اتحادهما بالنوع والمعتبر في نوع والمعتبر في نوعها نوع الحركات — رجيلي
فيختلف الصيغة الصيغة بالنوع باختلاف الحركات كاختلافهما في ضرب
وضُرِبَ **قوله** وتقديم بعض الحروف اعتبار التقديم والتاخير في مفهوم
الهيئة للاحتراز عن الهيئة للاحتراز اذا صدر عن ثلثة اشخاص
وقفة على وجه يصير لفظا واحدا فانها ليس صفة اصطلاحا وان كانت
تلك الهيئة حاصلة للحروف باعتبار الحركات واعترض عليه بانهما
لو كانا معتبرين في مفهوم الهيئة لكان تقديم الحروف المتاخر على
الحروف المتقدم موجبا لاختلاف الصيغة بالنوع كما ان اختلاف
الحرف الحركة كذلك فيلزم ان يكون صيغة ضرب مخالفة بالنوع
لصيغة ربض وليس كذلك واجيب بان المعتبر في مفهوم نوع
الصيغة نوع التقديم والتاخير لا شخصهما والمقدم والمؤخر ههنا
لا يختلف باختلاف نوع التقديم والتاخير وان اختلف شخصهما وبقي
ههنا شيء وهو ان صيغة فاعل مخالفة بالنوع لصيغة افعل مع ان الهيئة

الحاصلة لهما باعتبار نوع التقديم والتأخير نوع الحركات والسكنات
متحدة الا ان يمنع اختلاف الصيغة بالنوع فيهما ثم كل واحد من التقديم
والتأخير يستلزم الآخر لانك اذا قدمت شيئا على شيء وقد اخرت المقدم
عليه من المقدم وينفصل احدهما على الآخر بالقصد دون الآخر التحقق
فكانه اعتبر القصد او ذكره تأكيدا كما في قوله تعالى لا يستأخرون ولا يستقدمون
قوله وهو في الاصل مصدر ميمي المعنى يمكن ان يعتبر مصدر المعلوم او
المجهول وضع موضع المفعول كما وضع لفظ موضع الملفوظ وضرب
الامير موضع مضروب الامير وان يعتبر اسم مكان على مفعل وان يعتبر
اسم مفعول مخفف معنى بالتشديد والتجرد والذي منع كونه اسم مفعول بناء
على انه ليس بمشدد وهو ليس بقوي واما مناقشة جمال الدين
الاقرائي بان صحة المصدر على المفعول انما هي سمعت في غير
ميمي من المصادر ولا يلزم من صحته في غير ميمي صحته فيه وما في شرح
اللب للسيد عبد الله من ان المعهود في هذا استعمال المصدر المغير
المحدود بالتاء فليس شيء لان المعتبر في صحة وجود التجوز وجود العلاقة
وسماع نوعها من العرب لا سماع شخصها وقال جمال الدين الاقرائي
لا تحول لمعنى المصدر ببناء الفعل للمفعول وذكر في تفسير الفاتحة لمولانا
المحقق الفناري ان صيغ المصادر تستعمل اما في اصل النسبة ويسمى
مصدرا واما في الهيئة الحاصلة منها المتعلق معنوية كانت او حسية كهيئة
المتحركية الحاصلة من الحركة ويسمى الحاصلة بالمصدر وتلك الهيئة
للفاعل فقط في اللازم كالمتحركية والقائمية في الحركة والقيام
او للفاعل وللمفعول وذلك في المتعدي كالعالمية والمعلومية من

من العلم و باعتباره يتسامح اهل العربية وقولهم المصدر المتعدي قد يكون
مصدرا للمعلوم و قد يكون مصدرا للمجهول يعنون بهما الهيئتين اللتين
هما معنيا الحاصل بالمصدر والا كان كل مصدر متعد مشتركا ولا قائل به بل
استعمال المصدر في المعنى الحاصل بالمصدر استعمال الشيء في لازم معناه
قوله وهو ما يراد من اللفظ اذا وضع بازاء شيء فذلك الشيء من حيث
يدل عليه اللفظ يسمى مدلولا ومن حيث يقصد باللفظ يسمى معنى ومن حيث
يحصل منه يسمى مفهوما ومن حيث كون الموضوع له اسما يسمى المسمى اعم
من المعنى في الاستعمال لتناوله الافراد والمعنى قد يختص بنفس المفهوم مثلا
يقال لكل من زيد وبكر وعمرو مسمى لفظ الرجل ولا يقال انه معناه والمدلول
قد يعم من المسمى لتناوله المدلول التضمني والالتزامي دون المسمى
ثم وصف المعاني بالمقصودة مع ان المعنى هو المقصود اما بالتجريد في الاول
او التنصيص في الثاني للتأكيد لاجل هو في الاصل مصدر اجل شرا
اذا جناه استعمل في تعليل الجنايات لقولهم من جراك فعلته
اي من جريرة اي جنبيته ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تعليل قوله
لا تحصل تلك المعاني اذا تحققها الواقعي غير موقوف على الامثلة
فكان الظاهر ان يقال لا يستفاد الا بها ليدل على ما ذكر ثم انه لا يخفى
ان هذا الحصر ادعائي لا حقيقي فلا يرد انه يمكن التعبير عنها بغير
تلك الامثلة اعلم ان الكلام الوارد لا من خطابي على وجه لا يطلق
الواقع لا يقصد به معناه الحقيقي بل هو سلوب الدلالة عنه الى معنى
يناسب المقام نبه على ذلك صاحب الكشف حيث قال في شرح قول
صاحب الكشاف على الجم الغفير من الناس في تفسير قوله تعالى والتي

فضلتكم على العالمين اراد انه سلوب الدلالة عن معناه الاصلى الى
المبالغة فى الكثرة والمعتبرة فى الصدق والكذب المعنى المقصود
فى الكلام لا المعنى الذى وضع له وان كان قد يلاحظ لانه مقصود
بل للانتقال منه الى ما هو المقصود وبذلك يندفع الشكوك والاوهام
من الآيات والاحاديث النبوية المتضمنة للمبالغة لامر خطابى يناسب
المقام لقوله تعالى يجعلوا اصابعهم فى اذانهم فان ما يجعل فى الاذن
رؤس الاصابع وذكر الاصابع مبالغة فلا تجوز فى لفظ الاصابع والا
لفات المبالغة كما يفوت اذا كان لفظ العدل مجازا عن العادل
فى قولك رجل عدل وكقوله عليه السلام فانها نصف العلم فى قوله
تعلموا الفرائض الحديث فان المراد المبالغة فى الكثرة كما فى قوله تعالى وانى
فضلتكم على العالمين قوله وفى هذا تنبيه على ان هذا العلم يحتاج اليه لان
حصول المعانى المقصود المحتاج اليها كلها اذا كان مقصودا على حصول
الابنية التى احوالها مسائل هذا العلم كان هذا العلم محتاجا اليها
قوله من الضرب الحادث فى الزمان الماضى اشارة الى ان دلالة الفعل
على الزمان لمجرد اقتران الحديث اعنى مصدر الفعل بالزمان بل معناه ان
مصدر الفعل حادث فى هذا الزمان ولا يرد نحو علم الله تعالى ويعلم الله تعالى
من الافعال المستعملة فى حق الله لان الحدوث هناك راجع التعلق وهو
حادث قوله والحال لتقدمه لعدم فى الوجود او لتبادر الفهم اليه
عند الاطلاق او لميله الى رجحان كون المضارع حقيقة فيه كما يشير اليه فى
بحث المضارع قوله والمناسبة بينهما ظاهرة اى بين التصريف بمعنى التغيير
والتحويل لان فى التغيير والتغير قد يوجد معنى التحويل هذا ما ذكره

ذكره آنفا من ان التعرض للمعنى اللغوى اشعار للمناسبة بين المعنيين
قوله المراد بالتصريف ههنا غير علم التصريف لان الظاهر ان المصنف قصد تعريف
لفظ التصريف لغة واصطلاحا وقطع النظر عن تعريف علم التصريف تسهيلا للمتكلم
ولا يرد ان التعريف ليس بجامع لخروج المسائل التى لا تتعلق بتحويل الاصل الواحد
ولا مانع للزوم كون تحويل المصدر بعينه كالضرب مثلا تصريفا لصدق التعريف
عليه وهو باطل لامتناع كون الجزء عين الكل وقيل انما قال والمراد بالتصريف
ههنا غير علم التصريف نظرا الى ان قولنا تحويل الاصل الواحد لا يحمل على
علم التصريف بالمواطأة لان العلم من قبيل الانفعال والتحويل من مقولة
الفعل والتصريف ينبغى ان يحمل على المعرف وفيه بحث لان تقديره التصريف
علم بتحويل الاصل الواحد ولما لم يكن تعريف علم فى العلوم الا باعتبار
متعلقه اقتصر فى التعريف عليه تعويلا على فهم الطالبين قوله الذى هو معرفة
احوال الابنية قال بعض الفضلاء فى تعريف التصريف علم باصول يعرف
بها من احوال ابنية الكلم التى ليست باعراب وانما قال احوال ابنية
الكلم ليكون الحد جامعا اذ يخرج عنه بعض احكام الادغام نحو انا
اضرب بعدك وانما قيدنا بالبعض لان بعضها داخل فى الابنية وهو الادغام
فى كلمة واحدة نحو شد يشد واذا كان فى كلمتين لم يكن داخلا فى الاحوال
لانه حال يطرأ على الكلمة من كلمة اخرى ويخرج ايضا بعض احكام التقاء
الساكنين مثل اضرب الرجل وانما قيدنا بالبعض لان بعض الآخر داخل
فى الابنية وهو الذى يكون فى كلمة واحدة اذ هو راجع الى ابنية الكلم لا الى
احوالها نحو انطلق بسكون اللام وفتح القاف فى انطلق ويخرج ايضا
احكام الوقف لانها ليست راجعة الى ابنية الكلم لان الوقف على جعفر وزيد

والتباسها بالسكون او بالروم او بالاشمام ليس راجعا الى ابناء الكلمة
وارد على هذا الحد ان زيادة قوله احوال وان افاد ما ذكر تم لكن اخل به
من وجه آخر لانه خرج به معرفة ابنية الكلمة لانه لا يلزم من اسناد المعرفة
الى المضاف اليه فيلزم ان لا يكون ابنية الكلم من التصريف وهى منه وجوابه
ان يقال ان اريد بابنية الكلم موادها وجوهرها فلا بأس بخروجها اذهى
من مباحث اللغة وليس من مباحث التصريف وان اريد ما يطرء على الكلمات
من الهيئات والاحوال فهى نفس ابنية الكلم والاضافة فيه كما فى قولهم
شجر اراك فمعنى قوله احوال ابنية الكلم على هذا التقدير احوال هى ابنية الكلم
هذا ذكروه ولكن التحقيق فى هذا الموضوع ان يقال المراد بابنية الكلم هى
الالفاظ باعتبار حروفها وحركاتها وسكون الموضوعة هى لها باعتبار كونها
مادة للكلمة وباحوال الابنية العوارض التى تلحقها بحسب كل غرض كما ذكره
بعض الفضلاء فى تعريفه واذا كان كذلك فلا بد من زيادة قولنا احوال لينطبق
الحد على التصريف ويخرج عنه ما ليس منه اذ معرفة الابنية ليس منه فانه علم
بقواعد يعرف بها احوال الابنية اى الماضى والمضارع والامر الى غير ذلك
فان جميع ذلك راجع الى احوال الابنية لا الى نفس الابنية هذا تفصيل لطيف
فانظر فيه ليظهر لك ما فيه قوله واختار التحويل على تغيير قيل الفرق بين الاول
التحويل والتغيير ان التغيير لا يكون الا متعديا يقال غيرت الشئ فتغير والتحويل
يكون لازما ومتعديا وقيل التغيير يستعمل فى الذوات والتغيير فى الصفات وقيل
التحويل اخص من التغيير كما فى الشرح قوله قال فى المغرب هو بالغين المعجمة
كتاب فى اللغة للمطرزى المعتزلى صاحب المصباح فى النحو واكثر تعلقه باللغة
الفقهية وله كتاب فى اللغة اطول منه سماه بالمعرب بالعين المهملة بجيل بيان

يعرف فيه الفرق بين التحويل والتغيير

ايضا

بيان
بعض اللغات اليه قوله الى موضع آخر وهو فى اصل الوضع افعل التفضيل شهادة
الصرف نحو آخر آخران آخرون أخرى اخريان اخريات وأخر فمعنى آخر
فى الاصل اشد تأخرا ثم نقل الى معنى غير فمعنى جائنى زيد ورجل آخر رجل غير زيد
ولا تستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جائنى زيد وحمار آخر
ولا امرأة اخرى فاذا قيل جائنى زيد وآخر يفهم منه ان المراد رجل آخر
بخلاف جائنى زيد وغيره ويستعمل اخريات واُخر فى المعنى الاول مع اللام والاضافة
كما هو حقها نحو جائنى فلان فى اُخريات الناس اى فى الجماعة المتأخرة فلما
خرج آخر وسائر تصاريفه عن معنى التفضيل استعملت من دون لوازم افعل
التفضيل اعنى من واللام والاضافة فان قيل آخر فى قوله تعالى فعدة من
ايام اُخر جمع آخر لانه لليوم واخر لا يجمع على فعل وانما يجمع على اخرى فما وجهه
قلنا لما كان اليوم مما لا يعقل اجرى مجرى المؤنث لما كان بينهما التناسب
بين ما لا يعقل وبين الاناث مما يعقل لانهن ناقصات العقل فكان آخر
اخرى فيجمع على اُخر كذا فى الاقليد قوله وقال فى الصحاح التحويل التنقل للواقع
فى الصحاح التحول التنقل من موضع الى موضع ولما وقع فيه حول قام جائنى للشارح
ان ينسب اليه ورود التحويل الذى هو مصدر حوّل قام بمعنى التنقل ثم الصحاح بفتح
الصاد اسم مفرد بمعنى الصحيح يقال صحت فهو صحيح وصحاح بالفتح والجار كى
على السنة الاكثرين كسر الصاد على انه جمع صحيح وبعضهم ينكره بالنسبة الى
تسمية هذا الكتاب ولا استدلاله الا ان يثبت روايته عن مصنفه وهو اسمعيل
ابو نصر بن حماد الجوهرى تلقت الامة كتابه بالقبول ولابن برى عليه حواشى
مفيدة توفى سنة ثلثة وسبعين وثلثمائة قال ياقوت فى معجم الادباء كان من فاراب
وهى من بلاد الترك وكان من اذكى العالم اخذ عن خاله ابراهيم الفارابى

يعرف فيه لفظ الصحاح وسعته مع برند

وعن السيرافي والفارسي ودخل بلاد ربيعة ومضر فاقام بها مدة في
طلب اللغة ثم عاد الى خراسان فانزله ابو الحسين الكاتب عنده واكرم
جهده فاقام بنيسابور مدة برز في اللغة وتعلم الكتابة وحسن الخط جدا
يذكر مع ابن مقلة وانظاره قال القفطي مات مترديا من سطح داره و
قيل انه تغير عقله وعمل له دفتين وشدهما كالجناحين وقال اريد
ان اطير ووقع من علو فهلك قال وقيل انه كان بقي عليه من الصحاح بقية
غير مبيضة فبيضها تلميذه يقال له ابراهيم بن صالح فغلط في اشيا كذا في شرح
المغني للشمني قوله وحول ايضا يتعدى بنفسه ولا يتعدى وكلمة ايضا
لا يستعمل الا مع الشيئين بينهما توافق ويمكن استغناء كل منهما عن الآخر
فخرج بالشيئين نحو جائني ايضا مقتصرا عليه لفظا او تقديرا وبالتوافق نحو جائني ومات
ايضا وبامكان استغناء نحو اختصم زيد وعمرو ايضا فلا يقال شيء من ذلك ثم هو
مفعول مطلق حذف عامله وجوبا سماعيا او حال حذف عاملها وصاحبها واعلم انه
قد يستعمل الفعل الواحد في موضع متعديا بنفسه وفي الآخر لازما ومثل هذا كثير في
كلام العرب يربو الى مائة وستين مثلا افاد وانار واسع واقبل واوحش
واحمى واظلم واثقل وضر واجلى واحوج الخ فاطلب البواقي في الدستور في كتب
اللغة قوله والاسم منه الحول الخ قال الازهري الحول مصدر كالصغر ويجوز ان يكون
الاسم والمصدر على وزن واحد كالسيل ولكن ثمة التفسير قالوا انه في الآية مصدر
كذا في جامع اللغة قوله ولا يخفى انك تنقل حروف الضرب الى ضرب ويضرب وغيرهما
ولا يوجد صورة خالية عن النقل والنقل يستلزم التغيير ضرورة استلزام الخاص
العام فيكون التحويل اولى من التغيير لانه لو استعمل التغيير بدل التحويل لذهب
الوهم الى ان تغيير الضرب الى ضرب وغيره قد يكون خاليا عن النقل لانه اعم

مطلب وجه استعمال التحول بكلمة ايضا

31

اعم منه فينبغي ان يوجد في مادة لا توجد فيها النقل تحقيقا لمعنى العموم **قوله** لانه اخص من التصريف اى بمعنى التغيير والتفسير بالاخص مما فيه بحث لانهم قالوا التفسير على قسمين تفسير اسمى وتفسير حقيقى والاول يكون للماهية الاعتبارية والثانى للماهية الحقيقية ولا يشترط فيه الطرد والعكس بقسميه ويفهم منه قطعا جواز التفسير بالاعم والاخص فان قيل فينبغي ان لا يجوز تفسير التصريف اصطلاحا بالتحويل لعين ما ذكرتم قلنا ليس تفسير اصطلاحى لفظ التحويل فقط بل هو مع ما بعده وهاهنا تامل وبان يظهر بالتامل **قوله** ثم التصريف يشتمل على العلل الاربعة اعترض عليه بان العلل مباينة للمعلول فلا يعرف بها وبان مادة الشئ وصورته لا بد وان يكونا داخلتين فيه والاصل الواحد وهيئته ليسا كذلك بالنسبة الى التصريف لانه على ما عرفه هو الفعل المخصوص وهو التحويل وليس للفعل مادة وصورة واجيب بان ليس المراد من التعريف بالعلل الاربع ان يكون هى بانفسها معرفة بل المراد انه يوخذ للمعلول بالقياس الى العلل محمولات اى ما يصلح ان يحمل عليه لان الحمل لا يتحقق بين المعرف والمعرف فيعرف بها ورد عليه بان هذا هو الحق لو كان التعريف بتلك المحمولات لكن التعريف الواقع ليس بالماخوذات من العلل محمولة على المعرف وقد يقال ليس المراد انه يؤخذ فى كل تعريف بالقياس الى العلل محمولات بل المراد انه يؤخذ فى كل تعريف محمول واحد فيه اشارة الى العلل الاربع اذ مجموع الامور من تتمة التحويل ولو اريد بالتعريف ما وقع فيه التحويل اعنى الابنية والصيغ لظهر المادة والصورة للاصل وهيئته وقد اجيب عن الاعتراض الاول بان المعرف مجموع العلل لا كل واحدة منها فيجوز ان يكون مجموع محمولا وان لم يكن

وههنا تحويل الاصل محمول واحد فيه اشارة الى العلل صح

كل واحد على حدة كذلك وبان كون المعرف محمولا انما هو في بعض المباحث
الحقيقية المعرفة بحسب الحقيقة اما في الكل فلا كالمعجون والبيت ورد عليه
بان العلل ان اخذت مجموعها يكون علة تامة وان اخذت بخلافها يكون
علة ناقصة وكل منهما لكونه مغايرا للمعلول بحسب الذات لا يحمل عليه وبان
المعرف على ما قيل كما يجب ان يكون محمولا كذلك اجزاء المعرف يجب ان يكون
محمولا على المشهور وبانه مخالف لما هو المشهور بين الجمهور من ان المعرف
يجب ان يكون مساويا للمعرف في العموم والخصوص كما هو مذهب المتأخرين
او مصادقا له في الجملة كما هو مذهب المتقدمين وكون الفاعل هو المحمول
والغاية هو حصول المعنى المقصود الحقيقي وكون الامر الواحد هي
المادة والتحويل هي الصور قد على سبيل التشبيه لان العرض لا مادة له ولا
صورة له وقد يناقش فيه بالمنع ثم ترك التاء في اربع علامة التانيث
واثباته قبل للتذكير ذكره في شرح اللباب وهو يخالف ما ذكروه في دفع سؤال
الانعكاس في الحاق علامة التانيث من الثلثة الى العشرة بالمذكر دون
المؤنث من ان المعدول المذكر جمع فيكون مؤنثا فيلزم الحاق التاء بعده
واذا الحقه لم يلحق المؤنث للفرق بينهما فهذا صريح في ان التاء للتانيث
وقال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى ولا هم ينصرون انث ثلثة النفس على
تاويل الشخص واعلم ان ما يتوقف عليه الشئ اما ان يكون جميعه اولا و
الاول اما ان يكون من الاجزاء الذهنية اولا والاول جنس والفصل و
الثاني الصورة والمادة وغير الداخل اما ان يكون المعلول منه او لاجله
او لا منه ولا لاجله والاول الفاعل والثاني الغاية والثالث اما
ان يكون المعلول حالا فيه قائما به اولا والاول الموضوع والمحل

والاول
اما ان يكون داخلا في المعلول اولا
العلم الثاني والثاني

32

والثاني اما ان معلول موقوفا على وجوده او عدمه او كليهما والاول الشرائط والالات والثاني ارتفاع الموانع والثالث المعدات قوله ويدل بالالتزام على الفاعل يريد به الالتزام الوافي المعتبر عند اهل العربية لا العقلي حتى يرد يمكن تعقل التحويل مع الذهول عن الفاعل قوله وحصول المعاني هي الغاية كالجلوس في السرير على ما قالوا وفيه ان الجلوس لحصول المعاني متاخر فلا يكون علة الا ان يقال المراد تصورها قوله المحول هو الواضع ام غيره فان قيل الظاهر ان ام متصلة ولا يقع قبلها الا همزة الاستفهام في الاكثر بقي معنا الاستفهام او صارت بمعنى التسوية وهل في الاقل ويليها احد المستويين والاخر الهمزة على معنى ان كان ما يليها اسما مفردا كان ما يليها يلي الهمزة كذلك وان كان فعلا او حرفا كان كذلك وههنا ليس كذلك قلنا يقدر الهمزة في معطوف عليه والمبتدا في معطوف ان عطف على الجملة والا فلا على ان الرضي قال يجوز المخالفة بين ما يلي الهمزة وام وام في نحو اعندك زيد ام عمرو وازيد عندك ام في الدار والقيت زيدا ام عمروا جوازا حسنا كما قال سيبويه لكن المعادلة احسن وبما ذكرنا من وقوع هل قبل ام ظهر انه لا وجه لما قيل على قول الشارح في مطول هل هي واقعة ام لا من انه قد تقرر في النحو امتناع مؤهل بمعادل واجيب انه من قبيل الملاقات المصنفين ومسامحاتهم في تراكيبهم قوله قلت الظاهر انه كل من يصلح كذلك قيل وهكذا الهيئة التركيبية في المركبات فانك ترى ظاهرا انها ليست بموضوعة بناء على انها لو كانت موضوعة لمعنى لما كان تركيب المفردات بمجرد ارادة من تركيبها بل توقف كل تركيب على معرفة وضعه بخصوصه كما في المفردات لكنه ليس كذلك فان تركب تركيبات مختلفة ولا تعرف ان الواضع

وضعها او لا بل ربما نجزم بانه لم يضع هذا التركيب بخصوص والجواب
انا لا نسلم الملازمة وانما يصح اذا كانت الهيئة التركيبية موضوعة بالشخص
وليس كذلك بل هي موضوعة بالنوع الا ترى ان هيئات تراكيب المفردات
يختلف باختلاف اللغات فان تقديم المضاف اليه على المضاف جائز في الفارسية
دون العربية فلولا اعتبار الواضع قواعده في التاليف للمفردات في كل لغة
لجاز تاليفها في جميع اللغات على اى وجه يراد واذا كان وضع الهيئات نوعيا كان
للارادة المتكلم مدخل في خصوصيات التراكيب اذ له ان يطبق تاليفها هذه المفردات
على قاعدة بان يطبقها على قاعدة اخرى لكن لما لم يكن ذلك التاليف مفوضا
اليه بالكلية اذ لا بد من رعاية القرينة القواعد العربية قوله في العرف وهو
خاص ان لطائفة مخصوصة وعام ان لطائفة غير مخصوصة والعادة وهي
ما يستقر في النفوس من الامور المتكررة المعقولة عند الطبايع السليمة عليها
وقد يفرق بينهما باستعمال العادة في الافعال والعرف في الاقوال ثم العرف
على نوعين لفظي نحو دابة يفيد لفظا بالفرس وعملي اى العرف من حيث الاستعمال
لا من حيث اللفظ كاللحم فانه لا يفيد لفظا بالماكول مع انه بحسب الاستعمال مخصوص
به والمتبادر منه عند الاطلاق العرف العام كما ان الوجود المتبادر من الوجود
الوجود الخارجي قوله في التحقيق هو رجوع الشئ الى محض التحقيق والثبوت في نفس
الامر بحيث لا يشوبه شئ من المسامحة والاخذ بالظاهر وبما يشبه الحقيقة
وليس بمحض حقيقة قوله هو الواضع وههنا فائدة جليلة وهي ان الوضع
اما شخصي ان اعتبر بخصوصه في جانب اللفظ بان يكون مخصوصا اما ان
يكون الوضع والموضوع له خاصين بان يتصور معنى جزئيا ويعين اللفظ
بازائه كالاعلام الشخصية او يكونا عامين بان يتصور معنى كليا ويعين اللفظ

اللفظ بازائه كعامة النكرات او يكون الموضع عاما والموضوع له
خاصا بان يتصور معنى كليا ويلاحظ به جزئياته ويعين بهذه الملاحظة الاجمالية
اللفظ دفعة واحدة لكل واحد من تلك الجزئيات كالمضمرات والموصولات
واسماء الاشارات واسماء الافعال والحروف وبعض الظروف كاين
وحيث وغيرهما مما يتضمن معنى الحرف فاطلاقها على تلك الجزئيا المخصوصة
بطريق الحقيقة ولا تطلق كذلك على ذلك المعنى الكلي اذ لم يوضع له وبهذا
الوجه امكن تعدد معاني لفظ واحد من غير اشتراك وتعدد اوضاع ولم يوف
الوضع العام لمعنى خاص وقع في حيص بيص وقال ان الضمائر واسماء
الاشارات موضوعات لمعان كلية الا ان الواضع شرط ان لا يستعمل
الا في جزئيات تلك الكليات ولو صح ما قاله لكان انا وانت وهو مجازات
لا حقائق لها اذ لا يصح استعمالها فيما وضعت لها من المفهومات الكلية ولو
كانت كذلك لما اختلف ائمة اللغة في عدم استلزام المجاز للحقيقة ولما احتاج
من نفي الاستلزام الى ان يتمسك في ذلك بامثلة نادرة واما كون الوضع
خاصا والموضوع له عاما فغير معقول واما نوعي ان اعتبر العموم في جانب
اللفظ وهو قد يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بكذا
بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى يفهم منه بواسطة تعيينه
له مثل الحكم بان كل اسم آخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون
مكسورة فهو مفرد بين مدلول ما الحق باخره هذه العلامة وكل اسم
غير الرجال ومسلمين ومسلما فهو لجميع مسميات ذلك الاسم وكل
جمع عرف باللام فهو لجميع تلك المسميات الى غير ذلك ومثل هذا من
باب الحقيقة بل اكثر الحقايق من هذا القبيل كالمصغر والمنسوب و

وعامة الافعال و المشتقات والمركبات و بالجملة كل ما يكون دلالته على
المعنى بالهيئة و قد يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ متعين
للدلالة بنفسه على معنى فهو عند القرينة المانعة عن ارادة ذلك
المعنى المتعين لما يتعلق بخصوصها و دال عليه بمعنى انه يفهم منه بوا
سطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع جواز
استعمال اللفظ فى المعنى المجازى كانت دلالته عليه و فهمه منه عند قيام
القرينة بحالها لجواز لتجاوزه بمعنى الاصلى ثم الوضع كنوعى ثلثة ومثله
انواع كالشخصى الاول وضع خاص مع خصوص الموضوع له كوضع
اعلام اجناس الصيغ من فعل يفعل وغيرهما من جميع الهيئات الممكنة الت
الطريان على تركيب ف ع ل فانها كلها اعلام لاجناس الصيغ الموزونة بها
بها و قد لاحظت حين الوضع بعنوان كلى هو ما يطرء على تركيب ف ع ل
فوضع كل منها وضعا نوعيا فى ضمن ذلك العنوان علما للجنس ما يوزن به
من الصيغ فالوضع فى كل منها خاص مع خصوص الموضوع له و خصوصه
لا ينافى الوضع النوعى لان العموم فى الوضع النوعى فى جانب اللفظ و
خصوص الوضع انما هو باعتبار الوضع لان مقابلة عموم الوضع ولا
شبهة ان ذلك العموم ليس باعتبار ملاحظة معنى حين الوضع
على وجه العموم و الثانى وضع عام مع عموم الموضوع له كوضع عامة
المشتقات و الثالث وضع عام مع خصوص الموضوع كوضع عامة
الافعال فانها موضوعة بالنوع بملاحظة عنوان كل شامل لخصوصية
كل نسبة جزئية من النسبة التامة فان الموضوع له تلك النسبة الجزئية
الملحوظة بتلك العنوان الكلى فالوضع عام و الموضوع له خاص فالوضع

فالوضع عند الاطلاق يراد به تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه سواء كان
ذلك التعيين وهو المراد بالوضع المأخوذ في تعريف الحقيقة والمجاز ويشمل
الشخصي والقسم الاول من النوعي المذكوران ولا في علم ذلك فانه ينفعك
في مواضع **قوله** اى اشتق الامثلة منه الاشتقاق في اللغة اخذ شق الشيء فهو
متعدد وفي الاصطلاح يحد تارة باعتبار العلم وتارة باعتبار العمل فان اعتبرناه من
حيث انه صادر عن الواضع احتجنا الى العلم به لا الى عمله فاحتجنا الى التحديد
باعتبار العمل اما تعريفه باعتبار العلم فهو ان تاخذ من اللفظ ما يناسبه في التركيب
فتجعله دالا على معنى يناسب معناه واما تعريفه باعتبار العلم فهو ان تجد اى تعلم
بين اللفظين تناسبا في اللفظ اى في تركيب حروفه الاصول وفي المعنى وله
ثلثة انواع صغير وهو ان يكون بينهما تناسب في الحروف والترتيب نحو ضرب
من الضرب وكبير وهو ان يكون بينهما تناسب اللفظ دون الترتيب نحو جبذ من
الجذب واكبر وهو ان يكون بينهما تناسب في المخرج نحو نعق من النهق واذا
اطلق يتبادر منه الاشتقاق الصغير ثم الاشتقاق قيل كما يكون في الاحداث
قد يكون في الاعيان كما في استنوق وتحجر وتجوهر وتجسم وهو خلاف القياس
لا سيما في الثلاثي المجرد فانه نادر كقولهم ابل ابالة على وزن شكس شكاسة
اذا تانق في رعية الابل واحسن القيام بمصالحها واما الحروف فلا يجوز
الاشتقاق منه والمؤنثة بفعله من ان التاكيدية غير مشتقة من لفظها وكمراد
انه موضوع لان يؤكد بان كذا قال صاحب الكشاف وقال اكمل الدين في شرح
المشارق لو قيل انها اشتقت من لفظها بعد ان جعلت اسما لكان قولا واعترض
عليه من وجوه الاول انه لا بد من دليل على ان الاشتقاق لا يجوز من الحروف
والثاني انه لا بد معنى للاشتقاق الا الاتيان بحرف في لفظ للدلالة

على استعماله على معناه وهو متحقق فيما نحن فيه والثالث ان اهل العربية قالوا
التسويف مشتق من سوف وهو حرف اجماعا واجيب بان الدليل على ان لا
الاشتقاق لا يجوز من الحروف اتفاق بعض التعريفين على ان اصل الفعل
ولا قائل بكون الحرف اصلا وقولهم التسويف مشتق من سوف معناه كونه
مأخوذا منه ومثل قول بعض اهل العربية المضارع مشتق من الماضي وفيه
بحث لانه يقتضي عدم جواز الاشتقاق في غير المصدر والفعل قوله واقرب
الى الضبط قرب قد يجئ من باب علم فيكون متعديا بنفسه نحو قوله تعالى ولا
تقربوا مال اليتيم وقد يجئ من باب حسن فيكون لازما فلا يستعمل الا
بمعنى الى وقد اطرد استعمالهم افعل التفضيل من قرب من باب الى لئلا يتوهم في
اول الوهلة التباس الصلة بمن التفضيلية عند عدم التفضيلية او تعلق
حرفي جر بمعنى واحد بعامل واحد بحيث لا يصح الابدال عند وجودها مثل
مررت بزيد بعمرو ومع ذلك وذلك باطل وقوله تعالى اقرب للتقوى الا
اللام فيه للاختصاص بمعنى عناء صلة الوجوب ويجيء من في الفعل والى في افعل
التفضيل المستعمل بمن لدفع الالتباس ذكره التفتازاني في حواشي
الكشاف نعم تخدش الوجه الثاني قوله تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا
وقولهم مررت بزيد بارض كذا فان توهم هذا التعلق ثابت فيهما اللهم
الا ان يقال ان ما ذكر نكتة والنكتة لا تطرد واستعماله بالى في حالة
الاضافة ودخول اللام مع عدم التوهم للاطراد ووجه الصحة في الاول
تعلق الظرف الاول بالمطلق والثاني بالمقيد ذكره صاحب الكشاف وهكذا
يعتبر امثالك مثل قولك اكلت بستانك من العنب قوله والعمدة وهي بضم
العين ما يعتمد عليه قوله واجب مأخوذ من جاب القلادة اذا قطعت سمي

يعتمد

35

٢٨

سمي الجواب جوابا لقطعه كلام القائل **قوله** وتأخر الفعل عن نفس المصدر هذا

جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال اذا سلمتم كون الفعل متقدما في الاعلال

يلزم ان يكون اشتقاقه والا لزم كون الفعل متأخرا فاجاب بقوله وتأخر

الفعل الخ **قوله** وتأمل ولعل الكوفيين يقولون ما ذكرتم في ملاحظة الذات والوصف

ليس بحجة علينا بل هي حجة لنا اذ نحن نقول على طريق القياس كما انه اصل في الاعلال

بالاتفاق فليكن هو ايضا اصلا فيما نحن فيه اختلافا وعلى هذا لا يرد علينا أعِدُ

ونَعِدُ ويَعِدُ اذ ليس فيها حجة اختلافا والكلام فيما فيه حجة اتفاق وجه اختلاف

فنقيس المختلف فيه على المتفق عليه فامر المحقق بالتأمل في ان هذا القياس مع الفارق

وان جعل احدهما اصلا في محل والآخر في محل آخر او لا رعاية للتعادل **قوله** واعلم

ان المراد بالمصدر المجرور ونعني ان المراد يكون الفعل مشتقا من المصدر هو ان

الفعل مشتق من المصدر المجرد لا المصدر المزيد فيه مشتق من الفعل وفي التعليل

بقوله لموافقته اياه بحروفه ومعناه نظر لان موافقة المصدر المزيد فيه الفعل

بالحروف في المعنى ممنوعة لان حروف المصدر ازيد من حروف الفعل ومعنى المصدر

الحدث فقط بخلاف معنى الفعل فان معناه الحدث مع الزمان ولو سلم فليكن

المصدر المجرد مشتقا من الفعل بهذه العلة بل هو اولى بها من المزيد فيه لان حروفه

مساوية لحروف فعله وان اريد ان المصدر المزيد فيه مشتق من المصدر المجرد فالموافقة

اللفظية منتفية فلو قيل المراد الموافقة في اصل الحروف ولا يستقيم قلنا ان اصل حروف

الاكرام مثلا بعينه الكرم فيكون بالحقيقة موافقا لكرُمَ وهو باطل وبالجملة

المعنى الثاني اولى بالارادة من المعنى الاول وان اوردت عليه هذه

المناقشة فتأمل ليقال ذكر في بعض شروح المعروض ان الفعل المزيد فيه

مشتق من المصدر المزيد والمجرد من المجرد والمفهوم من كلام الشارح اشتقاق الكل

مطلب في بيان اشتقاق الفعل من المصدر

من مجرد لانا نقول سألهما واحد لانه اشتقاق مصدر مزيد مصدر مجرد
والاشتقاق لفعل مزيد من مصدر مجرد من مصدر مجرد قلل قيل لا قاعدة
كلية مقتضية لوجوب اشتقاق فعل من كل مصدر وقيل اذا اشتمل الثلاثي على
معنى المزيد وزيادة يشتق من مزيد كالقدر من مقدير ولوجه من مواجهة
والبهج من التبهج من بمعنى الظهور واليتم من التيتم كذا في حواشي الكشاف
وذكر في حواشية تفسير القاضي لمولانا حسن وقيل لفظة من اتصالية كما في
قوله عليه السلام انت مني بمنزلة هارون موسى اى هما من جنس واحد
يجمعهما الاشتقاق من اصل واحد ومن خطاء صاحب الهداية في قوله الوجه
مشتق من المواجهة حيث جعل الثلاثي مشتقا من المشعبة والامر بالعكس
فهو مخطئ لان معنى الاشتقاق ان ينتظم الصيغتان فصاعدا معنى واحدا و
في هذا لا توقيف بان يكون مشتق منه ثلاثيا وقد قال العلامة صاحب
الكشف في اشتقاق اليتيم من اليتم لان الناس يقصدونه للاستقاء و
اشتقاق البهج من التبهج والجن من الاجتنان لاستتارهم من العيون
وهذا لان غرضهم من ذلك الاشتقاق بيان حقيقة تلك الكلمة فجاز ان
يكون المشعبة اشهر واقرب الى الفهم من الثلاثي كما في الضمائر مع الاضمار
فصح ذكر الاشتقاق لا يضاح معناه ولم يكن المشعبة اصلا له وحاصله
ان الاشتقاق ههنا ليس على اصطلاح اهل الصرف وصاحب الهداية ليس
على المعنى المذكور بل مقلد لائمة العربية تابع له ومن وفق وقال ذلك
في الاشتقاق الصغير واما في الاشتقاق الكبير وهو ان يكون بين كلمتين
تناسب في اللفظ والمعنى فهو جائز فقد اخطأ في الفرق بين الاشتقاقين
من عند نفسه اذ لا نقل فيه عن ائمة العربية وغلط في تفسير الاشتقاق

الكبير فان ما ذكره انما يكفى فى الاشتقاق الاكبر وفى الكبير لا يكفى التناسب فى
اللفظ والمعنى بل لا بد اشتراك لحروف الاصول بلا ترتيب اليه الشريف
فى شرح الكشاف ذكره ابن كمال باشا فى حواشى الهداية قوله والكل مشتق منه
اما بواسطة ح قال شريف الجرجانى فى شرح الكشاف ومعنى قولهم ضارب
مشتق من ضرب انه مشتق من مصدره وانما اختاروا صيغة الماضى تنبيها على
الحروف المعتبرة فى الاشتقاق فان بعض المصادر كالخروج والقبول يشتمل على
حروف لا يعتبر فيه قوله ويجوز الجواز قد يستعمل بمعنى الامكان الذاتى وقد يستعمل
بمعنى الاحتمال العقلى وقد وصى الشيخ فى الشفاء بالمحافظة على التميز بينهما
واشار الى انه ينشاء من عدم التميز خلل كثير وفى حاشية التلويح للقريمى
الجواز يطلق على خمسة معان احدها مباح والثانى ما لا يمتنع شرعا مباحا كان
او واجبا او مندوبا او مكروها والثالث ما لا يمتنع عقلا واجبا او راجحا
او متساوى الطرفين او مرجوحا والرابع ما استوى الامران فيه شرعا كالمباح
المباح او عقلا كفعل الصبى والخامس ما يشك فيه شرعا او عقلا والمشكوك
اما استواء الطرفين او بمعنى عدم الامتناع والجواز الشرعى من هذه المعانى
هو الاباحة ويجوز ان يكون وجه اختياره الاخذ بمذهب ابى جعفر فانه جمع بين قول
من قال ان بعض الامثلة مشتق من الفعل كالشيخ عبد القاهر وابى على وغيرهما
وقول من قال مشتق من المصدر قوله ونحو ذلك يجوز جره على ان يكون معطوفا على
المثنى ويكون ح من قبيل التحول ويراد به مثل تحويل الاسم المذكر الى المؤنث ويجوز
نصبه على ان يكون معطوفا على تحويل الاسم ويراد تحويل المعلوم الى المجهول و
الغائب الى المتكلم والمخاطب قوله وهذا اقرب الى التوجيه الثانى اقرب الى الحق
من الاول لان مذهب الكوفى غير ملتفت اليه قوله او ان ان يرجع فى الصحاح

الاوان الحين والجمع اونة كزمان وازمنة ورجي يكون متعدياً من باب قطع
ومصدره يجي رجعاً ولازماً ومصدره يجي رجوعاً ورجعى قوله في بيان تقسيم التقسيم
ان يضم الى مفهوم كلي قيود مخصصة تجامعه اما متقابلة او غير متقابلة ليحصل
بانضمام كل قيد اليه قسم منه فلابد ان يكون مشتركاً بين اقسامه بخلاف
الترديد فانه لا يستلزم اشتراكاً كما في المنفصلات وقد يجري في الجزئيات
حقيقة كما في الحمليات الشبيهة بها كقولك زيد اما ان يكون قائماً او
قاعداً او ههنا فائدة وهي ان الترديد الانفصالي لا يشتبه بالتقسيم لانه واقع
بين القضايا بحسب صدقها وتحققها في نفس الامر وكذا لا يشتبه به الترديد الحملي
اذا كان متعلقاً بجزئي حقيقي وبكلي مسور اما ان تعلق بكلي غير مسور فانه
يشتبه به الا يرى ان العدد اما زوج واما فرد يحتمل التقسيم والحمل و
الفرق انه اذا قصد به الحمل كان بالحقيقة قضية حكم فيها باحد الامرين على ما
صدق عليه مفهوم العدد الا انه اهمل فيها السور ولو سورت لم يخرج عن
كونها حملية شبيهة بالمنفصلة واذا قصد به التقسيم يراد بالعدد مفهومه
ويعتبر انضمام كل من الامرين الى ذلك المفهوم ليحصل به قسم منه فلا يكون
قضية في الحقيقة بل في الصورة واذا قصد الحكم باحد القسمين على ذلك
المفهوم وبانقسامه اليهما فقد خرج عما هو حقيقة التقسيم فصار قضية
طبعية على قياس ما عرف في المعرف والتعريف الحقيقي اكتساب التصور و
اما التعريف اللفظي فالمقصود به التصديق دون التصور ثم الترديد لا يكون
الا بين المعاني المختلفة فلا يقال المراد بالانسان اما الحيوان الناطق او
الحجر وقد يقال قد يقع الترديد بين المعاني الغير المحتملة لفائدة سد باب كلام
الخصم لئلا يكون له مجال الى قسم وان كان ذلك بعيداً في الواقع وعند

عند العقلي قوله ثم الفعل بكسر الفاء قال الشريف في حواشي شرح المفتاح
الفعل بفتح الفاء هو المصدر حقيقة وبكسرها اسم لا مصدر حقيقي بل حاصل
في معنى المصدري وقال الشارح في المطول ويستعمل فعل بكسر الفاء للفظ
الحدث فاعترض عليه بان الذي للحدث هو الفعل بالفتح لا غير والفعل بالكسر
الاسم كما صرح به الشارح في غير هذا الكتاب وصرح به الجوهري ايضا
واجيب بان هذا انما يرد لو كان المراد بالحدث هو مدلول مصدر فعل يفعل
وانما المراد او الضرب مثلا فتدبر فان قلت على اي شيء يعطف قوله ثم الفعل
قلت على محل اسم ان فان قلت العطف على محل اسم ان المفتوحة غير جائز سواء
كان قبل مضي الخبر او بعده قلت ان هذه مكسورة حكما وان كانت مفتوحة
لفظا لوقوعها موقع معمولي علم على الاصح ويجوز ان يكون عطفا على ستوهم
اي الاسم اما ثلاثي او اما رباعي ثم الفعل وهذا سائغ شايع قوله اما ثلاثي
او اما رباعي وهما بضم الثاء الاولى والراء شاذان لانهما منسوبان الى
ثلاثة واربعة والقياس ان يقال ثلاثي واربعي بفتح الثاء الاولى وقيل
انهما منسوبان الى ثلاث ورباع اللذين لا تكرر فيهما على ما هو مذهب سيبويه
ولو بني الامر على مذهب غير سيبويه فهما مجازان من قبيل الاستعمال في جزء معنى
الا انه تكلف وهذا الخماسي والسداسي وغيرهما قوله حروفه الاصلية ثلثة
او اربعة فيه اشارة الى رد ما يقال يجوز ان يكون الفعل ثنائيا كخصّ
وبِعْ وامثالهما لان الحروف الاصلية فيهما ثلثة قوله اذ لم يُبنَ منه الخماسي
ولا الثنائي اما الثنائي فلان الاصل في كل كلمة ان يكون على ثلثة احرف حرف
يُبْتَداء بها وحرف يوقف عليها وحرف يكون واسطة بين المبتداء به والموقوف
عليه اذ يجب ان يكون المبتداء به متحركا والموقوف عليه ساكنا فلا تنافيا كم هو

اسوا نشرها ففصل بينهما فان قلت المتوسط لايخلو من ان يكون متحركا او
ساكنا وايا ما كان يلزم التنافي مع احدهما قلت لما جاز الحركة والسكون
على المتوسط من حيث هو متوسط فلا يتحقق التنافي لعدم وجوب شيء من الحركة
والسكون عليه واما الخماسي فلكثرة تصرفه ولانه يتصل به الضمير فيرفع ويتصل
ويصير كالجزء منه بدليل اسكان ما قبله فالخماسي فيه كالسداسي في الاسم وهو
مرفوض لما يجيء وكلمة اذ لمجرد التعليل كما ذهب اليه جماعة من انها حرف
تعليل كاللام منهم ابن هشام وقيل ظرف زمان يستفاد التعليل من قوة
الكلام لامن اللفظ ولامعنى للظرفية ههنا واما كلمتا حيث وحين فاستعملتا
لمجرد التعليل بواسطة وقوعهما موقع اذ قوله بشهادة التتبع والاستقراء
تقول قروت البلاد قروا وقريتها واستقريتها اذا تتبعتها تخرج من ارض
الى ارض كذا في الصحاح فالاستقراء عطف تفسير للتتبع وان كان بالواو
قليلا لان الواو يقتضي المغايرة وهو عين المفسر واما بالفاء فقيل يجوز وقيل
يجوز ذكره في حواشي الكشاف قوله ولم يمنع لخماسي في الاسم اي جوزوا
في الاسم رباعيا وخماسيا للتوسع ولم يجوزوا سداسيا لخروجه عن الاعتدال
ولئلا يتوهم انه كلمتان اذ الاصل كما ذكرنا ان تكون على ثلثة احرف
قوله فايا ما كان فايا نصب على انه خبر كان وما زائدة وفاعله مستتر راجع
الى الفعل وقد يقال هو منصوب بمضمر يفسره الظاهر قوله لانا نقول الفعل
الذي هو مورد القسمة اعم فان قيل العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص فيلزم
المحذوف قلنا ارادة فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من
عدم تحققه الا في ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه بل يجوز ان يلاحظ هو
العام ويراد من حيث هو هو مع قطع النظر عما هو في ضمنه وقد يقال الحكم بان العام

كلمة اذ

حيث حين

38

ثان العامّ لا يتحقق الا في ضمن الخاص انما يصح في الموجودات الخارجيّة فان الا
مثلا لا يوجد في الخارج الا في ضمن فرد من افراده مع انه يوجد في الذهن مجردا
عن خصوصيات الافراد واما الموجودات الذهنية فليست كذلك لان العام
يتحقق هناك في ضمن الخاص تارة ويتجرد عنه اخرى وفيه بحث لان تحقق العام
في الخارج هو حصوله بنفسه وذلك لا يكون الا في ضمن الخاص وليس علما به وتحققه
في الذهن انما هو حصوله فيه بصورته التي هي علم به وكذا الحال في العام الذهني
فان له تحققا فيه بنفسه وليس علما به وهذا بالنسبة اليه كالوجود الخارجي بالقياس
الى ما يوجد في الخارج وتحققا بصورته التي هي علم به وهذا بالقياس اليه
كالوجود الذهنية للموجودات الخارجيّة فالعام سواء كان خارجيا او ذهنيا
تحققان تحقق هو حصول بنفسه ولا يكون في ضمن فرد من افراده تحقق هو حصوله
بصورته وذلك قد يكون مجردا عن خصوصيات الافراد الا ان كلا حصولي الد
الذهني لما كان في الذهن اشتبه احدهما بالآخر قوله فان المراد به مطلق الفعل
لا يقال ذكر في بعض شروح المنار ان بين مطلق الامر والامر المطلق فرقا واضحا
فان الاول عبارة عما صدق عليه الامر والثاني عن الامر الخالي عن القرينة
وبينهما بون بعيد وكذا مطلق الفعل والفعل المطلق لانا نقول هذا الفرق لا
يطرد ذكره في شرح المغني لانه اما ان يكون باقيا الضمير في لانه راجع
الى كل واحد فصحة يحمل اما بتقدير مضاف في الثاني على ما سوالاً لي كما
هو صاحب المغني اذا احتاج الكلام الى حذف مضاف يمكن تقديره مع
اوّل الجزئين ومع ثانيهما فتقديره مع الثاني اولى اى اما ان يكون
او في الاوّل اى حال كل واحد واما بتاويل ان مع الفعل بالمصدر و
المصدر بالوصف اى كائن كما صرّح به في قوله تعالى وما كان هذا القران

ان يفترى وقوله تعالى ثم يعودون لما قالوا حيث قالوا ان التقدير ما كانوا
افترائه بمعنى مفترى وان المعنى ثم يعودون للقول بمعنى المقول فيه من لفظ
الظهار وقد نص ابن هشام على هذه القاعدة في الباب الثاني من
مغني اللبيب و اشار البيضاوي في تفسير قوله ولا تنكحوا ما نكح حيث
قال ما مصدرية على ارادة المفعول من المصدر وصاحب الكشاف في تفسير
قوله تعالى فافعلوا ما تؤمرون حيث قال اى امركم بمعنى مأموركم على ان
ما مصدرية ولكن قال التفتازاني جعل ما مصدرية والمصدر بمعنى المفعول
اى المأمور بمعنى المأمور به قليل جدا وانما كثر في صفة المصدر وكلام
ابي البقاء حيث قال في قوله تعالى حتى تنفقوا مما تحبون يجوز عند ابي علي كون
ما مصدرية والمصدر في تأويل اسم المفعول يقتضي عدم تجويز ذلك لغير
ابي علي وكذا بعض شراح القاضي ان الباب في اصله ليس قياسيا وانه في
المصادر حقيقة لانه من باب الاختصار واما الفعل المصدر بما وان فتطويل
فلما عدل من صريح المصدر الى الفعل بما علم ان ليس الاختصار مطلوبا
وفيه نظر وقال ابو حيان في تفسير قوله تعالى فاصدع بما تؤمر والصحيح
ان ذلك لا يجوز ورد عليه في حواشي السعدية لتفسير القاضي بان هذه
دعوى خرج الثقاة بخلافها وقال بعض شروح الكشاف ذكر المحققون
من النحاة انما هو في حكم شيء لا يلزم ان يكون مثله من جميع الوجوه ولذا
قال صاحب الاقليد في بحث لام كي امتناع وقوع المصدر جزء الجملة لعدم
كونه والا على فاعل وزمان والفعل المصدري ان يدل عليهما فيجوز الاخبار
به وان لم يجز بالمصدر مع ان الفعل المصدر بان في حكم المصدر والصورة
معتبرة عندهم فان قيل قوله او لا تقديره او لا يكون نفيه حذف معطوف

قوله

المعطوف عليه وابقاء العاطف وهو باطل صرّح به في مغني اللبيب ونظيره
قولهم انفعل هذا أمّ لا لان اصله ام لا تفعل قلنا محكوم عليه بالبطلان
عند محقق النحاة حذف المعطوف وما له من متعلق ان كان لا جزؤه محذوف
ههنا جزؤه لا نفسه فلا يرد شيء من مثل قوله تعالى والذين تبوّؤا الدار
والايمان وقول الشاعر زججنا حواجبها والعيونا وقول الآخر علفتها
تبنا وماء باردا وقولهم اشتريته بدرهم فصاعدا لان المحذوف في جميعها
هو المعطوف بدون المتعلق قوله وكل واحد منهما اما سالم او غير
قال البهشتي في شرحه لقائل ان يقول لو قال كل واحد منهما اما
سالم او غير سالم وكل واحد منهما اما مجرد او مزيد فيه لكان اولى لان
تحقق المزيد فيه سالما او غير سالم متوقف على زيادة حرف من حروف
اليوم تنساه على اصله وزيادة الشيء على الاصل فرع وجود الاصل
وفيه نظر تامّل قوله والامثلة نصر وعد اكرم اوعد الخ وهذا كقول السكاكي
وهي المضمرات الاعلام المبهمات الخ ولا بدّ من الواو الجامعة ولهذا
اتى بها ابن الحاجب حيث قال وهي المضمرات والاعلام الى آخره
وصاحب اللبّ حيث قال حروف العطف الفاء والواو وقال افعال
القلوب حسبت وظننت الخ لانهم صرّحوا فيما كان المبتدا متعددا
حقيقة والخبر متعددا لفظا نحو يداك يد بر تجي واخرى لاعدائها
عائضة بان حكم هذا القسم ان لا يجوز ترك العطف فيه البتّة
لان المبتدا في تقدير الفكّ والفصل اي احدى يديك كذا والاخرى
كذا وقال الرضي ونحو هما عالم والآخر جاهل وقال الشريف في
حاشية عليه مراده تصوير الفكّ لانّه من قبيل العطف فيما بين الجمل

وكذا قولهم هم عالم وجاهل اى بعضهم عالم وبعضهم جاهل فقول
المحقق الشريف ترك العطف من الاخبار تنبيها على ان المجموع بحسب
الحقيقة خبر واحد للاقسام كانه قيل اقسام المعرفات هذه الاشياء وقوله
اما ما يقال من ان الخبر اذا تعدد المبتداء حقيقة او حكما وجب
الواو من الفاظ الخبر فلم يلتفت اليه المصنف لان اشعار العاطفة
بالاستقلال لكل خبر على حدة به اظهر الا يرى ان ترك الواو في حلو حامض اولى
من ادخاله الذى جوزه ابو على ليس على ما ينبغى على انه قد صرح في تعليقه
على التلويح بخلاف ما ذكره حيث قال انهم يقولون في حلو حامض ان ضمير
المبتداء ليس في شيء منهما والا لزم التناقض بل في المجموع من حيث
هو مجموع وان اردت ان عبر عن ذلك المجموع بلفظ واحد قلت
مز فانهم اعتبروا المتعدد صورة متحد حكما والفرق بالواو وعدمه
لا يجدى نفعا لدلالة الواو وعلى تأكد امر الاتحاد وهو جمعية وفى حاشية
شرح العضد حيث قال وفى مجيء الصفات هكذا مسرورة اشعار لها بالاستقلال
لان تقديم الخبر اعنى قوله مجيء له ظاهر في الحصر وما قال المحقق ابن
كمال باشا من انه لا اشعار في الواو بالاستقلال لكل خبر على حدة ولذلك
اثروا كلمة او عليها عند القصد الى الاشعار المذكورة على ما اعترف بالشريف
حيث قال في بحث تنكير المسند اليه من شرح المفتاح واختاروا على الواو
اشعارا بان كل واحد من المثالين كاف في التنبيه على ما ذكر فلا يخفى ما فيه
وقد صرحوا بان كلا من العطف وتركه يحتمل كلا من الاستقلال وعدمه والتعيين
للقرائن ولهذا النكتة وبملاحظتها صح القول تارة بان العطف
مشعر بالاستقلال واخرى بان تركه مشعر بعدم الاستقلال وما قيل من

من ان الوجدان بحمل ما ذكر من قبيل حذف واو العطف على
نمط قوله تعالى وجوه يومئذ ناعمة وهو معطوف على وجوه
يومئذ خاشعة وقولك اشتريت ما بين الموضع الفلاني الى
دار عمرو والى دار خالد بحذف الواو فقد رد بان حذف حرف
العطف بابه الشعر بل قيل انه غير ثابت والايات التى تدل
ظاهرها على ذلك يحتمل وجها اخر كما فعله ابن هشام فى
مغنى اللبيب وما حكى ابو زيد من اكلت خبزا لحما تمرا وما
حكى ابو الحسن من اعطه درهما درهمين ثلثة وقد قيل على بدل الاضراب
ذكره فى المغنى ولك ان تقول الاستدلال بما ذكر تمسك بالظاهر
المفيد للظن الكافى فى مباحث الالفاظ فلا يقدح فيه الاحتمالات البعيدة
على ما قال الشريف فى موضع من شرح المفتاح وقال فى موضع آخر منه
والدليل الظاهر يكتفى به فى مباحث الالفاظ وقال علاء الدين فى
حاشيته والتمسك بالاولى والارجح يكتفى فى مباحث الالفاظ سيما فى
التنزيل وان حذف العاطف سائغ شايع فى مقام التعديد والشارح
ايضا جوزه فى التلويح وقال الكرمانى فى شرح البخارى قد جوز بعض
النحاة حذف العاطف اذا قام قرينة عليه وفى جامع الشروح للبيرودى
حذف العاطف طريقة جائزة عند صاحب التيسير وقول الدمامينى ان حذف
العاطف ليس بمقيس ممنوع قوله من حروف العلة فان قيل قد صرح الادباء ان
جمع الكثرة يتناول ما فوق العشرة لا الى نهاية بلا قرينة وما دونه الى الثلثة
بقرينة وهى العدد والحروف جمع كثرة اطلق على ما دونه بلا قرينة قلنا جمع
الكثرة يطلق على ما دونه الى الثلثة من غير قرينة لما قال صاحب الترجيح من انه

[illegible]

لا فرق بين جمع القلة والكثرة في الاطلاق على الثلثة الى العشرة من غير
قرينة وانما الفرق في الاطلاق على ما فوق العشرة من غير قرينة حيث يصح اطلاق
جمع الكثرة على ما فوق العشرة دون جمع القلة وقولهم جمع الكثرة يطلق
على العشرة الى ما لا نهاية له لا يلزم منه ان لا يصح اطلاقه على الثلثة الى
العشرة اذ هو مسكوت عنه لشهرة كون اقل كل جمع للقلة كان او للكثرة
ثلثة وقد اجمعوا ان العشرة داخلة في القلة وقول ابن كمال باشا في شرح التنقيح
جمع الكثرة يطلق على العشرة ليس على ما ينبغي فان قيل ما اوزان جمع القلة
والكثرة قلنا اوزان القلة كل جمع صحيح مذكرا كان او مؤنثا وافعل
وافعال وافعلة وفعلة من المكسر وزاد الفراء فعلة وبعضهم افعلاء
والكوفيون فعلاء بضم الفاء وكسرها والكثرة ما عداها وظاهر كلام اللباب
مشعر بان جمع الصحيح للقلة مطلقا سواء كان معرفا او منكرا والمذكور في كتب
القوم انهما انما يكونان للقلة اذا كانا نكرتين واما المعرف فلما قال بعض
النحاة الجمعان يشتركان بين القلة والكثرة وذكر بعض محققين من النحاة
ان الظاهر انهما لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة ثم المذكور في كتب
القوم انه قد يستعار احدهما للآخر من استعمال القليل والكثير وعكسه وبقي ههنا
فائدة نفيسة وهي انه اذا لم يأت للكلم الا بناء القلة كارجل في الرجل او
بناء الكثرة كرجال في الرجل فهو مشترك بين القلة والكثرة ولك ان تقول
الجمع المضاف قد يكون للجنس فيشتمل القليل والكثير وللعهد لان الاضافة
كاللام في كونها للجنس والعهد والاستغراق صرح به الشريف في بحث تعريف
المسند في حواشي المطول فاندفع به اعتراض بعض الفضلاء على ما قال القاضي
البيضاوي في تفسير قوله تعالى اصلها ثابت وفرعها في السماء يجوز ان يريد

جمع الكثرة يراد به كل عدد فوق تسعة وقول صاحب الترجيح وقولهم صح

ان يريد فروعها على الاكتفاء بلفظ الجنس لاكتسابه الاستغراق من الاضافة
بان غلام زيد لا يستغرق **قوله** ونعني في صناعة التعريف قال زين العرب
في شرح المصابيح اكثر استعمال لفظ العناية في ارادة المعاني من الالفاظ يقال
فلان عني بما تكلم بهذا المعنى ومثله الارادة انما قال هكذا لان السالم في صناعة
النحو ما ليس في آخره حرف علة ويظهر اثر الخلاف في نحو زيد فانه سالم عند النحويين
وغير سالم عند البصريين ثم السالم اخص من الصحيح مطلقا عند بعض البصريين
ومنهم المص لان الصحيح ما سلمت اصوله منهما او ان وجد الهمزة والتضعيف
في احدهما والسالم ما سلمت اصوله منهما ايضا كما ذكر المص هنا وعند بعض
الصرفيين لا فرق بينهما ومن هم صاحب المراح لان الصحيح والسالم
عندهم ما ليس في اصوله حرف علة وتضعيف وهمزة كما ذكر صاحب
المراح قال صاحب القربية انما قال نعني ولم يقل اعني مع انه مفيد للمقصود
لانه يفهم منه الخلاف ايضا بين اهل الصرف ثم قال وفيه نظر لان ذلك
لو كان المفهوم المخالف معتبرا وليس كذلك اقول نص ابن كمال پاشا
في غير موضع من كتبه ان المفهوم معتبر في الروايات والقيود والخلاف انما هو
في النصوص وقال صدر الشريعة في باب المهر بانه لا خلاف في ان التخصيص بالذكر
في الروايات يدل على نفي الحكم عما عداه وقال في شرح الاخسيكثي نقل شيخنا
عن شيخه ان التخصيص يدل على نفي ما عداه في العقليات وفي متفاهم الناس
في الروايات وقال في شرح المنار العلماء قالوا التخصيص في الروايات يوجب
نفي الحكم عما عداه وصرح في العناية البيان في فصل الجنايات في كتاب الحج ان التخصيص
يدل على النفي بالاتفاق وهكذا صرح صاحب المفتاح في حقه الاشباع فان قيل
لم اعتبروا المفهوم في غير النصوص دونها قلنا لان التخصيص لو لم يكن للنفي لما

مطلب مفهوم مخالف

كان له فائدة اخرى بخلاف كلام الرسول عليه السلام فانه عليه الصلوة و
السلام اوتي جوامع الكلم فلعله قصد فائدة لم ندركها الا يرى ان الخلف
قد يستفيد من كلامه عليه السلام احكاما وفائدة ما لم يبلغ اليه السلف
بخلاف امر الرواية فانه قلما يقع التفاوت فيه ثم القائلون بالمفهوم
عرفوه بان يكون المسكوت عنه مخالفا للمنطوق في الحكم اثباتا ونفيا و
شرطوا له ان لا يظهر اولوية المسكوت عنه من المنطوق في الحكم ولا مساواته
المنطوق في الحكم حتى لو ظهر اولويته او مساواته يثبت الحكم في المسكوت عنه
بدلالة نص او قياس ولا يخرج المنطوق مخرج العادة ولا يكون للكشف
او المدح او الذم او تاكيد ولا يكون المنطوق لسؤال او حادثة ولا تقدير
جهالة او خوف او غير ذلك مما يقتضي تخصيصه بالذكر وبالجملة ان لا يظهر
لتخصيص المنطوق بالذكر فائدة غير نفي الحكم عن المسكوت عنه وقسموه
الى مفهوم اللقب وهو نفي الحكم عما لم يتناوله اسم الجنس او العلم منعه
الجمهور وقال به ابو بكر الدقاق وبعض الحنابلة والاشعرية والى
مفهوم الصفة ولا يراد به النعت بل كل قيد هو في الذات نحو شاة
الغنم ولي الواجد وظرف الزمان والمكان وغيرهما وقال الشافعي
ومالك واحمد والاشعري والى مفهوم الشرط وهو اقوى من
مفهوم الصفة ولذا قال به كل من قال بمفهوم الصفة لانه صفة معنى وبعض
من لا يقول به كالكرخي وابي الحسن البصري وعبد الجبار من المعتزلة و
ابن شريح الشافعية والى مفهوم الغاية وهو اقوى من مفهوم الشرط
وبعض من لم يقل به كالقاضي ابي بكر وعبد الجبار قال صاحب البديع هو عنده
ومن قبيل الاشارة لا المفهوم ولعل هذا هو المحل لكلام التلويح في بحث

مطلب تقسيم المفهوم الى اللقب والصفة والشرط والغاية والعدد والاستثناء

42

٢٥

بحث المعارضة والترجيح ان مفهوم الغاية متفق عليه والى
مفهوم الاستثناء فانه يفيد حكما للمستثنى مخالفا لحكم المستثنى منه عند
جمهور الشافعية واكثر منكري المفهوم والى مفهوم انما ذهب القاضي
ابو بكر والغزالي وجعله في الفقهاء لا انه ظاهر في الحصر وان احتمل
التأكيد والى مفهوم العدد القول والمذهبان القول بمفهوم العدد
والقول بنفيه مرويان عن مشايخنا كما اشار اليه صاحب الهداية اليهما
في جنايات الحج والى مفهوم الحصر والمراد به عرفا النفي عن الغير ويحصل بتصرف
في التركيب كتقديم ما حقه التأخير من متعلقات الفعل والفاعل المعنوي والخبر
وتعريف المسند والمسند اليه والمراد به بعض انواعه وهو ان يعرف المبتداء
بحيث يكون ظاهرا في العموم سواء كان صفة او اسم جنس ويجعل الخبر ما هو اخص
منه بحسب المفهوم سواء كان علما او غيره مثل العالم زيد والرجل بكر
والكرم في العرب والصديق خالد ولا خلاف في ذلك بين علماء
المعاني تمسكا باستعمال الفصحاء ولا في عكسه ايضا مثل زيد العالم حتى قال
صاحب المفتاح المنطلق زيد وزيد المنطلق كلاهما يفيد حصر الانطلاق على زيد
الا ان اعتبار ائمة الاصول لما غاير اعتبارهم فانهم يبحثون عن احوال
التراكيب من حيث افادتها خواص تختلف باختلاف المقامات والاعتبارات
لم يختاروا ما اختاروه وان اختاره بعض قوله والالف يعني الحرف الهوائي
الممتنع الابتداء لعدم قبول الحركة وابن جني يرى ان اسمه لا وانه الحرف
الذي يذكر قبل الياء عند عد الحروف وانه لما لم يكن ان يلفظ به في اول
اسمه كما فعل في اخواته اذ قيل صاد جيم توصل اليه اللام كما توصل الى
اللفظ بلام التعريف بالالف حتى قيل في الابتداء الغلام ليتعارضا

وان قول المعلّين لام الف خطاء لان كلاً منهما للاّم قد مضى ذكره
وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف بل سرد اسماء الحروف
البسايط ثم اعترض على نفسه بقول ابي النجم • اقبلت من عند زياد
كالخرف • تخط رجلاى بخط مختلف • تكتبان في الطريق لام الف
واجاب بانه لعله تلقاه العامة لان الخط ليس له تعلق لفصاحة قوله
نحو قل وبع واشار ذلك لا يقال بذكر مثل ذلك للاشارة الى تكثير
الامثلة اسلوب شايع قال المحقق ابن كمال باشا وساير شراح
المفتاح في قوله كنحو الجمع بين اداتي التمثيل اشارة الى كثرة الامثلة ومن
هذا القبيل قول صاحب التوضيح كالعين مثلا فلا وجه لما قال المحقق ابن كمال
باشا كانه غافل عن ان الكاف للتمثيل وقد قيل فائدة لفظة مثلا في مثل
تأكيد ارادة التمثيل فان الكاف في مثله قد يكون مقحما كما قيل في قولهم
الخفيف المطلق كالنار قوله وكذا ما ابدل احد حروفه الصحيحة حرف علة
كضفادى وثعالى اصلهما ضفادع وثعالب جمعا ضفدع وثعلب
وسادى وثالى في ثلث وسادس قوله واشار بقوله تقابل الى تمييز
حروف الاصول ليس المراد من قوله الى تمييز حروف الاصول ان معرفة الزائد
والاصلي موقوفة على المقابلة بالفاء والعين واللام لان مقابلة الاصول
بها موقوفة على معرفة الاصول لا محالة فلو توقف معرفة الاصول لزم
الدور بل المراد منه انه اذا علم الاصول والزوائد بطريق من الطرق
مثل ان يقال الحرف الاصلي ما ثبت في ساير تصاريف الكلمة باسرها لفظا
كبقاء حروف الضرب في سرفاته او تقديرا كعين قلت وبعض الزائد
يسقط في بعضها ولم يعتبر لا لفظا ولا تقديرا كواو قعود فقد في قعد ثم اريد

اريد تعليم المتعلمين واطلاعهم على الاصلي والزائد وجل ان يقال ان وزنا
لفظا فما كان في مقابلة الفاء والعين واللام فهو اصلي وما ليس كذلك
فهو زائد قوله لكن ينبغي ان يستثنى الزائد في مختصر الصحاح قولهم ينبغي
لك ان تفعل كذا من افعال المطاوعة يقال بغاه تبغى وفي شرح الكشاف
للطيبي روى عن صاحب الكشاف انه قال في كتاب سيبويه كل فعل فيه علاج يأتي
مطاوعة على الانفعال كضرب وطلب وعلم وما ليس فيه علاج كعدم وفقد لا يأتي
في مطاوعة الانفعال البتة وقال القاضي البيضاوي معنى وما ينبغي له وما يصح
وما يتسهل له وقال ابن الحاجب ما ينبغي بمعنى لا يستقيم عقلا كقوله تعالى
وما ينبغي للرحمن ان يتخذ ولدا ذكره الطيبي وفي عده مما فيه علاج نظر وقد
يراد من لفظ ينبغي بحسب كما يراد من لفظ لا ينبغي لا يزاد يحل ذكره في فتح
التقدير وحواشي التلويح ثم ان الاستثناء مشتق من ثنيت فلانا عن الامر
اذا صرفته عنه والمستثنى مصروف عن المستثنى منه او مشتق من ثنيت الشيء
اذا ضاعفته فسمي الاستثناء استثناء لان الاول مضاعف بالثاني فان
كان مثبتا كان مضاعفا بالاثبات بالنفي وان كان منفيا كان مضاعفا
بالاثبات وفي الاصطلاح اخراج شيء من الشيء بالا او بما في معناها
فمعنى قوله يستثنى الزائد يخرج الزائد المكرر للتضعيف كالراء في كرم و
احمر او للالحاق كالباء في جلبب من حروف الاصول لان المزيد لهما
حكمه حكم الاصلي في التعبير وليس باصلي اما في التضعيف فللتنبيه على انهم لما
ارادوا تكرير ما قبلها وما قبلها اصل فقصدوا التنبيه بوزنها ما قبلها على ان
عنايتهم بالثاني كهي بالاول فوجب التعبير عن الثاني بما عبر به عن الاول
واما في الالحاق فلان غرضهم بالزيادة جعل الكلمة على مثال باب موزونها

في ذلك الباب اصل كتخرج في باب فعل مثلا فا زادوا في الزنتر ان
ينبهوا على ذلك الفرض وانما ترك الاستثناء للشهرة وقيدنا الزائد بالمكرر
لان الزائد للالحاق الغير المكرر لا يقابل بالفاء ولا بغيره لكن تركه لظهوره
قوله والى ان المنير ان هو الفاء والعين واللام وانما فك تركيبه ليمكن جعله
وزنا للمتحركات بالحركات المختلفة في نحو ضرب وعلم وحسن قوله لانه اعم الافعال
يحتمل معنيين احدهما انه لا اعم منه كاعم الاشياء بمعنى انه لا اعم منه وان كان
له مساو والثاني انه اعم من الجميع وهو الظاهر فقول الراغب جعل لفظ عام
في الافعال كلها وهو اعم من فعل وصنع وسائر اخواتها بكلا معنييه الا ان يقال اراد نفي اعميته
من فعل وفيه بعد لا يخفى قوله لخفته اى لخفة فعل لان الفاء حرف رخو يجري فيه
النفس حال خروجه عن مخرجه بخلاف الجيم فانه حرف شديد يحبس فيه النفس عند
خروجه عن مخرجه قوله ولمجيء جعل لمعنى آخر اعلم ان جعل يجيء في لغة العرب
لمعان بمعنى الخلق كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور اى خلق وبمعنى التصيير
كقولك جعلت ثوبا اسود اى صيرته وبمعنى التسمية كقوله تعالى وجعلوا الملائكة
الذين هم عباد الرحمن اناثا اى سموهم اناثا وبمعنى اخذ وشرع كقولك جعلت
الشيء اى اخذته وشرعته وبمعنى اوجب كقولهم جعلت للعامل كذا وكذا وبمعنى
القى كجعلت بعض متاعي على بعض وبمعنى بعث كقوله تعالى وجعلنا معه اخاه هارون
وزيرا وبمعنى كقوله تعالى وجعلوا لله اندادا وبمعنى بين كقوله تعالى انا جعلناه
قرآنا وبمعنى ايجاد شيء من شيء وتكوينه منه كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا
وبمعنى الحكم بالشيء على الشيء حقا كقوله تعالى وجاعلوه من المرسلين او باطلا
كقوله تعالى ويجعلون لله وبعضهم يدرج بعض المعاني في بعض قوله ولما فيه مثله
حروف الشفة والوسط والحلق وهي المخارج الكلية والاقلال حرف مخرج

معاني جعل

٤٧

مخالف للمخرج آخر والا لكان اياه اعلم ان هذا وجه مستقل لاختصاص فعل
للوزن ولا ينافيه شمول غيره اياها لكن اذا طلب لهذا الوجه الآخر مرجح
فرجح على نحو جبر علم الوجه الآخر مرجح كعب على نحو جبر واما اذا طلب المرجح على عمل فيجعل
كثرة الاستعمال وفتح العين مرجحا لان فعل من باب فتح وعمل من باب علم **قوله** واما
الثلاثي المجرد كلمة اما حرف شرط وتفصيل كلام مجمل وتوكيد اما الشرط فبدليل
لزوم الفاء بعدها لا يقال قد استغنى عنها في قوله فاما القتال لا قتال لديكم
لانا نقول هو ضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ولا يقال قد
حذفت في التنزيل في قوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم
لانا نقول الاصل فيقال لهم اكفرتم فحذف القول استغناء عنه بالقول فتبعته
الفاء في الحذف ورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا كالحاج عن غيره يصلي
عنه ركعتي الطواف ولو صلى احد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح وقال
بعضهم ان فاء جواب اما لا تحذف في غير الضرورة اصلا وان الجواب في الاية
فذوقوا العذاب والاصل لهم ذوقوا فحذف القول وانتقلت الفاء الى المقول
وما بينهما اعتراض واما التفصيل فكلام يذكر فغالب حالها وقد ترك
تكرارها استغناء بذكر احد القسمين عن الآخر او بكلام يذكر بعدها في موضع
ذلك القسم فالاول نحو قوله تعالى فاما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخل
هم في رحمة منه وفضل اي واما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا والثاني
نحو قوله تعالى واما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء تأويله اي و
اما غيرهم فيؤمنون به فيكلون معناه الى ربهم ويدل على ذلك والراسخون في
العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وكانه قيل واما الراسخون في العلم
فيقولون قيل والصحيح انه لا يلزم ذكر المتعدد لا لفظا ولا تقديرا لصحة ان

يقال اما انا فقد فعلت كذا فيسكت و لو ردتها في اوائل الكتب و قد تأتي
لتفصيل في ما نفس المتكلم في الجمل و اما في دوافع الاسولة و التوهمات المقدرة
تفصيل لجمل السامع لا المتكلم و الكلام ذكره علاء الدين البسطامي في شرح
اللباب و قد تأتي لغير تفصيل اصلا كقوله اما زيد فمنطلق و اما التوكيد فقل
ذكره و لم ار من احكم شرحه غير الزمخشري فانه قال فائدة اما في الكلام في
ان تعطيه فضل توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك
و انه لا محالة ذاهب و انه بصدد الذهاب و انه منه عزيمة قلت اما زيد
فذاهب و لذلك قال سيبويه في تفسيره مهما يكن من شيء فزيد ذاهب و هذا التفسير
مدل بفائدتين بيان كونه توكيدا و انه في معنى الشرط **قوله** و ينافيه التمثيل
اجيب عنه بان قيدا سالما في بعض النسخ فكانه من الناسخ و بان المراد مجرد التمثيل
بما فيه حرف الحلق مع قطع النظر عن سلامته و عدمها فلا منافاة فيه لشيء
العدم انحصار حرف الحلق فيه **قوله** لرفضهم الابتداء بالساكن لان
الحرف المنطوق به اما معتمد على حركته كباء بكر او على حركة مجاورة كميم عمرو
او على لين قبله و يجري مجرى الحركة كباء دابة و صاد حويصة فمتى فقد هذه الانواع
الاعتمادات تعذر التكلم دليله و التجربة و منه انكر ذلك فقد انكر العيان و كابر المحسوس
و بعضهم يجوز الابتداء بالساكن على ما هو مختار السكاكي لان التلفظ بالحركة
انما يحصل بعد التلفظ بالحرف و توقيف الشيء على ما يحصل بعده محال او
جوابه مع انها بعده بل هي معه و الا لامكننا الابتداء بالحرف من غير الحركة و
انه محال و المراد بالابتداء الاخذ في النطق بعد الصحة لا الاخذ في النطق بالحركة
بالحرف بعد ذهاب الذي قبله كما يخيله بعضهم حتى التزم وقوع الابتداء بالساكن
لكن قال الشريف في حواشي الكشاف و الحق جوازه و من قال بامتناعه لم يسمع

لا يسمع منه الا حكاية عن لسانه واذا استقريت لغة العجم وجدت فيها الابتداء
بالساكن المدغم لا سيما في لغة الخوارزم لانه غير واقع في لغة العرب قوله
لئلا يلزم التقاء الساكنين قيد بهذا الخ عن دور فالاولى ان يقال لئلا
يلزم سكونه اختلاط الابنية قوله وهذه جارية في كل اسم او فعل
على فعل مكسور العين وعينه حرف حلق شرط لجريان اللغات الاربع
في كل ما كان على فعل بكسر العين كون العين حرف حلق اذ عند انتفاء هذا
الشرط يجرى الثلث منها فقط اذ لا يجوز اتباع الفاء للعين لعدم
قوة العين لعدم كونها حرف حلق علم عَلَم عُلْم ولا يقال عِلْم بكسر التين كذلك
يقال كَتِف كِتْف كَتْف ولا يقال كِتِف وكل اسم على فعل مما عينه حرف حلق يجوز
تسكين عينه وفتحه كشَعْر وشَعَر ونَهْر ونَهَر وبَحْر وبَحَر ونحو ونحو الا
في شل نحو فانه لا يجوز فتح عين لانه يؤدى الى الاعتلال لامه فيترك
على سكونه قوله فان قيل قد صرح الادباء ان ان لانه لتعليق امر
بغيره في الاستقبال لا يكون كل من جملتي الا فعلية استقبالية
وههنا ليس كذلك قلنا نعم لكن قد يخالف ذلك لفظا لنكتة
كابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب او لكونه مما هو للوقوع
كالواقع وللتفأل او لاظهار الرغبة في وقوعه نحو ان ظفرت بحسن
العاقبة على الخطاب والتكلم فان الطالب اذا اعظمت رغبته في حصول
امر يكثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي
وانما قلنا لفظا لان الجملتين ان جعلت كلتاهما او احدهما اسمية او فعلية
ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني الان فقد
اكرمتك امس معناه ان يعتد باكرامك اياى الان فاعتد باكرامى

فان كان ماضيه على فعل مفتوح العين فمضارعه يفعل صح

بحث إن

اياك امس وقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك
معناه فلا يحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك وقوله تعالى ان
تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا معناه ينصره من نصره
قبل ذلك وقس على هذ فقدر ما يناسب المقام ولكن قد يستعمل ان في غير
الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظ كان اذ قد نص المبرد
والزجاج على ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال وذكر كثير في النحو
انه اذا اريد بقاء معنى الماضي مع ان جعل الشرط لفظ كان كقوله تعالى
ان كان قميصه قد من قبل لقوة دلالة كان على الماضي لتمحضه له لان الحدث
المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا الزمان
الماضي وكذا اذا جيء بان في مقام التأكيد مع واو الحال لمجرد الوصل
والربط ولا يذكر له جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطي
جاها لئيم وفي غير ذلك قليل كقول ابي العلاء فيا وطني ان فاتني بك سابق
من الدهر فلينعم لساكنك البال لظهور ان المعنى على الماضي دون
الاستقبال ثم كون هذه الواو للحال مذهب الزمخشري وعليه الجمهور وقال
الجنزي انها للعطف على محذوف وهو ضد المذكور وقال بعض المحققين
من النحاة انها اعتراضية وهي ما يتوسط بين اجزاء الكلام قوله اي اعانه
اعلم ان هذا اللفظ في هذه المعاني اما بالاشتراك اللفظي واما بان
يكون في الاعانة حقيقة وفي الاصابة والرزق مجازا فان نصرة الغيث
في الارض يلزمها اصابته اياها وتحريك قواها النامية واحداث
نضارتها ونصرة الله العبد يلزمها ايصال الرزق اياه وحفظه
له فارادة الملزوم في الصورتين غير معقول كما لا يخفى فاريد اللازم

2e cah

ضرب المثل

اللازم فيهما قوله ونفر الغيث الارض الغيث المطر وغاث الغيث الارض
اصابها وربما يسمى النبات والسحاب غيثا قوله وضرب مثلا كذا اى بين
قال البيضاوى وضرب المثل اعماله من ضرب الخاتم واصله وقع
شئ على آخر وقال الراغب الضرب ايقاع شئ على آخر وبتصور
اختلاف الضرب خولف بين تفاسيره كضرب الشئ باليد والعصا
والسيف ونحوها وضرب الدرهم اعتبار الضربه بالمطرقة والضرب
فى الارض الذهاب فيها وهو ضربها بالارجل وضرب الخيمة بضرب
اوتادها بالمطرقة وتشبيهها بضرب الخيمة قال الله تعالى ضربت عليهم
الذلة اى التحفتهم الذلة التحاق الخيمة وقال المطرزى فى المغرب
قال الفقهاء فلان يضرب فيه بالثلث اى يأخذ منه شيئا بحكم ماله من
الثلث فلا وجه لما قيل الاشبه ان يكون فى الدق والبين حقيقة وفى

الفرق بين المثل والشبه

السير مجازا و الحقيقة محتمل احتمالا مرجوحا والمثل فى الاصل بمعنى النظر
يقال مثل ومثل ومثيل كشبه وشبه وشبيه وقال الراغب النظير اخص
من المثل واصله المناظرة كانه ينظر كل واحد منهما فيباريه وقال
الطيبى المثل اعم الالفاظ الموضوعة للمشابهة لان الند يقال
لما يشاركه فى الكمية فقط والكل فيما يشاركه فى العدد والمساحة
فقط والمثل عام فى جميع ذلك ثم نقل فى العرف الى القول السائر
الممثل مضربه بمورده ولم يسيروه ولم يجعلوا ذلك القول مثلا الا
اذا اختص بنوع من الغرابة ولذا لم يغيروه عما ورد عليه وقال
الميدانى يجتمع فى المثل اربعة لا تجتمع فى غيره من الكلام ايجاز
اللفظ واصابة المعنى وحسن التشبيه وجوده الكناية فهو نهاية

البلاغة لم استعير للصفة وللحال اذا كانت عجيبة الشان وفيها غرابة و
وضرب المثل انما يصار اليه لكشف المعنى الممثل له ورفع الحجاب عنه وابرازه
فى صورة المشاهد المحسوس ليساعد فيه الوهم العقل ويصالحه عليه
لان المعنى الصرف انما يدركه العقل مع منازعة من الوهم لان من طبعه
ميل الحس والامتناع عن ادراك المعانى الكلية فاذا تمثل المعنى العقلى
بصورة محسوسة اذعن له وانقاد وقبل المراد ولهذا كثر التمثيل فى كلام
البلغاء والحكماء والانبياء وفشى فى الكتب الالهية قوله اذا كان
عين فعله ولامه فان قلت لم لم يعتبروا وجود حرف الحلق فى الفاء قلت
لان الفاء يكون ساكنا نحو امرياء فلا يلزم النقل ولان الساكن كالمـ
الميت فلم يعول له عن الاصل قوله ونحب ينحب بالفتح فى الماضى والكسر
فى الغابر والحاء المهملة اذا رفع صوته بالبكاء ونحب البعير ايضا نحابا
اذا اخذه السعال ويحتمل ان يكون نحبا التاء اذا ابراء وهو ايضا من
باب ضرب وقع ايضا على ما نقله الازهرى قوله وجاء يجئ ويجوز ايضا جيئا
وجيئة كجيئة وجيئة كثيعة وهى اسم ايضا على ما فى القاموس وعلى ما فى
المختصر هى اسم لا غير وفى المصباح واستعمل جا لازما ومتعديا بنفسه
وبالياء تقول جيت شيئا حسنا اذا فعلته وجئت زيدا اذا اتيت
اليه وجئت به اذا احضرته وقد يقال جئت اليه على معنى ذهبت
اليه وجاء الغيث اذا انزل وجاء امر السلطان اذا بلغ وقد
يجئ جا بمعنى تقرير الشئ على صفة كقوله ما جاءت حاجتك قيل هذه الكلمة
اول ما اشتهرت من قول الخوارج لابن عباس رضى الله عنه حين
اتاهم قبل على رضى الله عنه يستدعى منهم الرجوع الى الحق واجبر

3° bal

استعمال كلمة جا

ستعمال كلمة متى

واجيز تعديته بهذا الى غير هذا المثل فقيس ومنه قولهم جاء البُسْرُ قفيزين و
منع وجعل قفيزين حالا ورُدّ بان ليس المقصود الاخبار عن البُسْر بالمجئ
نفسه حال كونه متصفا بهذه الصفة بل حصوله على هذاه الصفة قوله
ومتى انتفى الشرط كلمة متى من الظروف الزمانية المتضمنة للشرط الجازمة
للفعل وقد يكون خبرا والفعل الواقع بعده مبتداء على تنزيله منزلة
المصدر كقول صاحب الهداية متى يصير مستعملا اى صيرورته مستعملا فى
اىّ زمان وقد يجئ بمعنى من كقولهم اخرجها متى كُمّه وبمعنى فى كقولهم
وضعتُهُ متى كمّى اى فى كمّى وبمعنى وسط قوله اى حروف الحلق ستة وقيل
سبعة وهو مذهب سيبويه وابى الحسن ستة منها ما ذكروا واحدة اخرى الالف
والهمزة حرف واحد عند المحققين والحق ما ذكره الشيخ ابو على ابن سينا
فى رسالته فى مخارج الحروف وصلاتها وهو ان المخرج الاوّل هو الجوف
وهو اسفل من الحلق ويخرج منه ثلاثة احرف الالف والواو الساكنة
المضمومة ما قبلها والياء الساكنة المكسور ما قبلها ويسمى هذه الحروف
حروف المدّ واللين والهوائية والجوفية وقال مكّى وزاد غير الخليل معها
الهمزة لان مخرجها من الصدر وهو يتّصل بالجوف قلت الصّواب
اختصاص هذه الحروف الثلثة بالجوف دون الهمزة لانها اصوات لا
لا يعتمدن على مكان حتى يتصلن بالهواء بخلاف الهمزة قوله لان مخرجها
اقصى الحلق وانما سميّت هذه الحروف حلقيّة لان مخرجها الحلق ومخرج
الحرف هو الذى ينشأ منه ذلك الحرف والحرف صوت معتمد على مقطع
محقق او مقدر ويختص بالانسان وضعا وعرفه ابن سينا بانه هيئة عارضة
للصّوت بها يمتاز صوت عن صوت آخر يماثله فى الحدّة والثقل تميزا فى المسموع

قيل ولو كان مثل غنة الصوت مما يسمع كما اشار اليه الشارح في شرح
المقاصد انتقض به تعريف الحرف وقيل الحرف لا العارض ولا المعروض
بل مجموعهما وهذا انسب بمباحث العلوم العربية والصوت قيل ماهيته
وانيته غنيتان عن البيان وبعضهم عرفوه منهم من قال انه جسم خاص
في الاجسام ومنهم من قال انه اصطكاك اجسام صلبة ومنهم من
قال القرع او القلع ومنهم من قال تموج الهواء منظور فيه اذ لا شيء
منها بمسموع وكل صوت مسموع وذكر الجعبري الصوت هواء متموج
من تصادم جسمين وفيه نظر وقال الحكماء وهو كيفية تحدث في الهواء
بسبب تموج ذلك الهواء الذي هو صدم بعد صدم وسكون بعد سكون
بسبب القرع الذي هو الامساك بعنف او القلع الذي هو الانفصال
بعنف بشرط مقاومة المقروع للقارع والقلوع للقالع وقول الـ
القسطلاني في لطائف الاشارات ان الصوت هو الحاصل من دفع
الرية الهواء المحتبس بالقوة الدافعة فيتموج فيصدم الهواء الساكن
فيحدث الصوت من قرع الهواء المندفع عن الرية تعريف الصوت المطلق
الخارج من الفم على رأي الحكماء وقال رحمه الله تعالى والذي عليه اهل الحق
ان الصوت كيفية تحدث بمحض خلق الله تعالى من غير تأثير لتموج الهواء
والقرع والقلع كسائر الحوادث ومعرفة المخرج بان تسكنه وتدخل عليه معرفة المخرج
همزة الوصل وتنظر اين ينتهي الصوت فحيث انتهى الصوت فثم مخرجه الا ترى
انك تقول إبْ وتسكت فتجد الشفتين قد انطبقت احديهما على الآخرى
قوله والبواقي على هذا الترتيب اما جميعا فقبة بناء على ما قيل من ان حروف الهجاء
والحروف المعنوية نحو في وعن واشباههما كلها مؤنثات سماعية واما جمع

واما جمع باقٍ بنأ على كون تأنيث الحروف باعتبار التأويل والمحققون
من الادباء قالوا ان فاعلا صفة اذا كان في غير ذوي العقول يجمع على فواعل
قياسا مطردا وسره ان الجمع فيما لا يعقل من المذكور يجري مجرى المؤنث فيمن
يعقل وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية له وفواعل في فاعل صفة لمذكر
ما لا يعقل لنجم طالع وطوالع وجبل شامخ وشوامخ مطردة نص عليه سيبويه
وغلط كثير من المتأخرين فحكم على مثل هذا بالشذوذ فلا وجه لما قال الشارح
في التلويح من ان العواض جمع عارض على انه جعل اسما واما فوارس فلانه
شيء لا يكون في المؤنث فلا يخاف فيه اللبس واما هوالك فانما جاء في مثل
يقال هالك في الهوالك فجرى على الاصل لانه قد يجيء في غيرها واما نواكس
فقد جاء في ضرورة الشعر ومن هذا تبين فساد ما قيل وشذ فوارس وهوالك
ونواكس في جمع فارس وناكس وهالك على تأويل فرقة ذكره ابن كمال باشا
في شرح الهداية ثم في الترتيب خلاف لشرح حيث قدم الحاء المهملة على العين
المهملة والحكي حيث قدم الخاء المعجمة على الغين المعجمة قوله ثم اشتهر اعتراضا
الى قوله فاجاب اضمر الاعتراض واوما اليه بصريح الجواب من قولهم اشتهر
فلان جوفه اي اضمره والجواب يستعمل في السؤال فاطلاق السؤال على
الاعتراض صريحا او كناية باعتبار ان فيه معنى الاستفساد قوله ابى
يأبى شاذ مخالف للقياس اي سواء كان وجوده قليلا او كثيرا الا انهم
قالوا المراد بالشاذ في كلامهم ما يكون بخلاف القياس من غير نظر الى
قلة وجوده وكثرته وقد يفرق بين الشاذ والنادر والضعيف ان
الشاذ هو الذي يكون وقوعه كثيرا لكن يخالف القياس والنادر
هو الذي يكون وقوعه قليلا لكن على القياس والضعيف هو الذي

في بيان الفرق بين الشاذ والنادر والضعيف

لم يتصل حكمه الى الثبوت فتأمل فان قيل كيف كان ابى يأبى شاذا مخالفا
للقياس وقد قال فى المطول ان ابى يأبى وعور واستحوز وقطط شعره
وآل وماء وما اشبه ذلك ليست من المخالف فى شئ لانها كذلك ثبتت فى
الواضع فهى فى حكم المستثناة فكانه قال القياس كذا الا فى هذه الصورة
اجيب بان يكون هذه الامثلة من الشواذ المخالفة للقياس بالنظر الى
القياس السابق فى الاعتبار فلا ينافى جعلها مندرجة تحت القانون المتأخر
فتدبر واعلم كما ان الفقهاء قياسا واستحسانا كذلك عند البلغاء قياس
واستحسان فجميع ما جاء على خلاف الاصل على موجب الاستحسان قوله وهو
وارد فى افصح الكلام فان قيل قد صرح فى الباب الثامن فى القاعدة ال
الثامنة فى مغنى اللبيب ان اسم التفضيل لا يضاف الى معرفة مفردة كما لا
يضاف اليها كل واى لا يقال اللام للاستغراق فيفيد العموم لانا نقول
لم يسمع زيد افضل الرجل وان اريد ذلك على انه قد تقرر ان ما يضاف
اليه افعل التفضيل تجب كون لامه للجنس فقط فقول الشارح لمختصر الوقاية
تصحيحا لقوله اقوى الذريعة جعل اللام للاستغراق ليس بصحيح ولا يقال ايضا
اللام زائدة فكان مضافا الى نكرة مفردة لانا نقول فيه بعد لا يخفى اجيب
بان المضاف محذوف والتقدير افصح افراد الكلام كما فى قولهم وجه زيد
احسنه اى احسن اعضائه لكن قوله كما لا يضاف اليها كل واى ينتقض
بقوله تعالى كل الطعام كان حلا لبنى اسرائيل وبقوله عليه السلام كل ذلك
لم يكن فى حديث ذى اليدين وبقول الشاعر قد اصبحت ام الخيار تدعى
على ذنبا كله لم اصنع وايضا ينتقض بتلك الامثلة قولهم لفظة كل
ان دخلت على المعرفة اوجبت عموم اجزائها اذ المراد فى كل منها الافراد

مطلب فى عدم جواز اضافة اسم التفضيل وكل واى الى معرفة مفردة

الافراد وبحديث ابي موسى قالوا يا رسول الله اى الاسلام افضل
وحديث عبد الله بن عمرو ابن عاص اى الاسلام خير وبقولهم اى بغداد
اطيب وقد يجاب عن الانتقاض الثانى بمنع كلية هذا القول واجاب
تاج الدين السبكى فى شرح منهاج البيضاوى عن الاية والحديث الاول
ان اللام فيهما للجنس والمعرف بجنس فى المعنى كالنكرة وهذا جواب عن
اشكال اسم التفضيل ايضا لولا عدم سماع زيد افضل الرجل والجواب عن
الحديث الثانى والثالث ان اسم الاشارة والضمائر على ما فى شرح الحواشى
شرح العضد حكمها حكم مشار اليها ومرجعها عموما وخصوصا فالمشار اليه
ههنا متعدد وكذا المرجع اليه لكون تنوين ذنبا للتكثير او لعمومه بقرينة
المقام او لانه اسم جنس يقع على القليل والكثير كذا ذكره التيسير فى وقال
فى فصول البدايع مرادهم ان الكل الداخلة على المعرفة توجب العموم
الافرادى فى اجزائها بتقدير جزء منكر والمعنى فى قولهم كل الرمان
ماكول كل جزء من اجزاء الرمان ماكول والجواب عن اى هو الجواب
عن افعل اى اى ذوى الاسلام واى خصاله واى دورها وبقى ههنا
بحث وهو ان فصاحة الكلام خلوصه عن ضعف التاليف وتنافر الكلمات
والتعقيد مع فصاحتها ولا شك ان هذا المعنى مما لا يقبل التشكيك و
التفاوت بالزيادة والنقصان كالعدم والطلوع والغروب فلا يتصور
فيه افعل التفضيل الزائد فى الفصاحة مع الشركة ويمكن ان يجاب عنه
بحمل الافصح على الابلغ والاخفاء فى تفاوت البلاغة بالزيادة و
النقصان ويحمله على التجريد عن المعنى التفضيل وتاويله بالوصف كما يدل
عليه قوله فى الجواب فى كلام فصيح وهذا جواب عن اشكال الاضافة ايضا

ولكن ذلك مشروط بان يكون مجردا عن الامور الثلثة اللام
والاضافة ومن مع كونه سماعيا يجب النقل فيه عن ائمة اللغة عند
غير المبرد على ما صرح به الرضى فان قيل على تقدير التجريد ما فائدة صيغة
التفضيل قلنا فائدتها المبالغة وادعاء الزيادة فليحفظ هذا فانه نفيع
جدا قوله للقياس اى للقانون المستنبط من تتبع تراكيب البلغاء قوله
دون الاستعمال اى دون وضع الواضع يقال هذا اللفظ مستعمل اى
موضوع بازاء المعنى ويقال هذا مهمل اى غير موضوع بازاء المعنى فالمراد
به الوضع من قبيل اطلاق الملزوم وارادة اللازم كذا قيل اعلم ان معنى دون
في الاصل ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذلك اذا كان انحط منه
قليلا ومنه تدوين الكتب لانه ادناء البعض من البعض ودونك هذا
اى اخذه ادنى مكان منك ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب فقيل
زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد وتخطي حكم
الى حكم ولا خفاء في انه سقط بالاتباع المذكور قيد التفاوت والانحطاط
على ما صرح به الشريف وقيل بمعنى قدام في الاصل وقول الشريف في تفسير قوله
تعالى ادعوا شهداءكم من دون الله ان دون يستعمل بمعنى قدام الشيء
وبين يديه مستعار من معناه الحقيقي الذي يناسبه اعني ادنى مكان من الشيء
يأباه كلام صاحب الكشاف في الاساس حيث ذكر فيه مجيء دون بمعنى قدام
ولم يعده في المجاز لانه دأبه في الكتاب المذكور تفصيل المعاني المجازية عن الحقيقية
بتصويرها بقوله وفي المجازة ويجيء بمعنى بُعْد وبمعنى عند وفي القاموس
هو فوق ونقيضه وبمعنى الشريف والخسيس وبمعنى الامر والوعيد وبمعنى
القرب وبمعنى امام ووراء وبمعنى غير قوله وقسم مخالف للاستعمال دون ا

مبني كلمة دون [illegible]

دون القياس لا يقال كيف يكون قسما فانه شاذ وهو عندهم ما يخالف
كما يشير اليه تفسيره السابق حتى يصير ثلثة اقسام لانا نقول لفظ الشاذ
يطلق كثيرا على النادر ايضا ثم منه مخالفة الاستعمال قلته وذكر المخالفة
على سبيل المشاكلة وهي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته او صحبة
ضده وعلى ذكره الشارح في شرح الكشاف في قول بعضهم في جواب من قال
انك تبسط الشهادة انها ثم يحقر عني وقوعا محققا او مقدرا فالاول
كقوله قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا والثاني
نحو قوله تعالى صبغة الله هو مصدر مؤكد لامنا بالله اي تطهير الله لان الايمان
يطهر النفوس والاصل في ذكر التطهير بلفظ الصبغة ان النصارى كانوا
يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه تطهير لهم
فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله المشاكلة لوقوعه في صحبة صبغة النصارى
تقديرا بهذه القرينة الحالية التي هي سبب النزول من غمس النصارى اولادهم
في الماء الاصفر ولا يلزم ان يكون المشاكلة بالنظير السابق فان الكاكي
صرح بالمشاكلة في قوله تعالى يد الله فوق ايديهم ثم لا شك ان المشاكلة
من قبيل المجاز والعلاقة فيها التقارن في الخيال كما حققه في فصول البدايع
لا الوقوع في صحبته كما هو المشهور لان العلاقة مصححة للاستعمال الذي
الوقوع في الصحبة ومقدمة عليها فقول الشارح في شرح الكشاف ان المشاكلة
ليست بحقيقة ووجه المجاز ليس بظاهر وكذا قال الزمخشري هو فن بديع
في كلامهم وطراز عجيب ليس على ما ينبغي وكذا قول الطيبي في شرح التبيان
انها ليست بحقيقة ولا مجاز لفقدان العلاقة المعتبرة بين الطبخ والخياطة
وقوله ولو ل الذهاب الى القول بانها ليست في مجاز لم يمكن التفصي مما عيب

فان المشاكلة ومن ثم انها من قبيل المجاز

بيان في النصارى

على ابي تمام في قوله لا تسقني ماء الملام البيت وقوله وهذا لاينافي
التقسيم الحاصر في قولهم اللفظ اما ان يستعمل فيما وضع له وهو حقيقة او غيره
وهو مجاز او كناية لان ذلك باعتبار اللفظ مع المدلول وههنا بمجرد لفظ
مصاحبه وموافقته اياه في غير نظر الى معنى فان افاده بالقصد الاولى
ولو اتفق معنى مجازي في بعض الصور كما في جزاء السيئة سيئة فان الثاني
الثانية وان كانت مسببة عن الاولى ولكن غير منظور الى كونها مسببة في
هذا الباب ولا يصلح ان يكون سيئة الاولى علاقة مجازي لانها قرينة
في هذا الباب ليس على ما ينبغي قال ابن مالك في شرح التسهيل وللمشاكلة
مهمة في كلامهم حتى حملهم الاهتمام بها على اخراج الشيء عن اصله وقال
الزمخشري في تفسير سورة المؤمن فقد غير واكثر من كلامهم عن قوانينه لاجل
الازدواج كقوله عليه السلام غير خزايا ولا ندامى وحقه ولا نادمين لانه
جمع نادم وقوله عليه السلام الا لا توطاء الحبالى والحيالى وهما بالياء التحتانية
المثناة جمع حابل الى لا حمل لها على خلاف القياس والقياس الحوابل لانها
جمع حائل وقولهم لاتيه الغدايا والعشايا والقياس الغداوات و
قولهم عندي ما ساءه وناءه اراد وناءه لانه لا يتعدى وقولهم هناءني
في الطعام ومرأني وانما هو امرأني وقول الزمخشري في ديباجة الكشاف
عماة وعباد والقياس عمي وعمون وقوله عليه السلام اتركوا الترك ما تركوكم
ودعوا الحبشة ما ودعوكم فانه السلام استعمل ماضي يدع وقول صاحب المغرب ودعوا الحبشة نسخه
في قول الفقهاء بينة اليسار تترجح على بينة الاعسار ان الاعسار خطاء
محض ليس بشيء وقد يقال معنى مخالفة الاستعمال مخالفة وضع الواضع بمعنى
انه خلاف ما ثبت من الواضع فلا مشاكلة حينئذ قوله لا يقال ابي ياب و

وقد يقال ان ابى بمعنى امتنع وهو فرع منع فلما كان فى لامه اصلها كان
بمعناه حرف حلق ويقال ابى يابى مقلوب ياب يباى فكان عنه حرف حلق
فى الاصل المقلوب عنه وهو ليس بقوى قوله سلمنا انهما من حروف الحلق
ماذهب اليه الشاطبى والسكاكى وسيبويه وابو الحسن لكن الشاطبى
جعل الالف بعد الهمزة والهاء كما ذهب اليه سيبويه وجعلها السكاكى بينهما
قيل ومعنى جعله اياها من مخرج الهمزة ان مبداءها مبداء الهمزة الحلق ثم
تمد وتتم على الحلق وبقى فيه ان تسليمه هذا ينافى جعله هذه الحروف ستة فيما
سبق الآن يقال انه اشارة الى المذهبين او ذهب الى ما ذهب اليه المحققون من
ان الالف والهمزة حرف واحد وعد ما يفتح العين لاجله ما ذكره قوله
لا يجب فى ان تكون الفتح لاجلها للزوم الدور والدور توقف الشئ على
ما يتوقف عليه من جهة واحدة اما بمرتبة ويسمى دورا مصرحا او بمراتب ويسمى
دورا مضمرا وبجاربردى اشار الى دفع الدور بان يقول كانهم لما
علموا ان الياء تقلب الفا على تقدير فتح العين سوغوا فتحها اذ يكون فتحها
مع حرف الحلق قوله واما قلى يقلى قلعة بنى عامر والفصيح الكسر ايضا
من باب ضرب كذا صحح بعض من تصدى لتحشية هذا الكتاب وقد وقع
فى عامة الكتب انه من باب علم يعلم وعده بعضهم من لغات طى وليس
بصحيح والصحيح انه عامرية كما ذهب ابن الحاجب ذكر صاحب الكشاف فى
تفسير قوله تعالى ويهلك بفتح اللام مبنيا للفاعل ثم قال وهى لغة ابى يابى و
ذكر فى آخر حم الاحقاف انه قرىء فهل يهلك الا القوم الفاسقون
بفتح الياء وكسر اللام وفتحها من هلك وهلك ثم فى وصف الكسر بالفصاحة
نظر اذ الفصاحة لا تطلق الا على معان مخصوصة لا توصف بتلك المعانى

يع

الا مفرد او الكلام و متكلم اللهم الا ان يحمل على معنى اللغوي وهو
الظهور او يقال موصوف هو مفرد او متكلم والاسناد الى الكسر اسناد
الى السبب قوله واما دكن يركن وعده صاحب الكشاف في الشواذ قوله
وان كان ماضيه على وزن فعل مكسور العين قال نجم رزمي في شرح
المفصل هذه الابواب الثلثة اى الاول والثاني والرابع دعائم
الابواب لا سيما فعل يفعل بفتح العين في الاول والكسر في الثاني وقال
ثعلب اذا اشكل عليك فعل لم تدر من اى باب فاحمل على يفعل بالكسر فانه
اصل الابواب كلها وقال ابن جنى باب المتعدى ان يجئ يفعل بكسر العين
وباب اللازم ان يجئ يفعل بضم العين وقد يجئ هذا في هذا وهذا في هذا
قوله الا ما شذ استثناء مفرغ والمستثنى منه محذوف تقديره يجئ مضارع
فعل مكسور العين على وزن يفعل بفتح العين في جميع مواضع الا شذ وسمى
النحاة بالمفرغ وان كان المفرغ في الحقيقة هو العامل قبله لانه غير مشتغل عنه
المستثنى منه فعمل في المستثنى ويكون الا لغوا في اللفظ لا في المعنى وقيل المستثنى
بحسب الظاهر فارغ عن الاشتغال بالمستثنى منه اذ هو محذوف فقولهم
المستثنى مفرغ على ظاهره اذ الفراغ وصف له ويجئ الاستثناء المفرغ
في جميع معمولات الفعل الا في المفعول معه والاكثر ان يكون في الفضلات
وقد يقع في غير الفضلة نحو يحرك الفك الاسفل في الاكل الا التمساح
قال الشارح في شرح المفتاح لا خلاف في جريان الاستثناء المفرغ
في الصفة مثل جاءني رجل الا كريم واعترض عليه الدماميني في شرح
المغنى بان نفى الخلاف في هذه المسئلة سهو اقول مراد الشارح نفى
الخلاف المعتد به فالسهو في مقاليه لابن اخت خالته واعلم انه يقع

اشارة
اى وجه تسمية الاستثناء
المفرغ بالمفرغ

52

٤٥ يقع بعد الا في الاستثناء المفرغ بجملة وهي اما اسمية كقولك ما جاءني
احد الا زيد خير منك وهذا من قبيل التفريغ باعتبار الصفة ولا فرق بين
ان يكون الوصف بالمفرد او بالجملة واذا وقعت الجملة بعد معرفة كانت
حالا كقولك مررت بزيد الا ابوه قائم وهي في الاصل صفة واذا وقعت
بعد النكرة فهي صفة والا جوز ان يكون حالا عند من يجوز الحال من النكرة
ويجوز دخول الواو معها فتقول ما مررت*ᐩ المرد كذا قيل وفيه نظر لانه صرح
علاء الدين البسطامي في حواشي شرح المفتاح للشارح في لا جرم آثرنا
ان آثرنا بدلا من ضمير لا جرم وقال ويجوز ابدال الجملة من المفرد ثم قال
صرح العلامة بيديه لا ينفصل من شعبه وجوز الرضي وصاحب الكشف
الكشاف و المغني كون الجملة الاستفهامية بدلا من المفرد واما فعلية وهي
اما خبر مبتداء نحو ما جاءني زيد الا يقوم او صفة نحو ما جاءني منهم رجل
الا يقوم يعقد او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك وكثيرا ما يقع الحال بعد
الا ماضيا مجردا عن قد والواو نحو ما آتيته الا اتاني لانه قصد لزوم تعقيب
مضمون ما بعد الا لما قبلها هنا فاشبه الشرط والجزاء وهذا الحال مما لا يقارن
مضمونه بمضمون عامله الا على تأويل العزم والتقدير وجعل المعزوم عليه
المجزوم به كالواقع الحاصل وقد يقال اذا وقع ماض بعد الا شرط معه قد
او الواو او ماض آخر سابق منفي نحو ما انعمت عليه الا شكر او مضارع منفي
كقوله تعالى وما يأتيهم من رسول الا كانوا او في معنى النفي نحو انشدك الله
او ان شدتك الله الا فعلت هو وان كان فعلا صورة الا انه مؤول
باسم ومعناه ما اطلب منك شيئا الا فعلك فكلمة نشدتك على الطلب ووجه
التعدية الى اثنين انهم ضمنوه معنى ذكرت او لانه بمنزلة دعوت حيث

* باحد الا و زيد خير منه ولا يجوز ان يكون بدلا من احد لان الجملة لا تبدل من
مطلب بيان عدم جواز ابدال الجملة من المفرد
نحو ما الناس الا

قالوا انشدك بالله والله كما قالوا دعوته بزيد وزيدا فان قيل المذكور
مثبت فما وجه معنى النفي قلنا هو تضمين المثبت معنى النفي ذكر صاحب الكشاف
في قوله تعالى والذين هم لفروجهم حافظون انه يجوز ان يضمن حافظون معنى
النفي اى غير حافظين وذكر صاحب الكشف في شرح قولهم لولا علي لكان
عمر هالكا انه ضمن كان معنى النفي كانه قيل لما كان عمر الا هالكا وقد
يوجه بان الا تضمن معنى النفي الذي تضمنه القسم لانك اذا حلفت غيرك
بالله فقد ضيقت الامر في غير مطلوبك فكانك قلت ما اطلب منك الا فعلك
وبقي ههنا فائدة وهي ان الا قد يكون حرف عطف عند الكوفيين بمنزلة
لا العاطفة في ان ما بعدها مخالف لما قبلها لكن ذلك منفي بعد ايجاب وهذا
موجب بعد نفي وقد يكون بمعنى غير فيوصف بها وبتاليها جمع منكر او
شبهه والمراد بشبه الجمع المنكر الجمع المعرف بلام الجنس والمفرد الغير
المختص بواحد ومقتضى كلام سيبويه انه لا يشترط كون الموصوف
جمعا او شبهه وشرط ابن الحاجب في وقوع الا صفة تعذر الاستثناء
بان يكون تابعة لجمع منكور غير محصور فلا يجوز حذف موصوفها وقد
يكون عاطفة بمنزلة الواو في التشريك في اللفظ والمعنى ذكره
الاخفش والفراء وابو عبيدة وقد يكون زائدة قاله الاصمعي وابن
جني وابن مالك قوله واما فضل يفضل اعلم ان معناه في الفضلة
والزيادة لا في الفضيلة والغلبة في الفضيلة لان الثاني ليس فيه
الا الفتح في الماضي والضم في المضارع وبعضهم جعله من الشواذ كصاحب
المراح وكل عطية لا يلزم من يعطي يقال لها فضل قوله رعاية للتناسب
بين الالفاظ ومعانيها لانه لما اختير للماضي والمضارع حركة لا يحصل

مجئ كلمة الا بمعنى غير الاستثناء

٤٦

لا يحصل الا بلزوم شفتين للاخرى وانضمامهما بها والضمة لها مزيد
اختصاص باللزوم بالنسبة الى غيرها كالفعل اللازم بالنسبة الى فاعله
ومفعول الذى لم يسم فاعله تناسب لما وضع هذا الباب له وهى الصفات
اللازمة اللزوم وهو فى تحقيقه كضم كفير مفارق فاحتير فى اللفظ ايضا
كضم ويكون لافعال الطبايع اى الصادرة عن الطبيعة وهى القوة
الموجودة فى الشئ التى لا شعور لها بما يصدر عنها ويكون الصادر عنها امرا
واحدا وافعالها نهج واحد قيل الطبع فى اللغة السجية اى الخلقة التى جبل
عليها الانسان وهو فى الاصل مصدر والطبيعة والطباع بالكسر مثله
وقول بعض الافاضل ان الطبع فوق النفس يحكم بالاحكام من غير فكر
ونظر قريب منه فالكل واحد بحسب اللغة واما بحسب الاصطلاح و
فالطبع اعم مطلقا من الطبيعة اذ الطبع فى الاصطلاح ما يكون مبدءا
الحركة مطلقا سواء كان لها شعور كحركة الحيوان اولا كحركة الافلاك عند
جعلها غير شاعرة والاحجار والمراد بمبدأ الحركة الصورة النوعية او
النفوس على ما حقق فى الحكمة والطبيعة ما يكون مبدأ حركة من غير
شعور كالصورة الحجرية التى يكون مبدأ الحركة الهابطة من غير شعور
كذا قال الامام فى شرح الاشارة وقال شريف الجرجانى قد اطلقوا
فى الاصطلاح الطبايع والطبيعة على الصورة النوعية وقالوا الطباع
اعم منها لانه يقال على مصدر الصفة الذاتية الاولية لكل شئ و
الطبيعة قد يختص بما يصدر عنه حركة والسكون فيما هو اولا وبالذات
من غير ارادة ثم ليس المراد بالحسن ما يكون اكتسابه بالزينة من صفات
اللون وليعين اللمس ونحو ذلك بل المراد به كون الاعضاء متناسبة

للتناسب قوله

كالصورة

على ما ينبغي ان يكون و بالقبح خلاف ذلك فهو مقتضى الطبيعة اذ لا يختلف
ذلك قال عماد الدين الكاشي الكرم كيفية نفسانية يقتضي ايصال النفع
الى الغير بالمال او الغير كالعفو وقال السيد عبد الله الكرم نقيض اللوم وهو
جامع للخصال المرضية فانه ان كان ببذل النفس فهو شجاعة وان كان
بالمال فهو جود وان كان بكف عن مسيء القدرة فهو عفو وقيل الكرم
يتضمن الجود والبر وهو ايثار الغير بالخير بالبذل والعفو ويكون ذلك
ملكة للنفوس الزكية بملاحظة لفظه واحسنه عقلا وشرعا وتعودها
فيعد في الكيفيات النفسانية الخلقية واراد بقوله ونحوها الصغر والكبر
المراد بهما ليس عظم الهيكل وقصره اذا الصغير قد يكون اعظم هيكلا
من الكبير بل المراد التغاير الظاهري الذي يعرض للشيء صادرا عن الا
الطبيعة بالنماء والوقوف ولم يجعلهما في الافعال الطبيعية لاختلافهما باختلاف
الاحوال والاوقات قوله ولا يكون الا لازما اعلم ان ابواب الثلاثي كلها يكون
متعديا ولازما الا هذا الباب فانه لازم لا غير وعليك التنبيه للامثلة في موارد
الاستعمال قوله وشذ رحبتك الدار والاصل رحبت بك الدار فحذفوا الباء
اختصارا لكثرة استعماله فيكون غير متعد في الحقيقة فانك لو قلت في شرفت
بكذا شرفت كذا لا يكون متعديا فشذوذه في جهة استعماله على صورة
المتعدي اذ هو ملتبس وقد يقال يمكن ان يكون تعديته لتضمنه معنى
وسع قال الخليل قول نصر بن سيار رحبكم الدخول في طاعة الكرم
الكرماني اي وسعكم شاذ ولم يجئ في الصحيح فعُل بضم العين متعديا غيره
واما المعتل فقد اختلفوا فيه قال الكسائي في اصل قلته قولته وقال سيبويه
لا يجوز ذلك لانه متعد وقد قيل المعتل اذا اشكل امره يحمل على الصحيح ولم يجئ

يعرف الكرم

roubaʿi moudjerred salim

٤٧

ولم يجئ في الصحيح فعل بضم العين متعديا قوله واما الرباعي المجرد واعلم ان ابواب الرباعي كلها سواء كان مجردا او مزيدا بزيادة حرف على الثلاثي المجرد ملحقا كان او موازنا يكون متعديا ولازما وكن على التتبع في موارده وفعلل قد يصاغ من اسم رباعي لعمل مسماه كقمص القوموص اذا حفره ولمحاكاة المسمى كعقرب الشيء اذا لواه كالعقرب ولجعله في شيء كفلفل الطعام وعصفر الثوب وللاصابة مسماه كعرقبه اذا اصابه عرقوبه وللاصابة بمسماه كعرجنه اذا اصابه بعرجون وللاظهار مسماه كعلجت الشجرة اذا اخرجت عساليجها وللاختصار لحكاية كبسمل وحسبل وسبحل وحمدل وجعفل اذا قال بسم الله الرحمن الرحيم وحسبي الله وسبحان الله والحمد وجعلني الله فداك ذكره في شرح التسهيل قوله لانه ليس في الكلام اربع حركات الخ فان قيل هذا منقوض بنحو هدبد وهو اللبن الغليظ وعلبط بالعين المهملة المضمومة وهو قطيع من الغنم قلنا الاصل هدابد وعلابط فحذف الالف للتخفيف قوله ويلحق به اى بالرباعي المجرد نحو جورب تقول جوربته فتجورب البسته الجورب فلبسه والجورب معرب ويجمع الجواربة والهاء للعجمة ويقال الجوارب ايضا وجلبب اى لبس الجلباب وهي الملحفة وبيطر اى عمل البيطرة في البطر هو الشق وبيقر يقال بيقر الرجل اى اقام بالمصر وترك قومه بالبادية والبيقرة اسراع تطاطؤ الرجل راسه وهردل الهردلة ضرب من العدو وهو بين المشي والعدو كذا في الصحاح وشريف وشرياف ورق الزرع اذا طال وكثر حتى يخاف فساده فيقطع تقول شريفت الزرع ع اذا قطعت شريافه فان قلت لم لم يحكم على اخراج بانه ملحق بدحرج مع اتحاد مصدريهما لانه كما يقال دحرج دحراجا يقال اخرج اخراجا

بيان استعمال فعلل من اسم رباعي

قلت لان الاعتبار بالفعللة لعمومها واطرادها فى جميع صور فعلل
دون الفعلال لعدم مجيئه فى بعض الصور منه فانهم لم يقولوا برقشاً
وقمطاباً وعباداً بل برقشة وقمطبة وعبدة يقال برقشت الشيء
اذا نقشته بالوان مختلفة وقمطبة اى صرعه ورجل عبد يؤذى نديمه
فى سكره والعربدة سوء الخلق ولان الشرط توفق المصادر اجمع ولان حرف
الالحاق لا يزيد فى الاول ولان زيادة الهمزة لقصد معنى التعدية لا
لمساواته له فى تصرفاته اللفظية واعلم ان الالحاق جعل مثال على مثال
ازيد منه بزيادة حرف او اكثر اى جعله موازناً له فى عدد حروفه وفى حركاتها
والسكنات ولذلك لا يجوز الادغام مطلقاً فى الملحق ولا الاعلال فى غير الآخر
ويجعل ذلك الحرف الزائد فى المزيد فيه مقابلاً للاصلى فى الملحق به فيعامل
بالملحق معاملة الملحق به فى احكامه من التصغير والتكسير وغيرهما فلا بد ان
الملحق مماثلاً وموازناً للملحق به ثم الالحاق قد يكون فى الفعل كما هو
المراد ههنا ولذا قال ودليل الالحاق اتحاد المصدرين وقد يكون فى
الاسم ومعنى الموازنة وقوع الفاء والعين واللام فى الفرع موقعها فى
الاصل الملحق به وان كان ثمه حرف زائد فلا بد من مماثلة فى الملحق للمجرد
التوافق فى الحركات والسكنات ولذا حكموا على اقعنسس بانه ملحق باحرنجم
ولم يحكموا على استخراج بانه ملحق باحرنجم مع انه موافق له فى الحركات
والسكنات لان استخراج بالنسبة الى احرنجم على خلاف ما ذكرنا
فى الاصلية والزيادة جميعاً اما فى الاصلية فلان الخاء وهو
فاء وقعت موقع النون الزائدة فى الاصل واما فى الزيادة فلان
النون واقعة فى الاصل بعد الفاء والعين ليس فى الفرع نون

بيان معنى الالحاق

اشارة الى الفرق بين الاصل والملحق

نون فى موقعها والفرق بين الاصل والملحق ان الملحق يجب ان يكون فيه
ما زيد للالحاق دون الملحق به مثلا يجب فى باب حوقل زيادة الواو
بين الفاء والعين دون باب دحرج وفى باب اقعنسس وجلبب تكرير اللام
دون باب احرنجم وتدحرج ودحرج على هذا القياس وبين الملحق والمتشعبة
ان زيادة الحرف فى المتشعبة لقصد زيادة معنىً وفى الملحق لقصد موافقة
لفظ للفظ آخر ليعامل معاملته لا لزيادة معنى قوله ودليل الالحاق اتّحاد
مصدرين اى الحاق الفعل على ان يكون اللام عوضا عن المضاف
اليه كما قال ابو شامة فى قوله قوله بدأت بسم الله فى النظم ان الاصل
نظمى وقال صاحب الكشاف فى وعلم آدم الاسماء ان الاصل اسماء المسميات
وجوز فى قوله تعالى تجرى من تحتها الانهار كون اللام بدلا من الاضافة وقال
فى المغنى والمعروف من كلامهم انما هو التمثيل بضمير الغائب فى كون اللام
بدلا من الاضافة وهذا مذهب الكوفية على ما فى شرح الكشاف والمفتاح
للشريف وبعض البصرية وكثير من المتأخرين ايضا على ما فى المغنى وقيد
ابن مالك جوازه بغير الصلة او مغنيا غناء الاضافة فى الاشارة الى
المعهود على ما هو مذهب البصرية وهو الصواب قال ابن الحاجب فى شرح
المفصل ان دليل الالحاق وجهان الاول ان حرف الالحاق هو الذى
ليس لمعنى وضعت الكلمة بسبب ذلك الحرف لذلك المعنى والثانى هو افعه
المصدر ثم قال واعتمد الزمخشرى على الوجه الثانى لكن الوجه هو التحقيق لانه
جار فى الاسماء والافعال والثانى يختص بالافعال لان الاسماء ليس لها مصادر
قوله لئلا يلزم يرد عليه شق الاستخراج الا ان يقال كلامنا فى الفعل قوله
واعلم ان الحروف التى تزاد فيه اعلم ان زيادة الحرف فى كلام العرب قد يكون

مطلب ان زيادة الحرف في كلام العرب قد يكون لافادة معنى زائد

لافادة معنى زائد كهمزة انصر وللتعويض كتاء زيادته وللتفخيم
المعنى كميم زرقم وللمد كالف حمار وواو عمود وياء قضيب وللالحاق
كباء جلبب وللامكان التلفظ كهمزة الوصل **قوله** حروف سألتمونيها
سألتمونيها اعلم ان الحروف الزوائد هي التي يشملها قول الشاعر
يا اوس هل نمت لم يأتنا سهو فقالوا اليوم تنساه او سألتمونيها
او تاه سليمون او تاه سليمان او آنست مولى او امان وتسهيل
او قوله هويت السمان فشيبني وقد كنت قدما هويت السمان
حكى ان جار الله العلامه سئل عن الزوائد فقال هو السمان ثم سئل
مرة ثانية فقال سألتمونيها ثم مرة ثالثة فقال اليوم تنساه فانظر
الى خطبته وحكى ايضا ان الاخفش ما فهم هذا ان كان للمجيب السمان
لهذا السؤال قال سألتمونيها وقال نعم ولم يفهم قال هويت السمان
فقال لا اسئل عن السمان حتى اجبتني عن محبتك السمان فلم يكن جوا
جوابك مطابقا للسؤال قال اليوم تنساه فغضب الاخفش وقال اي
اجبت فنسيت ولم يفهم معناهما ايضا ولهذا سمي اخفش وحكى ايضا
ان ابا عباس المبرد سئل ابا عثمان المازني عن الزوائد فانشد
هويت السمان البيت فقال له الجواب رحمك الله فقال اجبتك مرتين
يعني هويت السمان في المصرعين وليس المراد من كونها زوائد انها تكون
زائدة ابدا لانها قد يكون الكلمة منها وكلها اصول كقولك سألتمونيها
بل المراد انه اذا زيد حرف لغير الالحاق والتضعيف فلا يكون الا منها
قوله الا في الالحاق يزيد الحاق الذي هو على وجه تكرير لحرف نحو قردد
واما زياده الالحاق لا على وجه التكرير فلا يكون الا في حروف سألتمونيها

لكنه

56

٤٨

لكنه ترك القيد لظهوره قوله اى حرف كان هى تامة بمعنى وجد ووقع
وثبت وحدث قال علاء الدين بسطامى فى حاشية المطول على وقف
ما فى كشف الكشاف فى قوله تعالى وان كان ذو عسرة الآية قد تقرر
ان كان التامة حقها ان تدخل على الاحداث دون الاشخاص وقال
حسن الفنارى والحق انه يدخل على الذوات اذا وجد فيه نكتته
ولذا ذكر فى شرح اللب للسيد وغيره ان كان فى آية تامة قوله الاول
اصله اوءل على وزن افعل على مذهب البصريين مهموز الاوسط قلبت
الهمزة واوا على غير القياس وادغمت بدليل اول منك وجمعه على اوائل
اواءول من آل فقلبت همزته واوا وادغمت او ووول على وزن فوعل
كما هو مذهب الكوفيين قلبت الواو الاولى همزة ويجمع على اواول للاشتقاق
قالوا كما سبق معنى وتصريفا واستعمالا تقول فى تصريفه الاول الاولان
الاولون للاوائل الاولى الاوليان الاوليات الاول وتقول فى الاستعمال
زيد اول من غيره وهو اولهم وهو الاول ولما لم يكن لفظ اول اشتقاق من
شىء مستعمل على القول الصحيح ولا مما استعمل منه فعل كاحسن ولا مما
استعمل منه اسم كاحنك خفى فيه معنى الوصفية اذ هى انما تظهر باعتبار
المشتق منه واتصاف ذلك المشتق به كاعلم اى ذو علم اكثر
من علم غيره واحنك اى ذو حنك اشد من حنك غيره وانما يظهر
وصفية اول بسبب تأويله بالمشتق وهو اسبق فصار مثل رجل اسد
اى جرى فلا جرم لم يعتبر وصفيته الا مع ذكر الموصوف قبله ظاهرا
نحو يوما اول او ذكر من التفضيلية بعده ظاهرا اذ هى دليل على انه
ليس اسما كافضل وابدع فان خلافهما معا ولم يكن مع اللام والاضافة

مطلب اشارة الى ان اصل كلمة اول

اشارة الى ان اصل كلمة اول

لان افعل التفضيل لا يستعمل الا باحد الثلاثة اى بالاضافة واللام ومن وههنا انتفى الاولان فتعين الثالث الذى هو من فى التعريف دون التنكير منه رحمه الله

دخل فيه التنوين مع الجر لخفاء وصفيته كما مر كقول على رضى الله عنه اجده اولاً
باديا وبقاء ما ترك له اولاً ولا آخراً ويجوز حذف المضاف اليه من اول و
بناؤه على الضم اذا كان ظرفاً لا بظرف الزمان نحو قوله لعمرك ما ادرى و
انى لاوجل على اينا تغدو المنية اول اى اول اوقات غدوها وبما ذكرنا
تبين ما فى درة الغواص حيث قال ويقولون ابدء به اولاً والصواب ان يقال
ابدأ به اول بالضم فى قول الشاعر المذكور وانما بنى اول ههنا لان الاضافة
مرادة فيه اذ تقدير الكلام ابدأ به اول الناس فلما اقتطع عن الاضافة بنى
كاسماء الغايات التى هى قبل وبعد ونظائرهما ومعنى تسمية هذه الاسماء بالغايات
انها جعلت غاية للنطق بعد ما كانت مضافة ولهذه العلة استوجب ان تبنى
لان آخرها حين قطع عن الاضافة كان كوسط الكلمة ووسط الكلمة لا يكون
الا مبنيا وانما بنيت على الضم لانها فى حالة الاضافة تعرب بالنصب والجر
فخصت عند البناء بالضم الذى خالف حركتى اعرابها ليعلم به انها مبنية لا
معربة على ان اول اذا اعرب لا ينصرف لانه على وزن افعل وهو صفة ولهذا
قالوا كان ذلك عاماً اول ما رايته منذ اول من امس ولم يسمع صرفه الا فى قولهم
ما تركت له اولاً ولا آخراً فجعلوه فى هذا الكلام اسم جنس واخرجوه عن حكم
الصفة واجرى هذا الكلام بمعنى ما تركت له قديما ولا حديثا انتهى وعلم
ان المحشى مخطئ قوله افعل ومصدره يجئ افعال الا فى اذى فان مصدره
اذى واذاة واذية ولا تقل ايذاء كذا فى القاموس نعم قد جاء فى مصنفات
الثقات لفظ الايذاء والاعتذار بانه من قبيل اطلاقات المصنفين و
مساهلاتهم فى استعمالاتهم كاستعمال قط فى المضارع المنفى وام المتصلة
مع هل وادخال اللام على غير ويجمع بين النفى والاستثناء والنفى نحو ما زيدا الا

مطلب يعرف وجه تسمية قبل وبعد بالغايات

مطلب بيان بناء اول على الضم

57

٤٩

الا قائم لا قاعد مع انهم صرحوا بان هذا الاستعمال الثقات يجعل بمنزلة
نقلهم وروايتهم على ما ذكره صاحب الكشف حين استشهد بشعر ابي كام في
مجئ اظلم متعديا ونظيره ما ذكره الشارح في شرح الكشاف والمطلقات بتقتض
علا وفق ما ذكره علاء الدين البسطامي في حاشية المفتاح التسعدية من ان الوكا
بمعنى التاكيد لا توجد في كتب اللغة ولا في استعمالات العرب وليست في لغة العرب
الا ان المصنف ثقة في اللغة فكفى استعماله وما ذكره علاء الدين هذا في شرح الكليا
الاعراب حيث قال قال الرضي ويقع كافة مضافة غير حال في كلام من لا يوثق
تعربيتهم ثم قال وفيه نظر لان صاحب الكشاف استعملها مضافة في المفصل
حيث قال لا انشاء كتاب في الاعراب محيط بكافة الاعراب واستعمالها
مصدرا في الكشاف حيث فسر قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ثم قال
والقول بانه لا وثوق بعربيته خطاء في ان الوجه ان يجعل استعمال هؤلاء الثقات
بمنزلة روايتهم وما ذكره علاء الدين في حاشية الهداية حيث قال في الديباجة
واخلفهم في اخلفته زيدا بمعنى جعلته زيدا خليفة له لم يوجد في كتب اللغة
ولا في استعمالات العرب الا ان حسن الظن بالمصنف انه وجده ثم قال ونظيره ابكم
حيث استعمله صاحب الكشاف متعديا مع انه في كتب اللغة لازم ثم قال على وفق
ما قاله التفتازاني في ابكم استعمال الثقات الالفاظ في المعاني يجعل بمنزلة نقلهم
وروايتهم وما ذكره صاحب النهاية او آخر ادب القاضي في شرح الهداية من
ان الانابة بمعنى جعل الغير نائبا عن نفسه لم يوجد في الكتب المتداولة بل هي
مستعملة فيها بمعنى الرجوع وعن هذا اخذ بعضهم في استعمالها في هذا المعنى ثم
قال لكن هذا ليس موضع مؤاخذة لان صاحب الكشاف استعملها في ذلك المعنى

في الكشاف في سورة الروم وغيرها وكفى به حجة في اللغة نعم ذكر في الصحاح
ومجمع البحرين للصغاني ومختصر اللغة ان التوكيد بالواو افصح وذكر في
الاساس ايضا انبه منابه وكنبه قوله بزيادة الهمزة قال الرضي في شرح
الشافية اعلم ان مزيد فيه لغير الالحاق لابد لزيادته من معنى لانها اذا لم يكن
لغرض لفظي كما كانت في الالحاق ولا معنى كانت عبثا فاذا قيل مثلا قال
بمعنى قال فذلك منهم تسامح في العبارة وذلك نحو ما يقال ان الباء في كفى بالله
ومن في ما من اله زائدتان لما لم يقيدا في الكلام فائدة زائدة سوى المعنى الحاصل
وتأكيده فكذا لابد في الهمزة في اقال من المبالغة ثم قال والاغلب ان يجئ في
هذا الابواب مما جاء منه فعل ثلاثي وقد يجئ مما لم يأت منه ذلك نحو الجم و
اسحم وجلد وفرد واسحر المكان واستنوق الجمل ونحو ذلك قوله وهو للتعدية
غالبا وهي ان يضمن الفعل معنى التصيير فيصير الفاعل في المعنى مفعولا للتصيير
فاعلا لاصل الفعل في المعنى وبيانه انك اذا اردت ان تجعل اللازم متعديا
ضمنته معنى التصيير بادخال الهمزة مثلا جئت بكلمة وصيرته فاعلا لهذا الفعل
المضمن معنى التصيير وجعلت الفاعل لاصل الفعل مفعولا لهذا الفعل كقولك
خرج زيد واخرجته فمفعول اخرجته هو الذي صيرته خارجا وقيل معناها ان تجعل
الفعل لفاعل يصير من كان فاعلا له قبل التعدية منسوبا الى الفعل لبيننا وثل
فسقته لان معناه نسبته الى الفسق لا صيرته فاسقا ولو قال وهو غالبا لجعل
الشئ ذا اصله لكان اعم لانه يدخل فيه ما كان ذا اصل جامدا نحو الحي اقدره
اي جعلها ذات نحا وهو الابزار واجدى اي جعله ذا جدي واذهب اي جعله
ذا ذهب وقد يجعل افعل لجعل الشئ اي جعلته هدية وهديا كذا في شرح الرضي
للشافية قوله اغد البعير والغدد هي التي في اللحم والواحدة غدة وغدة البعير

البعير طاعون ومن افعل الذى للصيرورة احصد الزرع اى قارب
وقت حصوله والفرق بينه وبين ما ذكره ان الشئ ليس بحاصل فيه
بعد بل قارب حصوله فنزلت مقاربته منزلة حصوله الا ترى انك
تقول احرم النخل واحصد الزرع وهو لم يُصرم ولم يحصد بَعْدُ بخلاف
الاول فانه قد حصل فيه ولذا قال بعضهم ان افعل هذا للحينونة
وكذا اجرب والخزواحال والام وواراب وجدوابشروافطر كذا
فى المفصل قوله ولوجود الشئ على صفة معناه ان الفعل وجد المفعول
موصوفا بصفة مشتقة من اصل ذلك الفعل وتلك الصفة فى معنى الفاعل
ان كان اصل الفعل لازما نحو ابخلته اى وجدته بخيلا ومعنى المفعول
ان كان متعديا نحو احمدته اى وجدته محمودا واما قولهم افحمتك
اى وجدتك مفحما فكان افعل فيه منقولا من نفس افعل كقولك فى التعجب
ما اعطاك للدينار قوله وللسلب كون همزة افعل للسلب والازالة
سماعى قوله نحو عجمت الكتاب اى ازلت عجمته اى ابهامه بنطا بنقط
واهمال ما يهمل قال الجوهرى العجم النقط بالسواد وغيره مثل التاء عليها
نقطتان تقول اعجمت الحروف وعجمته مشددا لا تقول عجمته مخففا و
منه حروف المعجم وهى الحروف المقطعة التى يختص اكثرها بالنقط فى
بين حروف سائر الامم ومعناه حروف الخط المعجمة كما تقول مسجد الجامع
وناس يجعلون المعجم مصدرا بمعنى الاعجام كالمدخل اى منه شان
هذه الحروف ان يعجم ان ينقط ونقل الازهرى عن الليث ان الحروف
المقطعة سميت معجمة لانها اعجمية اى لا بيان لها وان كانت اصلا

للكلمة كلها واما كتاب معجم فمعناه منقط لتبيين عجمته فيكون الهمزة
للسلب وقيل حقيقة اعجمت الحرف اذلت عجمته بنقط كما تسمى حروف
الاعجام اي ازالت العجمة وقال الحسن الفناري جوز الشارح
كون معنى الاعجام ازالة العجمة بالنقط وهذا انما يتم اذا جعل كون
الهمزة للسلب بحسب الوضع او مسموعا في هذه الكلمة قوله نحو شغلته قال
بعضهم شغل واشغل بمعنى واحد فعلى هذا ينبغي ان يراد بالزيادة
وعدم افادة الهمزة معنى زائدا على معنى المجرد ويكون النقل حاجة الى
الافعال لمجرد توسيع البناء ويمكن ان يراد بالزيادة المبالغة في
يكون اشغل ابلغ من شغل لكن هذا موقوف على النقل اذ اللغة لا تثبت
بالقياس قوله وللتعريض وهو ان يجعل مفعول الثلاثي معرضا لان يكون
مفعولا لاصل الحدث سواء صار مفعولا له او لا نحو اقبلته اي عرضته
لان يصير مقبولا قبل او لا واسقيته اي جعلت له ماء وسقيا شرب او لم يشرب
واقبرته اي جعلت له قبرا قبر او لا وابعت الفرس اي عرضته للبيع
وجعلته منتصبا قال الشيخ المظهري العرض للتقدم والتعريض
لتقديم احد لامر اي ادخاله وايقاعه فيه ولغير ذلك احفرته وللتمكين
في الشيء نحو احفرته النهر اي مكنته من حفره وللاتيان الفاعل الى جهة
المكان اصله كايمن واجبل اي اتى الى اليمن والجبل وللتكثير كا
كابعد اي كثر البعد وكذلك البن الرجل واشحم والحم وايتر وللحمل اي
حمل المفعول على اصله كاكذبته اي حملته على الكذب وللدعا له اي
التكلم بما يدل على الدعا النافع كاشفيته اي دعوت له بالشفاء

بأنه كاكذبه

والحصول

٥١

ولحصول السؤال كاستنجدني فانجدته بالدال المهملة اى سألني
الاعانة فاعنته وللاعانة كاحلبت فلانا وارعيته واقريته والفيته
واطلبته واحربته اى اعنته على الحلب على الرعي وعلى قرى الاضياف
وعلى تبغاه وعلى مطلوبه وعلى حرب عداه وللمطاوع فعل كفطرته
فافطر وبشرته فابشر وهو قليل ذكره الرضى فى شرح الشافية
وللمطاوع فعل كظأرت الناقة على جوار غيره فاظأرت ونسعت الريح
السماء فانسع وسفت البعير فاسبق اذا استوقفته بجذب زمامه فوقف
وكببت الرجل فاكب ذكره ابن مالك فى شرح التسهيل وبما ذكر
يظهر فيما يجئ فى اكب من صاحب الكشاف وللايتان الفاعل
بالموصوف باصله نحو اكرم الرجل اى اتى باولاد كرام وللمعنى
فعل بالتخفيف كابكر وبكر واقلت البيع وقلته وخزنه واخزنه و
حب فلان فلانا واحبه وشغله الامر واشغله ذكره فى شرح التسهيل
وذكر الشارح التفتازانى المثال الاخير مما يجئ للزيادة فى
المعنى وقد ذكرنا فى الراضى انه لابد للزيادة من معنى وان لم يكن الا
التأكيد وفرق الرضى بين اسرع وابطى وثلاثيتهما بان سرع وبطوء
ابلغ لانهما كانا غريزين كصغر وكبر وقال الجوهرى اسرع فى الاصل
متعد وللمعنى استفعل نحو اعظمته واستعظمته وللمعنى الدخول فى مكان
نحو انجد واغار واى دخل فى النجد والغور وللمعنى وصول الى عدد وهو
اصله كاعشرت الدراهم واثلثت واربعت واخمست واسدست واسبعت
واثمنت واتسعت واماءت والفت اذ بلغت عشرة وثلاثين واربعين

وخمسين وستين وسبعين وثمانين وتسعين ومائة والف
وللاغنائه عن ثلاثى كارقل واعتق بمعنى سار سيرا سريعا واقسم بمعنى
حلف واقلسح بمعنى فاز **قوله** واعلم انه قد ينقل الى لفظ قد
الدالة على جزئية الحكم لانه قليل جدا وما ذكره القطب فى المحاكمات
معترضا على الامام حيث قال الامام احترز الشيخ بلفظ قد الدالة
على جزئية الحكم فى قوله الجسم الطبيعى قد يعرض له الانفصال والانفكاك
من الافلاك من ان قد انما يدل على بعض الاوقات لا على بعض الاحكام
فليس مدلول الكلام الا ان الجسم يعرض له الانفصال فى بعض الاوقات
لان الانفصال لبعض الاجسام مردود فى نفسه ومناف لما ذكره فى
شرح المطالع حيث قال احترز بلفظة قد المفيدة لجزئية الحكم فى
قوله لان نقيض الخاص قد يكون اعم من عين العام من وجه
عن الاسوار الشاملة فان نقيض الاخص منها لا يكون اعم منها نعم
التحقيق ان لفظة قد لا تدل ظاهرا على بعض الافراد لكنها ليست
مخصوصة ببعض الاوقات بل قد يكون لبعض التقادير ايضا
وربما يلزم منه جزئية الحكم كما فى قولك الحيوان قد يكون انسانا
فتأمل **قوله** نحو اكب واعرض قال صاحب الكشاف فى تفسير قوله تعالى
افمن يمشى مكبا الاية انه يجعل اكب مطاوع كبه فاكب من الغرائب
ونحوه قشعت الريح السحاب فاقشع وليس هو كذلك ولا شئ من بناء
افعل مطاوعا ولا يتقن نحو هذا الا حملة كتاب سيبويه وانما اكب من
باب انقض والام ومعناه دخل فى الكتب وصار ذا كب وكذلك اقشع

تفصيل كلمة قد

اكب مطاوع كبه

قشع السحاب اذا دخل في القشع ومطاوعه كب وقشع اكب
والقشع **قوله** قال الروزني ولا ثلث لهما فيما سمعنا قال القرطبي
في شرح صحيح مسلم ما ملخصه لم يات في لسان العرب فعل ثلثية
متعد ورباعية لازم الكلمات قليلة نحو كببته واكب وقشعت الريح
الغنم فاقشع ونسلت ريش الطاير فانسل ونزفت البئر فانزفت
وبرايت الناقة فابرات وسبقت البعير فسبق وذكر بهاء الدين
صاحب الدر المنظوم في التعدية واللزوم قلعه الله فقلع والكرماني
في شرح صحيح البخاري نجمه فاجم وابن التمجيد في شرح انوار التنزيل
افيض واللام من هذا القبيل ايضا الظاهر ان الظرف اعني لهما متعلق
بالمنفي وهو غير مستقيم والا لنون كما في لا اخيرا من زيد فالوجه
في مثل ما ذهب اليه البغداديون من انه لما شابه المضاف انتزع
عنه التنوين لاجل المشابهة وحاصل مذهبهم ان ما جعله
القوم سببا لوجوب التنوين جعله هؤلا سببا لانتزاع التنوين
قيل وهذا القول اقرب الى الصواب في ان يقال هذا الظرف مستقر لا لغو
وكذا الكلام في قولهم ولا بد منه ولا دافع لعذابه ولا مقتضى للعدول
عنه ونحو ذلك من العبارات الواردة عن هذا الفظ **قوله** عند سيبويه
هو لفظ فارسي اصله سيب ويه معناه بالعربي رايحة التفاح لقب
بذلك لذكائه وقيل لانه كان حسن الوجه وجنتاه كانهما تفاحتان
وقيل لانه كان فتى اعجميا يعتاد شم التفاح وقيل للطافته لان التفاح
من نظيف الفواكه اسمه عمرو بن قنبر الحارثي كان ابوه مولى لبني الحارث

مطلب فيه اسم سيبويه
ووجه تلقيبه به

وقيل عمرو بن عبد الرحمن بن قنبر وقيل عمرو بن عثمان بن قنبر وكنيته ابو بشر
وكان اعلم الناس بالنحو وقد برز على شيخه الخليل بن احمد وكان الذى يقول
كان اولى اليه وقيل لم يبلغ مبلغه فى فنه من تقدمه ومن تأخره وهو ابن
بضع وعشرين سنة توفى استاده الشيخ الخليل الخليل بن احمد البصرى
فقام مقامه فى مسند درسه باتفاق اصحاب درسه لما راوه افضلهم بعد تمام
الامتحان وكتابه احسن كتاب فى علم الاعراب قال السيرافى ما سبقه مثله
من قبله ولا لحقه من بعده اذا قيل فى العربية ذكر فى الكتاب توفى
سنة ثمانين ومائة بقرية يقال لها البيضاء من قرى شيراز وقيل
بالبصرة سنة احدى وستين ومائة وقيل بمدينة ساوة سنة اربع
وسبعين ومائة وعمره اثنان وثلاثون سنة وبشيراز ودفن بها
داخل المدينة فى محلة يعرف بمحلة الباهليين قريبة من باب البلدة وفى
مثل سيبويه وعمرويه ونفطويه وخالويه وجهان اكثرهما البناء على
الكسر والثانى ان يعرب اعراب بعلبك ذكره فى ادوات المبتدئ
والايضاح **قوله** او فى الفعل نحو موتت الابل قيل كثرة الفعل والمفعول
يستلزم كثرة الفعل وكثرة الفعل والفاعل لا تستلزم كثرة المفعول
قال الجاربردى موتت الشاة لشاة واحدة خطاء لان هذا الفعل
لا يستقيم بكثرة بالنسبة الى الشاة وهى واحدة وليس ثمه مفعول ليكون
لتكثره وينبغى ان يعلم ان هذا بخلاف قولك قطعت الثوب فانه
جائز وان كان الفعل واحدا كذا ذكره ابن الحاجب فى شرح المفصل
ثم قال صدر الشريعة فى قوله فى المفصل ولا يقال للواحد لم يرد به الا ما لم يستقيم فيه
تكثير

شروع فى بيان معانى باب التفعيل

تكثير الفعل وانما يكون التكثير فى الفاعل وهو الصحيح وفيه ما مر
من استلزام كثرة الفاعل كثرة الفعل وذكر فى شرح الشافية
للمصنف ان الفعل ان كان لازما فالتكثير فى فاعله وهذا على اطلاقه
ليس بصحيح لانه قد يكون التكثير فى الفعل دون الفاعل نحو جولت وطوقت
وقد يكون فى الفاعل نحو موّت الابل وذكر فيه ايضا انه ان كان متعديا
فالتكثير متعلقه يعنى فى مفعوله كقولك غلقت الابواب وزاد بعض
الشارحين ان المراد بالتكثير فى المفعول انه لا يستعمل غلقت بالتضعيف
الا اذا كان المفعول جمعا حتى لو كان واحدا وغلق مرات
لم يستعمل الا غلق بلا تضعيف الا عكسيل بحاذ وهذا يخالف ظاهر
ما ذكره ابن الحاجب فى شرح المفصل وقد يقال التضعيف للتكثير يكون
فى المتعدى نحو جرحت وقطعت ولا يكون فى اللازم الا ان دل نحو مات
المال وموّت اذا كثر ذلك فيه وح لا يجعله متعديا كيلا يلزم الجمع
بين معنى التضعيف وذلك غير جائز كما فى الكشاف وتفسير القاضى
من ان قوله تعالى نزلنا يدل القران منجما فى اوقات مختلفة ليس بذلك
لان معناه على كونه للتكثير ولا مجال ههنا اذ لا معنى للتعدية فيه
وانث الفعل لان الابل مؤنثة لان اسماء الجموع التى لا واحد لها
من لفظها اذا كانت لغير الادميين فالتانيث لها لازم كذا فى صحاح
ومراده اللزوم عند الاسناد الى الضمير واما عند الاسناد الى الظاهر فلا
لزوم كما تقرر به فى النحو ۞ وللتعدية اعلم قد ينقل الفعل المتعدى الى
مفعولين الى فعل بالتشديد فيقتصر على مفعول واحد نحو كذّب وصدّق
يقال كذبنى الحديث وصدقنى الخبر وهما من الغرائب ذكره الكرمانى

فى شرح صحيح البخارى قوله ولغير ذلك ككونه صيرورة كعجزته اى صيرته
عاجزا وللدعاء له كبركته اى دعوت له بالبركة عليه كعقرته اى دعوت
عليه بالعقر اى الهلاك ولاتيان كفاعل الى مكان اصله كيمن اى
اتى الى اليمن ولنسبة الشئ الى اصله نحو تممته اى نسبته الى تميم
ولصيرورة فاعله كاصله كقوس اى صار كالقوس ولصيرورة فاعله
ذا اصله كورق الشجر اى صار ذا ورق وللجنونة كظهر اى حان
وقت الظهر وللعمل كحفظ الكتاب اى حمله على الحفظ وللعمل كمكرر
فى مهملة اى لو جوده شيأ فشيأ كدرجته الى كذا وبمعنى فعل
نحو قلص وقلص وقصر وقصر وزال وزيل وبمعنى صيرورة فاعله اصله
نحو عجزت امرأة ثيبت اى صارت عجوزا وثيبا ولمعنى تفعل نحو ولى عنه
وتولى اذا اعرض عنه وبين الشئ بمعنى تبين وفكر فى الامر وتفكر وللاغنا
عن فعل كجرب ووقع القتال اذا تركه وغيره بالشئ اذا عابه وعول
عليه اذا اعتمد عليه وللتوجه كشرق وغرب وكوف ولجعل الشئ
بمعنى ما صنع منه كعدلته وامرته اذا جعلته عدلا واميرا ولاختصار
الحكاية كقولهم امن وايه وافف وسوف وسبح وحمد وهلل اذا قال
آمين ويا ايها وافف وسوف وسبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله
ذكر فى شرح التسهيل ثم ان مصدر فعل قد يجئ على تفعيل وعلى فعال مثل
كذاب وعلى تفعلة مثل توصية وهو قياس فى الناقص وعلى تفعل مثل ومزقتهم
كل ممزق وعلى فعال مثل سلام وكلام واذان ووداع وصلوة والصحيح
التصحيح ان هذه اسماء للمصادر كسبحان قوله قاتل مقاتلة وقتالا قال
سيبويه فى قتال كانهم حذفوا الياء التى جاء بها اهل اليمن فى قيتال

mouf...alet

شروع فى بيان معانى فاعل

نی قیتال و لذلك قیل ان قیتالا فرع قیتال من حيث ان حروف الفعل
ثابتة فيه الا ان الالف قلبت ياء اشباعا على كسرة الفاء **قوله** وهو تنـ
بيه على ان يكون بين اثنين فصاعدا يعني ان وضع فاعل لنسبة مصدر
فعله الثلاثي الى الفاعل متعلقا بغيره صريحا مع نسبة الى ذلك الغير
متعلقا بالاول ضمنا كما اذا قلت ضارب زيد عمرا فانه يدل صريحا على
نسبة الضرب الى زيد متعلقا بعمرو وضمنا على نسبة الى عمرو متعلقا بزيد ولاجل
تعلقه بغيره جاء غير متعدي اذا نقل الى فاعل متعديا نحو كارمته فان اصله
لازم وقد يتعدى والمتعدي الى مفعول واحد ان لم يصلح مفعوله لان يكون
مشاركا للفاعل في المفاعلة بل يكون مغايرا للفاعل وهو المشارك
يكون متعديا الى مفعولين نحو جاذبته الثوب فان مفعول جذب وهو الثوب
مثلا لما لم يصلح لان يكون مشاركا للفاعل للجاذبية أُضيف الى المفعول الآخر
يكون مشاركا له فيها فتعدى الى اثنين واما ان صلح مفعوله للمشاركة
فلا يتعدى الى اثنين بل يكتفي الى مفعوله كما في شاتمت زيدا وذكر
في بعض شروح الكشاف في باب المفاعلة معنى آخر كثير الاستعمال وهو ان يكون
من احد الطرفين فعل وفي الطرف الآخر ما يقابله بناء على جعل ما يقا بله
قائما مقامه كقولك بايع زيد عمرا فان الحاصل من احدهما البيع ومن الآخر
الشرى ومنه المضاربة والمضارعة وغير ذلك وهذا القسم من كثرة الاستعمال
بلغ ما بلغ حتى قيل لا يبعد دعوى ان باب المفاعلة حقيقة في القدر المشترك
بين هذا القسم والقسم المشهور وقوله فصاعدا حال وان كان مع الفاء و
الفاء في الحقيقة داخلة في العامل المضمر كما في قولهم اخذته بدرهم فصاعدا
اى فذهب الثمن صاعدا اى زائدا والتقدير ههنا فيذهب اى فيزيد

قاعدة غير مشهور

اعراب فصاعدا

العدد صاعدا فلا وجه كما في شرح الفرايض لابن كمال باشا وفي ان
الفاء لا يناسب المقام لان المراد تشريك ما فوق اثنين للاثنين في
الحكم المذكور واداته الواو وبهذا اللفظ لا ينفيد سواء كان حالا من مذكر
او مؤنث ثم ان مثل هذه الحال كما يكون مصدرة بالفاء كذلك يكون مصدرة
بثم كقولهم قرأت كل يوم جزء من القران فصاعدا او ثم زائدا اي ذهب
القراءة زائدة اي كانت كل يوم في الزيادة وقيل يجوز ان يكون مصدرا نحو
قم قائما اي قصد الثمن صاعدا اي صعودا قوله نحو ضارب زيد عمرا علم
انهم لا يكتبون واو عمرو في حالة النصب للفرق بالف التنوين في عمرو دون عمر
لانه غير منصرف لا يدخله الف التنوين ولان عمر واحد عمور الاسنان وهو ما
بين بهما من اللحم في العمر الذي هو بمعنى العمر في قولك لعمر الله ولان مثل قول
الشاعر باعدام العمر من ايرها حراس ابواب على قصورها ولان
عمرو العلم ايضا اذا كان قافية لان الموضع الذي يقع فيه عمرو في القافية
لا يجوز ان يقع عمر فلا يفضي الى اللبس ولا اذا كان مصغرا لان لفظه صلح
واحد فلا يحتاج الى التفرقة ولا اذا كان مضافا الى مضمر لان المضمر المجرور كا
الجزء مما قبله فلا يفصل بينهما بالواو قوله وبمعنى فعل اي لنسبة الفعل الى
الفاعل لا غير كقولك سافرت بمعنى نسبة السفر الى المسافر وليس فيه ثلاثي من
لفظ سافرت بمعناه فيمثل به كما في شغلته واشغلته كذا ذكره ابن الحاجب في
المفصل لكن نقل الجوهري سفرت اسفرت سفورا اذا خرجت للسفر وانا
وقوم سفر مثل صاحب وصحب وقول الشارح سافر وسفر على نقله وانما خرج
على زنة فاعل لان الزنة في اصلها للمقابلة والمباراة والفعل متى غولب
فيه فاعله جاء ابلغ واحكم منه اذا زاوله وحده من غير مغالب في لا مبالغة

اشارة الى العدم كتابة
الواو في عمرو حالة النصب

لزيادة قوة الداعي اليه فلان يخافني الله اي يخشاه خشية عظيمة ولغير
ذلك ككونه لاتيان الفاعل الى مكان اصله نحو يامنى اي الى اليمن وبمعنى
تفاعل نحو تسايع وسارع ويجاوز وللاغناء عن افعل نحو رأيت الشي
بمعنى احقيته وعن فعل نحو بارك الله فيك **قوله** والتكلف معناه ان يتعانى
ذلك الفعل ليحصل له بمعاناته كتحلم اذ معناه استعمل الحلم وكلف
نفسه اياه ليحصل **قوله** وللاتخاذ الفاعل المراد بالاتخاذ جعل الفاعل المفعول
اصل الفعل نحو تهجد اي جانب الهجود اي النوم بالليل وفي الصحاح الهجد
وتهجد اي نام بالليل وتهجد اي سهر وهو من الاضداد ومنه قيل لصلوة
الليل التهجد **قوله** قوله مرة بعد مرة قال علاء الدين الشهير برد المشهور
في السنة القوم ان مرة نصب على الظرف اي ساعة مسماة بهذا الاسم
ثم قال وكثيرا كان يختلج قلبي ان هذا غير ملائم في جميع موارد هذه الكلمة
وقد ظفرت بنص من قبل الامام المرزوقي انه نصب على المصدر وهذا المعنى
هو الملائم في جميع موارد هذه الكلمة وقد تكرر بلا فصل بشيء ويقال مرة
مرة قيل الثاني تاكيد للاول وقيل المجموع نصب على الحال اي مفصلا هذا
التفصيل ورد بانه مع انه لا معنى له يخالف لما عليه القوم لانه اما ظرف
او مصدر ولا ثالث يشهد لك كتبهم ومن هذا القبيل قولهم بوبته
بابا بابا وجاءني رجلا رجلا ورجلين رجلين ورجالا ورجالا فهمت الكتاب
حرفا حرفا اي مفصلا هذا التفصيل المعين وللتعجب ان يعلم ان هذا التكرير
قد يكون بطريق العطف بالفاء وثم كقولهم دخلوا رجلا فرجلا ونحو
كبكبته اي مرتبين هذا الترتيب المعين وقال الدماميني في قولهم علمته النحو

مطلب يعرف منه اعراب تركيب مرة بعد مرة وما يتعلق به من الفوائد

باباً بابا لم تزل الطلبة يستشكلونه والمنقول عن ابن جني تخريجه على
ان الثاني منصوب على انه صفة للاول ثم قال زيد على حذف مضاف
فقدره بعضهم بقبل اى بابا قبل بابا وقال لا يشمل الباب الاخير وقدره
بعضهم ببعد اى بابا بعد بابا وهذا لا يشمل الباب الاول والمقصود
دخول الابواب كلها وقد يقدر بمفارق اى بابا مفارق باب بمعنى انه
منفصل عنه غير مختلط به بل كل باب على حدة وعلى هذا لا يخرج شيء من
الابواب والمنقول عن الزجاج ان انتصاب الثاني على انه تأكيد للاول بمعنى
مرتباً فان قيل فلم التزم ذكر الثاني مع انه مؤكد قلنا لانه ذكره اشارة
الى المعنى الذى يفيده بالاول وبه شيء لا يلزم ابتداء ثم يلزم لعارض
قال الفاضل الشريف في قول صاحب المفتاح على ما يطلعك على جميع ذلك شيئا
فشيئا انه نصب على المصدرية اى اطلاعا متدرجا والشارح الفاضل جوز نحو تاليه
ايضا هناك وقال علاء الدين البسطامي في حواشي المطول في قوله ثم تزايد
قليلا قليلا انه نصب على المصدرية اى تزايدا متدرجا في القلة وفي كلام النحاة
ما يشعر بانه محمول على حذف العاطف اى قليلا ثم قليلا وقد قالوا في قوله تعالى
دكت الارض دكاً دكاً وجاء ربك والملك صفاً اى دكا بعد دك وصفا خلف
صف وفي الحواشي فهو اما حال او مصدر اى يتزايد حال كونه قليلا ثم يتزايد
حال كونه قليل او تزايداً قليلا ثم قليل ثم قال والاوجه عندي انه لا حاجة
الى حذف العاطف وانه مصدر في جميع المواقع وانه بمعنى متكثرا اى تزايدا
متكثرا متعاقبا واحدا بعد واحد فالتعاقب والبعدية مستفاد من معنى التكثير
لا من العاطف المحذوف فان قيل فليجعل من باب كم عاقل عاقل وجاهل

جاهل وفى الحديث كانت كاجرجة وعمرة تامة حيث وضعوا الشئ بنفسه ٥٦
للتنبيه على تناهيه فى ذلك قلنا ولا بأس لكن على تقدير ان يكون منصوب
مصدرا لا حالا واما قولهم كل فرد فرد فقيل من التأكيد اللفظى وقيل
من وصف الشئ بنفسه قصدا الى الكمال لا من قبيل حذف العاطف دون
المعطوف على ما قال ابو على فى قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم
قلت لا اجد الاية اى وقلت وحكى ابو زيد اكلت سمكا لبنا اى ولبنا
لعدم حسنه ههنا وقيل المراد وكل فرد منفرد عن الآخر وقد يترك
لفظ كل فى مثله مع ان العموم مراد كان يقال معرفته فرد فرد والظا ﻫ
ان العموم مستفاد من قرينة المقام فان النكرة فى الاثبات قد تعم و
يحتمل ان يحمل على حذف المضاف وهو كل بتلك القرينة ول وللطلب
نحو تكبر اى طلب ان يكون كبيرا ولغير ذلك كالتشبه بالمهاجرين
وفى الحديث هاجروا ولا تهجروا والدعاء كترحم اى دعاه بالرحمة
والانقلاب الى اصله كتحجر الطين اى صار الحجر اوسؤال اصله كتعطى
اى سال العطاء والصيرورة كتحول اى صار ذا مال ومطاوعة افعل
كاعقدته فتعقد وفعل كصاده وتصيد ويجئ بمعنى قطع وللتلبس بمسمى مشتق
منه كتقمص وتأزر وتدرع وتعمم اذا لبس قميصا وازارا ودرعا وعمامة
وللعمل ما اشتق منه كتضحى وتسحر وتعشى وللاغناء عن المجرد كتكلم وتصدك
ثم مصدر تفعل قد يجئ على فعلة كطيرة مصدر تطير وخيرة مصدر تخير و
لا ثالث لهما ذكره فى شرح المشارق وذكر فى قصادى التصريف للسيد
عبد الله عم وفى تفسير القاضى ان التحيز تفيعل لا تفعل والا لكان تحوزا
لانه من الحوز وذكر سعد التفتازانى فى شرح الكشاف فى تفسير سورة

الانفال جعل في المفصل تدبّر في باب التفعّل فاعترض بان حقه تدوّر
لانه واوي بل هو تفعيل فاذعن له ثم قال وذكر الامام المرزوقي ان
تدبّر تفعّل نظرا الى شيوع ديار بالياء ثم قال وعلى هذا يجوز ان يكون
تخير تفعّل نظرا الى شيوع تخبر بالياء ولهذا لم يجئ تدوّر قوله
وهو لما يصدر من اثنين فصاعدا فان قيل صدور الفعل من الجانبين
لا يتحقق في بعض المواضع كالتداخل لان الاكثر غير داخل في الاقل
قلنا ان قبول الفعل ينزل منزلة نفس الفعل كما في قوله تعالى وواعدنا
موسى وفي قولهم عالج الطبيب المريض قوله وان كان تفاعل من فاعل
المتعدي عرف وصف فاعل باللام اعني المتعدي باعتبار ثنا ويله بهذا
اللفظ على ما هو رأى السيد افضل المحققين في امثاله وقال الشارح
كل لفظ وضع لمعنى اسما كان او فعلا او حرفا فقد صار علما موضوعا
لنفس ذلك اللفظ ولذا يقال ضرب المذكور في كلام كذا فعلٌ ماضٍ ومن
الواقعة من الدار حرف جرّ وردّه السيد افضل المحققين بانه باطل قطعا
قطعاً لان الالفاظ المهملة اذا اريد نفسها كانت مشاركة للالفاظ
الموضوعة اذا اريد بها نفسها في اجراء حكم المعرفة عليها بلا فرق
ثم قال ودعوى وضع المهملات مما لا يلتفت اليه لكن قد التفت
اليه واطنب فيه علاء الدين الشهرزوري في حواشي المفتاح
واما قول الشارح في التلويح قوله رمضان آخر ورمضان الثاني
بتنكير الوصف تارة وتعريفه اخرى مبني على انه علم اذا قصد به معين
ومنكر اذا قصد به مبهم مثل مررت بزيد الفاضل وبزيد آخر فتوجيه
آخر ربما يعتبر في الموارد قوله وعلى هذا اي وان كان من فاعل المتعدي

اشارة الى قاعدة

كذا في اشتقاق
الشهابي مصنفك

المتعدى الى مفعول واحد صار تفاعل لازما نحو تضاربنا وقال بعضهم
الفرق بين فاعل وتفاعل من حيث المعنى وان اشتركا فى صدور الفعل عن
اثنين ان البادى بالفعل فى فاعل معلوم انه الفاعل وفى تفا عل
غير معلوم ولذلك يقال اضارب زيد عمرا ام ضارب عمرو زيدا ولا يقال ل
ذلك فى تضارب قوله مع انها الغير قال فى درة الغواص فى اوهام الخواص
وفى اوهامهم ادخال اللام على غير ثم علل بانه لا يعرف بالتعريف
كما لا يعرف بالاضافة فلا فائدة فى ادخالها وفيه نظر وقال صاحب
الهادى لا يجوز ادخال اللام على غير لانه لا بد لها فى الاضافة و
المضاف اليه اما مذكور او منوى فى حكم الثابت ولا يجوز تثنيته وجمعه
ايضا ثم قال نص عليها سيبويه وقال علاء الدين البسطامى فى حواشى
المطول قد صرحوا بان غير وان لم يصر معرفة بالاضافة الى المعرفة
الا انه مع ذلك لا يجوز ادخال اللام عليه اصلا ثم قال وكثر عادة
الشارح على مؤاخذته وذكر فى بعض الحواشى ان النحاة نفوا تعريف
لفظ غير باللام مع كونه مضافا وان كان نكرة رعاية لصورة الاضافة
المعنوية ولم يوجد ايضا فى كلام العرب العرباء بل فى عبارات بعض العلماء
المصنفين فكانهم جعلوه بمعنى المغايرة قوله وللتكليف نحو تجاهل اى اظهر
الجهل وتغير ذلك ككونه لمطاوعة فعل كنففت الدراهم فتنافقت وفعل
ككشف الشيء فتكاشف وبمعنى تفعل نحو تعاهد وتعهد وتراءبت الريح
وتذاءبت وبمعنى افعل نحو تخاطى واخطى وتساقط واسقط وبمعنى
فعل نحو توانيت وونيت وللاغناء عن المجرد كتثاءب وتمارى قوله
نحو اصفقت الباب ومنه اقحمته فانقحم وادكاته فانكاء وافردته

مطلب اشارة الى عدم جواز دخول
الالف واللام على غير وعدم احتياج
التعريف

mufāʿal

فانفرد واغلقته فانغلق ويجوز ان يكون انسفق وانغلق على لغة من
قال سفقت وغلقت فانهما مقولان ومنقولان ذكره في شرح التسهيل
وقد يشارك انفعل تجرد كانطفات النار وطفئت وقد يغني عنه
كانطلق بمعنى ذهب وقد يغني عن انفعل كانحجز اذا اتى الحجاز وقد يغني
عنه افتعل فيما فاؤه لام كلويت الشيء فالتوى او راء كردعه فا
فارتدع او واو كوصلته فاتصل او نون كنقلته فانتقل او ميم كملأته
فامتلأ وقد يشاركه فيما ليس فاؤه شيئا منها كشويت اللحم فانشوى
واشتوى وفصلته فانفصل وافصل وقد يغني افتعل عن انفعل فيما فاؤه
ليس شيئا منها ككفرته فاغتفر وبللته فابتل وكفيته فاكتفى ولا يبنى
الا مما فيه علاج وتأثير يعني لا يبنى الا من افعال الجوارح المعلومة الواضحة
للحس البصري ولهذا قال في المفصل قولهم انعدم خطا وفي شرح
التسهيل وكذا قول من قال شيء لا ينصبر وقال ابن الحاجب في شرح المفصل
انعدم ليس بجيد وفي شرح البزدوي والانعدام وان كان من الالفاظ
المحدثة فان اهل اللغة لم يجوزوا والله اعلم بمعنى بها احدثه وحقيقته تعود الى
قولك فات وليس له مطاوع الا انه لما شاع استعماله في الكتب صار استعماله
اولى من غيره لانه اقرب الى الفهم ولهذا قيل الخطأ المستعمل اولى من
الصواب النادر وفي الشرح الاكملي للهداية في باب سجدة التلاوة الخطأ
المستعمل خير من الصواب النادر عند الفقهاء وفي مضمرات شرح القدوري
في كتاب الجنايات اللفظ اذا تعارف في العامة صح للمتكلم ان يتكلم به كذلك
وان كان فيه نوع خلل ان قصد تفهيم العامة لانه ابلغ في تحصيل المقصود وقد
فعل ذلك محمد في مواضع لا يظن به انه اشتبه عليه واما قولهم قلته فانقال

بيان معاني الانفعال

وله نظائر في شرح نقل على النفي وانه غير منفعل عند ذوي المفصل

مطلب الخطاء المستعمل خير من الصواب النادر

٥٨ فان قال فلكون تحريك اللسان اثرا ظاهرا وانما جاز علمته فتعلم وان لم يكن
علاجا مع انه وضع للمطاوعة فعل لان تفعل يجئ للعمل المكرر فتكرره جعله
كالمحسوس وانما جاز غممته فاغتم لان بابا فتعل لم يكن موضوعا للمطا وعة
فجاز ان يجئ مطاوعته في غير العلاج قوله وهو للمطاوعة نحو جمعته فاجتمع
ونحو ربطته فارتبط على ما في بعض شروح المفتاح حيث قال ان الثقات
يستعملون الارتباط بمعنى المطاوعة وهو المعنى المناسب الذي لا تكلف
فيه في اكثر مواضع استعماله وقد نص الثقات على استعمال الثقات
بمنزلة نقلهم وروايتهم ومن قال انه متعد بمعنى ربط على ما في الصحاح
الصحاح حيث قال ربطته وارتبطته بمعنى فيحتاج الى تكلف جعله
مصدر المجهول في تلك المواضع قوله ولزيادة المبالغة في المعنى

مطلب يعرف الفرق بين الكسب والاكتساب

نحو اكتسب معنى الكسب تحصيل الشئ على اى وجه كان وقيل فعل لجر نفع
او دفع ضر ولهذا لا يوصف به الله تعالى ومعنى الاكتساب المبالغة والا عتماد
فيه ومن ذلك قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت وفيه تنبيه على لطف
الله تعالى على خلقه فانه اثبت لهم ثواب الفعل على اى وجه كان ولم يثبت
عليهم عقاب الفعل الا على وجه مبالغة واعتمال فيه قال الزمخشري
لما كان الشر مما يشتهيه النفس وهي منجذبة اليه وامارة به كانت
في تحصيله اعمل اجد فجعلت لذلك مكتسبة فيه ولما لم يكن في باب الخير
كذلك لفتورها في تحصيله وصفت بما لا دلالة له على الاعتماد وقال
صاحب الفرائد خص الكسب بالخير والاكتساب بالشر تنبيها على ان
الكسب ما يفعله الانسان ويجوز ان يتعدى الى غيره والاكتساب ما يفعله
لنفسه كالاتخاذ والاقتطاع فلا يتعدى الى غيره اى خيرا منجاوز عنه وشبر

مقصور عليه وقال سيبويه وابن الحاجب كسبت معناه اصبت واكتسبت
معناه التصرف في تحصيل ذلك كفعل وظهور ما يقتضيه ومن ثم قال
الله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت تنبيها على ان الثواب بادنا ملابسة والعتاب عليه
والعقاب انما يكون بعد تبيين تعاقب عليه وظهوره ذكره في شرح
التبيان قوله وبمعنى تفاعل نحو اختصموا اي تخاصموا ولغير ذلك ككونه
لمطاوعة افعل كاخفظته فاحتفظ ولقبول فاعله اصله كانتصح اي قبل
النصيحة وبمعنى تفعل نحو تجمع القوم واجتمعوا وبمعنى استفعل كارتاح
واستراح واعتصم واستعصم وبمعنى المجرد كقدر واقتدر وقرب واقترب
وللاغناء عنه كاستلم الحجر والتحى الرجل ولفعل الفاعل بنفسه كارتعد من
حمى وارتعش واستاك وامتشط واكتحل وللتخير كانتخب واصطفى وانتقى
ذكره في شرح التسهيل قوله اي حمرة فيه ثقل لانه لا يستعمل مجرده والمستعمل
مصدره وصفته المشبهة والظاهر انه الحاق في الناسخ قوله واختص
بالالوان والعيوب وقد يكون لغير لون ولا عيب كانقض اي انحط وشرط
ما يصلح منه ان لا يكون مضاعف العين ومعتل اللام وشذ قولهم
ارعوى مطاوع رعوته بمعنى كففته في اوجه احدها انه معتل اللام والثاني
انه لغير لون ولا عيب والثالث انه مطاوع ومطاوعته في هذا
النوع نادرة قوله وحكمه حكم احمر وقد يكون لغير لون ولا عيب
كانهار الليل اذا انتصف ومثل انهار اشعار الراس ابيض شعره
والاكثر ان يقصد عروض بمعنى في احمار ولزومه في احمر وقد يكون الامر
بالعكس فمن قصد اللزوم في الاول قوله تعالى في وصف جنتين مدهامتان
ومن قصد العروض في الثاني قولك اصفر وجهه وجلا واحمر خجلا

باب اعتصم

قوله

قوله الا ان المبالغة فيه زائدة قال الجوهري احمرّ واحمارّ بمعنى
وهو للمبالغة والتكثير وقد يجئ للصيرورة كاحلولى الشئ اذا صار
حلوا واصفوففت الجمل اذا صار احف اى متنحيا ويجئ بمعنى استفعل
في الدلالة على لقاء شئ ما يصنع منه كقوله واحلولى دما اى وجدها
حلوة فاستعمل احلولى استعمال استحلى واستعماله بمعنى صار حلوا اشهر ومنه
في خطاب الدنيا ولا تحلولى لهم فتفتنهم اى لا تصير لهم حلوة
ويجئ المطاوعة فعل كقولهم ثنيته فاثنونى ويجئ بمعنى المجرد كقولهم
خلق ان يفعل كذا واخلولق ان يفعل كذا اذا كان بذلك خليقا اى
حقيقا قوله وهو اى سين الاستفعال لان همزته للوصل والتاء مشتركة
بينه وبين تفعّل وتفاعل وتفعلل قوله لطلب الفعل معناه نسبة الفعل الى
فاعله لارادة تحصيل الفعل المشتق هو منه وذلك قد يكون صريحا نحو
استكتبته اى طلبت منه الكتابة وقد يكون تقديرا ولا يكون ذلك الا في غير
ذوى العقول سواء كان حيوانا او غيره نحو استخرجت الوتد فليس هنا طلب
الا انه جعل التحيل لقصد اخراجه نازلا منزلة طلبه قوله وللاصابة الشئ
على صفة وقد يكون لعدّه على صفة وهو بخلاف ذلك كاستصعبه واستعظمه
واستصغره واستكبره واستثقله واستحسنه واستقبحه وغير ذلك ومنه استقصره
اى عدّه مقصرا وقد يكون لجعله مفعوله متصفا باصله كاستهامه اى جعله
هائما قوله ويكون بمعنى فعل نحو قرّ واستقرّ قال ابو سعيد ومثل هذا يحفظ
ولا يقاس عليه وقد قيل ان احكام الابواب كلها بالنسبة الى السماع
ولغير ذلك ككونه للحينونة كاستحصد الزرع اى حان له ان يحصد وللتسبب
كاستعتبه اى اذلت عتابه وللنسبة كاستنسر البغاث اى انتسب الى النسر

شروع بيان باب استفعال

Ist'fal

وقيل هذا من تحول الفاعل الى اصل الفعل اى تحول الى صفة النسر وللعمل
المكرر فى مهلة كاستدرجته وللموجود على حالة السابقة كاستهزلته
اى وجدته مهزولا وللتعدية كاستذله وللمطاوعة فعل كوسعته فاتوسع
وافعل كافرة واستقر واحكمه فاستحكم واكانه فاستكان وبمعنى افعل كاستيقن
وايقن واستعجله واعجله واهل واستهل وبمعنى تفعل كاستكبر وتكبر واستعاد
وتعود واستبدل وتبدل وبمعنى افتعل كاستعذر واعتذر واسترابه وارتاب
واستراح وللاغناء عن مجرد كاستحيا واستاثر واستبد لوعن فعل كاسترجع
اى قالوا انا لله وانا اليه راجعون فالاصل فيه رجع كامن اذا قال
آمين وسبح اذا قال سبحان الله وفى مجائه على استفعل وهو مغن عن فعل
قولهم استعان اذا احلق عانته فالاصل فيه عون ذكره فى شرح التسهيل
وللانسلام كاستقل اى استسلم للقتل ذكره فى الشارح فى شرح الكشاف
وبقى ههنا فائدة وهو ما ذكر فى بعض شروح الكشاف فى ان قاعدة
التصريف ان تاخذ ابواب المزيد فيه من الثلاثى المجرد وقد يؤخذ
استفعل من افعل وهو اذا كان متعديا الى مفعول واحد وزيد فيه السين
يصير متعديا الى مفعولين كاسترضع واستنجح يقال ارضعت المراة الطفل
واسترضعتها اياه وانجح الله حاجته واستنجحته اياها قوله اى كثر
عشبها العشب والكلاء والحشيش اسماء للنبات لكن الحشيش
مختص باليابس والعشب والخلاء مختصان بالرطب والكلاء بهمزة
مقصورة وزنة كالجبل يقع على كليهما وقيل الكلاء مختص ايضا بالرطب
الا انه ما يتاخر نباته ويعل والعشب ما يتقدم نباته ويكثر قوله وهو
للمبالغة اى لمبالغة افعل كاعشوشب الارض كثر كلاءها واخشوشن

67

واحنوش الشيئ اشتد حشونته قيل هذا الباب لانه لم ابدا وقد
جاء فيه لفظان نحو احلوليه اى استطبه واعرورته اى ركبته عريانا قوله
وافعول نحو اجلوذ يقال اجلوذ بهم السير اجلواذا بالجيم والذال المعجمة
اى دام مع السرعة وهو سير الابل وفي الحديث اجلوذ المطر اى امتد وقت
تأخره قوله اى خلق ورجع قصده من هذا القبول اثبات الاقعنساس اقعنسس وهو خروج الصدر ودخول الظهر قوله
بمعنى التأخر والرجوع بالظهر قوله قال عمرو سألت الاصمعي عنه
قال اكمل الدين في التقرير السؤال اذا كان بمعنى الالتماس يتعدى
الى مفعولين بنفسه والى الثاني بعن وقال شرف الدين الطيبي في شرح
المشكات في قوله عليه السلام ما المسئول عنها باعلم من السائل كما يقال
سألت عن زيد المسئلة يقال سألته عن المسئلة وفيه ايضا من الدراغب
السؤال ضربان جدلي وتعليمي وحق الاول مطابقة الجواب من غير زيادة
ونقصان وحق الثاني ان يتحرى المجيب الاصوب كالطبيب الرفيق يتوخى
ما فيه شفاء العليل طلبه ام لا وقد زاد عليه السلام في جواب سؤال
عن ماء البحر حيث قال طهور ماءه حل ميتته وفتح الباري البخاري وما
وقع في كلام كثير من الاصوليين ان الجواب يجب ان يكون مطابقا للسؤال
فليس المراد بالمطابقة عدم الزيادة بالمراد ان الجواب يكون مفيدا
للحكم المسؤال عنه كذا قال ابن دقيق وفي التلويح معنى المطابقة هو
الكشف عن السؤل وبيان حكمه وان حصل مع الزيادة لا المساوات
في العموم والخصوص وبحثه ما ذكره صاحب الكشاف في تفسير
ليس حيث قال اذا كان الكلام منصبا الى غرض من الاغراض جعل
سياقه له وتوجهه اليه كان ما سواه مرفوض ومطروح ونظيره

نعم ان السؤال على ضربين

نو لكم حكم السلطان اليوم بالحق والغرض المسوق اليه قولك بالحق
فلذا رفضت ذكر المحكوم له وعليه وما ذكره في تفسير حم السجدة
حيث قال وجب ان يجرد الكلام لما سبق له من الغرض ولا
يوصل به ما يخيل غرضا آخر الا ترى انك تقول وقد رايت لباسا
طويلا على امراة قصيرة اللباس طويل واللابس قصير ولو قلت
واللابسة قصيرة جئت بما هو لكنة وفضول قول لان الكلام لم يقع
في ذكورة واللابس وقال القاضي في تفسير سورة طه وقوله تعالى
قد جئناك باية من ربك وانما وحد الاية ومعه اثنان لان مراد اثبات
الدعوى بالبينة لا بيان تعدد الحجة ووحدتها كقوله قد جئتكم ببينة
من ربكم وفي شروح تجاهل المشكاة قال نجم الدين الكبيري يجوز
للرجل ان يسأل عما هو عالم به تجاهلا منه وفي حاشية تفسير القاضي زكريا
عن شرف الدين الطيبي الطلب والسؤال والاستخبار والاستفهام و
الاستعلام الفاظ متقاربة مترتبت بعضها على بعض فالطلب اعمها لانه
يقال فيما يسأل من غيرك وفيما تطلبه من نفسك والسؤال لا يقال الا
فيما تطلبه من غيرك فكل سؤال طلب ولا عكس والسؤال يقال في الاستعلام
فيقال سألته كذا وفي الاستخبار فيقال سألته عن كذا والاستخبار استدعاء الخبر
وهو اخص من السؤال فكل استخبار سؤال ولا عكس والاستفهام طلب
الافهام وهو اخص من الاستخبار فان قوله تعالى اانت قلت للناس
استخبار وليس باستفهام فكل استفهام استخبار ولا عكس والاستعلام
طلب العلم وهو اخص من الاستفهام اذ ليس كلما يفهم يعلم بل قد يظن
ويخمن فكل استعلام استفهام ولا عكس وابو عمرو وهو زبان بن علاء المازني

مطلب
تعريف الفرق بين الطلب
والاستخبار والاستفهام والاستعلام

68

٦١ المازني احد شيوخ الفراء والاصمعي هو ابو سعيد عبد الملك بن قريب الباهلي وكان في رواة العربية اسد الشعر والغريب والمعاني ما تلميذ خلق الاحمر وابن عمرو بن العلاء وكان الرشيد يسميه شيطان الشعر وقال له بعض الاعراب وقد رآه يكتب كل شيء ما انت الا الحفظة تكتب لفظ اللفظة قوله فقال هكذا تصوير الافعنساس وقوله فقدم بطنه واخر ظهره تفصيل للتصوير قوله والالف قال ابن الحاجب في شرح المفصل هذا يجوز لانها عند المحققين انما الحقت ياء فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولا يبطل به الالحاق لما سيجيء قوله ولا وجه لنظمها في سلك ما تقدم النظم في اللغة جمع اللؤلؤ في السلك فذكر السلك بعده بل ضميره البابين المشبهين بالدرر اما بالحمل على التجريد في الاول اعني النظم او التنصيص في الثاني اعني السلك والضمير وفيه استعارة مكنية بان شبه البابان في النفس بالدرر ويثبت النظم الموضوع للمشبه به على المشبه والسلك بخيط تشبيه ما تقدم بالدرر استعارة بالكناية واثبات السلك له استعارة تحسا تخييلية في الاصطلاح تاليف الكلمات والجمل مرتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما تقتضيه العقل والاول النسب بالمعنى اللغوي وقد يطلق على مطلق التركيب المفيد لاصل معنى وقد يطلق على جميع الحروف وقد يستعمل بمعنى اللفظ قوله وكذا تفعل وتفاعل وليست الالف في تفاعل للالحاق لان الالف لا يقع للالحاق حشوا بل اصلا على ما قيل لا في الاسم ولا في الفعل لكن ابن الحاجب قيد ذلك اى عدم وقوعها للالحاق حشوا بالاسم وكذا التاء لان الالحاق لا يكون في اول الكلمة وتضعيف العين لا يكون للالحاق كذا ذكره في شرح الهادي ثم قيل فيه اطلاق لفظ الالحاق

مطلب استعمال كلمة بين

ههنا سوء تأمل قوله والمصنف لم يفرق بين ذلك هذا من قبيل قوله تعالى
مذبذبين بين ذلك لا الى هؤلاء ولا الى هؤلاء المعنى بين الفريقين فلا يرد ان بين يقتضى الا
اشتراك فلا تدخل الا على متنى او مجموع لان المراد بهما ما يعم المثنى والمجموع
صريحا ومعنى ونظيره قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله لان احدا يستعمل
بمعنى الجمع بدليل عود ضمير الجمع اليه في قوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين
وتفسيرهم اياه في قوله تعالى يا نساء النبي لستن كاحد من النساء بمعنى جماعة
من جماعات النساء وعلى جريانه في كل نكرة منفية يدل ان هذا ليس
مبنيا على انه نكرة وقعت في سياق النفي كما توهم البعض فظاهر كلام
الصحاح انه بحسب وضع اللغة لانه قال هو اسم لمن يصلح ان يخاطب
يستوى فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وقيل مبنى على ان احدا اسم
في معنى الواحد لا يتغير بتغير الموصوف فيجوز ان يعتبر موصوفه مفردا او مثنى
ومجموعا ومذكرا او مؤنثا وبقى ههنا شيء وهو ان الشارح ذكر في بحث
او من التلويح ان احدا اذا كان همزته اصلية لا يستعمل في الايجاب اصلا
وذكر في تقديم المسند اليه من المطول وفي شرح ديباجة الكشاف وفي
تفسير قوله تعالى لا نفرق بين احد منهم انه لا يستعمل في الايجاب الا مع
كل ومثله قوله تعالى يزجى سحابا ثم يؤلف بينه وتذكير ضمير السحاب
وهو جمع لان الجمع الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء
كشجر وسبحات ونخل ونبات يجوز ان يذكر ويؤنث واما قول امرئ
القيس بين الدخول فحومل فمحمول على ان الفاء بمعنى الواو وعلى ان التقدير بين
اجزاء الدخول على ان الاصمعي قال الصواب روايته بالواو وقول الآخر
بين الحجون الى الصفا فمؤول ببين اجزاء الحجون منتهية الى الصفا وبمثل

وبمثل هذا يؤول ما وقع في عبارات المصنفين من هذا القبيل وقال
في درة الغواص في اوهام الخواص ومن اوهامهم قولهم المال بين
زيد وبين عمرو والصواب ان يقال بين زيد وعمرو كما قال الله تعالى من
بين فرث ودم وقال شرف الدين الطيبي في شرح الكشاف لا تفاوت
بينهما وانما ذكر بين مع مضمر واجب ومع الظاهر جائز **قوله** وملحق به
نحو جلبب قد علمت معنى الالحاق في الرباعي المجرد وينبغي ان يعلم
ان تحقق الالحاق في ملحقات تدحرج لغير التاء لانها للمطاوعة كما كانت
كذلك في تدحرج لان الالحاق لا يكون في اول الكلمة لكن في تحقق
الالحاق في تمسكن اشكال ولذا قال في شرح الهادي انه شاذ من
قبيل غلط على توهم الميم اصلا وقيل كانهم اشتقوا من لفظ الاسم
اعني المسكين كما يشتقون من الجمل نحو بسمل وحوقل وهيلل
وحمدل وحيعل وحسبل وسبحل وجعلف وطلبق ودمعز اي قال بسم الله
ولا حول ولا قوة الا بالله ولا اله الا الله والحمد لله وحي على الصلوة
وحسبنا الله وسبحان الله وجعلت فداك واطال بقاك وادام
عزك وهذا شبيه بباب النحت في النسبة فانهم ياخذون اسمين فينحتون
منهما لفظا واحدا فينسبون اليه كقولهم حضرمي وعبقسي وعبشمي في نسبة
حضرموت وعبد القيس وعبد الشمس قال بعضهم اهل اللغة في مثلها
انه لغة مولدة واكثر اهل اللغة نقلها ولم يقل انها مولدة **قوله**
وتمسكن زيادة ميم للالحاق في الاول لم يعهد في كلامهم الا تمسكن
وتمدرع وتمندل وتمنطق اي لبس المدرعة وهو قميص صغير ضيق
الكمين او لبس الدرع ومسح بيده المنديل ولبس النطاق **قوله** جبت الابل

فاحرنجمت نبّه به على ان هذا الباب لمطاوعة فعلل وعلمه ان ينبه على ان تفعلل مطاوع فعلل الا ان يقال ترك لظهوره او لانه قد يكون بناء مقتضيا نحو تسهوك بمعنى هلك لا يقال سهوكته فتسهوك لعدم سهوك في كلامهم قوله ولا يجوز الادغام والاعلال في ملحق اى لا يجوز فيه الادغام مطلقا ولا الاعلال في غير الآخر لانه في الآخر جائز ولا يبطل به الالحاق لكونه في محل التغيير كذا قالوا قوله تنبيه وهو في اللغة مصدر من نبّه الشيء اذا اوقفته عليه ونبهت فلانا في نومه اى ايقظته وفي الاصطلاح اشارة الى الشيء غفل عنه مخاطبه وقيل ما يشير الى المذكور قبله بطريق الاجمال وقيل ما لوجرد النظر الى الابحاث السابقة يعلم الابحاث الآتية وانما يستعمل فيما تعلق به ضرب من العلم سابقا او كان في حكم كما في البديهيات او انما يستعمل حيث لا يحتاج الى الدليل كالبديهي وما تعلق به علم سابقا في حكم وهو خبر مبتداء محذوف وقيل لا محل له من الاعراب لانه بمنزلة البياض بين المسئلتين قال صاحب القمرية لو قال المصنف فرع بدل تنبيه لكان اصوب واولى لانه بتجريد النظر الى الابحاث السابقة يستلزم معرفة المتعدي وغير المتعدي البتة وفيه نظر قوله الفعل اما متعد ولازم وكل منهما على قسمين متعد بالوضع الشخصي ومتعد بالوضع النوعي واللازم كذلك والشخصي من المتعدي واللازم لا يتوقف على غير الواضع بخلاف النوعي منهما اذ انهما يحتاجان الى الاسباب الوجودية او العدمية قوله وهو الفعل الذي يتعدى من الفاعل اى يتجاوز الى المفعول به معناه ان المتعدي ما يدل على معنا يتجاوز الذهن عن التصور وعن تصور محدود ذلك المعنى عن الفاعل

مطلب عدم اعلال الملحق والادغام

الفاعل الى المفعول به وبهذا سقط ما قيل ان المتبادر من ظاهر ذلك
التقدير التغيير ان المتعدى ما يدل على معنى ينتقل من الفاعل الى شئ آخر
وينفكّ عنه كما يدل عليه انهم اذا ارادوا ان يعبّروا عن معنى التعدى
والتجاوز يعبّرون عنه بالانفصال عن الشئ الى آخر كما هو مصرح في
بعض المواضع ويدل عليه قولهم في صدر تفسير اللازم وعدم انفكاكه
عنه وهو ليس كذلك لان الضرب مثلا في قولنا ضرب زيدٌ عمروا لم ينتقل
من زيد الى عمرو والا لكان عمرو ضاربًا وزيد غير ضارب وكذا سقط الاعتراض
بنحو ما ضربت زيدًا فتامّل قوله فالدور الى معناه اللغوى وقد يقال ان
المتعدى علم فلا يكون المعنى ملتفتا اليه وهذا الجواب كاف لكل كلام و
وقع على هذا المنهاج قوله لان المتعدى وغيره سيان سنان تثنية سِيّ وهو
كمثل وزنا ومعنى وعلّيته في الاصل واو ويستغنى بتثنية عن الاضافة كما تغنى
عنها مثل في قوله والشر بالشر عند الله مثلان واستغنوا بتثنية عن تثنية
سواء فلم يقولوا سواءان في السعة قوله نحو اجتمع القوم والامير في السوق
اجتماعا لتأديب زيد والاولى في التمثيل ان يقول نحو ذهب زيد ذهابا
يوم الجمعة خلفك مرافقة لك وعمروا لان الاصل في ترتيب المفاعيل تقديم
المفعول المطلق ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم الذى بالواسطة ثم المفعول فيه
من الزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه كذا قال الشارح في
المطوّل وقال القطب الشارح تقديم المفعول به على المفعول المطلق اولى
واختار السكاكى تأخير المفعول المطلق عن المكان ثم المفاعيل في المشهور
هي هذه الخمسة وزاد السيرافى مفعولا سادسا سماه مفعولا منه نحو قوله
تعالى واختار موسى قومه اى من قومه ورد عليه بانه لو صح ذلك لصح ان

ان يقال مفعول عليه واليه بل كان المفاعيل سبعة عشر واسقط الزجاج
المفعول معه والمفعول له وجعل الاول مفعولا به والثاني مصدرا و
كل من المفعول به وفيه وله يكون صريحا اذا لم يكن بحرف الجر وغير
صريح اذا كان به والمفعول المطلق لا يكون الا صريحا والمفعول معه
لا يكون الا غير صريح قال الحاجي بابا يطلق المفعول به الغير الصريح
على كل مجرور بغير في واللام وقال على الدين البسطامي والحق ان
كل جار ومجرور فهو ظرف ومفعول به غير صريح البتة في الاصطلاح
ثم الضمير في به وفيه ومعه وله يعود الى الالف واللام لكونه بمعنى الذي
فان لم يكن يعود الى الموصوف المذكور والمقدر قوله ولا يعترض
بنحو ما ضربت زيدا اى لا يعترض على التعريف بنحو ما ضربت زيدا
فان ضربت منفي وليس بمتجاوز الى المفعول به لان التجاوز منفي لانا
نقول كون ضرب متجاوز الى المفعول به في بعض المواضع كاف في كونه
متعديا وهذا الجواب غير مرضي لانه يستلزم ان يكون الفعل في
صورة النفي غير متجاوز فلهذا عقبه بجواب ثان وهو قوله وان
لفظ الفاعل والمفعول اى ان المراد به نصب المفعول به كما قال في
بعضهم المتعدي ما نصب المفعول فهذا مدفوع بلا اخفاء لان لفظ
زيدا منصوب بالمفعولية لفظا وذكر لفظ الفاعل مجرد الاستطراد
اذ لا دخل له بهذا المعنى ويمكن ان يقال ان الجواب الاول تسليمي
والثاني منعي ولا يمكن ان يجاب بان نفي الضرب قد تجاوز في نفاعه
الى المفعول كما اجيب في تعريف الفاعل والمفعول به ان عدم الضرب
مسند الى زيد وعدم الضرب كانه واقع على زيد لان تجاوز عدم

في بيان الاصل في ترتيب المفاعيل
وفي بيان مرجع الضمير في به وفيه ومعه وله

على
التعريف
وهذا غير مرضي لانه
خلاف ظاهر التعريف
٢٢٢

71

٦٤

على الضرب غير متصور بخلاف اسناده وايقاعه بلينهم قوله و
يسمى ايضا التسمية عندهم نطلق على تعيين اللفظ بازاء معنى
بخصوصه بحيث لا يتناول غيره وعلى اطلاق الشئ على الشئ ومنه
يقال زيد انا اى يطلق عليه لفظ الانا، وعلى ذكر شئ بشئ
يقال سميت فلانا باسمه اذ ذكرته به والمسمى يطلق ويراد به المفهوم
الاجمالى الحاصل فى الذهن عند وضع الاسم ويطلق ويراد به
ماصدق عليه هذا المفهوم فاذا اضيف الى العلم يراد به الثانى والا
بيانية والفرق بين المستعمل فيه والمطلق عليه ان المستعمل فيه
هو ما يكون الغرض الاصلى طلب دلالة اللفظ عليه ويقصد
تفهيمه بخصوصه للمخاطب فاذا لم يكن اللفظ مفيدا بخصوصه يجب نصب
قرينة دالة عليها والمطلق عليه هو ما وقع عليه اللفظ وصار حكم سعا
متعلقا به بحسب الواقع من غير اشتراط تفهيمه للمخاطب وان صار مفهوما
بحسب القرينة وقد يكون الاطلاق بمعنى الحمل قوله لو قوعه على مفعوله
والمراد من الوقوع هو المتعلق المعنوى وهو تعلق فعل الفاعل بشئ
لا يعقل الفعل بدون تعلق ذلك عرفت الله لا يتصور الشئ الا مر
الحسى فلا يراد ما قيل من ان نحو قولنا ذكرت الله وعرفت الله
لا يتصور فيه الوقوع لانه يلزم ان يكون سبحانه وقع محلا للوقايع وانه
لا يصدق على الافعال التى ليست بواقعة على مفاعيلها حسا نحو علمت
ذلك واريته وعلى نحو ضربت زيدا علما ان وجه التسمية والنكتة و
المناسبة لا يستلزم الاطراد والانعكاس قوله واما غير متعد قال
الزنجانى فى شرحه اذا اردت ان يجعل متعدى لا انما فا

فاذا اضيف الى الاسم يراد به الاول والاضافة بمعنى اللام ﺻﺢ
ضافة

فالطريق فيه ان ترده الى باب انفعل او افتعل او افعل او تفعل
او تفعلل او كان رباعيا وفيه نظر اما اولا فلان افتعل مشترك
بين اللازم والمتعدي واما ثانيا فلانه لا يوجد الفعل المفعل
المتعدي المنقول الى افعل حتى صار بسبب نقله اليه لازما بل
المنقول اليه فعل لازم بالاستقراء كحمر الى احمر وعور الى اعور
فتامل هو الحسن اى تناسب الاعضاء بحسب الخلقة قوله بل ثبت
انه لم يرد به ان الحل لازم يثبت ويستمر في الفاعل ثبات
لحسن واستمراره في الفاعل لانه كثير في اللوازم متحد الوجود
بل ارادة ثبوت اللازم بخصوص واستمراره في الفاعل وتسمية
هذا القسم مطلقا باللازم بالنظر الى انه لا يتجاوزه الى المفعول
سواء استمر او لم يستمر قوله وعدم انفكاكه عطف على اللزوم على وجه
التفسير لدفع ايهام ذلك الاستمرار في الفاعل في كل لازم ولما ذكر
في قول الآتي قوله للزوم على الفاعل كلمة على تضمنه معنى القصر اعترض
في بعض شروح الكشاف على قوله الباء لازمة للحرفية والجر بان الباء
ليست بلازمة لهما بل ملزومة لهما لوجودهما بدونها واجاب الشريف
بان هذا من قبيل قولهم لزم فلان بيته اذا لم يفارقه ولم يوجد في
غيره ومنه قولهم ام لازمة لهمزة الاستفهام فاندفع اعتراض
شراح الكافية عليها بان ام ليست بلازمة لها بل بالعكس وبعضهم
ان المراد باللزوم معناه اللغوي اعني الانفكاك من قولهم لزم الداين
المديون اذا لم يفارقه او معناه الاصطلاحي ان عرف بامتناع الانفكاك
لا باقتضاء شئ آخر فقول الشارح وعدم انفكاكه عنه اشارة الى ما ذكر

ذكره فيما يرد على ظاهر عبارته وفي حاشية التلويح قيل اللزوم لا يكون
الا كليا وقيل لزوم الكلية فيه عرف اهل المعقول والادباء يطلقون
اللزوم على الجزئي ومنه قول صاحب التلخيص في التخصيص لازم للتقديم
غالبا يعني انه لازم لزوما جزئيا اكثريا ذكره شراحه قوله وفعل
واحد قد يتعدى بنفسه فيسمى متعديا الخ قال نجم الدين الرضي اعلم انه
قيل في بعض الافعال انه متعد بنفسه مرة ومرة لازم متعد بحرف الجر وذلك
اذا تساوى الاستعمالان وكان كل واحد منهما غالبا نحو نصحتك و
نصحت لك وشكرتك وشكرت لك والذي ادى الحكم بتعدي مثل
هذا الفعل مطلقا اذ معناه مع اللام معناه من دون اللام والتعدي
واللزوم بحسب المعنى وهو بلا لام متعد اجماعا فكذا مع اللام فهي
اذن زائدة كما في ردف لكم فالحاصل ان تعدية الفعل ان كانت بنفسها
قليلة نحو اقسمت الله او مختصة بنوع من المفاعيل لاختصاص دخلت
بالتعدي الى الامكنة واما الى غيرها فبغي نحو دخلت في الامر فهو لازم
حذف منه حرف جر وان كانت بحرف الجر قليلة فهو متعد والحرف زائدة
كما في تلقوا بايديكم ويمكن ان يقال فيما يتعدى بنفسه واخرى بحرف متعدي
بالحرف وهو المتعدي بنفسه نزل منزلة اللازم للمبالغة ثم وصل بالحرف
كما وصل يجرح الى عراقيبها يعني في قول الشاعر يجرح في عراقيبها ووصل
الهزّ الى بجذع بالباء في قوله تعالى وهزي اليك بجذع النخلة ووصل
اصلح الى ذريتي يعني في قوله تعالى واصلح لي في ذريتي ذكره الطيبي في شرح
الكشاف والتبيان ووصل حذو الى المفعول الاول في قول الكشاف
لحذى برهانه قول المفتاح يحذوا به بالباء ذكره الشارح وان لم يرتض
به الشريف وقال انه من باب التضمين قوله وذلك عند تساوي الاستعمالين

اي عندك تسادي استعمال الفعل بدون الحرف والفعل معه وفي كون شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له كذلك نظر لان الجوهري قال في الصحاح في كل وهو باللام افصح ثم ان شكر لا يتعدى الا الى مفعول واحد على ما صرح به الامام المرزوقي وصاحب الاساس والصحاح والقاموس والمجمل والديوان والاقناع والمعرب فلا وجه لما جوزه الشارح الشريف في شرحها للمفتاح وقول الشاعر شكر عمرا ان تراخت منيتي ايادي لم تمنن وان هي جلت من كون ايادي مفعولا ثانيا لا شكر اللهم الا ان يقال يحمل على المسامحة بان يعتبر بحذف في او الايصال ويطلق المسامحة او يعتبر التضمين قوله مطردة يجوز الرفع على معنى مطردة زيادتها ويجوز النصب على ان يكون مفعولا مطلقا اي زيادة مطرد قوله والتعدية واللزوم بحسب المعنى قال ابن مالك في شرح التسهيل ولا يميز المتعدي من اللازم بالمعنى والتعلق فان الفعلين قد يتحدان معنى واحدهما متعد والآخر لازم كصدقته وامنت به وخفته واشفقت منه واستطعته وقدرت عليه ورجوته وطمعت فيه وتجنبته واعرضت عنه وانما يتميز بان يتصل به كاف الضمير او هاؤه او ياؤه باطراد بان يصاغ منه اسم مفعول تام باطراد نحو صدقته وجنبته واردته ورجوته فهو مصدوق ومجنوب ومراد ومرجو وبهذا اعلم ان نحال متعد لاطراد نحو قلته فهو مقول ولو قصد بهذان الاعراض من وصلت ورغبت وطمعت واعرضت لم يستغن عن الحرف كقولك ذهلت عنه ورغبت فيه واعرضت عنه فهو مذهول عنه ومرغوب فيه ومطموع فيه ومعرض عنه فلا يتأتى لك صوغ المفعول تاما بل باقضاء اي بفتقر الى حرف الجر فيعلم بذلك لزومه وقال الرضي اذا كان علم بمعنى عرف لا يتعدى

مطلب يعرف فيه تمييز المتعدي من اللازم

ويعرف منه ما في حيث الحسي
كما قال البعض فانه يتعدى

لايتوهم ان بين علمت أن زيدا قائم واحد الا ان عرفت لا ينصب جزئي
الاسمية كما ينصبهما عَلِم لا لفرق معنوي بينهما بل هو كون الى اعتبار العرب
فانهم قد يخصّون احد المثا وبين في المبنى بحكم لفظي دون الآخر
وقال الطيبي في شرح الكشاف والاختلاف في الآت المتعدي
او في عددِ المفاعيل لا يوجب اختلاف معنى فالفعل الواحد يعدونه
تارة ويقصرونه اخرى ويجعلون الافعال مترادفة وان اختلف
متعلّقاتها ويجعلون علم وان يتعدى الى مفعولين مرادف لعرف
المتعدي الى واحد وذكر صاحب الكشف في تفسير سورة يوسف
في دأبهم حمل النظير وحمل النقيض على النقيض كالاعتماد كما يتعدى
بعلى يتعدى بالباء لان وثق يتعدى به وهو نظيره فلا حاجة الى
تضمين معنى الوثوق كما قال الشريف في قول المفتاح لقلة الاعتماد د
بالقرائن وكالزيادة كما يتعدى بعلى يتعدى بعن لان نقص
يتعدى به وهو ضدّه ذكره ابن كمال باشا في الصحاح ليكن عملك
بحسب ذلك اي على قدره وعدده وكلمة حسب اذا كان مجرورا بحرف
بحرّ فالسين فيهما مفتوحة والا فهي ساكنة وربما يسكن في ضرورة الشعر
على الوجه الاول قوله وتعديته الى قوله وبالهمزة اعلم انهم بلغوا اسباب
التعدية الى احد عشر الثلثة التي ذكرت والرابع استفعل مع ما زيد عليه
من التاء والهمزة نحو خرج الشيء واستخرجه والف المفاعلة نحو جلس
زيد وجالسه والسادس ان يضمن الفعل معنى فعل آخر متعدٍ كتضمينهم
رحب معنى وَسِعَ وطلع معنى بلغ وفرق معنى خاف وسفه معنى امتهن او
اهلك حيث قالوا فرقت زيدا وسفه نفسه والسابع صوغه على فعلت

مطلب
يعرف فيه اسباب التعدية

بالفتح اى غلبته فى الكرم والثامن لمحاط الهمزة كاكب الرجل و
كببته انا وانزحت البير ونزحتها انا والتاسع البناء على افعوعل
مراد به المبالغة كجلا الشئ واجلوليته والعاشر تكرير اللام كما قيل صفو حله
وصفرته والحادى عشر اسقاط الجار توسعا نحو قوله تعالى ولكن لا تواعدوا
هن سرا اى على سر اى نكاح واعجلتم امر ربكم اى عن امر ربه واقعد
والهم كل مرصد اى عليه وقول الزجاج انه ظرف رده الفارسى بانه يختص
بالمكان الذى يرصد فيه فليس مبهما وقوله كما عسل الطريق الثعلب اى فى الطريق
وقال ابن الطراوة انه ظرف مردود ايضا بانه غير مبهم وقوله انه اسم
لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع منازع فيه
بل هو اسم لما هو مستطرق وكره فى المغنى وليس المراد ان هذه باعتبار نفسها
توجب ان يكون الفعل متعديا بل لا بد من اعتبار معنى التصيير بها
لانها تكون للتصيير وغيره والتى للتصيير هى التى تكون للتعدية فقط
ما قيل ان بتضعيف العين وبالهمزة يصير الفعل متعديا اذا لم يكن
بمعنى صار فالتقييد لازم قال ابن هشام فى المغنى النقل بالتضعيف
سماعى فى القاصر وفى المتعدى الى واحد نحو علمته الحساب وفهمته المسئلة
ولم يسمع فى المتعدى الى اثنين وزعم الحريرى انه يجوز فى المتعدى الى
اثنين ان ينقل بالتضعيف الى ثلثة ولا يشهد له سماع ولا قياس
وظاهر قول سيبويه انه سماعى مطلقا وقيل سماعى فى القاصر والمتعدى
الى واحد والحق انه قياس فى القاصر سماعى فى غيره وهو ظاهر مذهب
قوله بتضعيف العين فسر تضعيف العين بالنقل الى باب التفعيل لان
التضعيف فى تفعل ليس من اسباب التعدية قوله بنقله الى باب الافعال

بيانه عن امره

والنقل بالهمزة قيل كله سماعى وقيل
قياسى فى القاصر والمتعدى الى واحد

اسى

74

٨٧

الافعال فى الهمزة به لانه فى غير هذا الباب ليست من كتاب التعدية

وتعديته بحرف الجر والحروف التى يتعدى بها الفعل سبعة وهى اصل

تعدية جميع الافعال اللازمة واللام وفى ومن وعن والى وعلى وهذه

السبعة تسمع ولا يقاس عليها كذا فى زبدة التصريف قوله ولا يغير

شئ من حروف الجر معنى الفعل الا الباء فى بعض المواضع اى اذا

قصد بها التعدية التى عند الصرفيين وهى تغيير الفعل واحداث معنى

الجعل والتصيير نحو ذهبت بزيد فان معناه جعلته ذاهبا وصيرته

ذا ذهاب لا التعدية التى عند النحاة وهى ايصال معانى الافعال

الى الاسماء اما اذا لم يقصد فلا تغيير نحو مررت به فان معناه مع

الباء كمعناه لا معها وذلك لان معنى مررت بزيد مررت بمكان يقرب

منه زيد على ما صرحوا به ومرورك لم يتجاوز الى غيرك كما تجاوز

الذهاب فى ذهبت بزيد ولان الباء فيه ليست بمعنى مع كما هو مذهب

المبرد ولا بمعنى الهمزة كما هو مذهب سيبويه فلا تكون للتعدية لان

التى للتعدية ينبغى ان تكون بمعنى مع او بمعنى الهمزة على المذهبين

نعم يقال لمثل هذا انه متعد بالحرف الثلاثى لكن لا يقع عليه اسم

المتعدى اذا اطلق بل يقال هو لازم ولا خلاف عندهم ان باب فعل

كله لازم مع ان قرب وبعد منه يتعدى الى المفعول بحرف الجر فان قيل

اذا اختص الباء بالتغيير مع قصد التعدية العرفية لا يصح هذه الا

التعدية بغيرها من الحروف فلا يصح ما نقل قبيل هذا فى زبدة التصريف

قلنا يمكن ان تكون المراد من التعدية هناك التعدية النحوية لكن

جميع حروف الجر مشتركة فى هذا الباب كما صرح به السيد عبد الله فى شرح اللب

قوله

ط يعنى عدد حروف التعدية

قوله نحو ذهبت بزيد او رد مثالين لان الاول من الثلاثي وفي الثاني
من المزيد فيه قوله مصاحبة الفاعل اى في الاتصاف بالحديث يعني
ان معنى ذهبت بزيد اذهبته وذهبت معه اعترض عليه بقوله تعالى ذهب الله
بسمعهم حيث لا يتصور فيه المصاحبة واجيب بان له ان يقول المصاحبة
محمولة على الامكان قوله قال سيبويه الباء في مثله كالهمزة فرق صاحب
الكشاف بين ذهب به واذهبته بان الباء فيه معنى الاستصحاب والاستمساك
وقال الطيبي ذهب الى هذا الفرق المبرد وذكره الحريري في درة الغواص
وقال صاحب المثل السائر كل من ذهب بشيء فقد اذهبه وليس كل من
اذهب شيئا ذهب به لان ذهب به يفهم منه انه استصحبه وامسكه عن الرجوع
الى الحالة الاولى وليس كذلك اذهبه وقال صاحب الفلك الدائر
وفيه نظر لان كلا اللفظين يدلان على معنى واحد وهو التعدية
فالمعنى عند التعدية بالمعنى بالباء كالمعنى عند التعدية بالهمزة
والجواب ان اللفظين وان اشتركا في التعدية لكنهما غير مشتركين
في تادية معنى واحد والنزاع ليس الا فيه لان الهمزة هنا للازالة
والباء للمصاحبة وصاحب المعاني لا ينظر الا الى الفرق بينهما واستعمال
كل في مقامه لا الى التعدية نفسها فان البحث عنها وظيفة النحو قوله
ولا حصر لتعدية حرف الجر اى لا حصر لحرف الجر عند تعديته فعلا واحدا
على واحد بحذف المحصور عليه او لا حصر لحرف الجر عند تعديته فعلا
على واحد بحذف المحصور عليه والاظهر ان يقول ولا حصر لحرف الجر
عند التعدية على واحد تامل قوله حروف كثيرة وصف الجمع بالكثرة للتاكيد
لنفي المجاز لانه قد يذكر الجمع ويراد به الواحد مجازا كقوله تعالى يا ايها

علي

75

٦٨

يا ايها الرسول كلوا من الطيبات انما خاطبه النبي عليه السلام صاحب
الهداية في الديباجة رسلا من انبياء حيث اراد محمد عليه السلام لكن
جمعه تعظيما له واجلالا لقدره صرح به اكمل الدين وهذا اي تأكيد بكلا
بما يقطع احتمال مجاز يسمى في الاصول بيان التقرير فلا وجه لما ذكره
صاحب العناية في اول البيع من ان المحتاج الى القرينة مجاز لا دفع
مجاز ولم يقل بالتاء اما ان الفعيل بمعنى مفعول يستوي فيهما المذكر والمؤنث
والواحد والجمع كما قال الله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير وقال الله تعالى
رسول العالمين وقال الشاعر ان العواذل لسن لي بامير يريد الامر
ذكره الطيبي والجوهري او لانه على صيغة المصدر كالصهيل والنهيق
والصليل والزئير ذكر الزمخشري في الكشاف والشريف في شرح
الهداية او لانه صفة لمقدر لفظه مفرد مذكر ومعناه جمع وحزب
او لصيرورته في عداد الاسماء ذكره السعد والشريف في شرح الكشاف
او لتأويل الموصوف بالمذكر كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى وبث
منهما رجالا كثيرا او ذكر كثيرا لتأويل رجالا بالجمع اي جمعا كثيرا او لانه
الصفة انما تتبع موصوفها للتأنيث اذا كان فعلا له اما اذا كانت سببه
فلا ذكره في شرح المنظومة لكن يخدشه التزامهم المشاكلة اللفظية
بين الصفة والموصوف فتأمل قوله اذا كان بمعنى واحد قالوا لا يجوز
تعلق حرفي جر بمعنى واحد لفعل واحد حيث لا يصح الابدال بلا
اتباع اي من غير عطف ولهذا ذهب صاحب الكشاف في قوله تعالى كلما رزقوا
منها من ثمرة رزقا ان الظرفين لم يتعلقا بفعل واحد بل تعلق الاول
بالمطلق والثاني بالمقيد كلما كما قالوا ان اكلت من بستانك من العنب

مطلب بمعنى فعيل احوال الفعيل والمفعول

مطلب قوله عدم جواز تعلق حرفي جر بمعنى واحد لفعل واحد

اى الاكل المبتدا من بستان ابتداء من العنب نعم ينبغى ان يحترز عنها
امكن عن بشاعة التكرار الظاهرى ولهذا قال فى حواشى التلويح
الفرع شاع فى عرف المتشرعة بالاحكام الفقهية يدل فى الاحكام
وان كان بمعناه وفى المفتاح من غير ارادة التعريض بلفظى المثل والغير
على الثانى بدل بالثانى وان كانت الباء الاولى للاستعانة و
الثانية صلة للفعل حيث يقال عرض بكذا قوله ولا يتعدى كل فعل
بالهمزة ولهذا رد على الاخفش فى قياس اظن واحسب واخال وازعم
على اعلم وارى ذكره الرضى فى شرح الشافية قوله فان النقل فى مجرد
الى بعض ابواب المنشعبة موكول الى السماع يشير الى ان النقل
الى بعضها ليس كذلك كما قيل ان باب الاستفعال والمفاعلة عند
بناء المغالبة وما هو من الالوان والعيوب نقله الى فعل والى
افعال قياسى او يريد بالبعض الجميع والكل اما بحيثية بمعنى
الجميع على ما صرح به فى النجم الوهاب وبمعنى الكل على ما صرح به فى شرح
اللباب حيث قال وبعض قد يجيء بمعنى كل واليه ذهب جماعة من الثقاة
فى قوله تعالى وان يك صادقا يصبكم بعض الذى يعدكم واما لكون الاضافة
للاستغراق او لفظ البعض صلة اى زائدة كما ذهب اليه بعض اهل التفسير
فى هذه الآية ذكره فى شرح اللباب قال الرضى فى شرح الشافية وليست
هذه الزيادات قياسا مطردا بل يحتاج فى كل باب الى سماع استعمال
اللفظ المعين وكذا استعماله فى المعنى المعين قوله ولا ذهبت خالدا بكر مقتضى
القياس الاقتصار على خالد على ما هو فى بعض النسخ قوله كذا قال بعض
المحققين وهو نجم الدين الرضى فى شرح الكافية قوله والحق انه لابد

لابد له من حروف الجر لح وكان الشارح فهم من قوله في بعض المواضع
ان الباء اذا كانت للتعدية تارة تفيد معنى الفعل وتارة لم تفيد
فاعترض عليه بانه لابد في المتعدي الذي يبحث عنه الصرفيون في
تفيد معناه لح واظن ان مراد ذلك البعض انه لا يفيد شيء من حروف
الجر معنى الفعل الا الباء في بعض المواضع اى اذا كانت للتعدية بخلاف
ما اذا لم يكن للتعدية نحو مررت بزيد فلا يفيد كما قررناه قبل لا ان
تفيدها عند كونها للتعدية وعلى هذا لا يرد الاعتراض ثم لفظ الحق
يكون مصدرا واسم فاعل وصفة مشبهة فعلى الاول يطلق على الوجود
في الاعيان مطلقا وعلى الوجود الدائم وعلى مطابقة الحكم وما يشتمل على
الحكم للواقع ومطابقة الواقع له وعلى الثاني والثالث يطلق على
الواجب الوجود لذاته وعلى كل موجود خارجي وعلى الحكم المطابق
للواقع وعلى الاقوال والعقايد والاديان والمذاهب باعتبار اشتمالها
على الحكم المذكور ويقابله على الوجهين الاخيرين الباطل على الوجه
الاول البطلان وقال القاضي الحق الثابت الذي لا يسوغ انكاره
يعم الاعيان الثابتة والافعال الصايبة والاقوال الصادقة
وقال الطيبي ويستعمل بمعنى الواجب واللازم والجدير والطيب و
الملك قوله لما مر يقال مر عليه وبه مر اى اجتاز كذا قال الجوهري
ثم قال ومر يمر مرا ومرورا ذهب انه عليه انه فرق بين المرور
والذهاب فان الثاني لا ينتظم بمجيء بخلاف الاول الا ان يقال
كتب اللغة مشحونة بتفسير الالفاظ بالاخص والاعم قوله بخلاف
مررت به وقد مر وجه خلافه الفا فتذكر قوله ثم لم يصح ان يقال

بعض فضلاء يستعمل لفظ الحق في
معان مختلفة

فى كل جار ومجرور لح وح يصح ان يقال فى مررت بزيد ان مررت متعد
الى المفعول لكن لا باعتبار هذا المتعدى الذى نحن فيه لان المتعدى الذى
نحن فيه ينبغى ان يتعدى الفعل من الفاعل الى المفعول اى يصدر من الفاعل
ويتجاوز الى المفعول به وهذا منتف فى مررت بزيد بل التعدى الذى وجد
فيه كون عمله متعديا من الفاعل الى المفعول مع الواسطة وهذا غير مبحوث
عنه واعلم ان الفعل الواحد يتعدى بعدة حروف على قدر المعنى المراد منه
قال بعضهم كان المعانى ممكنة فيه وحروف الجر تظهرها فاذا اردت
ان تبين ابتداء الغاية قلت خرجت من الدار وان اردت
تبين حاله قلت خرجت على الدابة وان اردت مجاوزة قلت خرجت
عن الدار وان اردت المصاحبة قلت خرجت بـ[illegible] قوله على انه
فى قوله ولا يغير شئ من حروف الجر الى نظرا لان المتعدى الذى يبحث عنه
لا بد فيه من تغير الحرف معناه اى كان لان التعدية بحسب معنى قوله
فصل ذكر الاندلسى فى المحصل ان الفصل سمى الحجز بين الشيئين ومنه
فصل الربيع لانه يحجز بين الشتاء والصيف فكانه ينبغى ان يوصل
ببين فيقال فصل بين كذا وكذا الا ان المصنفين يجردونه مجرى
الباب فيصلونه بفى فيقولون فصل فى كذا كما يقولون باب فى كذا وهو خبر
مبتداء محذوف وذا امثلة بدل من فصل او مبتداء لما خص بالتنوين لكونه
وحدة نص عليه الشارح فى المطول حيث قال ادخال التنوين فى الاثبات
سور الجزئية او بالصفة المقدرة اى فصل عظيم ابحاثه على ما قيل ولما
جوزه المتقومون فى تنكير المبتداء على حصول الفائدة كما صرح الشارح
فى المطول حيث قال والحق ما ذكره ابن دهان من جواز المبتداء اذا حصلت
الفائدة فاخبر عن اى نكرة شئت نحو رجل على الباب وغلام على السطح

77

السطح وكوكب انقض الساعة خبره في امثلة ولو لم يوصل بفي جاز
ان يضاف اما بعده وح اما خبر مبتداء محذوف ومبتداء خبره محذوف او يقرء
على الوقف قوله لان الزمان الماضي قبل الزمان المستقبل والحال قد
يعترض فيقال ان كلمة قبل ظرف زمان فيلزم ان يكون الشيء ظرفا لنفسه
او يكون للزمان زمان آخر وهو ظرف له وهكذا يدفق في امثاله قولهم يقدم
الزمان الماضي وسيأتي الزمان المستقبل والجواب ان هذا مناقشات واهية
لان اهل اللغة يفهم في تلك العبارات ماهو المقصود بها ولا يخطر ببالهم شيء
مماذكروا واما التدقيق فيها فيستفاد من علوم هم الآخر يلاحظ فيها جانب
المعنى ومن القواعد اللفظية المبنية على الظواهر كذا في حاشية المطول وقد
قيل لو قرئ لفظ قبل بضم اللام لم يرد انه ظرف زمان فيلزم اما كون
الشيء ظرف لنفسه او ثبوت زمان آخر للزمان ورد عليه بأن هذا انما يتم
لو لم يكن قبل لازم الظرفية وقد ذكر الرضي في بحث المفعول فيه ان
قبل وبعد من الظروف الغير المنصرفة وهي الظروف اللازمة الظرفية بمعنى
واحد وهو ما لم يستعمل الا منصوبا بتقدير في او مجردا بفي وقال الرضي
ومن الداخلة على الظروف الغير المنصرفة اكثرها بمعنى في نحو جئت من قبلك
ومن بعدك ومن بيننا وبينك حجاب وفيه نظر وقال الشارح في شرح المفتاح
وهذا التدقيق فليستقي لا ينظر اليه العرف واللغة على انه يجوز ان يكون هذه
الظرفية بطريق اشتمال الكل على الجزء بمعنى ان كل زمان من اجزاء الزمان
الذي قبل زمانك ماض وقال الشريف في شرح المفتاح هذه تعريفات
تنبيهية يفهم منها اهل اللغة ماهو المقصود بعباراتها فلا يتجه شيء مماذكر ثم
قال على انه قد يقال التغاير الاعتباري يصحح الظرفية في الجملة ثم قال

اثبات الزمان للزمان

وقد بيّن في علوم أُخَر يلاحظ فيها جانب المعنى فقط أن تقدم اجزاء الزمان
بعضها على بعض بذواتها لا بازمنة أُخرى بخلاف الزمانيات **قوله** واشتق منه
معطوف على حصل في قوله ما حصل هو والضمير في منه يعود الى ما في قوله
ما حصل هو وهو عبارة عن الماضي وهو في قوله هو منه يعود الى ما حصل
بالزيادة وهو عبارة عن المستقبل فيه في قوله واشتق نظر لان المضارع
لو كان مشتقا منه لوجب ان يدل على اكثر مما دل عليه الماضي لكنه ليس كذلك
والجواب ان المراد من الاشتقاق هٰهنا الاشتقاق اللغوي والاشتراط في
الاصطلاحي **قوله** اما الماضي ويسمى غابرا ايضا لانه من الغبور وهو من
الاضداد يطلق على الماضي والمضارع **قوله** فان قيل هذا الحد غير مانع اي غير مطرد
والاطراد التلازم في الثبوت اي كلما صدق الحد صدق المحدود وغير جامع
اي غير منعكس والانعكاس التلازم في الانتفاء اي كلما انتفى الحد انتفى
المحدود وقد يعترض عليه بنحو خلق الله الزمان لان خلق هٰهنا لا يدل على الزمان
والا لاحتاج الزمان الى الزمان وهو محال واجابوا عنه بان قالوا انا لا نفعل
فعلا الا في زمان فجعلنا خلق الله الزمان فنزلناه منزلة ما هو في الزمان
واجريناه مجرى ما نفعل وان كان في الحقيقة في غير زمان **قوله** وان اريد مطلق
اي الماضي مطلقا اعم من ان يكون جامدا او غيره **قوله** وكذا الكلام في صيغ العقود
يعني ان صيغ العقود في الاصل اخبارات عن الماضي نقلها وضعها الشارع
للانشاء الحال ولكن لوحظ فيها جهة الاخبارية اللغوية كالقاب هي
اعلام حقيقة لكن ربما يعتبر فيها المعنى الوضعي بالنظر الى الاصل ولهذا اختص
بها الالفاظ التي هي اخبارات عن الماضي تستدعي سبق المخبر به ليكون الكلام
صحيحا حكمة وعقلا فصار الوجود حقا لها بمقتضى الحكمة وبما قررنا اندفع

مطلب في بيان الاطراد والانعكاس

مطلب في ان صيغ العقود في الاصل اخبارات عن الماضي

78

٧١

اندفع ما اورده الشارح على التوضيح في الانظار الاربعة قوله ولو قال اي
لو اقتصر على قوله ما كان اول متحرك منه قوله لان مراده بها التقسيم على
مذهب ابن مالك في منظومته وفي شرح الكبيري ثم عدّ من ذلك في
التسهيل وشرحه فقال او تاتي للتفريق المجرد في الشك والابهام والتخيير
ثم قال وهذا اولى من التعبير بالتقسيم لان استعمال الواو في التقسيم
اجود وليس مجيء الواو في التقسيم اجود يقتضي ان او لا تاتي له ولغيره فعدل
عن العبارتين فعبر بالتفصيل قوله لرفضهم الابتداء بالساكن علة
لتحرك اول المتحرك في مثل نصر وقوله لئلا يلزم التقاء الساكنين
لتحرك اول المتحرك في مثل افتعل وقوله وكون الفتح اخف علة
لتحرك اول المتحرك فيهما بالفتح قوله سواء كان مبنيا سواء اسم بمعنى
استواء يوصف به كما يوصف بالمصادر ومنه قوله تعالى الى كلمة سواء
بيننا وبينكم وهو ههنا خبر والفعل بعده اعني كان في تاويل المصدر
مبتدا كما صرح بمثله الزمخشري في قوله سواء عليهم ءانذرتهم ام
لم تنذرهم لا يؤمنون والتقدير كونه مبنيا للفاعل وكونه مبنيا
للمفعول وسواء لا يثنى ولا يجمع على الصحيح ذكره حسن الفناري
وفي الصحاح يقال هما في هذا الامر سواء وان شئت سواءان وهم سواء
للجمع واسواء وسواسية مثل ثمانية على غير قياس وذكره في بعض شرح
الهداية ان سواسية لا تستعمل الا في الشر والجملة استينافية او حال
بلا واو او اعتراض وبقي ههنا شيء وهو ان او لاحد المتعدد والتسوية
انما يكون بين المتعدد لا بين احده وصاحب المغني خطاء الفقهاء في قوله
سواء كان كذا او كذا والجوهري في قوله سواء علي قمت او قعدت ثم قال

بعرف قيد اعراب سواء
وجه ترتيب بيني استفتاء

والصواب العطف بام ولم يدر ان ام كاو لاحد المتعدد فالصواب
الواو بدل ام واو بمعنى الواو وكون ام بمعنى الواو وغيرهم هو د
وقد اشار الرضي الى تصحيح التركيب وابقاء او ام على معناهما
حاصله ان سواء في مثله خبر مبتداء محذوف اي الامران سواء ثم الجملة
الاسمية دالة على جواب الشرط المقدر ان لم يذكر الهمزة بعد سواء
صريحا كما في المثالنا او الهمزة وام مجردتان عن الاستفهام مستعملتان
للشرط بعلاقة ان ان والهمزة تستعملان فيما لم يتعين حصوله عند
المتكلم واو وام لاحد المتعدد والتقدير مثلا ان كان مبنيا للفاعل او
للمفعول فالامران سواء والشبهة انما ترد اذا جعل سواء خبرا مقدما
ومابعده مبتداء قوله والكل قد يراد ايضاحه اعلم ان التمثيل انما يصار
اليه لرفع الحجاب عن المعنى الممثل له وابرازه في صورة المشاهد ليساعد
فيه الوهم العقل ويصالحه عليه لان المعنى الصرف انما يدركه العقل مع
منازعة في الوهم لان من طبع الوهم الميل الى المساوات وحب المحاكاة
ولذلك شاعت الامثال قوله كما تقدم اي في اول الكتاب في
شرح قوله ثم الفعل اما ثلاثي واما رباعي بقوله ولكونه اثقل
من الاسم لدلالته على الحدث والزمان على الفاعل قوله وقد يحذف
الواو في الندرة كقوله فلو ان الاطباء الخ وتمامه وكان مع الا
الاطباء الشفاء المعنى ظاهر والاستشهاد انه حذف ضمير الجمع في كان
الاولى وبقي النون مضموما اجزاء بالضمة دليلا على الواو والاصل
فلو ان الاطباء كانوا حولي ويروى وكان مع الاطباء الاساة و
الاساة جمع آسي مثل رامي ورماة وهو الطبيب اعلم انه يجوز في الشعر

79

فى الشعر وما اشبهه من الكلام المسجوع ما لا يجوز فى الكلام الغير مسجوع
من رد فرع الى الاصل او تشبيه غير جائز بجائز اضطر الى ذلك او لم
يضطر لانه موضع قد الفته الضرائر واشواعها منحصرة فى الزيادة
والنقصان والتقديم والتأخير والبدل والحذف على غير القياس
فى احد وعشر حرفا الهمزة والالف والواو والياء والنون والحاء والهاء
والفاء والطاء ذكره ابن عصفور فى المقرب قوله لان بعضهم شفوية قال
الجاربردى فى قال لام شفة هاء وهو المختار لقولهم شفيهة وشفاه
ورجل شفاهى بالضم اى عظيم الشفة فلا شفهية ومن قال لامها
واو لقولهم فى الجمع شفوات ورجل اشفى اذا كان لا تنضم شفتاه قال شفوية
قوله وهذا مناسبات قالوا ما ذكره الصرفيون من التعليلات بيان مناسبات
ومن قبيل حمل على النظير لا قياس فقهى والافاضل الدليل هو الا
الاستعمال صرح به فى ايضاح المفصل وغيره فلا يرد عليهم ان هذا قياس
فى اللغة قوله لا غير حكى صاحب القاموس عن السيرافى ان الحذف يستعمل
اذا كان الا غير بمعنى ليس ولو كان بمعناها غير ها فى الفاظ الجحود لم يجز
الحذف ولا يتجاوز ذلك مورد السماع وتبعه فى ذلك ابن هشام فى
مغنى اللبيب وحكم بان قولهم لا غير لحن والمختار انه يجوز فقد حكى ابن
الحاجب لا غير وتبعه على ذلك شارحو كلامه وفى المفصل حكاية لا غير
وليس غير واستشهد ابن مالك فى باب القسم من شرح التسهيل على جوازه
بشعر وهو ثقة لاستشهد الاثبات عربتى قوله الفهم الذكى قال الجوهرى
الذكاء بالمد حدة القلب وقال ابن كمال باشا فى شرح المفتاح
الذكاء فى الاصل التوقد وسناه اللغوى مجازى سرعة الانتقال

يعرف فيه استعمال لا غير

من المنادى الى المطالب وقال الشارح فى المطول الذكاء شدة
قوة النفس معدة لاكتساب الاراء وهذا بحسب اللغة وفى الاصطلاح قد يستعمل
فى الفطانة يقال رجل ذكى وفلان من الاذكياء يريدون به المبالغة
فى فطانته فاندفع ما قاله من ان الانسب ان يذكر مع الغبى الفطن لانه
مقابله ويسمى تلك القوة الذهن وجوده تهيؤها لتصور ما يرد عليها
من الغير فطنة وقيل الفطنة والفطانة التنبه لشئ قصد تعريفه وقد يستعمل
كثيرا فى الرموز والاشارات وفى الاساس ومن المجاز هو من اهل الذهن
وهو القوة فى العقل والمسكة وقد ذهن ذهنا فطن وهذا التنصيص على
ان الفطنة ليست معنى لغويا للذهن كما قال الشارح فى شرح المفتاح حيث
قال ومعناه فى اللغة الفطنة اى الفهم والحفظ ثم انه لم يصب فى زيادة
قوله والحفظ لانه غير معتبر فى مفهوم الفطنة وفى حاشية شرح المطالع لعلاء
الدين الفرجة على القوة المدركة للاشياء وهذه القوة تسمى ذهنا وجودتها
اعنى تهيأها لتصور ما يراد عليها فطنة وذكر فى شرح المفتاح الذهن
قوة للنفس على اكتساب العلوم ويطلق على النفس لحاصلة فيها تلك القوة
وذكر الامام فى شرح الاشارات ان استعداد النفس لاكتساب العلوم
يسمى ذهنا وجودة ذلك الاستعداد ويسمى فهما فقوله فالفهم الذكى اما
على زيادة الفاهم من الفهم او على المجاز العقلى قوله الهمزة اعلم
ان الهمزات التى فى اول الكلمة نوعان همزات قطع وهمزات وصل
والفات قطع اما حقيقة بالاشتراك على ما قيل واما مجازا لكونهما على صورتها
فى بعض المواضع او لكونهما متحدين ذاتا والاختلاف انما هو بالعارض
ولذلك شبهوهما بالهوى والريح فكما ان الهواء اذا تحركت صارت ريحا

فى بيان ان الهمزات نوعان

ريحا والريح اذا سكنت صارت هواء فكذا الالف اذا تحركت صارت
همزة والهمزة اذا سكنت ومدت صارت الفا قوله قال فى الصحاح الالف
على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى الفا والمتحركة تسمى همزة وبهذا المعنى
حكم الفقهاء اداء الله تعالى لهم رفعة بان الحروف ثمانية وعشرون ولا يظن
بهم خلاف هذا فانه لا يذهب عليه لخفايا فى ظنك بالجلايا قوله لانها
لا تسقط فى الدرج فينعطف بالتلفظ بها ما قبلها مما بعدها تقول نصر
احمد فهمزة احمد لما ثبتت حجزت بين الراء والحاء فقطعت احديهما
عن الاخرى وبهذا سميت همزة قطع او لقطعه عن السقوط قوله يعنى الخ
اشارة الى ان قول المصنف لا يعتبر حركات الالفات جواب سؤال
مقدر وتقديره انتم قلتم ان المبنى للفاعل ما كان اول متحركه مفتوحا
وهذا لا يصح فى مثل افتعل لان اوله همزة وصل وهى مكسورة فاجابه
لا يعتبر حركات الالفات فى الاوائل قوله وتسقط فى الدرج فاثباتها فى
الوصل لحن الا فى الضرورة كقولهم كل سر جاوز الاثنين شاع كل علم
ليس فى القرطاس ضاع ذهب ابن مالك الى ان الضرورة الشعرية عبارة
عما لا مندوحة للشاعر عنه وهو مذهب الكوفيين اشار اليه السيد عبد الله فى بحث
المنادى ورد الدماميني فى شرح المغنى اللبيب بان هذا يقتضى عدم تحقق
الضرورة دائما او غالبا لان الشعراء قادرون على تغيير التراكيب والاتيان
بالاساليب المختلفة فلا يتحقق تركيب مفيد لا مندوحة لهم عنه ثم قال والمختار
فى تفسير الضرورة عندهم ان يقال هى ما لم يرد الا فى الشعر سواء كان للشاعر عنه
مندوحة ام لا قوله على سبيل الاستطراد وهو ان يكون المتكلم فى صدد فن من
الكلام فيسنح له من آخر بمناسبة خارج عما هو بصدده كما اذا كنت فى وصف زيد

مطلب تفسير الضرورة الشعرية

مطلب فى تفسير الاستطراد

بانه رجل شانه كذا وكذا ثم سنح لك حديث في شان عمرو فتقول وعلي ذكر عمرو فانه رجل من شانه كيت وكيت ثم يرجع الى كلامك الاول قوله فقل لخارجي وهو منسوب الى فئة خارجة على علي رضي الله عنه قريب من اثنى عشر الف رجل من عسكره زعمين ان عليا رضي الله كفر حين ترك حكم الله واخذ بحكم الحكمين ابي موسى الاشعري من جانب علي رضي الله عنه وعمرو بن العاص من جانب معاوية فهولاء هم الجوارح الذين تفرقوا في البلاد وزعموا ان من اذنب ذنبا فقد كفر وهم خمس عشر فرقة ويقال لهم ايضا محكمية لانكارهم الحكمين المذكورين ولقولهم لا حكم الا لله حكم الحكمان وحرورية لنزولهم بحروراء وهو موضع وشراة لقولهم شرينا انفسنا في بعنا بثواب الله ومارقة لمروقهم من الدين واكثر ما يكون الخوارج بالجزيرة وعمان والموصل وحضرموت ونواح المغرب والذين صنف لهم الكتب عبد الله بن زيد ومحمد بن حرب ويحيى بن كامل ولعبد بن هارون ويجوز ان يكون الياء للمبالغة كالدواري والاحمري والاوحدي قوله اولغير ذلك كالاقتصار والايجاز في الكلام بحذف الفاعل واقام المفعول مقامه وعلم المخاطب بالفاعل فيكون في تركه تعويل على شهادة اللفظ واشعة الفاعل لفعله بحيث لا يتصور صدور الفعل الا عنه فترك ذكره احالة على حكم العقل وابهام الفاعل بتركه خوفا عليه الفاعل وخوفا منه بكلاسناد اليه وضيق المقام عن الحالة الكلام بضجرة وسامة او فوت فرصته او محافظة على وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك واختبار المخاطب وتيسر الانكار لدى الحاجة ووفق النظير كقوله وما المال والاهلون الا ودايع ولابد يوما ان ترد الودايع فانه اقام المفعول وهو الودايع مقام الفاعل ليكون موافق

اللفظ فتركه احالة على شهادة العقل لان شهادة الحجة على شهادة صح

مطلب
بيان الجوارح

81

موافقا في الاعراب لما في المصراع الاول كقولهم من طابت سريرته
حمدت سيرته قوله وينتقض بالمبني للفاعل عند من يجوز حذف
الفاعل وهو الكسائي فيما اذا تنازع الفعلان واقتضى الاول الفاعل
والثاني المفعول واعملت الاول والاخفش في غيره وقد يقال يسمى
قولهم لم يسم فاعله بعد بنائه للمفعول فلا ينتقض بنحو ضربني وضربت
زيدا على قول الكسائي ونحو اسمع بهم وابصر عند من جعل المجرور فاعلا
وحذفه من ابصر لانه لا يتغير صيغته ولا يكون مبنيته للمفعول قوله
وكذا قياس كل ما كان اوله همزة وصل اعلم ان همزة الوصل همزة
ابن وابنم وابنة وامراء وامراة واثنين واثنتين واسم واست و
ايم وايمن الله وهمزة الماضي والمصدر والامر للخماسي والسداسي
وهمزة امر الحاضر من الثلاثي المجرد والهمزة المتصلة بلام التعريف
وما عدا ذلك همزة قطع فقول الزمخشري في الكشاف الاسماء العشرة
وفي المفصل احد عشر لعدم اعتداده بايم لانه منقوص من ايمن او بابنم
لانه مزيد ابن والاول اوجه لان المنقوص قد يوزن بوزن اصله
فيقال ايم افعل كايمن فكانه هو بخلاف المزيد اذ لا يوزن ابنم بوزن
ابن اصلا قال ابو طاهر النحوي الابن اذا وقع صفة بين علمين مفردين
او لقبين او كنيتين وهو غير مثنى ولا مؤنث ولا مصغر فان تنوين الموصوف
يحذف من الخط واللفظ وكذا الف ابن واذا نسب الابن الى لقب قد غلب
على اسم ابيه وصناعة مشهورة قد عرف بها كقولك جاءني زيد بن القاضي ومحمد
بن الامير حذفت الالف لان ذلك يقوم مقام اسم الاب ويكتب هذه
هند ابنة فلان بالالف والهاء واذا اسقطت الالف كتب هذه هند بنت

مطلب بيان همزات الوصل

فلان بالتاء واذا وقع اول سطر مع وجود شرط حذف الفه كتب بالالف
لانه حل محل ما ابتداء به غالبا لان القارى ينتهي الى آخر السطر ثم يبتدى
باول سطر بعده فحسن ان يكتبوه على غير ما يوجبه النطق به غالبا كذا في
كشف المحتاج شرح المنهاج وقيل ثبوت تنوين ما قبله الابن في اللفظ
والف ابن في الخط متلازمان وكذا حذفهما وعند سيبويه حذف تنوين
موصوف ابن وابنة لحصول اربعة اشياء كثرة الاستعمال والتقاء الساكنين
وكونه صفة ووقوعه بين علمين فان اختل واحد من هذه يثبت التنوين لفظا
والالف خطا وبناء المفعول منها لا يكاد يوجد فيه بحث لان قوله لانها
من اللوازم لا يصلح علة لعدم بناء هذه الافعال للمفعول وحاصل تقرير
الشارح ان المبني للمفعول ما حذف فاعله واسند الى المفعول به وهذه الافعال
لازمة لا يوجد لها مفاعيل بها ولا يمكن بناؤها للمفعول والتحقيق البحث
ان المبني للمفعول ما حذف فاعله واسند الى المفعول سواء كان به او فيه مكانا
او زمانا او مطلقا فكيف يتصور ان يقال ان اللازم لا يوجد منه بناء المفعول
كما قال الشارح وغيره ولم لا يجوز ان يسند الى غير مفعول به كما ذكرنا — في لفظ الابد
ابدا في المختصر الابد الدهر ويجمع آباد كآمال وابود كفلوس وايضا الدائم
وفي لباب التفسير الابد الدهر المستقبل من غير آخر وجمعه ما ذكر وابيد — ابد في تفاسير
منه قولهم لا افعل ابد الابيد وفي حاشية تفسير القاضي لابن تمجيد قيل
الابد دوام الشيء في الماضي والسرمد دوام الشيء في المستقبل ثم قال
كون الابد موضوعا لدوام الشيء في الماضي ليس بثبت فانه في الاستعمال الدائم — سرمد
الاستقبال وبقي ههنا فائدة مهمة وهي ما قال ابن مالك في التسهيل من
ان الابد والدهر والليل والنهار مقرونة بالالف واللام كما اذا اتصل

٧٥

اذا اتصل كان ذلك الابد او الدهر لا يصلح ان يراد به غير التعميم اللغوي فصد المبالغة مجازا كما تقول اتاني اهل الدنيا وانما اتاه ناس منهم وان اسماء الشهور يلزم التعميم وان اضيف احتمل التعميم والتبعيض كقوله عليه السلام من صام رمضان الحديث وقوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن الآية وقال الامام ابن خروف اسماء الايام بجملة وسنة كاسماء الشهور ان اضيف اليها اليوم احتمل التعميم والتبعيض قوله فليس بشيء يصح بمعنى ليس بشيء يصلح ويعتد به وهذا مبالغة عظيمة لان المحال والمعدوم يقع عليهما اسم الشيء فاذا نفى اطلاق شيء عليه فقد بولغ في ترك الاعتداد به الى حد ليس بعده حد وهو كقولهم اقل من لا شيء قال الشارح في شرح الكشاف ولا شيء جعل بمنزلة اسم واحد فدخل حرف الجر عليه وليس لا بمعنى غير وقال في موضع آخر لا هذه بمعنى غير حرف او اسم ظهر اعرابه فيما بعده وعن الزمخشري انها زائدة وهو مجرور بمن والمعنى فلان في حساب الاشياء كاقل شيء او غير زائدة اي اقل من النفي بمعنى انه لا يلتفت اليه وقال بعضهم اذا دخل الجار على النافية منع منها بناء المنفي بعدها للتعذر تقدير من بعدها اذ لا يجوز بلا من شيء ويجوز الفتح نظرا الى لا ولا ذكر له في الكتب المشهورة وقال في مغني اللبيب وعن الكوفيين انها اسم وما بعدها خفض بالاضافة وغيرهم يراها حرفا ويسميها زائدة لفظا لا معنى وقال ابو علي قد بني الاسم بلا قوله والاصل قصد اسكن الصاد وابدل اي الصاد بالزاء وكل صاد وقعت قبل الدال يجوز ان تشمها رائحة الزاء اذا تحركت وان تقلبها زاء محضا اذا سكنت وبعضهم يقول من قصد له بالقاف اي من اعطى قصدا اي قليلا وكلام العرب بالفاء بنقطة قوله وحكى قطرب

مطلب بيان تركيب جلس شيء

بمعنى اسم

طاهر ولقب محمد بن مستنير النحوي قوله وجاء نحو جن وشل يقال شل يده اذا
صارت ذا علة قال سيبويه اذا اردت نسبتهما اليه تعالى كانا افعل نحو اجنه
الله واشله قيل وفي التمثيل به نظر لانه يستعمل مبنيا للفاعل ايضا يقال شللت
يده بشل بالكسر في الماضي والفتح في الغابر وفيه ان التمثيل بشل بالسين
المهملة وقيد عدة لما بني للمفعول ابدا مخالف لافادة صاحب الكشف حيث
قال فاد يفيد فيدا ويفود فودا وكذا عدوا عك منه مخالف للصحاح حيث
قال وعك محمي من باب وعد فهو موعوك والوعك نفث محمي قوله مبنية للمفعول
ابدا وكذا للعرب احرف لا يتكلمون بها الا على سبيل المفعول به وان كانت
بمعنى الفاعل مثل ذهي الرجل وعني بالامر ونتجت الناقة والشاة
واشباهها حكي ابن دريد زها يزهو زهوا اي تكبر غير مجهول ذكره في الصحاح
قوله للعلم بفاعلها في غالب العادة فيه ان هذا التعليل يفيد بناء هذه الافعال
للمفعول غالبا لا ابدا والاولى ان يقال اشعارا بعدم الاختيار الا ان يقال
ما ذكره حكمة لا علة قوله في اوله احدى الزوائد الاربعة اعترض عليه
بنصر فانه صدق عليه هذا التعريف ليس بمضارع واجيب عنه بان المراد
بما فعل ماض فمعنى التعريف فعل ماض نحو يدفي اوله احدى الزوائد واعترض
عليه ايضا بنحو نرجس ويشكر اسما واجيب بان كلا منهما فعل مضارع في اصل
الوضع ثم نقل الى الاسمية وبان المراد ما يكون احدى الزوائد بقصد المضارع
قوله والنون التي يكون له مع غيره صوت تعظيما كقوله تعالى ونريد ان نمن او
مشاركة نحو انا وزيد نفعل او اما حقيقة كالمثال الثاني او اعتبارا لان هذه
الصيغة انما يستعملها المتكلم نفسه لا نمله اتباعا يذهبوا الى مذهبه وقد يستعملها
وحده تنزيلا للنفس منزلة الجملة مجازا قوله اذا كان مع غيره وقع قبله بسطر

بلغ وصل

بسطر وبعده بصحيفة مع غيره فان كان تابعا فالاول يوافق ما قالوا من
ان لفظة مع لا تدخل الا على المتبوع فلا يقال جاء الامير مع الوزير بل يقال
جاء الوزير معه والثاني يخالفه كقوله تعالى ان الله معنا
وان كان متبوعا انعكس الامر لانه يتنوع بالاعتبار او
يقال قد يقصد بها مجرد المصاحبة كما ذكره الشريف في حواشي شرح
المفتاح اعلم ان مع اسم بدليل التنوين في قولك معا ودخول الجار في
حكاية سيبويه ذهبت من معه وقراءة بعضهم هذا ذكر من معي وتسكين عينه
لغة تميم وربيعة لا ضرورة خلافا لسيبويه وكسميتها حينئذ باقية وقول النحاس
ح مع حرف بالاجماع مردود وتستعمل مضافة فتكون ظرفا ولها حينئذ معان
ثلثة احدها موضع الاجتماع ولذا يخبر بها عن الذات نحو الله معكم و
الثاني زمانه نحو جئتك مع العصر والثالث مرادفة عند وعليه القراءة
وحكاية سيبويه السابقتان ومفردة فتنون وتكون حالا وقد جاءت
ظرفا مخبرا به وهي في الافراد بمعنى جميعا عند ابن مالك وهو خلاف قول ثعلب
اذا قلت جاءا جميعا يحتمل ان فعلهما في وقت او في وقتين فاذا قلت جاءا
معا فالوقت واحد وقال الراغب مع يقتضي الاجتماع اما في المكان نحو هما
في الدار معا او في الزمان نحو ولدا معا او في المعنى كالمتضائفين نحو الاخ
والاب معا او في الشرف والرتبة نحو هما في العلو وتقتضي معنى النصرة وان
المضاف اليه لفظ مع هو المنصور نحو قوله تعالى لا تحزن ان الله معنا اي ناصرنا
الله قوله ويستعمل في المتكلم وحده في موضع التفخيم لعده المعظم كالجماعة
قال في المطول ولم يجئ ذلك للغائب والمخاطب في الكلام القديم وانما هو
استعمال المولدين قبل اي في الضمير والا فالجمع في الاسم الظاهر قد جاء

بيان لفظة مع

مطلب استعمال الجماعة في موضع الواحد

في القرآن للواحد كما قالوا في قوله تعالى فنادته الملائكة ان المنادي كان
جبرائيل عليه السلام وحده وفيه نظر لان الجمع المحلي باللام ينسلخ عنه في مثل
هذا الموضع معنى الجمعية فيكون مفردا في المعنى ولا كلام فيه والمراد بالكلام
القديم كلام القدماء من البلغاء البدويين لا القران العظيم بدليل
ما بعده وانما هو استعمال المولدين فان قلت قد جاء مثل ذلك في القران المجيد
حيث قال عز من قائل يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فكيف يستقيم هذا
الحصر وحمله على الاضافي لا يدفع لزوم كون القران واردا على اسلوب المولدين
ولو في بعض المواضع قلت من باب تغليب المخاطب على الغائب اي اذا طلقت
انت وامتك وانما خص النداء وعم الخطاب بالحكم لانه امامه
امته فنداؤه كندائهم او لان الكلام معه والحكم يعمهم بقي ههنا بحث
وهو ان صاحب الكشاف والقاضي جوزا في قوله تعالى فان لم يستجيبوا لكم
فاعلموا ان يكون الجمع لتعظيم رسول الله عليه السلام واستشهد له الزمخشري
بقول الشاعر فان شئت حرمت النساء سواكم وذكر القاضي في قوله تعالى
ن والقلم وما يسطرون ان ضمير يسطرون راجع الى القلم والجمع للتعظيم ان اريد
بالقلم القلم الذي خط اللوح وفي قوله على خوف من فرعون وملائهم ان
الضمير لفرعون وجمعه على ما هو المعتاد في ضمير العظماء فقد وقع كلا الامرين في
القران المجيد وحمله على اسلوب المولدين لا يلتزمه عاقل على ان الظاهر ان
البيت الذي ذكره الزمخشري في موقع الاستشهاد من كلام القدماء فكيف
يصح قول الشارح ولم يجئ وذكر صاحب العناية في شرح ديباجة الهداية
انه اراد بقوله رسلا وانبيا محمدا عليه السلام جمعه تعظيما له واجلالا لقدره
وذكر الدماميني في شرح المغني وربما خوطبت المراة الواحدة بخطاب

مطلب بيان كونه جمعا للتعظيم

84

٧٧

بخطاب بجماعة الذكور يقول الرجل عن اهله فعلوا كذا مبالغة
في سترها فيعدل عن الافراد والتانيث الى الجمع التاكيد ليبعد عن
الضمير لها بمرتبتين ومنه قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام فقال
لاهله امكثوا واما ذكره القاضي في تفسير سورة النساء حيث قال في قوله
ولولا فضل الله عليكم الضمير للرسول وجمعه للتعظيم فليس بشيء اذ لم يقرا
به ههنا في شيء من القرآن قوله واعترض بانه يستعمل في الله تعالى وليس
بغائب قيل فيه نظر لان الياء لغة موضوعة لا يطلق عليه اسم الغائب ومنع
التوقيف ان ثبت لا ينافيه لان كلامنا ليس في الدلالة الشرعية على
ان المتكلم يقول على الشاهد فقد اطلقوه ولا بد فيه اذ يراد الغائب عن
حواسنا ومنه قوله تعالى يؤمنون بالغيب على وجه وفيه نظر قوله واجيب بان المراد
اللفظ لكن اما اذا لم يرد اللفظ فلا يجوز كما لا يطلق عليه متكلم ولا مخا طب
لا يطلق عليه غائب وكون الله تعالى غيرها ليس بحال لان المتكلم ومخاطب
والغيبة بالنسبة علينا وفيه نظر واعلم ان الامام فخر الدين الرازي في شرح
اسماء الله تعالى ان مذهب اصحابنا انها توقيفية وقالت المعتزلة والكرامية
انه اذا دل العقل على معنى اللفظ ثابت في حقه تعالى جاز اطلاق ذلك اللفظ
عليه ورد به الاذن او لم يرد وهو قول ابي بكر من اصحابنا واختيار الغزالي
ان الاسماء موقوفة على الاذن واما الصفات فغير موقوفة فعلى مذهب
اصحابنا لا يطلق الغائب عليه وعلى غير مذهبهم يطلق كذا قيل وههنا
فائدة مهمة قال في شرح العقايد واذا ورد الشرع باطلاق ما يرادفه
من تلك اللغة او من لغة اخرى وما لا يلازم معناه ثم قال وفيه نظر اي في
الاخير لان لكل اسم ورد به الشرع له لوازم كثيرة كالخالق تلا وسى

مطلب يعرف فيه اختلاف كون اسماء الله

لو لازم معناه مفهوم خالق الخنازير والشياطين والشرور ونحو ذلك
مما يوهم شيئا ولو بالنظر الى الظاهر ذكره في بعض حواشيه ولا شك ان الايهام
المذكور قد يكون في المرادف ايضا فتعميم النظر اولى كما عمم بعضهم فلا
يطلق السخي ولا الطبيب ولا العارف ولا الفقيه ولا العاقل ولا
الفطن الى غير ذلك من الاسماء التي فيها نوع ايهام بما لا يصح في حقه
تعالى على ما ذهب اليه القاضي ابو بكر من اصحابنا وقد يقال لا بد مع
نفي الايهام من الاشعار بالتعظيم حتى يصح الاطلاق بلا توقيف في
شرح المقاصد اطلاق اهل كل لغة اسما مختصا بلغتهم على الله تعالى
كقولهم خداى وتكرى سائغ وذائع من غير نكير وكان اجماعا وكم
بوروده شرع ورود كتاب او سنة متواترة او اجماع واختلفوا فيما ورد به
خبر واحد فاجازه طائفة لانه من باب العمل وافعال اللسان وذلك جائز
بخبر واحد ومنعه آخرون لرجوعه الى اعتقاد ما يجوز ويستحيل على الله تعالى
وطريق هذا القطع قال القاضي عياض والصواب جوازه لاشتماله على العمل
في شرح مسلم وقد يقرر في علم الاسماء ان جواز استعمال الفعل بالنسبة الى الله تعالى
لا يستلزم جواز اطلاق اسم الفاعل عليه تعالى وان الاطلاقات الشرعية غير منتهية
ولا ممنوعة شرعا وقد جاء تبارك الله ولا يقال الله متبارك والله يدعوا
الى دار السلام ولا يقال الله داع فتاب عليه ولا يقال تائب ومثل في الكتاب والسنة
كثير وان هذا لا يختص بالله تعالى بل بالنسبة الى الانبياء عليهم الصلوة
والسلام ايضا كذلك ذكره في شرح البزدوي لعلاء الدين وقال بعض
شراح المشارق في حديث ان الله رفيق يحب الرفق لا يجوز اطلاق
الرفيق عليه تعالى اسما ولا يقال في الدعاء على وجه الاخبار لا تسمية

الاسمية وقال في بعض حواشي المطول في قول حسان في مدح النبي عليه السلام
بعينين دعجاو من تحت حاجب انحج كمشق النون من خط كاتب يجوز
ان يراد كاتب الازل على منوال نقاش الازل لانه ليس بطريق
التصريح ولا يلتفت في مثل ذلك الى ما هو لازم ضمنا لانه ليس بمحذور
ويشهد بذلك الايات والاحاديث وقال الرازي في التفسير الكبير
وقد ورد وعلم آدم الاسماء كلها ولا يجوز معلم وورد يحبهم ولا يجوز
عندي بالمحب وقال الطيبي في شرح التبيان ما ورد في شرح السنة عن
النبي عليه السلام في جواب من قال فاني طبيب انت رفيق والله الطبيب
ليس باذن منه عليه السلام في تسمية الله تعالى بالطبيب لو قوعه
مقابلا لقوله طبيب مشاكلة وطباق للجواب على السؤال كقوله تعالى
تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك قال صاحب الكشاف سلك
بالكلام طريق المشاكلة وبينه فقيل في نفسك بقوله في نفسي وقال
في شرح المقاصد قد وجدنا من الاوصاف ما يمتنع اطلاقها مع
ورود الشرع بها كالماكر والمستهزئ والمنشئ والحارث والزارع
والرامي لانه في صحة الاجراء على الاطلاق لا يكفي مجرد وقوعها في
الكتاب والسنة بحسب اقتضاء المقام وسياق الكلام بل يجب ان لا
يخلوا عن نوع تعظيم ورعاية وقال في النجم الوهاج في اطلاق اسم
الصانع على الله تعالى نظر اذ لم يرد به اذن في كتاب ولا سنة
واجاب بان البيهقي رواه المركب المهدي قال الله تعالى صنع الله الذي
اتقن كل شئ وقال عليه السلام ان الله صنع كل صانع وصنعته
وفيه نظر قوله لكثرة دورها في كلامهم اما بنفسها واما بابعاضها

فتكون باعتبار جريانها مجرى النفس الت فج واستيناس المسامع بها
مستلزمة للخفة الجابرة للثقل الناشي من الزيادة ومعنى كون الحركات
ابعاضا هو ان الواو ضمة ومدة ومدة الضم فالواو اذن حاصلة من
ضمتين وكذلك الالف فتحة ومدة ومدة الفتحة فتحة فتكون الالف
حاصلة من فتحتين وكذلك الياء كسرة ومدة الكسرة كسرة فهي
من كسرتين قوله ولا سيما لا لنفي الجنس وسيّ مثل مثل وزنا ومعنى سُمّها عند
الجمهور واصله سِوَى او سيو والواقع بعدها اذا كان مفردا اما مجرور
على انه مضاف اليه وما زائدة او بدل من ما هي نكرة غير موصوفة او
مرفوع على انه مبتداء محذوف والجملة صلة ان جعلت ما موصولة وصفة
ان جعلت موصوفة والجر اولى لقلة حذف صدر الجملة الواقعة صلة او
صفة صرح به الراضي او منصوب على تقدير اعني او على انه تمييز ان كان
نكرة لانه بتقدير التنوين وقيل على الاستثناء في الوجهين وقيل انه منصوب
على انه تشبيه بالمفعول به وقال صاحب الغرة لا اعرف للنصب وجها وانما
قال سيبويه على قوله ولا سيما يوما بدارة جلجل ويوم ههنا منصوب على الظرف
وقيل ليس بظرف بل هو منصوب على التشبيه بالمفعول فعدم تجويز النصب اذا كان
معرفة وهم من الاندلسي وعلى التقادير خبر لا محذوف عند غير الاخفش
وعنده ما خبر لا ويلزم قطع سي عن الاضافة من غير عوض قبله وكون خبر لا
معرفة وجوابه انه يقدر ما نكرة موصوفة وقد يحذف منه كلمة لا تخفيفا
مع انها مرادة ولهذا لا يتفاوت المعنى وقد يخفف الياء مع وجود لا وحذفها
وقد يقال لا سواء لا سيما والواو التي تدخل عليها في بعض المواضع
اعتراضية ذكره الراضي وقيل حالية وقيل عاطفة وفي مغني اللبيب وتشديد يائه

بيان اعراب لا سيما

فمثله جاءني القوم ولا سيما زيد اي ولا مثل زيد موجود بين القوم الذين جاءني اي هو كان اخص به واشد اختلاصا في المجيء وخبر لا محذوف اخي چلبي رحمه الله

بانه ودخول الواو على لا واجب قال ثعلب من استعمله على خلاف ٧٩
ماجاء فی البیت فهو مخطئ وقال البلبانی فی شرح تلخیص الجامع
ومولانا خسرو فی حاشیة القاضی وابن الهمام وقوام الدین الا تقانی
فی فتح القدیر وغایة البیان واستعماله بلا لا لا نظیر له فی کلام العرب
العرباء ثم عدها من کلمات الاستثنا لکون ما بعدها مخرجا عما قبلها من
حیث اولویة بالحکم المتقدم ولا فلیس منها حقیقة صرح به الرضی
فاندفع اعتراض صاحب المتوسط فی الشرح الکبیر على من عده من
کلمات الاستثناء وقد یحذف ما بعد لا سیما راکبا فهو بمعنى مخصوصا راکبا
وکذا فی زید شجاع لا سیما وهو راکب والواو التی بعده للحال وقیل
عاطفة على مقدر کانه قیل لا سیما هو لا بس السلاح وهو راکب وعدم مجیء
الواو قبله ح کثیر والمجیء اکثر **قوله** لمشابهتها حروف اللین فی جهة الخفاء
والغنة الاولى ذکر اللین المد ایضا او المد اذ یلزم وجوده اللین فی حروف من غیر عکس
وسمیت حروف اللین لانها تخرج بلین من غیر کلفة وخشونة على اللسان
لاتساع مخرجها فان المخرج اذا اتسع انتشر الصوت ولان واذا ضاق
انضغط فیه الصوت وصلب والخفاء الهمس وهو ضد الجهر قال مکی
فی الرعایة الغنة نون ساکنة خفیفة یخرج من الخیشوم تابعة للنون
الساکنة ولو تنوینا وللمیم الساکنة وانها حرف مجهور شدید لا عمل
للسان فیه والحق انها لیست بحرف بل هی صفة شبیهة بصوت الغزالة
اذا ضاع ولدها محلها النون ولو تنوینا ومیم اذا سکنتا ولم تظهرا
والخیشوم مخرج محلها فقول الجزری فی مقدمته وغنة مخرجها محلها
اراد به محل غنة مخرجه او وغنة مخرج محلها بتقدیر المضاف لانها

صفة والا ذكرها في الصفات ولانه كان ينبغي ان يذكر عوضها النون
المخفاة فان مخرجها من الخيشوم وهي حرف بخلاف الغنة مع ان منهم
من يسمى النون الساكنة المخفاة قبل حروف الاخفاء غنة مع القول
بحرفيتها كالجاربردي فانه عدها من الحروف المتفرعة فيمكن حمل الغنة
في المقدمة على النون المخفاة الفرعها بلا تكلف والخيشوم حرف الانف
المنجذب الى داخل الفم ذكره في التمهيد وقيل اقصى الانف ولاجل هذه
المشابهة حذفوا النون من لم يك وقيل لمشابهتها اياها في امتداد
الصوت وقيل حذف تخفيف لكثرة الاستعمال ذكره في بعض حواشي القاضي
فان وصلت بساكن ردت نونها كقوله تعالى لم يكن الذين كفروا ولا
يجيز سيبويه سقوط النون عند ملاقات ساكن وقد اجازه يونس
وهو قليل ذكره في شرح الالفية قوله لان المضارعة في اللغة المشابهة
واصل المضارعة تقابل السخلتين على ضرع الشاة عند الرضاع
يقال ضارع السخلتان اذا اخذ كل واحد بحلمة من الضرع ثم اتسع
فقيل لكل شبيهين مضارعان كذا في شرح المفصل لابن يعيش قوله
في الحركات والسكنات لما قال في الحركات بلفظ الجمع لوجوها في
كل منهما قال والسكنات للمشاكلة او باعتبار الافراد والالف
واللام يخرجها عن معنى الجمعية قوله والمطلق الاسم في وقوعه مشتركا
اي بين الحال والاستقبال كاشتراك العين او المراد به الاشتراك
اللغوي وهو الابهام فيكون المعنى في كونه مبهما لاحتمال الحال و
الاستقبال كابهام النكرة لاحتمال الافراد على ما اشار اليه بقوله
كما ان رجلا الخ قوله وتخصصه بالسين وسوف وانما عرف السين بلام

حذف نون يكن

مطلب بيان معاني السين وسوف

بلام العهد اشارة الى سين الاستقبال لانه يجيء لمعان أُخر كالطلب
والتحول والاصابة على صفة والاعتقاد والسؤال والتسليم والوقف
بعد كاف المؤنث نحو اكرمتكس ويسمى سين الكسكسة ولم يعرف سوف
لانه لا يجيء الا للاستقبال فصار علماً لهذا الحرف فلا يعرف وقولهم
فلان يَقْتَاتُ السوف اى يعيش بالاماني ليس بوارد لانه ليس بعلم
لسوف الدال على الاستقبال وينفرد سوف عن السين بدخول اللام نحو
ولسوف يعطيك وبالفصل بالفعل الملغى كقوله وما ادرى ولسوف
اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء وقول صاحب المختصر ولا فصل
بينها وبين الفعل ليس بذاك قوله لهذه المشابهة التامة اعرب
ولا يلزم تسمية الماضي مضارعا بوجود المشابهة التامة فيه كما
بين في شرح الزنجانية لان اعتبار التناسب في التسمية لترجيح الكلام
على غيره حال الوضع فلا يصح نقضه لوجوده في غيره المسمى لكن يلزم
اعرابه على ما لا يخفى فالاولى فيها اتيان ما ليس في الماضي وهو
ان للمضارع معاني متعاقبة على صيغته بتعاقب العوامل وهي
كونه مأمورا به وعلة ومعطوفا ومستأنفا كما ان للاسم معاني متعاقبة
على صيغته بتعاقب العوامل وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة
كما ذكره ابن مالك في شرح التسهيل قوله من سائر الافعال قيل

مطلب في كلمة سائر

ان السائر بمعنى الجميع واستعماله بمعنى الباقي غلط في لغة العرب
وفي الكشف على وفق التلميح انه بمعنى الباقي واستعماله بمعنى الجميع من
غلط الخاصة وقال ابن الصلاح في مشكل الوسيط لا يقبل ما تفرد به
الجوهري وانكر عليه قوله سائر الناس جميعهم وقال انه مما تفرد به

ورد بانه لم يتفرد به بل التبريزي والجواليقي وغيرهما نقلوا ذلك قال الحريري في درة الغواص في اوهام الخواص ومن اوهامهم الفاضحة واغلاطهم الواضحة انهم يستعملون سائر بمعنى الجميع وهو في كلام العرب بمعنى الباقي وقال النووي سائر بمعنى الجميع لغة صحيحة وقد استعمله الفقهاء في مواضع كثيرة ذكره في شرح تحرير الفاظ التنبيه وقال ابن الحاجب في شرح المفصل انه بمعنى الجميع وبمعنى الباقي وقال صاحب الكشاف في الفائق انه بمعنى الباقي واستعماله بمعنى الجميع من غلط العامة والحق ان كلا من المعنيين ثابت ذكره في حواشي التلويح قال ابن دريد سائر الشيء معظمه وجله ولا يستغرقه كقولهم جاء سائر بني فلان اي جلهم وكذلك سائر المال اي معظمه وقال ابو علي وابن ولاد السائر لما كثر والبقية لما قل ولهذا يقول اخذت من الكتاب ورقة وتركت سائره ولا تقول بقيته وقال ابن بري من جعل سائرا من سار يسير يجوز ان يقول لقيت سائر القوم اي جماعة التي يسير فيها هذا الاسم كذا في تهذيب اللغة قوله والحاكم في ذلك العرف اي يريد ان تعيين مقدار الحال مفوض الى العرف بحسب الافعال فلا تعين له بمقدار مخصوص فانه يقال ياكل ويمشي ويحج ويكتب القران ويجاهد الكفار ويعد كل ذلك حالا ولا شك في اختلاف مقادير ازمنتها وهذا على مذهب المتكلمين القائلين بان الزمان موهوم محض مركب من آنات موهومة لا من اجزاء موجودة فالان عندهم جزء موهوم لموهوم آخر هو الزمان واما عند الحكماء القائلين بان الزمان موجود متصل فالحال عندهم هو الآن عرض حال في الزمان

في الزمان لاجزء منه فالآن بحسب ظاهر مقالاتهم عرض موجود حال
في زمان موجود ثم ان ما ذكره الشارح في تفسير الحال لا يستقيم في ابتداء
الزمان وانتهائه ولا بالنسبة الى الامور الآتية الا ان يقال الوقوع
في الاجزاء المذكورة ولو في واحد منها وقوع في الحال وقد يقال ان
الحاكم في ان الحال اي ما قاله هو العرف والا فلا وجود لها في الحقيقة
كما ليس لها صيغة خاصة لانه اذا اعني آخر جزء من الماضي لحقه
او اول جزء من المستقبل من غير ان يعقبه منهما شيء يسمى حالا قوله
والمراد به ما يترقب وجوده الخ ربما يعرض فيقال ان كلمة يترقب
دال على زمان مستقبل فيلزم ان يترقب وجود المستقبل في
المستقبل فيلزم ان يكون الشيء ظرفا لنفسه او يكون للزمان
زمان آخر هو ظرف له فان جعل يترقب بمعنى الحال كان كل من الحال
والاستقبال مأخوذا في تعريف الآخر وهكذا يدقق في امثال قولهم يأتي
الزمان المستقبل ويرد هذا ايضا في قوله وجوده بعد زمانك سواء
حمل يترقب على الاستقبال او على الحال وايضا على تقدير حمل يترقب
على الاستقبال يلزم محذور آخر لان كون الترقب في الاستقبال يقتضي
عدم حصول الزمان المستقبل بعد زمان التكلم وقوله وجوده بعد
زمانك يقتضي حصول الزمان بعده فيلزم اجتماع النقيضين على
تقدير اتحاد الزمانين وخروج الزمان الذي يحصل عقيب الحال على
تقدير تغايرهما ولك ان تقول في الشق الاول من الاعتراض الاول
ان كون الترقب في المستقبل لا يستلزم كون المترقب فيه حتى يلزم
احد المحذورين او يجوز ان يترقب في الزمان المستقبل نفس وجود

الزمان لا في زمان وجوابه مرّ في اول الفصل قوله يفعل الآن وهو
مبنيّ على الفتح دائما وفي الاصل ان على وزن قال معناه حان ثم جعلوه اسما
لزمان التكلم وعُرّف بالالف واللام تنبيها على تعيّنه وتعيده بزمان
التكلم فبقي على ما كان عليه من الفتحة وقد ينقل الفعل الى الاسماء الا ان ك
وهو قليل وعليه قوله عليه السلام ان الله نهاكم عن قيل وقال ومن هذا
القبيل قوله عليه السلام وهو الزمان الذي ذكره الله في قوله كلا بل ر
فاندفع ما قيل ان اراد به المصدر فالرين وان اراد به حكاية الفعل
فالفعل لا يحكى بالالف واللام قوله لانه اى لان الفعل يستقبل الوقوع
في الزمان الآتي ان الزمان يستقبله اى الفعل وقيل كان الفاعل يقبل
على ايقاع الفعل والفعل مستقبل قوله توجيه الاول لا يخلو عن حزازة
بفتح الحاء المهملة والزائين المعجمتين في الحز وهو القطع اى الوجه الاول
لا يخلو عن كونه ضعيفا منقطعا عنه يحتاج اليه قوله الصحيح انه مشترك
بينهما لم اعترض عليهم ان الفعل في عرفهم ما دل على معنى يقترن باحد
الازمنة الثلثة فيلزم من هذا ان لا يكون مشتركا بين الحال والاستقبال
ثم قال رحمه الله لمن كشف المقال ويمكن ان يقال ان المضارع يصدق
عليه انه اقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود الواحد بين الاثنين
والمراد الاقتران لا يفيد فقط ولانه مقترن بحسب كل وضع لواحد
تأمل قوله هذا ولكن تبادر الفهم الى الحال الح اى مضى هذا وخذ هذا او
الامر هذا او هكذا كما ذكره وهو من الاقتضاب الذي يقرب من التخلص
لانه يدل على الخروج من كلام الى كلام مع نوع ارتباط فيها ان الواو
بعده للحال والتبادر الى الحال يؤكد كونه حقيقة فيها كما ذهب اليه

مبحث الآن

مطلب مستقبل

مبحث في لفظ هذا

اليه ابن جني وكثير من المحققين لان من الاقوى امارات الحقيقة على ٨٧
ان اللفظ اذا دار بين الاشتراك والمجاز فالمجاز راجح كما قرر في اصول
الفقه قوله ايضا من مناسبة ان يكون لها صيغة خاصة قد يقال انهم خصصوا
الماضي بفعل والمستقبل بافعل فتعين ان يكون المضارع للحال قوله
اختص بزمان الاستقبال ويخلص للاستقبال ايضا بنون التاكيد ولا
للنهي لانها للطلب والطلب في الاستقبال ولا للنفي فانها للاستقبال
ايضا عند بعضهم وعند الاخفش ان صلاحيته للحال باقية واما ذكره
لا كقوله تعالى وما لكم لا تؤمنوا بالله ومالي لا ارى الهدهد ومالي لا
اعبد والدعاء اي اذا اريد بالمضارع الدعاء يكون للاستقبال
لان الدعاء في الاستقبال ولام الامر لانها للطلب ايضا وحروف
النواصب للمضارع لانها ايضا للاستقبال واعماله في الظرف
المستقبل فانها اذا عمل فيهما مستقبلا لكون معمول الواقع هو فيه
مستقبلا وما عدا اذا اي اعمالها في ما عدا اذا من ادوات الشرط في
اسناده الى متوقع وانتصابه طلبا ووعدا ومصاحبة اداة ترج
او اشفاق ولو المصدرية والامثلة في شرح التسهيل وينصرف
الى المعنى بلم ولما الجازمة ولو شرطية غالبا وباذ وربما وقد في مواضع
قوله وسيما حرف التنفيس قال رضي المعنى قولهم في السين وسوف
حرفي تنفيس لاحسن فيهما في استقبال لانها اوضح ثم قال الزمخشري
في قوله تعالى اولئك سيرحمهم الله انما مفيد وجود الرحمة لا محالة فهي
مؤكدة للوعد واعترض عليه بعض الفضلاء بان وجود الرحمة مستفاد
من الفعل لا من السين وبان الوجوب المشار اليه بقوله لا محالة لا اشعار

مطلب بيان كون حروف النواصب للمضارع للاستقبال

marque du futur

مطلب يعرف فيه احوال السين الداخلة على الفعل

للسين به واجيب بانها موضوعة للدلالة على الوقوع مع التأخر
فاذا كان المقام ليس مقام التأخر لكونه بشارة تمحضت لافادة الوقوع
وبتحقيق الوقوع يصل الى درجة الوجوب وقال في موضع آخر منه زعم
الزمخشري انها اذا دخلت على فعل محبوب او مكروه افادة انه واقع
لامحالة ثم قال ولم ار من فهم وجه ذلك ووجهه ان دخولها على ما
يفيد الوعيد او الوعد مقتض لتوكيده وتثبيت معناه وقد اوفى الى ذلك
في قوله تعالى فسيكفيكهم الله فقال معنى السين ان ذلك كائن لامحالة
وان تأخر الى حين وصرح في قوله تعالى اولئك سيرحمهم الله بان
السين مفيدة وجود الرحمة لامحالة فهي تأكيد الوعد كما يؤكد
الوعيد اذا قلت سانتقم منك وقال الشارح الكشاف ان
السين في الاثبات مقابلة لن في النفي ولذا قد تمحض للتأكيد
من غير قصد الى معنى الاستقبال وقال ابن مجيد انها موضوعة للاستقبال
مع الدلالة على تحقيق ما دخلت هي عليه الخليل ان سيفعل جواب لن قال
يفعل كما ان ليفعلن جواب لا يفعل وقال صاحب المغني قال بعضهم
في قوله تعالى ستجدون آخرين السين للاستمرار لا للاستقبال مثل سيقول ل
السفهاء وانها نزلت بعد قولهم ولاهم عن قبلتهم ولكن دخلت
السين اشعارا بالاستمرار لا للاستقبال ثم قال وهذا الذي قاله لا يعرفه
النحاة وما استند اليه من انها نزلت بعد قولهم خلاف ما صرح به الزمخشري
حيث قال فائدة الاخبار بقولهم قبل وقوعه ان المفاجاة للمكروه
اشد والعلم به قبل وقوعه ابعد عن الاضطراب اذا وقع والقاضي حيث
قال فائدة تقديم الاخبارية توطين النفس واعداد الجواب وتوسلم

ولو سلم فالاستمرار انما استفيد من المضارع كما تقول فلان يقري
الضيف ويضع الجميع يريد ان ذلك دأبه والسين مفيدة للاستقبال
اذ الاستمرار انما يكون في المستقبل وقال الامام ان هذا اللفظ وان كان
للمستقبل ظاهرا لكنه قد يستعمل في الماضي ايضا كالرجل يعمل عملا
فيطعن بعض اعدائه فيقول انا اعلم انهم اذا ذكروه مرة فسيذكرونه
مرة اخرى فصح على هذا التأويل انه يقول سيقول السفهاء من الناس
ذلك وقد وردت الاخبار انهم لما قالوا ذلك نزلت الآية
قوله يقال نفقته اذا وسعته هذا غير مستقيم لان يقال غائب فلا يلائم
الخطاب فالصواب تقول كذا في شرح الكشاف وقد سبق بعض ما يتعلق
بهذا قوله سوف اكثر تنفيسا على ما قاله البصريون قيل هذا دعوى
مجرد عن دليل ومردود ايضا لان العرب عبرت سيفعل وسوف
يفعل عن معنى واحد ومن ذلك قوله تعالى وسوف يؤتي الله المؤمنين
اجرا عظيما وقوله فسيدخلهم ربهم برحمة منه واجاب بعض الافاضل
بانه يقول وعندي ان هذا ليس دعوى مجردة وما اورده في التمسك
لا يدل على انهما بمعنى واحد فتدبر فتأمله قوله وقد يخفف بحذف الفاء
لم حكى الكسائي عن بعض الحجازيين سو وحكى صاحب المحكم سي وحكى
الكوفيون سف بسكون الفاء وفتحها وحكاية سي اغرب من وهذه الا
الثلاثة منتزعة من سوف اتفاقا وقال الكوفيون السين ايضا
ولهذا تسمى سين سوف قوله اذا دخله لام الابتداء اختص بزمان الحال
هذا ما ذهب اليه الكوفيون وابو علي وقال ابن مالك انها ليست مخلصة
للحال لمجيئها في الاستقبال ونقل بعضهم عن سيبويه انها توجد مع المستقبل

قليلا ويخلص للحال ايضا بالآن والساعة على الكثرة وجوزه بعضهم
بقاء المقرون بالآن وما في معناه كالساعة مستقبلا لمصاحبته للامر
الدال على الاستقبال كقوله تعالى فالآن باشروهن ويخلص ايضا
بنفيه بليس وما وان عند الاكثر وهذه اللام تدخل على الماضي
بما نص عليه الاخفش والجمهور على خلافه وعلى الماضي المقرون
بقد جوزه الجمهور وانكره جماعة وعلى الماضي المتصرف المجرد من
قد منعه الجمهور وجوزه جماعة وعلى الخبر المبتدأ المقدم وعلى خبره
المؤخر جوزه جماعة وانكره جماعة وظاهر القرآن يشعر بجواز
عمل ما بعدها فيما قبلها قال الله تعالى انا اليكم لمرسلون و
مثله كثير والمذكور في تفسير القاضي امتناع العمل صرح به في قوله
تعالى اذا ما مت لسوف اخرج حيا وبمثله صرح ابن مالك
ومنعه مطلقا وتبعه جماعة كثيرة وفي كلام الكشاف اضطراب
حيث سلم في هذه الآية عدم عمل ما بعد الحرف الذي له الصدر فيما
قبله وانه كالظرف وجوز اجازته في مواضع وكذا في كلام مغني
اللبيب حيث جزم في هذه الآية في موضع بانه اذا ظرف فلا اخرج
وانه ذلك من توسعهم في الظروف وفي موضع بانه التوسع
في الظرف بالتقديم في مثل قوله ونحن عن فضلك ما استغنينا
خاص بالشعر ذكره الدماميني وجوزه صاحب الكواشي في قوله تعالى ان
ربهم بهم يومئذ لخبير ونص عليه جمهور المتأخرين وهو المختار عند شارح
اللباب قوله وفي التنزيل الى ليحزنني قبل اللام في الآية ليست للحال
لان الذهاب ليس بموجود فيها اجيب بانها حكاية حال وبان اللام يجوز

مطلب يعرف فيه احوال لام الابتداى

٨٢ يجوز ان يكون للتأكيد وبان مضاف محذوف والتقدير قصد ان تذهبوا
به وقال ابن هشام وتقدير ابي حيّان قصدكم ان تذهبوا مردود بانه
يقتضي حذف الفاعل لان ان تذهبوا على تقديره منصوب فاندفع ما او
ورد بالآية على قول البيضاوي في تفسير قوله تعالى فلا خوف عليهم ولا
هم يحزنون الخوف على المتوقع والحزن على الواقع واما في قوله تعالى
ولسوف يعطيك ربك الآية قيل لام الابتداء لا تدخل الا على الجملة
الاسمية فما الوجه في دخولها على الفعل اجيب بانه صدر الجملة محذوف
فالتقدير لانا سوف اخرج حيّا ولانت سوف يعطيك وقد تضعف
بان اللام للتأكيد وهو باب اطناب فلا يليق معه الحذف قال ابن
الخبّاز في شرح الايضاح لام الابتداء لا تدخل على الجملة الفعليّة
الا في باب ان وهو قول صاحب الكشاف فانه صرّح في تفسير هذه الآية
ان لام الابتداء لا تدخل الا على المبتداء والخبر وقال ان المبتداء
مقدر اي ولانت سوف يعطيك وقال ابن حاجب اللام في ذلك
لام التوكيد وليست لام الابتداء وقول بعضهم انها لام الابتداء
وان الابتداء مقدر بعدها فاسد من جهات احديها ان اللام مع الابتداء
كقد مع الفعل وان مع الاسم فكما لا يحذف الفعل والاسم ويبقيان
بعد حذفهما كذلك اللام بعد حذف الاسم والثانية انه اذا
قدر المبتداء في نحو لسوف يقوم زيد يصير التقدير لزيد سوف
يقوم زيد ولا يخفى ما فيه من الضعف والثالثة انه يلزم اضمار
لا يحتاج اليه الكلام وقد قال صاحب المغني وفي الوجهين الا
الاخيرين نظر لان تكرار الظاهر انما يقبح اذا صرح بهما و

ولان النحويين قدروا مبتداء بعد الواو في نحو قمت واصك وجهه وبعد الفاء في نحو ومن عاد فينتقم الله منه وبعد اللام في نحو لا اقسم بيوم القيمة وكل ذلك تقدير لاجل الصناعة دون معنى فكذلك ههنا واما الاول فقد قال جماعة في ان هذان لساحران التقدير لهما ساحران فحذف المبتداء فبقيت اللام ولانه يجوز على الصحيح نحو لقائم زيد ثم قال ويضعف قول الزمخشري ان فيه تكلفين لغير ضرورة وهما تقدير محذوف وخلع اللام عن معنى الحال لئلا يجتمع دليلا الحال والاستقبال فقد صرح بذلك في تقدير لسوف اخرج حيا ويجوز جعل اللام للقسم كما جعل الكسائي لانها لا تدخل على المضارع الا مؤكدا كذا قال صاحب الكشاف وهذا قسم بل تارة يجب اللام ويمتنع النون وذلك مع التنفيس كالاية ومع تقديم المعمول بين اللام والفعل نحو ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون ومع كون الفعل للحال نحو لا اقسم وانما قدر البصريون ههنا مبتداء لانهم لا يجيزون لمن قصد الحال ان يقسم الا على جملة اسمية وتارة تمتنعان وذلك مع الفعل المنفي نحو تالله تفتؤ وتارة تجبان وذلك فيما بقي نحو تالله لاكيدن اصنامكم كذا في المغني

قوله وكسر غير التاء الخ اعلم انه تكسر حرف المضارعة كلها في بعض اللغة اذا كان ماضيه مكسور العين كما في بعض الثلاثي المجرد او مكسور الهمزة كما في السداسي وبعض الخماسي وبعض ليدل كسرتها على كسرة عين ماضيه وهمزته وفي بعضها وهي لغة بني عامر لا تكسر الياء فيهما الا اذا كان بعدها ياء اخرى قوله لا ينطبق

ولا ينطبق التعريف على ذلك اى على لغة من يكسر حرف المضارعة ويمكن
ان يجاب عنه بانه من الشواذ ولا يجب ان يدخل في الحد الشواذ بل انما
يحد نظرا الى اللغة الفصيحة لا الى غيرها قوله ويمكن الجواب بان الهاء
والسين زائدتان قال المبرد الهاء ليست من حروف الزيادة فا
فاورد عليه اهراق وذكر ابن الحاجب في بعض كتبه انه لا جواب عنه
الا دعوى الغلط ممن قاله لانه لما ابدل الهمزة في اهراق توهم انها
فاء فادخلت عليها الهمزة واسكنت وذكر في الصحاح انه يقال هراق
الماء يهريقه بفتح الهاء هراقة اى صبه واصله اراق يريق اراقة و
فيه لغة اخرى وهى اهرق الماء يهرقه اهراقا على افعل يفعل قال
سيبويه قد ابدلوا من الهمزة الهاء ثم الزمت فصارت كانها من
نفس الكلمة ثم ادخلت الالف على الهاء وتركت الهاء عوضا من حذفهم
العين لان اصل اهرق اريق وفيه لغة ثالثة وهى اهراق يهريق
اهريقا فهو مهريق والشيء مهراق ايضا بالتحريك هذا والمذكور
في الشرح هو هذا وذكر ابو البقاء انهم انما زادوا السين في
اسطاع يسطيع ليكون جبرا لما دخل الكلمة في التقييد لان اصلها من
اطوع يطوع وقال الفراء اصله استطاع حذفت التاء فليست
زيادة السين شاذة بل الشاذة فتح الهمزة وجعلها همزة قطع
وحذف التاء فمضارعه يسطيع بالفتح قوله ولا يجب ان يدخل في الحد
الشواذ كما لا يجب ان يدخل في حدود الفقهاء الاستحسانيات قوله
ونحو خصم وقتل الخ جواب دخل مقدر توجيهه ظاهر ويجوز في الخاء والقاف
الفتح بنقل حركة الصاد والتاء الاولين الى الخاء والقاف والكسر بحذف

حركتهما وتحريكهما بالكسر لان الساكن اذا حرك حرك
بالكسر وهذا الوجه اولى من الاول لان في الاول التباس
بماضي التفصيل قوله وههنا موضع بحث يعني بعد الجواب عنهما
بانهما على اربعة احرف تقديرا وعنهما بانهما على خمسة احرف
تقديرا في كلام المصنف بحث لان قوله الاسكان ماضيه على اربعة
احرف لا يدل على انه عليها لفظا او تقديرا قوله وقيه يستعمل لفظ
الاثنين لغرض المبالغة والتوكيد وقال الشاعر فان تزجراني يا ابن عفان انزجر وان تدعاني احم عرضا ممنعا
اي ان تمنعني وتنهني يا ابن عفان امتنع وان تتركني احفظ
عرضا معتدا وانشد الكسائي فقلت لصاحبي لا تحبسانا بنزع
اصوله واجتز شيحا ويروى واجذ ريعني قلت لصاحبي لا تمكث
بنزع اصول الكلام فحسب دون اصوله والاستشهاد انه خاطب الواحد
بلفظ الاثنين في قوله تزجراني وتدعاني وتحبسانا والعلة فيه على
ما في حواشي المطول ان اقل اقران الرجل في ماله واهله اثنان
واقل الرفقة ثلثة فجرى كلام الرجل على حسب ما الف من خطابه وقال
صاحب الكشاف في تفسير سورة ق ان العرب اكثر ما يرافق الرجل منهم
اثنان على السنتهم ان يقولوا خليلي وصاحبي قفا واسعدا حتى
خاطبوا الواحد خطاب الاثنين والبصريون ينكرون هذا اللزوم الاثنين
وذهب المبرد في مثل قفا في قول الشاعر قفا نبك من ذكرى الى ان تثنية
الفعل اعني قف ونظائره للتاكيد والمعنى مثلا قف قف وقد وجهه الجاربردي
في شرح الكشاف بانه حذف الفعل الثاني ثم اتى بفاعله وفاعل الفعل

قال الجوهري ان العرب ربما خاطبت الواحد بلفظ الاثنين صح

يعرف فيه اطلاق الاثنين على الواحد والاما فوق الاثنين

الفعل على صورة ضمير الاثنين متصلا بالفعل الاول وانكره الزجاج وقال
بل خطاب لصاحبيه في الواقع وقد يقال اراد قفن بالنون فابدل الالف
من النون واجرى الوصل مجرى الوقف واكثر ما يكون هذا في الوقف فان قيل
قد صرح في المطول ان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على غيره لا حقيقة ولا
مجازا قلنا منع ذلك مستندا بقول الشاعر فجعلن يدفع عاقلين اماسنا و
جعلن امعر رامتين شمالنا حيث اطلق عاقلين ورامتين على جبل عاقل
ورامت وجعل الفراء قوله تعالى ولمن خاف مقام ربه جنتان في هذا القبيل
وبقوله عليه السلام اذا سافرتما واذ نتما فليؤمكما اكبركما فان يؤمكما
للواحد لان احد الشخصين اذا كان اماما فالقائم مقام واحد وقد يستدل
بقوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان اذ لا يخرج الا من البحر المالح
وقوله تعالى القيا في جهنم كل كفار عنيد او ليس الخطاب للاثنين كما
ذكر في التفاسير وقوله تعالى نسيا حوتهما اذ الناسي صاحب موسى
عليه السلام ذكره في شرح الوقاية نعم قوله اذ لا يخرج الا من البحر الما
لح يخدشه قوله تعالى ومن كل تأكلون لحما طريا وتستخرجون حلية
تلبسونها وقد يراد من التثنية مجرد التعدد والتكرار وان كان فوق الاثنين
كما صرح به في قوله تعالى فارجع البصر كرتين قوله فلما يوجد كلمة ما في فلما
وكذا في طالما وجالما كافة للفعل عن طلب الفاعل في التركيب وان فهم
منه ما هو القليل وغيره وكذلك كتب مفصولة وقال الشريف في
حاشية ديباجة شرح المفتاح يجوز ان يكون ما كافة فانها كما تكف
ان عن العمل تكف الفعل عن العمل في الفاعل بحسب الظاهر وانما قلت
بحسب الظاهر لان المنع عن الفاعل حقيقة غير ممكن لامتناع صدور الفعل

قوله بعرف فيه احوال كلمة قلما وطالما وجالما

لانه فاعل والفعل ههنا يتعلق بحسب المعنى الى المصدر حال ودار
اى طال الجولان والدوران ويجوز ان يكون مصدرية والمصدر فاعل
طال وعلى التقدير والمصدر فاعل طال وعلى التقدير الاول يكتب
موصولة لانها تتمة الفعل وعلى الثانى يكتب موصوفة وقال ابو المكارم
فى شرح مختصر الوقاية واستمرار كتبها متصلة بالفعل يرد احتمال
المصدرية وقال ابن كمال باشا فى حاشية شرح المفتاح ما تكفه
عن طلب الفاعل النحوى على ما افصح عنه صاحب الكشاف حيث قال
تكفه عن طلب الفاعل لفظا ثم قال وهذا معظور وقد خفى على الشريف
حيث قال تكفه الفعل عن الفاعل بحسب الظاهر وكانه غافل عن
اطلاق الفاعل على الفاعل النحوى ايضا على وجه الحقيقة لا
على وجه المجاز ويجوز الفصل بينها وبين الفعل قال الكميت قد
طالما ابا الحروان الشم ويعبر بقلما عن النفى كما يعبر بالاكثر عن الكل
وهى طريقة مسلوكة قوله الضمير للشان اعلم انه يقع قبل الجملة ضمير غائب
يفسرها ويسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا والقصة اذا كان
مؤنثا ويعود الى ما فى الذهن من شان وقصة ويختار تانيثه
اذا كان فيها مؤنث غير فضلة نحو هى هند مليحة وفانها لا تعمى
الابصار لقصد المطابقة لا لرجوعه اليه ولم يسمع نحو هى
الامير بنى غرفة وهى زيد عالم وان كان القياس يقتضى جوازه
فقول صاحب الكشاف ان الضمير المقدر فى قوله تعالى ان تلكم الجنة ضمير
الشان والتقدير انه تلكم الجنة وكذا قول صاحب التلخيص او هى
زيد عالم ليس كما ينبغى وله خواص هى لا يكون غائبا ولا يفسر الا

مطلب يعرف فيه بيان ضمير الشان

الا جملة ولا يكون في الجملة التي تقع خبرا عنه ضمير يعود اليه ولا يعطف عليه ٨٧
ولا يؤكد ولا يبدل منه ويقع مبتدأ وما اصله المبتدأ ولا يحذف الا
قليلا ولا يجوز حذف خبره ولا يتقدم خبره عليه ولا يخبر عنه بالذي
ويستمر حذفه مع ان المفتوحة ولا يجوز تثنيته وجمعه ويكون المفسر
محل من الاعراب بخلاف سائر المفسرات ولا يستعمل الا في امر يراد
به منه التعظيم والتفخيم ولا يجوز اظهاره انتهى والقصة بلا النافية
قوله ما ولا النافيتان والفرق بينهما انهما اذا دخلا الاسماء
فما لنفي المعارف كثيرا والنكرات قليلا لتشبيهها بلا ولا لنفي
النكرات كثيرا والمعارف قليلا مع تكرير لا واذا دخلا الافعال
فما لنفي الحال عند جمهور واعترض عليهم ابن مالك بنحو قوله تعالى
ما يكون لي ان ابدله من تلقاء نفسي واجيب بان شرط كونه للحال انتفا
قرينة خلافه ولا لنفي الاستقبال عند الاكثرين وخالفهم ابن مالك
لصحة قولك جاء زيد لا يتكلم بالاتفاق مع الاتفاق على ان
الجملة الحالية لا يصدر بدليل الاستقبال قوله سمع من العرب الجزم
مجاز من ذكر الحال واراد المحل والسماع في اصطلاح اهل الحديث
اذا عدي بمن يكون قارئ الحديث الشيخ وبعلى اذا قرأه احد على
الشيخ وسمع غيره فيقول الشيخ سمع فلان على ذكره في شرح الجيماوي
واختلف في تعدي سمع الى مفعولين فجوزه الفارسي ولكن لا بد
ان يكون الثاني مما يسمع نحو سمعت زيدا يقول كذا فلو قلت سمعت
زيدا اخاك لم يجز والصحيح تعديته الى واحد ذكره في التنقيح شرح البخاري
واصل سمعت زيدا يقول سمعت من زيد ما قاله الا انه اريد تخصيص سماع

مطلب يعرف فيه الفرق بين ما ولا النافيتين

مطلب يعرف فيه استعمال لفظ السماع

القول بمن سمع منه فاوقع الفعل عليه وحذف المسموع ووصف وجعل الموقع عليه الفعل بما سمع منه او جعل حالا منه فسد الوصف او الحال مسده فاستغنى عن ذكره حقيقة وحكما فلا وجه للمصير الى التقدير وان ذكره الشريف في شرح الكشاف حيث قال لا يخفى انه لا يصح ايقاع فعل السماع على الرجل الا باضمار او مجاز والا لما ذكره فيه حيث قال وان الاوفق بالمعنى فيما جعل وصفا او حالا ان يجعل بدلا بتاويل الفعل بالمصدر بطريق التجريد على ما يراه بعض النحاة لكنه قليل في الاستعمال ولذا اثر الوصفية والحال لانه يفوت المعنى اعنى تخصيص سماع القول بمن سمع منه وهو ثمرة مجاز الذي ذكر المسموع منه مقام المسموع ونكتة لا ما ذكره البيضاوي في انها المبالغة لانها لا يناسب اكثر المواضع وهذا تجوز شايع لا بد له من وجه ينتظم المواضع كلها لان تلك الثمرة والنكتة لا تحصل الا اذا سبق الكلام سابقه ولذا لم يلتفت اليه في الكشاف وقد جوز البدلية الشريف في شرح المفتاح بالتاويل المذكور ولا لما ذكره البيضاوي في تفسير قوله تعالى قالوا سمعنا فتى يذكرهم حيث قال ويذكر ثاني مفعولي سمع وانما صح ان يقال سمعت زيدا قوله بتقدير سمعت منه ذكره الشريف وابن كمال پاشا ولك ان تصحح البدلية قوله نحو خبث لا يكن له علي حجة قال الرضي ولا منع في ان يجعل لا في مثله للنهي قوله يدخل على الفعل المضارع الجازم هو لم ولما اعلم ان الجزم هو القطع وسميت هذه الحروف جوازم لقطعها عن الفعل حركته او بعض حروفه اما جزم لم ولما فلا ختصاصهما بالفعل وقد ذكر في المفتاح في قسم النحو ان كلها الزم

مطلب في وجه تسمية الحروف الجازمة بجوازم

لزم شيئا وهو خارج عن حقيقة اثر فيه وغيره غالبا بشهادة الاستقراء ٨٨
وتعين الجزم ليكون الاثر على وفق المؤثر في الاختصاص واما
لم يعمل حرف التعريف وحرف الاستقبال لجريانهما مجرى بعض
الاجزاء لشدة الامتزاج فكانهما غير خارجة عن حقيقة
وقال بعضهم لم ولما يدخلان الماضي فتقلبان الى لفظ المضارع
ويبقى المعنى كما كان وقالوا كان لما في الاصل لم ثم زيدت عليها
ماء النافية للتاكيد ففارقت بذلك لم في اوجه احدها انها
لا تقترن باداة الشرط فلا تقول ان لما اضرب ومن لما يضرب
والثاني ان منفيها مستمر النفي الى الحال ومنع الاندلسي معنى الاستمرار
فيها وقال هي مثل لم في احتمال الاستمرار وعدمه ورجح الرضي الاستمرار
ولامتداد النفي بعد لما ولم يجز اقترانها بحرف التعقيب فلا تقول
قمت فلما تقم لان معناه وما قمت الى الآن والثالث ان منفي
لما لا يكون الا قريبا من الحال ومنعه ابن مالك وقال هو غالب لب
لا لازم والرابع ان منفي لما متوقع ثبوته اطلقه ابن هشام
وقيده الرضي بالاغلب كقد في الايجاب قال صاحب الكشاف في
ولما يدخل الايمان في قلوبكم ما في لما من معنى التوقع دال على ان
هؤلاء قد آمنوا فيما بعد والخامس ان منفي لما جائز الحذف في الاختيار
لدليل واذا دخلت همزة الاستفهام على لم ولما فهي على سبيل
التقرير ومعنى التقرير الجاء المخاطب الى الاقرار بامر يعرفه واما
لا في النهي واللام في الامر فلانهما اشبهان لان الشرطية
في النقل واما ان الشرطية فلاختصاصها بالفعل كما ذكرنا

مطلب في الاسماء التي تضمنت معنى ان بعضها ظروف وبعضها غير ظروف

في لم ولما قوله والاسماء التي تضمنت معناها وهي غير ظروف كمن وما ومهما واي وظروف بعضها تستعمل مع ما وعدمها كاين في المكان ومتى للزمان وبعضها لا تستعمل الا مع ما نحو اذ وحيث وبعضها لا تستعمل مع ما نحو اني والجزم بكيفما قول بعض النحاة وباذا وايان لغة ضعيفة وفي الشرح الكبير للكافية والحق انه لا يجب المجازاة باذا مع ما وعدمها وانما تضمنت هذه الاسماء معنى ان للايجاز والاختصار لانهم احتاجوا الى ان يقولوا ان يضرب زيدا اضربه وان تضرب عمرا اضربه الى ان يطول الكلام فاتوا باسم شامل للجميع والمراد بالسببية في الشرط اعم من ان يكون عقلية او خارجية او جعلية اعتبارية عرفية ولو بوجه من الوجوه وان يكون لنفس الجزاء وللاخبار والاعلام به وما كان منها ظروفا فمحلها النصب بالفعل بعدها وما كان غير ظروف فقد يكون محلها النصب بالفعل وقد يكون الرفع بالابتداء والخبر فعل الشرط او فعل الجزاء او مجموعهما والصحيح الاول ذكره في المغني والاكتفاء بالضمير في الشرط مثل من يات فاني اتيك وربما يرجح الثالث على الثاني وقد يكون الجر نحو بمن تمرر امرر واما اي فمعرب يقع مبتدأ مثل ايهم ياتيني اكرمه ومفعولا مثل ايهم تضرب اضرب ومصدرا مثل اي ضرب تضرب وظرفا مثل اي يوم تخرج اخرج ومجرورا مثل بايهم تمررا امرر ومحل اني نصب على الحال او الظرف قوله يحذف حركة الواحد حكي عن ابن السراج انه شبه الجوازم بالدواء والحركة بالفضلة التي يخرجها الدواء كما ان الدواء ان صادف فضلة في الجسم اخرجها والا فمن نفس الجسم فكذلك الجوازم اذا دخلت على الفعل فان وجدت

مطلب يعرف فيه شبه الجوازم بالدواء والحركة بالفضلة

٨٩

وجدت حركة حذفتها والا فمن نفس الفعل كما في الن قص قوله لان
النون في هذه الامثلة علامة الرفع فان قيل الضمير اسم على حدة فكيف
يفصل بين الفعل واعرابه قيل اعتبر فيه في باب الفعل جزئية لحكمية كما
اشار بقوله وكان او آخر هذه لح اذ الفاعل كالجزء فاذا كان ضميرا
متصلا كان في كمال الامتزاج فتعتبر جزئية فان قيل لما اعتبر جزءا لزم ان يكون
محلا لتقدير الاعراب فلا يحتاج الى زيادة حرف قيل هو ذو وجهتين كا لنعامة
فاعتبر في امتناع محلية الاعراب كونه اسما على حدة وفي جواز الفصل
به كونه جزءا قال ابن مالك حذف نون الرفع في موضع الرفع لمجرد
التخفيف ثابت في الكلام الفصيح نثره في نظمه قوله كالواو في جمع المذكر
قيل فيه نظر لان الواو هذه قد تحذف في نحو اغزن وادعن فلا يثبت
على كل حال واجيب بان ضم ما قبلها دال عليها وكانها لم تحذف ولك
ان تقول كاف التشبيه لا عموم لها كلفظة نحو بخلاف لفظة مثل فانها
نوجيه روي عن ابي حنيفة رحمه الله عليه انه قال اقول ايماني كايمان
جبرائيل عليه السلام ولا اقول مثل ايمانه لاقتضائه العموم ذكره
في المسايرة وهو من علم الكلام لابن همام وقال القشيري في قوله
عليه السلام من توضأ نحو وضوئي لفظة نحو لا تقتضي العموم بخلاف
لفظة مثل وفي النجم الوهاج في حديث اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول
اه ان لفظة مثل لا تقتضي المساواة من كل وجه وفي شرح المنار لابن
الملك لو قذف رجل رجلا بالزنا فقال آخر هو كما قلت يحد الحر
لان كاف التشبيه لوجب العموم في محل يقبله كما قال علي رضي الله عنه في حق
اهل الذمة دماؤهم كدمائنا في شرح البداع للاصفهاني الحديث بهذه

مطلب بيان في ان كاف التشبيه لا عموم لها بخلاف لفظ مثل

بعلبك

العبارة لم يصح كما بعلبك وهو اسم بلدة والبعل في الاصل الزوج
ثم جعل علما للصنم الذي يعبده اهل هذه البلدة وهو مصنوع من ياقوت
حمراء وبين يديه اصنام صغار وقيل هو اسم صنم قوم الياس النبي
عليه السلام وكان طوله عشرين ذراعا وكانت له اربعة وجوه
وقيل البعل اسم امراءة يعبدونها من دون الله تعالى والبك كسر العنق
ومنه سمي الكعبة بكة لكسرها اعناق الجبابرة والدق ايضا والشق
ايضا ومنه البلة لانها شقت في الفردوس قوله وجاء في الضرورة
غير جازمة وهو في الناقص اكثر كقول الشاعر لم تهجو ولم تدعو
وقوله الم ياتيك وقوله كان لم ترى وسيجئ معنى الابيات بتمامها
قوله وجاء ايضا مفصولا بينهما وبين المجزوم كقول الشاعر فاصبحت
مغانيها قفارا رسومها كان لم سوى اهل من الوحش توهل المغاني
جمع مغنى وهو المنزل والقفار جمع قفر وهي المفازة التي لانبات بها
ولاماء والرسوم جمع رسم وهو الاثر والوحش خلاف الانس
والمعنى صارت منازل الحبيبة قفرا اثرها كان لم توهل ولم تونس
سوى اهل من الوحش معانيها اسم اصبحت وقفارا خبرها ورسومها
فاعل قفارا لان قفارا ماول بمشتق وكذا كل جامد يعمل اذا اول
بمشتق كقولهم زيدا اسدا ابوه اي مجتري ابوه كذا ذكره ابن مالك
في التسهيل ويجوز ان يكون بدل اشتمال من معانيها وكان لم
ان خبر بعد خبر لاصبحت والاستشهاد انه فصل بين لم ومجزومها
وهو توهل قوله وجاء حذف المجزوم بعدها كقول الشاعر واحفظ
وديعتك التي استودعتها يوم الاعاذيب ان وصلت وان لم اي وان

مطلب في ان الجامد يعمل اذا اول بمشتق

Term. en é

مطلب يعرف بيان حروف النواصب

وان لم تصل اى احفظ وديعتك التى جعلت وديعة عندك يوم التباعد وصلت اولم والاعازب بالعين المهملة والزاء المعجمة والمعين المعجمة والراء المهملة بمعنى وهو التباعد قوله وهو ان ولن وكى واذن قال الفراء اصل لن لا فابدل الالف نونا وقال الخليل لا ان فقصر كايش فى اى شئ وقال سيبويه انه حرف براسه لا اصل له اذ لا معنى لمصدرية ما بعده ولا منع عن تقدم معموله عليه بخلاف ما فى خبران والخليل يقول لا يبعد ان يغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاه معنى وحكما اذ هو وضع مستانف وهكذا قال الفراء حيث تغير لا عنده بعد الابدال الى افادة النفى المؤكد وقال بعض النحاة ان النصب بعد لن باضمار ان وليس بجيد وفى كى اختلاف وقال الكوفيون انه ناصب بنفسه وقال الاخفش انه حرف جر بمعنى اللام والنصب بعده باضمار ان وليس بجيد وقال اكثر البصريين انه ناصب للفعل تارة وحرف جر اخرى فهو اذن مشترك قيل هو الاقرب الى الحق واصل اذن قيل اذ ان فخفف وقيل اذا الظرفية والنون عوض عن المضاف اليه وقال بعضهم انه ناصب باضمار ان وليس بجيد قوله لكونه مشابها لان اى فى المصدرية والمصدرية قوله فيبدء فى الضمة الى الفتحة اعلم ان الضمة والفتحة والكسرة بالتاء واقعة على نفس الحركة لا بشرط كونها اعرابية او بنائية بخلاف مجردة عن التاء فانها القاب البناء عند البصريين واما الكوفيون فيطلقون القاب البناء على الاعراب وبالعكس والمراد ان الحركات لا يعتبر بها الا عنها لانهم كثيرا يطلقونها على الحركة الاعرابية ايضا فلا يخفى ما فى قوله فان قيل لم جوّز والضم والفتح لحسن

مطلب
يعرف فيه استعمال الابدال والتبدل والتبديل

من عدم الورود وعدم استقامة بحصر ثم اعلم ان الابدال و
التبدل اذا استعملا بالباء لا تدخل الباء الا على المتروك فاذا
قيل ابدل او تبدل الخبيث بالطيب يكون المعنى اخذ الخبيث واعطى
الطيب ذكر الاول فى السراج الوهاج وشرح الوجيز للمحلى والثانى
فى حاشية تفسير القاضى لابن التمجيد والتبديل مثلهما على ما ذكره فى
الينابيع وشرح الكشاف للشارح وشرح مختصر الوقاية لابى
المكارم وعلى ما ذكره ابن التمجيد لا تدخل الباء فيها الا على المأخوذ
وفى الاستبدال الخلاف على العكس وقال المحلى فى قول الوجيز ابدال
ما كان غريبا باوضح ادخل الباء على المأخوذ موافقة للاستعمال العرفى
وان كان خلاف المعروف لغة وقال الدميرى فى قول المنهاج ولو تبدل
ضادا بظاء لم يصح صوابه بالعكس لان الباء تدخل على المتروك ثم
قال واحدى عن ثعلب عن الفراء فى قوله تعالى بدلناهم جلودا
غيرها ما يدل على صحة عبارة المص ويشهد كذلك قول الطفيل
بن عمرو الدوسى فى وصف النبى عليه السلام وبدل طالعى نحسى بسعدى
قال الشارح فى شرح الكشاف والتبديل استعمال آخر يتعدى الى
مفعولين بنفسه نحو اولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات فاردنا
ان يبدلهما ربهما خيرا المعنى يجعل الحسنات بدل السيئات ويطعمهما
بدل ما كان لهما خيرا منه وآخر يتعدى الى مفعولين بنفسه والى
المذهوب به المبدل منه بالباء ومنه قوله تعالى وبدلناهم بجنتيهم
جنتين وآخر يتعدى الى مفعول واحد مثل بدلت الشىء غيرته ومنه
فمن بدله بعد ما سمعه فانما اثمه الآية ويناسبه ما ذكره الدميرى

يتعدى

الدميري في الفرق بين التبديل والابدال من ان التبديل عبارة
عن تغير الشيء مع بقاء عينه والابدال دفع الشيء ووضع غيره
مكانه قوله ويسقط النونات لانها علامة الرفع هذا ما ذهب اليه
الجمهور وذهب الاخفش الى ان هذه النونات دليل الاعراب المقدر
قبل هذه الحروف فعلى هذا لا يكون الاعراب بالحروف بل بالحركة والسكون
المقدرين وقال الفارسي هذه الافعال معربة ولا حرف اعراب
اما النون فلسقوطها للعامل واما الحروف فان كلا منها فاعل واما
اللام فلتنقلها بحركة ما بعدها وليس فيها عنده شيء مقدر وهو
مما يعجب التابع واثبات النون مع الناصب لغة قليلة جاءت
في الاحاديث الصحيحة ذكره في شرح المشارق قوله لان الجزم في الافعال
بمنزلة الجر في الاسماء معناه ان المضارع لما اشبه الاسم اعرب بالرفع
والنصب وفقد الجر فجعل الجزم عوضا عنه فصار الجزم في الافعال
بمنزلة الجر في الاسماء ومعنى لن نفي الفعل مع التاكيد قال ابن
مالك قول الزمخشري في الموذج لن لتاكيد النفي ضعيف
وحامله عليه اعتقاده الباطل ان لا يرى الله تعالى جعلنا
الله من اهل الرؤية وقال الامام الحديثي الزمخشري في العدول
وشهادة الاثبات مقدم على شهادة النفي فحامل اعتقاده انه
لا يرى الله تعالى بثبوت ان ولن لتابيد النفي قوله لانه الاصل
في البناء اي السكون لان البناء ضد الاعراب والاصل في الاعراب
الحركة فضده يكون للسكون ولان الحركة زيدت في المعرب للحاجة
اليها ولا حاجة الى الحركة في المبني اذ لا يدل على معنى قوله وفتحها لغة

وهي لغة سليم بالتصغير قبيلة من العرب وهكذا الفتح لام الجر في
بعض اللغات وقال ابن مالك ان عكلاً تفتحونها لكن بشرط ان
تكون داخلة على الفعل نحو احسنت التي لا كافيك قوله جاء بسكونها
وهي لغة قريش وهو مع الواو والفاء اكثر لان اتصالهما بما بعد
هما اشد لكونهما على حرف واحد فصار الواو والفاء بما بعدهما
وحرف المضارع ككلمة على وزن فخذ وكتف فتخفف بحذف الكسر
واما ثم فمحمول عليهما لكونها حرف عطف مثلهما قوله وقرا فلتفرحوا
بالتاء خطابا وفي بعض الكتب حض النبي عليه السلام بهذه القراءة
مع ان جميع القراآت كذلك لانه يراد قراءة يعقوب واسند روايته
الى النبي عليه السلام ولم يقراء في اختيار نفسه لانه على خلاف
قياس مشهور في العربية وباقي القراء يقرؤن في اختيار انفسهم
بالياء لانه على قياس العربية ولما كان النبي عليه السلام مبعوثا
الى الحاضر والغائب جمع بين اللام للغايب والتاء للحاضر وقد
يقال معنى هذه قراءة رسول الله عليه السلام انها عادته قبل الفرصة
الاخيرة والافكل القراآت قراءته وقيل كل واحد من السبع
المتواترة نسب الى واحد من الائمة لاشتهاره بها وتفرده فيها
باحكام خاصة في المداء واما غيرها فاذا ظهر فيه امر الرؤية ولم
يشتهر بها احد نسب اليه عليه السلام ولا يلزم من ذلك اعتباره
وهذا هو الصحيح ذكره الشريف في شرح الكشاف قوله وفي الحديث تووا
فلاصل لكم ومع التنزيل ولتحمل خطاياكم فان قلت قد صرح ابو حنيفة
بخلاف هذا حيث قال من تصريفه غير انه لا يأتي الوجهان للمتكلم

مطلب في معنى كون قوله جولا بالباء خطابا قراءة النبي عليه السلام مع ان القراآت كلها قرائة

في تاويل صيغة المتكلم في الامر والنهي

للمتكلم في المعروف من الامر والنهي قلت معنى كلامه انه لا يجيء من غير تاويل لئلا يلزم اتحاد الامر والمامور والناهي والمنهي والا فوروده في الاستعمال كثير لا يكاد يصح انكاره مثل قولهم فلنشرع وفلنجب وفلنرجع وغير ذلك فلهذا فسر الشريف قول السكاكي فلنعتنهما بقوله اي اذا كان الابق في الاعتبار الخبر والطلب وجب علينا تبيينهما اشارة الى ان صيغة الطلب ليست على حقيقتها بل مراد بها الاخبار عن وجوب التعيين على من هو بصدد المذكور وقال ابن مالك في الشواهد اروى فلاصل بحذف الياء وثبوتها مفتوحة وساكنة ووجهه ان اللام عند ثبوت الياء مفتوحة لام كي والفعل بعدها منصوب بان مضمرة وان والفعل في تاويل مصدر مجرور واللام ومصحوبها خبر مبتداء محذوف والتقدير قوموا فقيامكم لاصلي لكم ويجوز على مذهب الاخفش كون الفاء زائدة واللام متعلقة بقوموا وعند حذف الياء لام امر وامر المتكلم نفسه بفعل مقرون باللام فيصح قليل في الاستعمال ورواية من اثبت الياء ساكنة تحتمل كون اللام لام كي وسكنة الياء تخفيف وهو لغة مشهورة ولام امر وثبت الياء في الجزم اجراء للمعتل مجرى الصحيح قوله مع التنصيص قال صاحب

في معنى النص

الكشف في شرح الكشاف يقال نص به ونص عليه واصله ان يتعدى بنفسه ومعناه الرفع البالغ ومنه منصة العروس ثم نقل في الاصطلاح الى الكتاب والسنة والى ما لا يحتمل الى معنى اخر ومعنى الرفع في الاول ظاهر وفي الثاني احد لازم النص هو الظهور ثم عدي بالياء

وبعلى في قابينه وبين المنقول عنه وجاز ان يكون تعديته بالبا لتضمينه
معنى الاعلام وبعلى لتضمينه معنى الاطلاع ونحوه والتنصيص مبالغة فيه
قوله كقوله صلى الله عليه وسلم لتأخذوا مصافكم المصاف بفتح
الميم وتشديد الفاء جمع مصف وهو الموقف في الحرف قال الشيخ
ابو حيان في شرح التسهيل معترضا على ابن مالك في نقضه
قواعد النحو بما جاء في الحديث مما يخالفها لم يعهد لاحد من ائمة
العربية لا في البصريين ولا في الكوفيين الاستشهاد بما ورد في
كتب الاحاديث على المسائل العربية وسر ذلك ان الحديث
غير متحقق كونه بلفظ النبي عليه السلام فانه يدونوا الا في القرن
الثاني وكانت الرواة يروون الحديث بالمعنى وفيهم الاعجمي والمولد
ومن يحسن العربية فدخل في الحديث لحن كثير ثم دون على حسب سماع
في الرواة وقد يقال فتح هذا الباب يؤدي الى الاختلاف لان الائمة
نالوا بعض الاحكام الفقهية بلفظ الحديث الا يرى انهم قالوا
لو قال في جواب اختاري اختيار نفسي فهي طالق خلاف القياس
بحديث عايشة رضي الله عنها لا بل اختيار الله ورسوله ومثله كثير
وقد استدل على عدم اخلال كثرة التكرار وتتابع الاضافات
بالفصاحة بقوله عليه السلام ان الكريم بن الكريم بن الكريم
قوله كقوله محمد تفد نفسك آه المراد بالفداء الدعاء والنفس ذات الشيء
وحقيقته ثم قيل للروح لانه نفس الحي وللقلب لانه محل الروح او متعلقه
وللدم لان قوامها به وللماء لفرط حاجتها اليه وللرأي في قولهم فلان
يؤامر نفسه لانه ينبعث عنها او شبه ذاتا تأمره وتشير عليه و

100

ولكن درس في قولهم ثلثة انفس فيذكرونه لانهم يريدون به
الانسان والتبال بفتح التاء الفساد يقال تبله تحب بالكسر
اى استعمله وافسده والهلاك يقال تبلهم الدهر اى اهلكهم
وفي مغنى اللبيب التباس الوبال ابدلت الواو تاء ونع المبرد
حذف اللام وبقاء عملها حتى في الشعر وقال في البيت انه لا يعرف
قائله مع احتمال ان يكون دعاء بلفظ الخبر مثل يغفر الله لك لكنه
حذف الياء اكتفاء بالكسر يعني يا محمد كل النفوس فداء لنفسك
حين خوفك عن فساد في شئ الاعراب محمد منادى مضموم حذف
حرف نداء اى يا محمد ونفد فعل فاعله كل نفس ومفعوله نفسك واذا
ظرف وما زائدة ومن متعلقه بخفت نبا للمفعول حفت وفاعله
التا قوله واجاز الفراء وفي مغنى اللبيب وهذا الذى منعه المبرد
في الشعر اجازه الكسائى في الكلام لكن بشرط تقدم قل وجل
منه قل لعباد الذين آمنوا يقيموا الصلوة اى ليقيموها ووافقه ابن
مالك في شرح الكافية وزاد عليه ان ذلك يقع في النثر قليلا بعد
القول الخبرى كقوله قلت لبواب لديه دارها تيذن فاني حموها
وجارها اى لتأذن فحذف اللام وكسر حرف المضارعة قال وليس
بحذف بضرورة لتمكنه من ان يقول ايذن انتهى قيل وهذا تخلص
من ضرورة بضرورة وهى اثبات همزة الوصل في الوصل وليس كذلك
لانهما بيتان لا بيت مصرع فالهمزة في اول البيت لا في حشوه بجلا فيها
في نحو قوله لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع والجمهور على
ان الجزم في الآية مثله في قوله آتيني اكرمك وقد اختلف في ذلك

على ثلثة اقوال احدها للخليل وسيبويه انه بنفس الطلب لما
تضمنه من معنى ان الشرطية كما ان اسماء الشرط انما جزمت لذلك
والثاني للسيرافي والفارسي انه بالطلب لنيابته مناب الجازم الذي
هو الشرط المقدر كما ان النصب بضربا في قولك ضربا زيدا لنيابته عن
اضرب لا لتضمنه معناه والثالث للجمهور انه بشرط مقدر بعد الطلب
وهذا ارجح من الاول لان الحذف والتضمن وان اشتركا في انهما خلاف
الاصل لكن في التضمن تغيير معنى الاصل ولا كذلك الحذف وايضا
فان تضمن الفعل معنى الحرف اما غير واقع او غير كثير ومن الثاني لان
نائب الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط وابطل
ابن مالك بالآية ان يكون الجزم في جواب شرط مقدر لان تقديره
يستلزم ان لا يتخلف احد من مقول له عن الامتثال ولكن التخلف
واقع واجاب ابنه بان الحكم مسند اليهم على سبيل الاجمال لا الى
كل فرد فيحتمل ان الاصل يقم اكثرهم ثم حذف المضاف وانيب عنه المضاف
اليه فارتفع واتصل بالفعل وباحتمال انه ليس المراد بالعباد الموصوفين
بالايمان مطلقا بل المخلصين منهم وكل مؤمن مخلص قال له الرسول عليه
السلام اقم الصلوة اقامها وقال المبرد التقدير قل لهم اقيموا يقيموا
والجزم في جواب اقيموا المقدر لا في جواب قل ورده ان الجواب لا بد
ان يخالف المخاطب اما في الفعل والفاعل نحو ائتني اكرمك او في الفعل
نحو اسلم تدخل الجنة او في الفاعل نحو قم اقم ولا يجوز ان يتوافقا فيهما
وايضا فان الامر للمواجهة ويقيموا للغيبة وقيل يقيموا مبني لحلوله محل
اقيموا وهو مبني وليس بشيء قوله والشرط لا يلزم ان يكون علة تامة

تامة جواب سؤال مقدر تقديره ان يقال اذا كان يقيموا جواب الامر
فيكون مجزوما بان مقدرة ويكون التقدير قل لعبادي فانك
ان تقل لهم يقيموا الصلوة فيقع قولك يقيموا جزاء الشرط وهو
غير جائز لان الشرط ينبغي ان يكون علة للجزاء كما ان الاتيان علة
للاكرام وظاهر ان القول ليس علة لاقامة الصلوة لجواز توقفه على
شيء آخر كالتوضي وتوجه القبلة وستر العورة وغيرها فاجاب بقوله
والشرط لا يلزم ان يكون علة تامة للجزاء بل يكفي في ذلك توقف
الجزاء عليه وان كان متوقفا على شيء آخر والمذكور في الاصول ان كلمة
إنْ قد غلبت سببية فدلت على ترتب الثاني على الاول وانها تستعمل
في الشرط الذي هو جزء اخير من العلة التامة فيتعقبه الجزاء قطعا
ولا يخفى ان المتبادر من قولك ان ضربتني ضربتك ان الضرب الثاني
مترتب على الضرب الاول يحصل جزء ما بعد حصوله لا انه يتوقف عليه
وينعدم بانعدامه بدون ان يعتبر حصوله بعد حصوله كما هو مقتضى معنى
الشرط اصطلاحا واما قوله تعالى قل لعبادي الآية ففيه اشارة
الى ان حق العباد المشرفين بالاضافة الى الله والايمان ان يكون
بحيث يترتب امتثالهم على مجرد امره عليه السلام ومن يدرك
هذه النكتة اختار اضمار الجازم واحتاج ايضا الى تقدير القول
اى قل لهم قولي لك ليقيموا ولزمه ان اضمار الجازم نظير اضمار الجار
في مثل قول رؤبة خير بالجر في جواب من قال كيف اصبحت فان الجزم
في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء ولا خلاف في ان اضمار الجار ضعيف
لا يحتمل عليه نظم القرآن وقد يجاب ايضا بان الجزم على التشبيه بالجواب

كما قيل في قوله تعالى كن فيكون بالنصب **قوله** لانه امر مخاطب اكثر
استعمالا لان الغايب لبعده عنك اذا اردت ان تامره تحتاج الى ترقي
اليه انك تامره نحو قولك يا زيد قل لعمرو قم ولا يحتاج امر الحاضر الى
مثل ذلك فكان اكثر استعمالا لانك تحتاج في امر الغايب اليه ولا يلزم
في امر الحاضر امر الغايب كذا في شرح المفصل **قوله** وهي التي يطلب
بها ترك الفعل اعلم ان العلماء اختلفوا في النهي فذهب جماعة من
المتكلمين الى ان المقصود بالنهي ليس هو عدم الفعل كما هو المتبادر
ولا حاصلا بتحصيله فيكون عبثا بل المطلوب به كف النفس عن الفعل
وذهب جماعة اخرى منهم الى ان المطلوب بالنهي هو عدم الفعل و
هو مقدور للعبد باعتبار استمراره اذ له ان يفعل الفعل فيزول استمرار
عدمه وله ان لا يفعله فيستمر عدمه ثم النهي يستعمل لمعان وهي التحريم
والكراهية والتنزيه والتحقير وبيان العاقبة واليأس والشفقة و
هذه الامثلة مذكورة في الاصول **قوله** واسناد النهي اليها مجاز يعني
مجازا عقليا لتجاوزه عن مكان الاصلي بحكم الفعل ويسمى مجازا حكميا
ايضا وان كان يقع في الاضافة والايقاع لتعلقه بالحكم اما ظاهرا او
مقدرا او لان الحكم اشرف ومجازا في الاثبات وان يقع في النفي لان المجاز
في النفي فرع المجاز في الاثبات على ما ذكره في الشرح او لان النفي ما لم
يجعل بمعنى الاثبات لا يكون مجازا على ما نقل عنه واسنادا مجازيا
باعتبار الاشرف او باعتبار ان الاسناد بمعنى مطلق النسبة
ويقابله المجاز اللغوي المسمى بالمجاز في المفرد بمعنى ينسب الى الوضع
مطلقا فيعم العرفي والشرعي والاصطلاحي بمعنى ينسب الى الوضع

مطلب تعريف النهي ومعانيه

102

٩٥

الوضع الغير الشرعي فيعم العرفي والاصطلاحي وبهذا يندفع
ما يقال قد تقرر في الاصول ان اللفظ اصل لا يتصور النقل اليه
فلا يقال منقول لغوي على انه قد قيل ذكر في التلويح ان الكتاب
في اللغة للمكتوب وظاهر انه منقول اليه بمعنى الكتابة كما صرح به
صاحب فصول البدايع حيث قال الكتاب لغة الكتابة ثم جعل
اسما للمكتوب ثم غلب في عرف الشرع على القران ثم المجاز العقلي
على تعريف السكاكي هو الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من
الحكم فيه بضرب من التأول افادة للخلاف لا بواسطة وضع وعلى
تعريف صاحب التلخيص هو اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف الى ملابس له
غير ما هو له بتأول كقولهم عيشة راضية وسيل مفعم وجد جده
ونهاره صائم ونهر جار وبنى الامير المدينة وضربه التأديب ونحو
رجل عدل وقولها فانما هي اقبال وادبار مما وصف بالمصدر مجاز
عقلي وان لم يكن عند صاحب التلخيص مجازا ولا حقيقة وكذا نحو
الكتاب الحكيم والاسلوب الاليم مما اسند الى المصدر الذي يلابسه
فعل آخر في افعال فاعله ونحو قوله تعالى شقاق بينهما ومكر الليل والنهار
وقول الشاعر يا سارق الليلة اهل الدار وقولنا اعجبني انبات
الربيع جري الانهار وقوله تعالى ولا تطيعوا امر المسرفين وقولنا
نومت ليله واجريت النهر ومايشبه ذلك من النسب الاضافية
والايقاعية وكذا قوله تعالى اولئك شر مكانا واضل سبيلا مما
جعل المجازي تمييزا او المجاز العقلي قد يدل عليه صريحا وقد يكون

مطلب
بعس جدا

كناية كما ذكروا في قولهم سل الهموم انه من مجاز عقلي حيث
جعل الهموم مجزونة بقرينة اضافة التسلية اليها فافهم
وقس ولا تقصر مجاز عقلي على ما يفهم في ظاهر كلام السكاكي
وصاحب التلخيص وليكن هذا على ذكر منك فانها فوايد
نفيسة قوله وقد جاء في المتكلم قليلا وذلك كقولهم لا ارينك
ههنا والنهي هو مخاطب اي لا تكن ههنا حتى لا اراك كقوله تعالى
ولا يصدنك عنها من لا يؤمن بها فقول القاضي في تفسير قوله تعالى
فلا تقربوا المسجد الحرام وفيه دليل على ان الكفار مخاطبون بالفروع
ليس على ما ينبغي لان الظاهر ان المشركين لا ينزجرون بهذا النهي
والمراد خطاب المؤمنين اي لا تمكنوهم ايها المؤمنون ان يقربوا
المسجد الحرام لان صدر الآية وختمها خطابهم وهو قوله تعالى يا
ايها الذين امنوا وقوله تعالى وان خفتم علية الاية قوله واما الامر اعلم
ان العلماء اختلفوا في ان صيغة الامر لماذا وضعت فقيل للوجوب
فقط وقيل للندب فقط فقيل للقدر المشترك بينهما وهو الطلب
على جهة الاستعلاء وقيل هي مشتركة بينهما لفظا وقيل بالتوقف
بين كونها للقدر مشترك بينهما وهو الطلب وبين الاشتراك
اللفظي وقيل هي مشتركة بين الوجوب والندب والاباحة موضوعة
لكل منها وقيل للقدر المشترك بين الثلثة وهو الاذن والاكثر على
كونها حقيقة في الوجوب ثم الامر يستعمل لمعان مختلفة في الايجاب
والندب والتاديب والارشاد والاباحة والتهديد والامتنان و
الاكرام والتعجيز والاهانة والتسوية والدعاء والتمني والاحتقار

مطلب
في وضعية ان صيغة الامر
لماذا وضعت

والاحتقار والتكوين والامثلة في الاصول قوله فهو جار على لفظ المضارع ٩٦
الجريان في الاصطلاح يستعمل لمعان جريان الشيء على ما يقوم هو به
مبتدا او موصوفا او ذا حال او موصولا او متبوعا وجريان اسم الفاعل
على الفعل اي موازنته اياه في الحركات والسكنات وجريان المصدر على
الفعل اي تعلقه بالاشتقاق وجريان الامر على المضارع المجزوم في الحركات
والسكنات وكل من هذه المعاني اصطلاح مشهور فلا يلزم الابهام
في الحد كما قال الرضي في شرح الكافية لان المذكور هو المعنى الاخير
لاطلاق الجريان واصل افعل لتفعل فحذفت اللام لكثرة الاستعمال قيل عليه لو كان الحذف لكثرة الاستعمال لما حذف في مثل
نحو اغلوط واعلنك في تغلوط اي تلزم وتعلنك اي تجتمع
قياسا على حذف النون في لم يكن دون لم يصن وحذف الالف في لم
ابال دون لم اعال وحذف الالف والنون في انعم صباحا دون
انعم بالامر وحذف الهمزة في ويل امه دون ويل اخته لكثرة
الاستعمال في السوابق وقلته في اللواحق وايضا لو كان الامر
كما ذكر والتضمن الامر لامه فيلزم مبنيا كالاسم وليس لهم ان
يقولوا بتقدير حرف المضارعة لانه في جملة الصيغة وليس المراد بكثرة
الاستعمال في مثل قولهم حذف لكثرة الاستعمال انهم تكلموا به على
الاصل ثم خففوه لان ذلك يستلزم تعوده في كلامهم كذلك
كثيرا وانما المراد انهم علموا انه يكثر استعماله فيفعلوا ذلك به في اول
الامر ان قلنا انهم الواضعون وان قلنا ان الله تعالى علمهم ذلك
فاوضح قوله وليس بالوجه وصاحب مغني اللبيب رآه وجها وقال و

مطلب معرفة فيه ان لفظ الجريان يستعمل لمعان

مطلب يعرف فيه ان اصل افعل لتفعل

يقولهم اقول ان المراد معنى نحقه ان يؤدى بالحرف ولانه اخو النهى
ولم يدل عليه الا بالحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان
لحصول وكونه امرًا او خبرًا خارج عن مقصوده ولانهم قد نطقوا بذلك
الاصل كقوله لتقم انت يا ابن خير قريش فلتقضى حوائج المسلمينا
وكقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا وفى الحديث لتأخذوا مصافكم ولانك
تقول اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربى كما تقول فى الجزم
ولان البناء لم يعهد كونه بالحذف ولان المحققين على ان افعال الانشاء
مجردة عن الزمان كبعت واقسمت وقبلت واخواتها مع كونها مع ذلك
افعالا بان تجردها عارض عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك
فى نحو قم لانه ليس له حالة غير هذه حتى يشكل فعليته واذا ادعى ان اصله
لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل قوله لان اضمار الجازم ضعيف
كاضمار الجار فلا يعمل مضمرا كما لا يعمل قيل عليه ان الجازم يعمل مضمرا
كما بعد الامر والنهى وغيره فلم لا يجوز ان يعمل ههنا مضمرا فتأمل قوله
وتأتى بصورة الاتيان متعد الى واحد تقول آتيته ذا بارد حى وآتيا نا
ايضا واتوته اتوة لغة فيه وقوله تعالى انه كان وعده مأتيا اى اتيانا
كما قال حجابا مستورا اى ساترا وقد يكون مفعولا لان ما اتاك من امر الله
فقد آتيته وتقول اتاه ايتانا اعطاه ايضا اتى ومنه قوله تعالى آتنا
غداءنا اى ائتنا به ذكره فى الصحاح فقول القاضى فى تفسير قوله تعالى
فاجاءها المخاض فى هو فى الاصل منقول من جاء لكنه خص بالالجاء فى
الاستعمال كأتى فى اعطى ليس على ما ينبغى على ان ابا حيان ذكر ان اتى
بمعنى اعطى مما بنى على افعل وليس منقولا من اتى بمعنى جاء وذكر فى الصحاح

في الصحاح ايضا وتاج المصادر وديوان الادب اجاءته اي جئت به ٩٧
واجاتَتُه الى كذا بمعنى الجائية اليه وقد يعدى الثاني بالباء مثل آتيته
بالبليته فقوله تعالى الا ان يأتيهم الله يحتمل الوجهين وكان هذا
مراد من قال ان الاتيان يجيء لازما ومتعديا والآية يحتملها فقول الصحاح
والاتيان المجيء مع ان القوم صرحوا ان المجيء يصير لازما ومتعديا بالبعي مما ينبغي
قال الراغب المجيء اعم لان الاتيان مجيء بسهولة ويقال جاء في الاعيان و
المعاني وبما يكون مجيئه بذاته وبامره ولمن قصد مكانا او عملا او زمانا
ذكره الطيبي في سورة مريم وذكر في سورة النحل عنه الاتيان قد يقال
للمجيء بالذات وبالامر وبالتدبير وفي طه والشر وفي الاعيان والا عراض
وذكر الزمخشري ان اتى يجيء بمعنى صار كما جاء في قولك جاء البناء محكماً
بمعنى صار قوله ويستعمل لفظ الجمع للواحد الى آخره قال الرضي في شرح الكافية

مطلب
يوويه استعمال الجمع للواحد

والشارح في المطول ولم يجيء ذلك اي الجمع للواحد تعظيماً للغايب والمخاطب
في الكلام القديم وانما استعمال المولدين وقد سبق في اوائل البحث بعض
ما يتعلق بهذا ثم الاولى ان يجعل ارجعون من قبيل قوله تعالى رب ارجعون اعني
اقامة تكرير الفعل مقام جمع الفاعل للملابسة التي بينهما على معنى ارجعني
ارجعني ارجعني وارحمني وارحمني وارحمني قال علاء الدين البسطامي في
شرح اللباب ومن هذا القبيل عندي قوله تعالى كل في فلك يسبحون فاندفع
ما قيل كيف جمع بالواو والنون مع انه ليس من صفات العقلاء واساميهم
ثم اختلفوا ان ابنية الجمع هل يصح اطلاقها لاثنين فيه مذاهب احدها الاصح
ثانيها يصح حقيقة ثالثها مجازا رابعها وهو للامام يصح ويصح للواحد ايضا
والخلاف في نحو رجال ومسلمين وضربوا واضربوا لا في لفظ جمع ولا في نحو

ولا في نحن فعلنا ولا في نحو فقد صغت قلوبكما فانه وفاق كذا في المنتهى ذكره
في شرح العضد ثم ما ذكر الزمخشري في تفسير قوله تعالى الحج اشهر معلومات من ان
اسم الجمع يشترك فيه ما وراء الواحد بدليل فقد صغت قلوبكما ليس بصحيح فان
قيل قوله في هذه الآية موافق لقول الشريف في اوائل شرح الكشاف على خلاف
قول التفتازاني في شرح تفسير هذه الاية في تعريف المسند من شرح المفتاح موافقا
لما في مفصله يدل على ان مختاره المذهب الثاني قلنا اجاب عنه صاحب الكشف
حيث قال هذا على ظاهره خلاف مذهبه المذكور في مفصله ومذهب الجمهور الا انه
قد يذكر الوجه المرجوح في معرض الجواب وهو جائز في داب المناظرة ذكره التفتازاني
ومن هنا تبين ان ما ذكره الراضي في اول تفسير الفاتحة من انه جرت عادة
المص على انه اذا كان له في مسئلة رأي اطلق القول به وقيد غير رأيه بالنقل ليس
بمعول عليه وبقي ههنا فائدة ذكرها في الفتوحات المكية في الباب الاحد و
الثلثين ومائة في مقام ترك العبودية حيث قال لما وصلت الى هذا المقام
نمت فرأيت رسول الله عليه السلام في المنام فقد سألني ما هو اقل
الجمع في العدد فكنت اقول له هو عند الفقهاء اثنان وعند النحاة ثلثة فقال
عليه السلام اخطأ الفريقان فقلت له يا رسول الله فكيف اقول فقال ميز العدد ثم
اخرج خمسة دراهم بيده المباركة فرماد رهمين على حدة ورمى ثلثة على حدة
وقال ينبغي لمن سئل في هذه المسئلة ان يقول للسائل عن اي عدد تسأل
عن العدد المسمى شفعا او عن العدد المسمى وترا ثم وضع يده المباركة على الثلثة
وقال هذا اقل الجمع في العدد الوتر قوله كقوله الا فارحموني يا اله محمد اي فارحمني
تمامه فان لم اكن اهلا فانت له بها اهل قوله فزيادتها ساكنة ليست بوجه
لما يلزم في الوقوع فيما فر منه قوله وسميت همزة وصل لانها للتوصل بها الى النطق

مطلب فائدة مهمة فيما يتعلق باقل الجمع

الى النطق بالساكن وقيل لانها تسقط في الدرج فيتصل ما قبلها
بما بعدها تقول كتبت اسمك فسقطت همزة اسمك فاتصل التاء
بالسين قوله فذهب البصريون الى انه هو الثانية لان الاولى
حرف المضارعة وقول ابي البقاء في قوله تعالى فان تولوا فان الله
عليم بالمفسدين يضعف كون تولوا فعلا مضارعا لان حرف المضارعة
لا تحذف فاسد لان المحذوف الثانية قول الجمهور ومخالف في ذلك وهو
هشام الكوفي كذا في المغني لان حروف الصفير وانما سمي حروف الصفير
لانك اذا وقفت على الزاء والسين والصاد باتيان همزة
في اوائلها وقلت ازاس اص سمعت صوتا يشبه الصفير لانها تخرج
من بين الثنايا وطرف اللسان فينحصر الصوت هناك ويأتي كالصفير
وانما لم يدغم حروف الصفير في غيرها محافظة على الصفير قوله
وحروف ضوي مشفر يقال ضوي الرجل اذا نحفت بدنه
والمشفر من البعير بمنزلة الشفة من الانسان وانما لم يدغم فيما
يقاربها لزيادة صفتها غيرها اما الضاد ففيها استطالة وفي الواو
والياء لين وفي الميم غنة وفي الشين والفاء تفشي اي انتشار
لزيادة رخاوتها وفي الراء تكرير فلو ادغمت في مقاربها لزالت
صفتها لعدم هذه الصفة في مقاربها وانما قال فيما يقاربها
لانها تدغم في مثلها قوله وهذا عكس قياس الادغام اي اذا قصد
ادغام احد المتقاربين في الآخر فلا بد من قلب احدهما ليصير
جنسا واحدا ليتحقق الادغام والقياس قلب الاول لان الساكن
بالتغيير اولى لا العارض كما في اذبح عتودا فانه اذا اريد ادغام

لحاء في العين تقلب العين حاء لان العين ادخل في الحلق من
الحاء في الادخل فلا يدخل الحاء في الادخل في الحلق للاستثقال
والعنود من اولاد المعز ما رعى وقوى واتى عليه حول والجمع
اعتده ومنه تاء الافتعال فانها تقلب الى الحروف الذي فيها
ولا ينعكس لعين هذا الدليل قوله رعاية لصفر الصاد
واستطالت الضاد اي انما ادتكب عكس قياس الادغام
ولم يقل اطلح واطرب لرعاية صفير الصاد وعدم ادغام
حروف الصفير وغيرها في اصطلح ورعاية استطالة الضاد وعدم
ادغام حروف ضوى مشفر فيما يقاربها في اضطرب وضعف
اطجع لزوال استطالة الضاد قال في شرح الهادي يقال
للضاد مستطيل وطويل لانه طال فادرك مخرج اللام قوله
وقرأ في البعض بشانهم ونخسف بهم اعلم ان الضاد لا تدغم
الا في مثلها وقرئ البعض بشانهم بادغامها في الشين وهو رواية
ابو شعيب السوسي عن اليزيدي ان اباعمرو كان يدغمها في الشين
وعابه على هذه الرواية الزمخشري والفاء ايضا لا تدغم الا
في مثلها وقرئ نخسف بهم بادغامها في الباء وقال الزمخشري
هذا ضعيف تفرد به الكسائي والراء ايضا لا تدغم الا في مثلها و
قرئ تغفر لكم بادغامها في اللام قال الزمخشري وادغام
الراء لحن في اللام وقال سيبويه ومن تابعه لا تدغم اللام في الراء
وان كان متقاربين وقال ابن الجاهد لم يدغم احد الراء في اللام
في نحو تغفر لكم غير ابي عمرو والشين ايضا لا تدغم الا في مثلها

مطلب يعرف فيه احوال البعض وغيره في الادغام

106

٩٩

الا فى مثلها وقد روى عن ابى عمرو ادغامها فى السين فى قوله
تعالى الى ذى العرش سبيلا كما روى عنه عكسه فى قوله تعالى
واشتعل الرأس شيبا وقد يقال حمل ذلك على الاخفاء لا على
الادغام التام وكيف لا ولو كان ادغاما لالتقا ساكنين
لا على حده لبعض شانهم قوله ورويت الوجوه الثلثة فى قول
زهير وهى ترك الادغام والادغام على وجهين اى بالطاء
المهملة والظاء المعجمة ومعناه انه يعطى ماله عفوا اى بسهولة
من غير من ولا حظ ويظلم احيانا على بناء المجهول يعنى ربما
يؤذيه السائلين بكثرة سؤالهم ويطلبون منهم فى غير موضع
الطلب فيظلم اى يعطيهم ما طلبوا منه ويحتمل ذلك وينقاد
لمن سئاله ولا يرد من استجداه فى الاوقات التى مثله يطلب فيها
وفى الاوقات التى لا يطلب مثله فيها وقيل معناه انه يسئال منه فوق
طاقته ويطلب منه ما لا يقدر عليه والاستشهاد انه روى يظطلم
بتقديم الظاء على الطاء المهملة على الاظهار ويظلم بظاء معجمة
مشددة ويطلم بطاء مهملة مشددة قوله وكذلك متصرفاته اى
كل واحد منها توجيه لافراد الضمير الراجع الى الكلمات وقد توجه
فى مثل بانه قد يكتفى بالضمير الموضوع للواحد المذكر من اشياء كثيرة
باعتبار كونها فى تاويل ما ذكر وما تقدم كما يكتفى باسم الاشارة
الموضوع للواحد المذكر عنها بذلك التأويل الا انه فى اسم اكثر
واشهر حتى قال علاء الدين فى حاشية المطول قد شبه الضمير باسم
الاشارة فى التسوية بين الاحوال كلها نص عليه صاحب الكشاف

مطلب
ع وقيل كلمة ذلك اذا اشير
بها الى الاشياء كثيرة

في قوله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا وقال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى قل ارايتم ان اخذ الله سمعكم الآية وحد الضمير في به اجراء للضمير مجرى اسم الاشارة كما في قوله كانه في الجلد توليع البهق اراد ذلك وقال القطب الرازي ان كان اسم الاشارة اشارة الى السمع والابصار والمقلوب كانت الاشارة الى الجماعة بلفظ مفرد مذكر وهو خارج عن قانون وضع اسماء الاشارة لانها وضعت صيغا مختلفة بحسب اختلاف احوال المشار اليه وان كان اشارة الى المذكور وما تقدم والضمير يحتمل ان يعود اليه من غير تاويل باسم الاشارة وقال الكازروني فان قيل ما وجه اعتبار اسم الاشارة واقامة الضمير مقامه قلت الاشعار بان الامور المذكورة امور ظاهرة فيكون الاحتجاج بها اكد ثم قال ومع ذلك فيه تكلف وقال صاحب الكشاف جاز في اسم الاشارة ان يشار بها الى الجمع والمثنى على تاويل ما ذكر وما تقدم للاختصار في الكلام كما جعلوا افعل نائبا عن افعال جمة ذكرت قبله تقول نعم ما فعلت وقد ذكر لك افعالا كثيرة ثم قال والسر في هذا ان اسماء الاشارة تثنيتها وجمعها ليسا على الحقيقة لانها في معنى الحرف وقال التفتازاني يعني تثنية اسماء الاشارة والموصولات وجمعها ليسا على قانون اسماء الاجناس بان يلحق باواخرها الف ونون او واو ونون بل بوضع صيغ مخصوصة وكذا تانيثها ليس بالحاق التاء فيجوز فيهما ما لم يجوز في اسماء الاجناس واريد بالمفرد منهما ما يراد بالتثنية والجمع بالمذكر ما يراد بالمؤنث ولهذا جاز التعبير بلفظ الذي

مطلب في بيان معرفة كون اسماء الاشارة وحقها ليس على حقيقة

عن الجمع وان كان بالتأويل قوله باسرها اي بجميعها الاسر
وعن الذي يشد به الاسير واذا ذهب الاسير باسره فقد ذهب
بجميعه ويقرب منه قولهم هذا الشيء برمته وهي قطعة بحبل
البالية قوله تنحي على الشوك قال الاصمعي نحوت غصون
الشجرة اي قطعتها وتقول الخيت على حلقه السكين عرضت الجراز
بالجيم المضمومة والراء المهملة والزاء المعجمة بعد الالف القاطع
والمقضب بقاف وضاد معجمة آلة القطع والمهرم بتسكين الراء
المهملة نبت واذرك البر اي اعطاه الريح يصف الشاعر ناقته
تقول ان هذه الناقة تعمل اسنانها في الشوك فتقطعه وتسقط هذا
النبات وقيل الضمير في تنحي يرجع الى الجارية تعرض تلك الجارية
السكين على الشوك وتلقيه القائم محبع وقيل الى وحشية اي تعرض
اسنانها المشبهة بالسيف القاطع على الشوك وتقطعه وتذري
ذلك النبت وجرازا مفعول تنحي ومقضبا صفة المفعول والمهرم
منصوب بفعل مضمر على شريطة التفسير تقديره تزر المهرم تذريه
والنصب هو المختار بالعطف على جملة فعلية للتناسب اذ ذرا نصب
بالمصدر واصله اذ ترا من زرى غير هموز لان الجوهري ذكره
في باب الالف المقلوبة غير المتحركة قلبت تاؤه دالا والا كشيها دان
فادا فتعل ذال معجم ولم يدغم في الدال قوله ويلحق الفعل غير الماضي
والحال نونان للتوكيد وقد يلحق الماضي للدعاء ومنه قول الشاعر
الشاعر دامن سعدك ان رحمت متيما اي دام سعدك فالحقه
بدام لانه دعاء فيه معنى الطلب والتوكيد هو تقدير الحكم مع رفع

مطلب كون التوكيد افصح

مطلب تعريف التوكيد

الشك بالنسبة الى المحكوم عليه قال سيبويه اذا قلت اضربن فكانك
قلت اضرب اضرب واذا قلت اضربنّ فكانك قلت اضرب اضرب اضرب
وقال الشارح في شرح المفتاح المؤكد القصد وليس بلغة غريبة
وقال في شرح الكشاف الوكادة بمعنى التأكيد لا توجد في كتب
اللغة ولا في استعمالات العرب الآن المصرّفة في اللغة فكفى استعماله
او مصدر من كذ وكده اى قصد قصده استعمله في التأكيد لما فيه من نفي
اللبس وقال علاء الدين في حاشية شرح المفتاح وفيه بحث لان
في الصحاح وكد وكده اى قصد قصده من غير تعرض لكونه مؤكدا
وكذا في مجمع البحرين للصغاني ومجمل والغريبين والتاج وفي الصحاح
ومجمع البحرين ان التوكيد بالواو افصح قوله ولا يلحق الا مستقبلا فيه
معنى الطلب كالامر نحو مثال الامر اضربنّ والنهي لا تضربنّ و
الاستفهام هل تضربنّ والتمني ليتك تضربنّ والعرض الا تضربنّ و
القسم والله لا تضربنّ وفي هذه الاشياء المذكورة معنى الاستقبال
والطلب اما في الامر والنهي فظاهر واما في الاستفهام والتمني والعرض
فلانها بمنزلة الامر فمعنى هل تضربنّ اضرب في هل تضربن ومعنى الا تضربن
اضرب ومعنى ليتك تضربنّ اضربنّ واما في القسم فلانك اذا قلت
بالله لا فعلنّ فكانك قلت اسئل الله ان افعل والمراد من القسم
جواب القسم لا نفسه لان نفس القسم لا يؤكد بالنون وانما قال
غالبا لانه قد يقسم الانسان على ما يفعله مما هو ليس من مطلوبه ولا
من غرضه كقول بن ابي كبيرة والله لاعاقبنّ وامثال ذلك كثيرة
قوله وشبه بالقسم نحو اما تفعلنّ اى شبه بالقسم الشرط المؤكد بما

شبه

مطلب كون التوكيد افصح

مطلب ان الشرط المؤكد بما شبه بلام القسم

كيد
شبه ما يلام القسم فى كونه مؤكدا يعنى كما ان اللام لتأ
القسم كذلك ما لتأكيد الشرط فشبه ما يؤكد بها ما يؤكد باللام وهو القسم وقد اختلف فيه فذهب الزجاج وجماعة الى انه
حكمه فى لزوم النون حكم القسم وذهب ابو على انه لا يلزم
بل يجوز وفى تحقيق معنى الطلب فى الشرط دقة وحاصلها ان الشك
وقد تقرر ان النفس مجبولة على الفرار عن الشك ولا على محبة
للعلم بل الاول مرضها والثانى صحتها على ما صرح به عبد القاهر
فى دلايل الاعجاز وبالجملة فالشرط من حيث انه تردد يدل على الطلب
تخلصا من المرض اللغوى **قوله** لانه لما اكد حرف الشرط بما كان تأكيد
الشرط اولى لئلا ينحط المقصود بالذات وهو الفعل عن غير المقصود
بالذات وهو ان **قوله** وقد يلحق بالنفى ويجرى مجرى النفى نحو ربما
وقلما وجوزا كثيرا ما تقومن زيد حمل الكثرة على القلة حملا للنقيض
على النقيض **قوله** قلبت النون الفا للوقف لان النون الخفيفة
تبدل الفا فى الوقف اذا كان قبلها فتحة تشبيها لها بالتنوين لانها
لانها مثله فى كونها نونا ساكنة فى اخر الكلمة بعد حركة فقالوا فى
آخرين فى الوقف اضربا كما قالوا فى رايت زيدا وان لم يكن قبلها
فتحة وجب حذفها كما وجب حذف التنوين بل حذفها احد لانها
ليست لازمة فى الوصل بخلاف التنوين **قوله** ربما اوفيت
فى علم اه يقال وفى واو فى الشئ اى اشرف ونزل والعلم الجبل
وشمالات على جبل نزلت وحططت رحلى على جبل ترفع ثوبه ريح
الشمال اعرابه ما فى ربما كافة او فيت جملة فعلية ترفعن فعل

توبه مفعول له لسماك فاعله والجملة صفة علم وكالشهادة لحاق النون الخفيفة في ترفعن وليس معنى الطلب قوله والقلة تناسب النفي القلة تستعمل بمعنى النفي نحو قل رجل يقول اي ما رجل يقول وكذلك لا يدخل نواسخ الابتداء على قل كما لا يدخل على ما النافية ومن ذلك الحديث الذي ذكره النسائي عن عبد الله بن اوفى قال كان رسول الله عليه السلام يكثر الذكر ويقل اللغو قال ابن الاثير في النهاية اي لا يلغو شيئا وقوله تعالى فقليلا ما يؤمنون وغير ذلك قوله يعني ان من بين النونين تختص الثقيلة اي تنفرد الى آخره وتوضيحه ان الاختصاص وكذا التخصيص والخصوص يقتضي بحسب مفهومه الاصلي ان يدخل الباء على المقصور عليه فيقال اختص الجود بزيد اي صار مقصورا على زيد لا يتجاوزه الى غيره وهذا كثير الا ان الاكثر في الاستعمال ادخال الباء على المقصور وذلك الاختصاص شيء بآخر في قوة تمييز الآخر به فاستعمل فيه مجازا مشهورا وبقي الشأن في الرجحان والذي عند الشارح ان الاول عبارة عرفية والعرفي هو ان تدخل الباء على المقصور وتحت رالشريف ان دخولها على المقصور هو الاستعمال الاصلي قوله اتاما اجازه يونس الخ قال ابن الانباري هو يونس بن حبيب البصري اخذ عن ابي عمرو بن العلاء وسمع من العرب كما سمع من كان قبله اخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء وله مذاهب وافية تفرد بها ذكره الطيبي وذكر في كشف الواقية ان اول من وضع علم النحو امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضه وقيل ابو الاسود الدؤلي باسناد الحسن والحسين رحمهما فاخذ منه ابناؤه واخذ منهم ابو اسحاق الحضرمي

مطلب استعمال لفظ القلة بمعنى النفي

مطلب ان الباء الذي تستعمل مع لفظ الاختصاص وما يشتق منه هل تدخل على المقصور عليه او على المقصور

مطلب بيان اول من وضع علم النحو وفيه ايضا اسماء اساتذة هذا العلم وتلامذتهم على الترتيب

١٠٨

بصري وعيسى الثقفي وابو عمرو بن العلا واخذ من عيسى الثقفي الخليل بن
احمد واخذ منه سيبويه واخذ من ابي عمرو بن العلا علي بن حمزة الكسائي
ثم صار اهل الادب كوفيا وبصريا فالكسائي واخذ منه الفراء ومنه
ابو العباس ومنه محمد الانباري كلهم كوفي وسيبويه واخذ منه الاخفش
ابو الحسن سعيد بن سعده وقطرب ومنه صالح الجرمي وبكر المازني ومنهما
محمد الملقب بالمبرد ومنه ابو ابو اسحاق الزجاج وابو بكر السراج ومحمد
بن كيسان ومنهم ابو علي الفنوي وابو سعيد بن السيرافي وعلي الرماني
ومنهما ابو علي فارسي ويقال له الفنوي ايضا لانه نشا بشيراز في قرية
يقال لها فسو ومنه ابو الفتح بن جني ومنه عبد القاهر الجرجاني كلهم بصري
قيل لم يات بعده من يعبا به قوله وقد حمل عليه قوله تعالى ولا تتبعان با
لتخفيف قال ابو البقاء وفي القراءة بالتخفيف وهي قراءة ابن ذكوان
وجهان احدهما انه نهي كما في قراءة العامة بالتشديد وحذف النون
الاولى من الثقيلة تخفيفا ولم يحذف الثانية لانها لو حذف لحذف
متحركة فاحتاج الى تحريك الساكنة وقد ات ساكنة اقل تغييرا والثاني
ان الفعل مضارع مرفوع وفيه وجهان احدهما انه خبر في المعنى النهي
كما في قوله تعالى لا يعبدون الا الله والثاني هو في موضع الحال والتقدير
فاستقيما غير متبعين ويجوز ان يكون لا تتبعان نهيا لحقه نون التاكيد
على مذهب يونس فكسرت لالتقاء الساكنين تشبيها بنون التثنية
ذكره في الكشاف فاطلاق قوله ليست للتاكيد غير موجه وكذا ايراده
في التلخيص في بحث الحال لا يصح للاستشهاد بل للتمثيل الا ان
يقال التمسك بالاولى والارجح يكفي في مباحث الالفاظ سيما في التنزيل

ذكره في شرح اللباب والمفتاح قوله لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه

الاهانة الاستخفاف به والاسم الهوان والمهانة ورجل فيه مهانة اي ذل
وضعف واستهان به وتهاون به استحقره قال الراغب المشهور ان الفقر
هو الحاجة واصله كسر الفقار من قولهم فقرته نحو كبدته وبهذا النظر
سميت الحاجة والداهية فاقرة وقوله تعالى الشيطان يعدكم الفقر دليل
على ان الفقر مذموم وتبع الزمخشري ان يبدل قوله تعالى للفقراء
المهاجرين من قوله وللرسول دفعا لمنزلته من ان يسمى بالفقير
وما اشتهر بين الناس من قوله الفقر فخري فليس بثابت اذ لم يعلم صحته
كيف وقد استعاذ منه رسول الله صلى الله تعالى وسلم ذكره في شرح البيان
وعل بلام مشددة مفتوحة او مكسورة لغة في لعل وهي اصلها عند
ابي العباس زيدت عليها لام الابتداء وكذا عن وان ولان ولعن
ولعن لغات فيها ولها معاني احدها التوقع وهو ترجي المحبوب
والاشفاق من المكروه ويختص بالممكن وقول فرعون لعلي ابلغ الاسباب
اسباب السموات انما قاله جهلا وافكا والثاني التعليل اثبته جماعة
منهم الاخفش والكسائي والثالث الاستفهام اثبته الكوفيون
ويقترن خبرها بان كثيرا حملا على عسى وبحرف التنفيس قليلا وجاز
كون خبرها فعلا ماضيا خلافا للحريري وينصب الاسم ويرفع الخبر
وقال بعض الاصحاب الفراء وقد ينصبهما وزعم يونس ان ذلك لغة لبعض
العرب وحكى لعل اباك منطلقا تاويله عندنا على اضمار يوجد او يكون
وعقيل يخفضون بها المبتداء وذكر ابن مالك في شرح العمدة ان
الفعل قد يجزم بعد لعل عند سقوط الفاء وهو غريب والركوع الانحناء

بيان لفظ الفقير واشتقاقه

عدم ثبوت الفقر فخري من رسول الله عليه السلام

هذا بين الناس اشتهر بالحديث وهو ليس بثابت

بيان فيه ان عل لغة في لعل والمعاني

الحناء ومنه ركوع الصلوة وركع الشيخ انحنى من الكبر والدهر الزمان
وجمعه دهور وقيل الابد وفي الحديث لا تسبوا الدهر فهو الله لانهم كانوا
يضيفون النوازل اليه فقيل لهم لا تسبوا فاعل ذلك بكم فان ذلك
هو الله والدهر بالضم المسن وبالفتح الملحد وقال ثعلب كلاهما منسوب
الى الدهر وهم ربما غيروا في النسب كما قال السهيلي للمنسوب الى الارض
السهلة ذكره في مختصر اللغة وذكر في الاساس الدهر دول وله والله يداول الايام
بين مرة لهم ومرة عليهم وفي المغايق قوله عليه السلام لا تسبوا الدهر فان الدهر
هو الله اي الجالب للحوادث هو الله لا غيره ومعنى ان الله هو الدهر انه هو الجالب
للحوادث لا غير جالب وهذا خلاف ما ذكره السكاكي من ان المنطلق زيد
وزيد المنطلق كلاهما يفيد قصر الانطلاق على زيد ذكره في شرح مفتاح
السعدي وقيل الدهر الذي في الخبر مصدر بمعنى الداهر اي المتصرف
المدبر المفيض لما يحدث وقال الراغب والاظهر ان معناه ان الله فاعل
ما يضاف الى الدهر في الخبر السرة والمساءة فاذا سببتم الذي تعتقدونه
انه فاعل فقد سببتموه تعالى ثم قال الدهر في الاصل اسم لمدة العالم وعليه
قوله تعالى هل اتى على الانسان حين من الدهر ثم يعبر به عن كل مدة كثيرة
وهو خلاف الزمان فانه يقع على المدة القليلة والكثيرة والجمهور
الدهر هو مدة الدنيا وقيل بل دهر كل قوم زمانهم وقال ثعلب
في اماليه الدهر الزمان وقال بعض اصحابنا الدهر معرفا هو الابد بلا خلاف
ومنكرا قال ابو حنيفة لا ادري كيف هو في حكم التقدير وقال ابو يوسف
ومحمد هو يقع على ستة اشهر والرفع ضد الوضع والتبليغ والحمل وتقريب
الشيء ومنه ذلك رفعت الى السلطان معنى البيت لا تهين الفقير لعلك

معنى الدهر

الاصل

الفرق بين المدة والزمان

تنحني يوما وتسقط عن المنصب وتذل والدهر يرفعه ويعزه فيستغني هو
وتفتقر انت لان احوال الزمان لا تدوم اعرابه لا ناهية وتهين مفتوح
على ارادة النون الخفيفة وفاعله انت والفقر مفعوله والكاف اسم لعل وان تركع
خبره ويوما ظرفه وقد رفعه جملة حالية من فاعله استشهد على ان النون
الخفيفة تحذف لالتقاء الساكنين قوله والا لوجب قال الدماميني
في شرح المغني ادخال اللام في جواب ان الشرطية ممتنع مع ان الصفي
يفعلون ثم قال ولا اعرف احدا صرح بجوازه ولا وقفت له على شاهد
يحتج به وقد يقال فعلوا ذلك تشبيها لها بلو كما في الاحتمال وعدم
الجزم قوله لم يتحرك فان قلت ما الفرق بين هذه النون والتنوين
حيث يحرك التنوين اذا لقيها ساكن وتحذف النون قلت الفرق
ان للتنوين قوة ليست للنون لان التنوين لا يفارق الاسم عند
عدم المانع بخلاف النون ولان التنوين مختص بالاسم وهو قوي و
النون مختصة بالفعل وهو ضعيف فلا يلزم من قبول القوي الحركة
قبول الضعيف اياها قوله وفيه نظر لان اصالة الثقيلة انما هي للكوفيين
على ما نقل فيه بحث لان اصالة الثقيلة انما هي فيما وضعنا له اعني التاكيد
وهي كذلك اذ الثقيلة افادة اكثر مما افادة الخفيفة وكذلك ما يفيد معنى
اصل في افادة ذلك المعنى بالنسبة الى ما يفيد دون ذلك واصالتها بهذا المعنى
متفق عليها وما نقل من الكوفيين فانما هي هو بمعنى ان الخفيفة خفيف من
التثقيل الكلمة براسها كما هو عند سيبويه قوله مع ان الفرع لا يجب ان يجري
على الاصل في جميع الاحكام وهذا صحيح اذا لم يلزم من عدم الجريان
عليه فساد وههنا يلزم لما عرفته من لزوم مزية الفرع على الاصل

قوله تعرف فيه ادخال اللام على جواب ان الشرطية وعدم ادخاله

قوله اصالة النون الثقيلة من الخفيفة

قوله فالمناسبة ان تعدى في تخفيفة اليها هذا مرفوع بما ذكر في معنى
قوله حرف مد هو الالف والواو والياء السواكن ولم يقيد بمجانسة
حركة ما قبلها اشارة الى ان المصنف اراد بحرف المد اللين بطريق
ذكر الخاص وارادة العام او الى ان حرف اللين مد اما وهو المد
الطبيعي كما ذكر الجعبري ونفي المدغم حرف اللين في غير الالف لا ينافيه
لان المنفي هو المد الاصلي الخاص ولان المصنف لم يفرق بينهما كما قال الشارح
بعيده قوله والثاني مدغما وفي بعض النسخ والثاني مدغما فيه بزيادة لفظة
فيه والصواب تركها ولعل الغلط فيها وقع من الناسخين قوله خويصة
تصغير خاصة وياء التصغير والصاد الاولى ساكنتان قوله لان انما يفيد
الحصر لتضمنه معنى ما والا لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب
معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهو المطابق لقراءة الرفع ولقول النحاة
انما لاثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه ولصحة انفصال الضمير معه ولصحة
اعمال الصفة الواقعة بعده على ما صرح به بعض النحاة واستدل بعضهم
على افادة الحصر بان ان يكون للاثبات وما للنفي ولا يجوز ان يكون لاثبات
ما بعده ونفيه بل يجب ان يكون لاثبات ما بعده سواه او على العكس
والثاني بط بالاجماع فتعين الاول وهو معنى الحصر وذلك فاسد لان
ان لا تدخل الا على الاسم وما النافية لا تنفي الا ما دخلت عليه بالاجماع
النحاة فتأمل فان التقاء الساكنين جائز في الوقف مطلقا اي سواء
كان احدهما حرف مد ولين او لا كقولك زيد وعمرو وبكر واعلم انه يجوز التقاء
ثلث سواكن اذا اجتمع هذا في الامر اي اذا عني الوقف على ما الساكن
الاول منه حرف لين والثاني مدغم كدواب واصيم تصغير اصم ومثله

مطلب في هذا القول افادة انما الحصر

مطلب يعرف فيه جواز اجتماع ثلث سواكن

يقع في كلام العجم كثيرا نحو كُشْتْ ونِبِشْتْ والجمع بين اربع سواكن ممتنع في كل
لغة وعلى كل حال والوقف لغةً مصدر وقف بمعنى حبس ومنع وهو بهذا
المعنى متعدٍ واما الذي هو لازم فمصدره وقوف وقيل الموقوف وقف
تسمية بالمصدر والايقاف في هذا المعنى قيل لغوي وقيل لغة رديّة
وهذا بمعنى الصدقة وقد يقال الوقف لغة الكف عن الفعل والقول
واصطلاحا قطع الصوت آخر الكلمة الوضعية زمانا فقطع الصوت
جنس وآخر الكلمة فصل اخرج قطعه عن بعضها فهو لغوي لا صناعي
والوضعية ليندرج فيه نحو كلما الموصولة فان آخرها وضعا لام وزمانا
وهو ما يزيد على الآن اخرج به السكت وهذا اجود من قولهم قطع الكلمة
عما بعدها وقطع الحرف عن الحركة لعموم ذكره في كنز المعاني وقوله لعمومه
اشارة الى انه جامع بخلاف ما قالوا اما قطع الكلمة عما بعدها فلعدم شمول
الوقف على الكلمة التي ليس بعدها شيء وظاهر كلام بعضهم انه يسمى قطعا
وليس من الوقف في شيء فعلى قوله لا يضر خروجه عن هذا التعريف ولا من
قولهم قطع الكلمة عما بعدها بسكتة طويلة واما قطع الحرف عن الحركة
فلعدم شمول الوقف على الحرف الساكن ومنهم من اجاب بان المراد قطع
الكلمة عما بعدها على تقدير ان يكون بعدها شيء وقطع الحرف عن الحركة على
تقدير ان يكون الحرف متحركا ولا يخلو ذلك عن تكلف ومنهم من عرف ذلك
بقطع الكلمة عن الحركة ورُدّ عليه بانه ليس بجامع ولا مانع اما انه ليس بجامع
فلانه لو حرك الكلمة وقطعت عما بعدها فانه يسمى وقفا ولهذا يقال
وقف واخطأ في ترك حكمه وهو خارج واما انه ليس بمانع فلانه لو اسكن
آخر الكلمة ووُصل ما بعدها من غير سكتة تؤذن بوقفة فانه لا يسمى
وقفا

بحث فيه معنى الوقف وما يتعلق به

مطلب الوقف

وقفًا وهو داخل ولا يخفى ان مثل ذلك وارد ايضًا على قولهم قطع الحرف
عن الحركة ثم الوقف اختياري بالياء الموحدة ومتعلقه الرسم لبيان
المقطوع من الموصول والثابت من المحذوف والمجرور من المربوط
واضطراري وهو الوقف عند ضيق النفس والعي واختياري بالمثناة
من تحت وهو المنقسم الى التام والكافي والحسن والاضطراري لا ينقسم
اليها بل اليها والى القبيح ذكره في شرح الازهرية قال القسط لان الوقف
كامل وتام وحسن وناقص والذي يسمى قبيحًا لانه اما ان يتم او لا
الثاني الناقص والاول اما ان يستغني عما يليه او لا الثاني اما ان يتعلق
من جهة المعنى فالكافي او من جهة اللفظ فالحسن والاول اما ان يكون
استغناؤه كليا او لا فالاول الكامل والثاني التام وفي شرح الكشاف
للشريف الوقف على ما لا يفيد معنى مستقلا قبيح وعلى ما يفيده حسن
فان استقل ما بعده ايضًا يسمى تامًا والا يسمى كافيًا وحسنًا غير
تام والوقف على بسم من البسملة قبيح وعلى الله او الرحمن كاف وعلى
الرحيم تام وقال صاحب المكتفي وحكم ان لا يفعل الا لضرورة
النفس ويعاد وحكم الحسن ان يجوز الوقف بلا ضرورة لكن
يعاد وحكم الكافي ان يجوز ان لا يعاد وفي التام الوقف وعدم الاعادة
واجب او اولى وقال السجاوندي الوقف لازم وهو الذي اذا وصل غير
المرام ومطلق وهو ما يحسن الابتداء بما بعده وجائز وهو يجوز الوصل
فيه والفصل لتجاذب الموجبين في الطرفين وقال الجزري وليس في القرآن
وقف واجب اذا تركه القارئ أثم ولا حرام اذا فعله أثم الا ان يكون
له سبب شرعي يستدعي تحريمه فيحرم كان يقصد الوقف على ما في آلهة واني
كفرت من غير ضرورة قال القسطلاني والذي قرره انه لا يوقف دون الموصوف

والخبر والمضاف اليه والفاعل والمؤكد والمعطوف نسقا وبيانا الا اذا
كثرت المعطوفات وطال الكلام او كان عطف جملة ودون صلة وبدل و
مجرور ومجزوم والتمييز والتفسير والحال ومستثنى والمشار اليه وعلة
وسبب ولا على الفاعل دون مفعول ولا على الظرف دون ما عمل فيه ولا على
مفعولي ظننت ولا على اسم ان واخواتها دون خبرها وعلى خبر ان واخواتها
دون اسمائها ولا على التمني والشرط والاستفهام والامر والنهي دون
اجوبتها ولا على القسم دون جوابه ولا على حرف دون ما دخل عليه ولا على الرافع
اللفظي دون المرفوع ولا على الناصب دون المنصوب ولا على المجاور دون المجاور
نحو يشهون حتى يقول وحور عين في قراءة الجر واجاز الاخفش دون النعت و
المنعوت وابو علي دون الا في موضعين احدهما ما بمعنى لكن كقوله تعالى الا
ما اضطررتم وثانيهما ما بمعنى الواو كقوله تعالى الا من ظلم وقال ابو عبيدة
دون الا خطأ والا سلاما والا اللمم وقال ابن مقسم على رأس الآية
كقوله تعالى الا آل لوط والا عجوزا والا عبادك ذكره في عين المعاني
قوله سلمنا انه اراد غير الوقف الخ اعلم ان تسليم هذه الارادة مع ان
المفهوم من حصر الحكم في شيء هو ان لا يجري في غيره والتقاء الساكنين
جاز فيما ذكره المصنف في الوقف مطلقا وفي الكلمات اذا عددت تعديدا
وكان قبل آخرها لين وقفا ووصلا سواء كانت تلك الكلمات من حروف الهجاء نحو
قاف وميم وعين او لا نحو زيد وانسان وغيرها فمما بناؤه لعدم التركيب اما
وقفا فلما ذكره واما وصلا فللفرق بين ما بني لعدم المقتضي للاعراب وهو
التركيب وبين ما بني لوجود المانع وهو مشابهة مبني الاصل ولم يفعل
بالعكس لقلة ما بني لعدم المقتضي وكثرة ما بني لوجود المانع ومنهم من

من زعم ان السكون فيها في حال الوصل ايضا على نية الوقف و
في كل كلمة اولها همزة وصل مفتوحة دخلت عليها همزة الاستفهام
لئلا يلتبس الاستخبار بالخبر نحو آلحسن عندك وآيمن وآيم الله يمينك
كما ذكره التحرير واما خلقنا البطان بالمد فشاذ فعلم بما ذكرنا
ان الاعتراض بعدم استقامة الحصر واراد وا ان الجواب الاخير الذي
ذكره التحرير ايضا غير مستقيم لان الحكم بكونها من الشواذ لا يستقيم
في الامثلة التي اوردنا لانها مطردة غير شاذة فتأمل فيه **قوله**
في الاسم المعرف باللام اعلم ان حرف التعريف عند سيبويه اللام وحدها
والهمزة للوصل وعند الخليل ألْ كهَلْ آلةٌ للتعريف وعند المبرد
حرف التعريف هي الهمزة وحدها وانما زيدت اللام للفرق بين همزة
التعريف وهمزة الاستفهام كما ذكره في كتابه والمذاهب الثلثة مذكورة
في شرح الرضي مع ادلّتها **قوله** نحو ذلك انما اختير ذلك لانه ادخل
في الاستعمال والاولى كلفظة الفعل بيانه ان الرجل اذا قال اكرمتُ
زيدا واحسنتَ اليه واعطيته كذا فتقول نعم ذلك كي تقول نعم
فعلت فصار كانك اعددت جميع ما ذكره الا انك اختصرته وكذلك
ههنا ولو قيل تلك وانه اشارة الى جميع المذكورات لكان تصريحا
كناية عنها كذا في شرح الكشاف للشارح وقال صاحب الكشاف في تفسير
قوله تعالى فان لم تفعلوا عبّر عن الاتيان بالفعل لانه فعل من الافعال والفائدة
فيه انه جار مجرى الكناية التي تعطيك اختصارا ووجازة تغنيك
عن طول المكني عنه قيل مراده الكناية اللغوية وهي عدم التصريح بالشئ
كتسمية الضمائر بالكناية وقيل يمكن حمله على الاصطلاحية وهي

مطلب يعرف فيه احوال حرف التعريف

مطلب يعرف فيه اولوية لفظ ذلك في الاستعمال

اى ينفي العام ينفي الخاص وهذا ابلغ لكن عبارته لا تساعده فقول ابن كمال في تفسير هذه الآية وهذا من قبيل ذكر العام في موضع الخاص فان اريد به معنى الخاص بخصوصه فمجاز مرسل والا فحقيقة وليس بكناية ليس على ما ينبغي **قوله** قلت جوازه مشروط بذلك ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط يفهم من هذا الجواب ان السائل قد اصاب في سؤاله وشرط التقاء الساكنين على حدة عند المصنف موجود في المثالين المذكورين وليس كذلك لانهم صرحوا بعدم جوازه الا في كلمة واحدة ومراد المصنف هو هذا الا انه لم يصرح اكتفاء بالتمثيل والعلامة معرف كما سيجيء والسر فيه انه اذا كان في اخر الكلمة كان محل التغيير فاغتفر حذفه كذلك بخلاف الوسط الا يرى انهم حذفوا الساكن الاول في اضربُنّ واضربِنّ مع ان الاول حرف مد والثاني مدغم لكونها في كلمتين لان نون التاكيد بمنزلة كلمة منفصلة فان قلت لم لم يحذف في نحو اضربان واضربنان مع انهما كلمتان قلت مقتضى الاطراد ان لا يفرق بين الواو والياء والالف في الحذف لكن عدم حذف الالف لعارض وهو ان الالف لو حذفت في المثنى لالتبس بالمفرد وعند الوقف ولو حذفت في جمع المؤنث لزم الوقوع فيما فر منه وهو اجتماع النونات مع خفة الالف واستثقالهما **قوله** ويحذف في الفعل معهما اى مع كل واحد منهما فلا يرد ما قيل ان الخفيفة والثقيلة لا يدخلان معا دفعة واحدة في الامثلة لحكمة حتى يحذف معهما النون في الامثلة لحكمة **قوله** ولم يحذف الالف في يفعلان وتفعلان لئلا يلتبس بالواحد قال

مطلب يعرف فيه التقاء الساكنين في اى موضع جائز وفي اى موضع لا يجوز منه

مطلب عدم حذف الالف في يفعلان وتفعلان

قال جمال الدين الجحر وانه وطال يختلج في صدري ان يجمع بين دفع
الالتباس وحذف الالف ممكن وذلك بان يجعل الفتحة كالالف فتكسر
نون التاكيد كما كانت تكسر عند وجود الالف ويحصل الفرق
بين الفعل الواحد وفعل التثنية حتى وجدت في بعض شروح المفصل
تعليلا آخر كذلك مع ما يقوى به اختلاجي فقيل ولا يحذف الالف
انها حقيقة خفية في وجودها كعدمها فلو كانت المؤكد بعدها مفتوحة
لكان لزوم الالتباس بفعل الواحد عند حذف الالف وجها لمنع حذفها
ولكن النون بعد الالف مكسورة فلم يلزم الالتباس وفيه نظر يظهر
بالتدبر فيما سلفناه قبيل هذا في قولنا قلت مقتضى الاطراد قوله
وقيل حد التقاء الساكنين ان يكون الاول حرف مشعر بان المذهب
ما ذكر آنفا وليس كذلك اذ لا خلاف بين علماء هذا الفن في ان التقاء
الساكنين انما يغتفر اذا كان في كلمة ومراد بالمص بل من لم
يذكر هذا القيد الا انه لم يصرح لما مر وما ذكر في عدم حذف
الواو والياء عند البعض ليس لانه لا التقاء الساكنين على حده
بل انهما ضمير فاعل او فاعل فارتكب على التقاء الساكنين على غير
حده للضرورة وان لم يلتبس قوله جار الله العلامة يسمى جار الله لانه
جاور بيت الله خمس سنين والتاء علامة للمبالغة ووجهها ما اشار
اليه العلامة من انه اذا قيل رجل علامة اقتضى ان يقدر موصوفه
جماعة وحمله على الواحد مع تقدير الموصوف جماعة مبني على عدهم هذا
الواحد جماعة لكثرة علومه والتاء في التحقيق لتانيث الموصوف
ونظيره استعمال الجمع في الواحد للتعظيم وقالوا في صفة الله تعالى

مطلب وانما قال الاول حرف لئلا يدخل فيه خواصه كما ذكره الا[illegible]

علام ولم يقولوا علامة وان كان ابلغ احترازا من علامة التأنيث

ذكره في الكشاف وهو ابو القاسم محمود بن عمرو بن محمد بن عمر الخوارزمي

الخوارزمي في المعتزلي وقال العلامة اكمل الدين في شرح الكشاف

انه قد تاب من مذهب الاعتزال وكان حنفيا وسقطت احدى

رجليه من ثلج اصابه في بعض الاسفار فكان يمشي بها في خشب

وقيل انه كان اخذ في صباه عصفورا وشد في رجله حبلا فانفلت

من يده ودخل في ثقب وبقي بعضه في خارجه فجره به فانكسر رجله

فقالت له امه لا هناك قطعت رجلك فوقع كذلك ولد بزمخشر

سنة سبع وستين واربع مائة وتوفي بجرجانية خوارزم سنة

ثمان وثلثين وخمسمائة وزمخشر بكسر الزاء وفتحها قرية كبيرة

من قرى خوارزم وجرجانية قصبة خوارزم ومصنفاته الكشاف وربيع

الابرار في الوعظ والمستقصى في جمع الامثال والقناع والاسماء و

الافعال والفايق في اللغة والمفصل وحواشيه والانموذج في النحو

والتصريفات في التصريف والايضاح في المعاني والبيان واساس

البلاغة والمفرد والمؤلف وصميم العربية وديوان الاشعار و

قسطاس العروض وتوابع الكلمة والديوان المنثور وقوائد القلائد

ونواطق العقد وخلاصة الجواهر الحنفية ومكارم الاخلاق وفصول

الاخبار واحاديث المسندة وشافي العي في مذهب الشافعي والنصايح

والصغار والنصايح الكبار في الوعظ صنفهما بعد توبته في الاعتزال

وههنا قوله آخر موضع تأمل اذ لم يلزمهم في تمثيله في كلمة واحدة ان

لا يجوز في غيره ويمكن ان يدفع بالعناية قوله ففي جملة اعلم ان في جملة

مطلب وجه تسمية صاحب الكشاف بجار الله وجه كون التاء للمبالغة وفيه رجوع العلامة الفاضل عن مذهب الاعتزال في ذلك و السامي بل لفائدته

فى الجملة تستعمل فى القلة وبالجملة تستعمل فى الكثرة **قوله** فادخل اما وهى
حرف شرط اذ ليس اما كلمة موضوعة للشرط بل حرف الشرط هو ان
وما زائدة ولعل مراد التحرير هو هذا الا انه تسامح فى العبارة **قوله**
فالاكثر ان يجئ اسم ان اسم الفاعل من الثلاثى على فاعل يسمى بلفظ
لجميع اسم الفاعل كالمفعل والمستفعل لكثرة الثلاثى ولم يقولوا اسم
المفعل ولا اسم المستفعل ورد بانه ليس للقصد بقولهم اسم الفاعل اسم
الصفة التى يجئ على اسم الفاعل بل المراد اسم ما فعل الشئ ولم يأت
المفعل والمستفعل بمعنى الذى فعل الشئ حتى يقال اسم المفعل
والمستفعل واعلم انهم اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كا
لملك والمقايم والقاعد والخرج والمستخرج وغير ذلك كذا فى جناح
الفلاح واعلم ايضا قد يكون الفاعل بمعنى مفعول فيه كيوم عاصف
اى يعصف فيه الريح وليل نايم وهم ناصب وبمعنى مفعول كماء رضه
وسر كاتم وعيشة راضية وماء دافق ذكره الجوهرى وكاس بمعنى مكس
ذكره ابن مالك فى شرح التسهيل وقال الراضى فى عيشة راضية وماء
دافق الاولى ان يكون على النسب كتامر ولابن وماشية اذ لا يلزم ان يكون
فاعل الذى بمعنى النسب مما لا فعل له كتامر بل يجوز ايضا كونه مما منه
الفعل فيشترك النسب واسم الفاعل فى اللفظ **قوله** والاكثر ان يجئ اسم المفعول
على مفعول ولهذا سمى به لكثرة الثلاثى فان قيل لم يسمى اسم المفعول ان
اسم المفعول حقيقة هو المصدر اجيب بان المراد بمفعول به يقال فعلت
الضرب اى اوقعته عليه لكنه حذف حرف الجر وبقى الضمير مرفوعا فاستتر
لان الجار والمجرور كالمفعول ما لم يسم فاعله **قوله** وانما قال والاكثر لانه اى

وزن

عامر

منع ان يكون فاعلا منفردا والثانى انه يجئ لكثرة الثلاثى اى
والاصل ان اسم الفاعل ع

قد يكونان على غير فاعل فعيل فيه نظر لان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي
على فاعل البتة ولذلك سمي به وما يكون على غيره فمن الصفة المشبهة
وفيه نظر لا يخفى على من له ادنى تمييز باصطلاحات الادباء قوله
ضراب الخ بقي ههنا صيغ المبالغة في الفعل من الفاعل كفسيق وكبار
بضم الفاء وتخفيف العين وكيف بجذم بكسر الميم وفتح العين مشترك بين الآلة له
والمبالغة وطوال بضم الفاء والتشديد مشترك بين الجمع والمبالغة وعلامة
بالتشديد وراوية بكسرة الراء وفروقة بفتح الفاء وضم العين وضحكة
بضم الفاء وسكون العين لمبالغة اسم المفعول ويستوي المذكر والمؤنث
في الثلثة الاخيرة وقالوا اسكتته حملا على فقره قيل ويكون اسم الفاعل بوزن
المفعول كقوله تعالى كان وعده ماتيا اي آتيا قال الراضي والاولى انه من اتيت
الامر اي فعلته بمعنى كان وعده مفعولا وربما استغنى عن فاعل بمفعول كحبه
فهو محب ولم يقولوا احابه وعم الرجل بمعروفه فهو معم وبمفعل كحولم
متاع القوم فهو ملم ذكر ابن مالك في التسهيل قوله وحلوب في اسم المفعول
فيستوي فيه المذكر والمؤنث وقد يلحقه التاء للنقل الى الاسمية وللوحدة
فيكون بعد لحاق التاء ايضا صالحا للمذكر والمؤنث وفعول بمعنى فاعل
يستوي فيه المذكر والمؤنث وقد قالوا عدوة الله حملا على صديقة ذكره
في المراح وشرحه ويجيء فعول للمبالغة ويستوي فيه المذكر والمؤنث اذا كان
بمعنى فاعل وذكر الموصوف وان لم يذكر فلا يستويان واذا كان بمعنى المفعول
فلا يستويان ذكر الموصوف او لا قوله وكذا الصفة المشبهة اسم الفاعل هذا الاطلاق ق
عندهم ليس على الاطلاق لانهم ميزوا كل واحد منهما بتعريف على حدة في كتبهم
واعتبروا الحديث بحسب الوضع في اسم الفاعل والاطلاق للحديث والاستمرار

والاستمرار في الصيفة المشبهة وان اعتبر الثبوت بعضهم فيها ونحو خالد
ودائم وثابت ومستمر وباق وراسخ ومؤمن وواجب وكافر وضامر
وفرس ضامر مما يدل على دوام الفعل والثبوت لا يرد نقضا واما
نحو حايض وطمث من الصفات الثابتة بمعنى ذات حيض وطمث فليس كلم
اذ معنى الثبوت عارض وكذا صفات الله عالم وقالوا اذا قصد بالصفة
المشبهة لحدوث ردت الى صيفه اسم الفاعل فتقول في حسن حاسن الآن او غدا
قال الله تعالى ضيق لما قصد به الحدوث وضائق به صدرك وهذا مطرد في كل
صفة مشبهة قوله لان القائم مقام الفاعل لفظا انما قال لفظا لانه في معنى
هو مجرور فقط على ما ذهب اليه صاحب اللباب وهو التحقيق وان كان الاكثرون
خلافه قال شريف الدين بجرجاني حرف الجر اداة توصل معنى الفعل الى مجروره
ومنصوب بمحل ومرفوع بمحل هو مجرور وحده لا مجموع الجار والمجرور لبرد
الاشكال بان المجموع ليس باسم والاسناد اليه من خواصه وكقول بان الجار
والمجرور في محل النصب والرفع مساهلة في العبارة اتكالا على ما تقرر
في القواعد قوله وظاهر كلام صاحب الكشاف ان مثل هذا الفاعل على
يجوز ان يتقدم لانه ذكر في قوله تعالى اولئك كان عنه مسؤلا ان
عنه فاعل مسؤلا قال البيضاوي وابو البقاء ما ذكره الزمخشري خطا
لان الفاعل وما يقوم مقامه لا يتقدم وقال صاحب التقرير عنا
للزمخشري وانما جاز تقديمه مع انه فاعل لمحالا لا لاصالة ظرفية لا
العروض فاعلية ولان الفاعل لا يتقدم لالتباسه بالمبتداء ولا التباس
ههنا او لانه ليس بفاعل حقيقة ورد بانه تعسف سال ابن جني اباعلي
عن قولهم فيك يرغب فقال فيك لا يرتفع بما بعده فاين المرفوع فقال

في انه بعض الفاعل بتقديم لمحالا لا اصالة ظرفية

المصدر اى فيك يرغب الرغب وفيك ظرف وهكذا صحح مسئلة الكتاب يجمل الفخر مسئولا لا للمصدر يجمل عنه فى موضع نصب فى شرح الالفية لابن المعطى ان كان مفعول لمجهول جار او مجرورا فلا يتقدم على الفعل لانه لو قدم لتشغل الفعل بضميره ولا يمكن جعله مبتدا لاجل حرف الجر ومنهم من اجاز محتجا بهذه الآية لان مفعول ما لم يسم فاعله مفعول فى معنى ومفعول جائز التقديم على عامله فان قيل كلام الشافى نص فى جواز التقديم فما وجه قول الشارح فظ كلام الشافى قلنا وجه احتمال كلامه التاويل بجعله من قبيل الاضمار والتفسير كما يشير اليه تمثيله بقوله كالمغضوب فى غير المغضوب وقول الشارح قدم عليه زيادة منه مبنية على الظاهر قوله وفعيل قد يجئ بمعنى الفاعل كالرحيم قد يجئ بمعنى مفعل قليلا كالذكر الحكيم اى المحكم على ما قيل ذكره الرضى ووجيع بمعنى موجع واليم بمعنى مولم وسميع بمعنى مسمع ذكره الجوهرى و قال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى بديع السموات قيل بديع بمعنى المبدع كما ان السميع فى قول عمرو امن ريحانة الداعى السميع بمعنى المسمع وفيه نظر بانه لا يثبت لذلك ولا استشهاد فى البيت لان داعى الشوق لما دعا القائل صار هو سميعا لدعوته فتسبب لكونه سميعا فاوقع على الداعى اسم السميع لكونه سببا فيه على ان الشاذ لا يقاس عليه ثم ذكره الشارح فى شرحه وفيه تكلف لا يخفى ويجئ بمعنى مفاعل كثيرا كجليس وحليف وعشير وكليم وانيس ونديم ذكره الرضى فى شرح الكافية والشارح فى شرح الكشاف وغدير بمعنى مغادر من غادره او مفعل من اغدره ذكره الجوهرى قوله كالرحيم بمعنى الراحم

مطلب فى مجىء فعيل بمعنى مفعول ... عن اصل ... الغ

الراحم مع المبالغة وهي ليست بلازمة لصيغة فعيل مطلقا بل اذا كان
في باب فعل بضم العين وقيل هي لازمة لها مطلقا ونقل عن الزمخشري
ان كل ما هو معدول عن اصل فهو للمبالغة اذ الكل معدول عن راحم ذكره
في حاشية تفسير القاضي قوله وبمعنى المفعول قال الرضي وبناء فعيل
بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس قوله الا انه يستوي الى قوله في
الذي بمعنى المفعول والفعيل الذي بمعنى الفاعل لا يستوي فيه المذكر
والمؤنث سواء اجري على الموصوف او لا تقول رجل نصير وامرءة
نصيرة ومررت بنصير زيد ونصيرته هذا هو الاكثر والقليل هو انه
لا يلزم التاء ذكره في شرح اللب فلا حاجة هنا الى تاويل في قوله
تعالى ان رحمة الله قريب بان الرحمة بمعنى المطر او الغفران او الاحسان
او بان القريب بمعنى المسافة يذكر ويؤنث وبمعنى النسب يؤنث
فقط او بان المراد به النسب اي ذات قريب او بان المصدر المؤنث
يجوز تذكيره حملا على لفظ آخر في معناه او تاويلا بان مع الفعل او
بان في الكلام حذفا اي بشيء قريب او انه رحمة الله قريب او بانه
بمعنى مقروب او بان رحمة اكتسبت التذكير من المضاف اليه كما ذكره
صاحب الكشاف في قوله تعالى ما ان مفاتحه لتنوء بالياء التحتانية او
بان تانيث الرحمة غير حقيقي مع ان الشارح قال في شرح الكشاف هذا
خارج عن قانون النحاة لانهم لم يفرقوا في الاسناد الى الضمير بين الحقيقي
وغيره ولا بين كون المسند فعلا او صفة وقال ابن هشام في المغني المؤنث
المجازي يجوز معه التذكير والتانيث وهذا يتداوله الفقهاء في
محاوراتهم والصواب تقييده بالمسند الى المؤنث المجازي ويكون

مسند فعلا او شبهه ويكون مؤنث ظاهرا فلا يجوز هذا الشمس
ولا هو الشمس ولا الشمس هذا وهو ولا يجوز في غير ضرورة الشمس
وطلع خلافا لابن كيسان واعتراض صاحب الكشاف بان هذه الوجوه
مذكورة في التاويل ليست بمطرد ليس بقادح واما تذكير بغيا في قوله
تعالى ما كانت امك بغيا على تقدير كونه فعلا تاما لانه مصدر كما
قال الواحدي في قوله تعالى من يحي العظام وهي رميم لم يقل رميمة لانه اراد
المصدر او في الفواصل ذكره الطيبي او لتشبيه بمفعول كما لحفه
جديد من جد يجد عند البصرية لا الكوفية لانه عندهم بمعنى مجدود من جده
بمعنى قطعه ذكره الرضي او لانه للنسب كطالق او لانه للمبالغة ذكره
القاضي فرد القطب كونه للمبالغة بان نفي الابلغ لا يستلزم النفي مطلقا
جوابه انه من باب نفي المقيد وقيده وللشبه اللفظي قد يحمل فعيل بمعنى مفعول
على فعيل بمعنى فاعل فيؤنث مع ذكر الموصوف ايضا نحو امرة قتيلة كما يحمل
فعيل بمعنى فاعل عليه فيذكر مما استوى فيه المذكر والمؤنث مع كونه صفة
مفعال ومفعل ومفعيل بكسر الميم فيها وفعال بفتح الفاء وبكسر وتخفيف
العين فيهما قوله والمراد بالضابط امر كلي منطبق على الجزئيات
اعلم ان امر الكلي قد يراد به مفهوم الكلي وقد يراد به القضية الكلية و
المعنى الثاني مراد ههنا وكذا الانطباق وقد يراد به الاشتمال فمعناه
امر كلي يشتمل على احكام جزئيات موضوعه اشتمالا يتعرف احكامها
منه وقد يراد به الحمل فمعناه امر كلي محمول موضوعه على جزئياته يتعرف
احكام جزئياته منه فلو قال قضية كلية لكان اولى لانه يوهم ارادة الـ
المفهوم الكلي وهو ما لا يمنع تصوره الشركة بل قد توهم بعضهم قوله

قوله الا ما شذ ومنه عقوق من الاعقاق والقياس معق ونتوج من الانتاج
والقياس منتج وباقل من الابقاق والقياس مبقل وماحل من الامحال و
القياس محل ولاقحة من الالقاح والقياس ملقحة وثنى من الاثناء و
القياس مثنى وحق من الاحقاق قوله فهو مسهب قيل هو وكذا محصن و
ملقح مستعار من اسم المفعول كسيل مفعم لكنه اشتهر بالتعارف وكثرة
الاستعمال حتى هجر الاصل وربما استغنى عن مفعل بمعنى مفعول كاجنه الله
فهو مجنون واحزنه محزون واحبه محبوب فقد جاء محب على الاصل
في الشعر واصفقت البيت فهو مصفوف واحمه الله فهو محموم وازكمه
الله فهو مزكوم واعله فهو معلول على ما ذهب اليه سيبويه ثم قال ابن
صلاح قول المحدثين والفقهاء معلول مرذول عند اهل العربية واللغة
وكذا قول النووي انه لحن وقول صاحب المحكم والمتكلمين يستعملون لفظة
المعلوم كثيرا وليست منهم على ثقة ليس على ما ينبغي على انه قد جاء في
اللغة علي فهو معلول اي ذو علة على ما ذكره في الصحاح والمغرب وقد
جاء اسم الفاعل من افعل وفعال كاشار فهو شار والقياس مشير واجبره
فهو جبار ذكره في الصحاح وفي تفسير القاضي الجبار من جبره على الامر
بمعنى اجبره وفي موضع آخر من الصحاح حساس دراك نعته اواد
اذ وواج ومن فعل ايضا كلبس فهو لباس ونقل ملبس قوله واذ
قد فرغنا من السالم فقد حان آه قال حسن الفناري قد يقال يجوز ان
يكون الفاء جوابا لاذ تشبيها له بان في الحركة والسكون وعدد الحروف
على ما صرح به بعض النحاة وقال الدماميني في شرح المغني كانه ادخل
الفاء لاجراء الظرف مجرى كلمة الشرط لكن يصد عن ذلك وجود قد

مطلب في انه مسهب ومحصن وملقح مستعار من المفعول

مطلب يعرف فيه دخول الفاء في جواب اذ تشبيها بان الشرطية

مطلب في عدم جواز عطف المضارع على الماضي

لامتناع دخولها في الشرط وقال علاء الدين البسطامي في شرح اللباب قد
يجري الظرف مجرى الشرط فيصدر بالفاء ما بعده نص عليه سيبويه في نحو
زيد حين لقيته فانا اكرمه فالفاء في تقول اما للعطف على حال فيلزم
عطف المضارع على الماضي وهو ليس بحسن على ما صرح به في شرح المنار
او ممتنع على ما صرح به في كشف الوافية نقلا عن ابن يعيش شارح
المفصل واعمال المستقبل في الماضي لاشتراط صحة اقامة المعطوف
مقام المعطوف عليه وقد يجاب عن هذا بانه ما لا يغتفر في الاوائل يغتفر
في الثواني كقوله تعالى وان نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت مع انه
لا يكون في النثر فعل الشرط مضارع والجواب ماضيا وقوله تعالى اسكن
انت وزوجك الجنة وكقولهم ضربتني هند وزيد ومررت برجل قائم
ابواه لا قاعدين ورب شاة وسخلتها ويا زيد والحارث وبانه لا
يشترط في عطف الجملة على الجملة صحة اقامة المعطوف مقام المعطوف عليه
على ما صرح به بعض شراح المفتاح في اوائل الفن الاول واشار اليه صاحب
الكشاف في قوله تعالى ولا تطرد الذين يدعون الى قوله فتكون من الظالمين
والشارح في باب الفصل والوصل من المطول ولا في عطف المفرد على المفرد
كليا كما صرح به علاء الدين البسطامي في حاشية المطول في قوله و
قد ينزل العالم بهما منزلة الجاهل حيث قال يعني لا يجري على مقتضى
العلم هو والجاهل سواء على انه يجوز اعمال الفعل المستقبل في الظرف
الماضي على ما نص عليه المحققون في قوله تعالى واذا اعتزلتموهم الى فأووا
الى الكهف وقوله واذ لم تفعلوا الى فاقيموا وقوله واذ لم يهتدوا به
فسيقولون وجهوه بانه من باب المبالغة حتى كان هذه الافعال المستقبلة

المستقبلة واقعة في الازمنة الماضية لازمة لها لزوم المظروفات
لظروفها او فاء فصيحة وهي التي تدل على الشرط المحذوف وقيل على
السببية وقيل عليهما وسميت فصيحة اما لافصاحها عن الشرط او السبب
او عنهما او لفصاحة الكلام الذي دخلت هي فيه او لظهور المعنى بسبب
دخولها او وصف لها بوصف صاحبها او لكونها مفيدة معنى بديعا وواقعة
موقعا حسنا وتتنوع الفاء الفصيحة بتنوع ما دل عليه من المحذوف فتارة
يكون المحذوف امرا او نهيا كما في قوله تعالى فهذا يوم البعث اي ان كنتم
منكرين للبعث فهذا يوم البعث وتارة معطوفا كما في قوله فانفجرت
وقد يصار الى تقدير القول كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى في سورة
الفرقان فقد كذبوكم بما تقولون ان هذه المفاجأة حسنة رائقة و
خاصة اذا انضم اليها حذف القول فجعل هذه الآية من ذلك القبيل كذا
ذكره الشارح في شرح الكشاف قوله المضاعف وانما سمي مضاعفا
لانه ضوعف الحرف الواحد بمقابلة العين واللام قوله قال الخليل
وهو من الخلة والخلة من الخلال فانه ود تخلل النفس ويخالطها او من
الخلل فان كل واحد من الخليلين يسد خلل الآخر او من الخل وهو
الطريق في الرمل فانهما يترافقان في الطريق او من الخلة بمعنى الخصلة
فانهما يتوافقان في الخصال والخليل وهو المفتقر من الخلة والمصطفى المختص
الذي ادخله في خلال الامور واسرار العلوم قوله التضعيف ان يزاد
على شئ القائم مقام فاعل يزاد الجار والمجرور او ضمير مصدر يزاد على
ان يكون لازما لانه يلزم تفسير المتعدي باللازم الا ان يقال ليس بتفسير
لغة بل طريق شعور الذهن والكناية لان زيادة الشئ على الشئ

مطلب بيان اشتقاق لفظ الخليل

مطلب في اسناد الفعل الى ضمير مصدره

يستلزم كونه مزيدا عليه كما قالوا فى قول صاحب النهاية فتح بلدة عنوة
اى قهرا هذا يبنى تفسير لغة لانه عنى بمعنى ذل وخضع لازم وقهر متعد بل
هو تفسير من طريق شعور الذهن والكناية لان من الذلة يلزم القهر وان القهر
يستلزم الذل ثم التأويل المذكور معروف فى الفعل المجهول وفى الفعل المعروف
جوزه صاحب الكشاف فى قوله تعالى لقد تقطع بينكم حيث قال اى وقع التقطع
قبل بين فى المعروف اولى لانه اصل وقال صاحب الكشف جعله من الاسناد الى ضمير
الامر لتقرره فى النفوس اى تقطع الامر بينكم اولى اذ لا يعرف له شاهد
الاصل مهدوم بان الاسناد الى المصدر الملفوظ جاء فى الفرع دونه قوله
فيجعل اثنين او اكثر قال الطيبى الصواب ان ضعف الشئ مثلاه و
ضعفيه ثلاثة امثاله وهو الموافق لقوله تعالى فزده عذابا ضعفا فى النار واذا
زاد على عذابهم ضعف فقد اتاهم ضعفين فيطابق قوله تعالى فى موضع آخر ربنا
آتهم ضعفين من العذاب روى ابو عمرو عن ابى عبيدة فى قوله تعالى يضاعف
لها العذاب ضعفين قال معناه جعل الواحد ثلثة اى يعذب بثلثة اعذبة
وانكره الازهرى وقال هذا الذى يستعمله الناس فى كلامهم وسعار فهم و
انما الذى قال الحذاق انها يعذب مثلى عذاب غيرها لان الضعف فى كلام
العرب المثل الى ما زاد وليست تلك الزيادة بمقصورة على مثلين فيكون
ما قاله ابو عبيدة وابا وقال الراغب الضعف من الالفاظ المتضايفة كا
لنصف والزوج وهو تركب الزوجين متساويين ويختص بالعدد فاذا قيل
اضعفت الشئ وضعفته وضاعفته ضممت اليه مثله فصاعدا فضعف الشئ
هو الذى ثنيه ومتى اضيف الى عدد اقتضى ذلك العدد ومثله نحو ان يقال
ضعف العشرة فذلك عشرون بلا خلاف واذا قيل اعطه ضعفى واحد فان ذلك

مطلب فى معنى الضعف والتضعيف

ذلك يقتضي الواحد ومثليه لان معناه الواحد واللذان يزاوجانه هذا اذا اضيف
فان لم يضف فقلت الضعفين قيل ذلك يجري مجرى الزوجين في ان كلا منهما
يزاوج الآخر فيقتضي اثنين لان كلا منهما يضاعف الآخر فلا يخرجان عن
الاثنين بخلاف ما اضيف الضعف الى واحد فيثلثهما نحو ضعف الواحد
قوله ويقال له الاصم وهو من له وقر في الاذن فلا يسمع الصوت بخفي فيحتاج
الى شدة الصوت والمضاعف ايضا يحتاج الى شدة الصوت لعدم تمكن
النطق به عند الصوت الخفي ولهذا سمي به ولانه كرر فيه حرف واحد فشابه
الاصم لانه يكرر حرف حتى يسمع ولانه لا يسمع فيه حركة المدغم قوله وكان اهل
الجاهلية اي المدة او الايام التي كثر فيها الجهل او الخصلة المنسوبة الى
الجاهل وتلك تسمى فترة لفتور الدواعي في العمل بالشرائع التي فيها
وهي ما بين الرسل من رسل الله عز وجل قوله يسمون رجبا شهر الله منون رجبا
لان المراد غير معين وفي التلويح وقع في عبارة فخر الاسلام غير منون للعلمية
والعدل عن الرجب لان المراد رجب بعينه وهذا تعليل لكون رجب الغير
المنصرف معدولا عن الرجب المعرف باللام العهدية ولو لم يعتبر العدل
كان منصرفا اذ ليس فيه الا العلمية ح وهذا التعليل ذكره صاحب الكشف
وتبعه الشارح وفيه بحث وهو ان رجبا علم لان جميع اسماء الشهور
من باب الاعلام بجنسية يدل عليه دلالة قطعية امتناع شعبان و
رمضان من الصرف فان الالف والنون المزيدتين لا يؤثران في الاسم
بمنع الصرف الا مع العلمية وتعريف العلم يمتنع ان يكون بالاداة فلا يكون
اصله الرجب على ان العدول من علم الى علم باطل غير وارد كذا ذكره الاصفهاني
في شرح البديع ومال الى ان منع الصرف سهو من الناسخ ويمكن ان يجاب

مطلب يسمون رجبا شهر الله

عند بان بعض الاعلام قد يدخله حرف التعريف للمح الوصفية كالحسن
فلعل الرجب منه وفيه ان ادخال اللام للمح الوصفية ليس بمقيس في
شيء من الاعلام بل هو امر سماعي ذكره الدماميني في شرح المغني والفرق
في ذلك بين علم الجنس وعلم الشخص يحتاج الى نقل ثم العدول
عن علم الجنس الى علم شخص ليس ببعيد على ان اللام التي تدخل على الاعلام
للمح الوصفية انما يدخلها بعد اخراجها عن العلمية واطلاقها على المسميين
بها اوصافا لقصد المدح او الذم كما صرح به في شرح اللب للسيد فليس
ح فيما ذكره عدول من علم الى علم كما ظن واضافة الشهر الله للتشريف والتعظيم
ولذا سمي رجب لان الرجب التعظيم ولانهم كانوا يعظمونه في الجاهلية
ولا يستحلون فيه القتال وانما قالوا رجب مضر لانهم كانوا اشد
تعظيما له واذا ضموا اليه شعبان قالوا رجبان وسمي الشهر به لشهرتهم
اياه حين رأوا الهلال قوله كما سمع في مختصر الصحاح لكي سمع وهو الاصوب
والكاف للتشبيه وكلمة ما قيل كافة لها عن الدخول في المفرد وقيل مصدرية
عند اكثر النحاة وكلمة ايضا تاكيد لما يستفاد من الكاف ومن هذا القبيل
قولهم كما ان زيدا فاضل الناس كذلك عمرو واما قولهم كما ان زيدا
قائم عمرو قاعد فالظاهر ان الكاف ههنا لتحقيق معنى الوجود على ما ذكره
علاء الدين البسطامي كما في قوله تعالى رب ارحمهما كما ربياني صغيرا
على ما نقله صاحب اللباب وجهه شراحه بانه ليس الكاف فيه للقران في
الوقوع كما في قولك كما حضر زيد قام عمرو ولان التربيت من الوالدين
واقعة والرحمة لهما مطلوب الوقوع والمعنى اوجد رحمتهما ايجادا محققا
مكا اوجد الوالدان التربية ايجادا محققا في الزمان الماضي وقال الراغب

مطلب في ان الكاف للتشبيه والقران والتحقيق والتجريد

الراغب الكاف في قوله تعالى اوكالذى مر على قرية ليس للتشبيه بمجرد بل
للتجديد والتحقيق كما في قولك الاسم كزيد قوله مُسْتَغِيثٍ من استغاثة
واغاثه والاسم الغياث بالكسر وهو اى المستغيث المسلوب القدرة والمستعين
الضعيف القدرة والمستجير طالب الخلاص والمستنصر طالب الظفر
قوله من الاشهر الحرم وهي اربعة وهي ذو القعدة وذو الحجة والمحرم
ورجب ومعنى سرد متواليات وسردت الحديث اذا اتيت به على الولاء
والمحرم اول الشهور ولذلك ادخلت اللام والالف عليه دون غيره من
الشهور كانهم قالوا هذا الذى يكون ابدا اول السنة ذكره في النجم الوهاج
وذكر في طلاق الواقعات الحسامية ابتداء السنة عادة عن المحرم ولما
اول ايام الاسبوع فالصواب انه يوم السبت لما روى عن ابي هريرة
رضي الله تعالى عنها انه عليه السلام قال خلق الله التربة يوم السبت
والجبال يوم الاحد والشجر يوم الاثنين والمكروه يوم الثلثا
والنور يوم الاربعاء وبث فيها الدواب يوم الخميس وخلق الله
آدم يوم الجمعة بعد العصر في آخر ساعة منه وقول الشاعر المتر
ان الدهر يوم وليلة يكران من سبت وقال ابن السيدة اولها
الاحد وقال النووي في شرح المهذب سمي يوم الاثنين لانه ثاني الا
الاسبوع والخميس به لانه خامس وقد كان لشهور الجاهلية وايام الاسبوع
في صدر الجاهلية اسماء غير هذه الاسماء وكان المحرم سمي المؤتمر لانهم
كانوا يأتمرون فيه الغارات فسمي محرم لتحريم القتال فيه وقيل لتحريم الجنة
فيه على ابليس وسمي صفر ناجذا لانه يتخذ الابل اي ينزل له فسمي صفرا
لاصفرار الاشجار فيه او لاصفرار مكة في اهلها اذا سافروا يقال دار

مطلب في معنى المستعين والمستجير والمستنصر

مطلب في بيان اسامي الشهور ووجه تسمية كل واحد منها بالاسم المشهور

صفر اى حال او لاصفرار وجوههم حين وقع فى الناس فيه وباء و
سمى ربيع الاول خوان وربيع الآخر وبصان فسميا ربيعين لارتباع
الناس فيهما اى اقامتهم فى الخصب وجمادان حفيين ورزنة فسميا
جمادين لجمود الماء فيهما يوم سميا وجميع الشهور مذكرة الا جمادين
ورجب الاصم لما لم يسمع فيه صوت السلاح فسمى رجب لتعظيمه وتعظيمهم
فيه اكثر اشهرهم وفى الروضة لم يعذب الله تعالى امة فى شهر رجب وفيه نفر
لان قوم نوح عليه السلام اغرقهم الله تعالى فيه كما قال الثعلبى وشعبان
عجلان فسمى شعبان لانشعاب القبايل فيه وتفرقها فى الغارة او لانشعاب
الخير فيه لرمضان ورمضان ناتق فسمى رمضان لان يرمض فيه الذنوب
اى يحرق او لرمض الفصال وشوال عاذل بالذال المعجمة فسمى شوالا
لشول الناقة فيه بذنبها يوم التسمية ليعلم الذكر انها حامل ولان العرب
كانت تشول فيه اى تخرج عن امكنتها وذو القعدة هواع فسمى ذا القعدة
لقعودهم فى رحالهم عن الغدو وحرب وذو الحجة برك لبروك ابلهم
فسمى ذا الحجة لاداء الحج وكانوا يقولون ليوم الاحد اول وليوم الاثنين
اهون وللثلثاء جبار وللاربعاء دبار وللخميس مونس وللجمعة
العروبة وللسبت شيار ذكره فى غرر تفاسير وقال بعض اكابر المتاخرين
ايام الاسبوع من الاعلام الغوالب فيلزمها اللام وقد يجرد لفظ الاثنين
عن اللام والسر فى جعل هؤلاء من الاعلام الغالبة وان لم يثبت جنسيتها
محافظة على القاعدة التى هى ان الاعلام التى لامها لازمة فى الاصل
اجناس صارت بالغلبة اعلاما مع لام العهد فلا جرم وجب ان يجعل
جنسيتها مقدرة والثلثاء والاربعاء لما جعلا اسمين جعلت الهاء التى

مطلب يعرف فيه احوال اسماء الشهور

التي في العدد مدة فرقا بين كالين ذكره في مجمع الصفا في
دفي بعض شرح الكشاف قد اطبقوا على ان العلم في ثلثة اشهر
مجموع المضاف والمضاف اليه شهر رمضان وشهر ربيع الاول
وشهر ربيع الآخر في البواقي لا يضاف الشهر ثم في الاضافة
يعتبر حال المضاف اليه في اسباب منع التصرف ووجوب اللام وامتناعه
وفيه ان الامام ذكر في تفسيره ان رمضان مختلف فيه اختيار مجاهد انه
اسم الله ولذا لا يجوز ان يقال جاء رمضان وذهب رمضان بل شهر رمضان
واختيار محي السنة وهو الصحيح ان رمضان اسم للشهر واختيار صاحب
التيسير ان شهر رمضان من قبيل اضافة الجنس الى النوع كيوم الجمعة
والكل اسم رمضان واليه مال الراغب فقول من قال ان العلم لو لم يكن
شهر رمضان لما جاز اضافة شهر اليه لعدم جواز انسان زيد ليس
بصحيح **قوله** حركة نعال في مختصر الصحاح حركة قتال الحركة ضد السكون
والقتال المقاتلة فلا يتعلق به السماع بل بخبره وصوته والنعال
جمع نعل وهي الحذاء مؤنثة تصغيرها نعيلة تقول نعل وانتعل اي احتذى
وانعل خفه ودابته ولا يقال نعل ففي المضاف محذوف على الوجهين
قوله ولا قعقعة السلاح القعقعة حكاية صوت السلاح ونحوه ففي
قعقعة السلاح تجريد في الاول او تخصيص في الثاني كما في قولهم
العلم صفة قائمة بغيره او تخصيص به والواو في ولا قعقعة هي المقترنة
بلا المذكرة للنفي المؤكدة له بشرطين سبقها بنفي وعدم قصد المعية
نحو قام زيد ولا عمرو ليفيد ان الفعل منفي عنهما في حالة الاجتماع
والافتراق والعطف في عطف الجمل عند بعضهم على اضمار العامل

مطلب فيه احوال الواو العاطفة بعد نفي
اذا اقترنت بلاء النافية عند

والمشهور انه من عطف المفردات واذا فقد احد الشرطين امتنع
دخولها فلا يجوز نحو قام زيد ولا عمرو وجاز ولا الضالين لانه
في غير معنى النفي عند البصرية واما عند الكوفية فلفظ لا بمعنى غير و
جاء قوله فاذهب فاي فتى في الناس احرزه من حتفه ظلم
وعجم ولا اجبل لان المعنى لا فتى احرزه مثل فهل يهلك الا القوم
الفاسقين ولا يجوز ما اختصم زيد ولا عمرو لانه للمعية لا غير
واما وما يستوي الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا
الحرور وما يستوي الاحياء ولا الاموات فلا الثانية والرابعة
والخامسة زوائد وقد يقال قصد نفي الاستواء في كل واحد منهما مقيسا
الى الآخر كانه قيل ولا يستوي الظلمات مع النور ولا النور مع الظلمات
فان قلت كلمة لا في نحو ما جاءني زيد ولا عمرو تفيد التصريح بعموم
النفي اذ بدونها ربما يحمل على نفي الاجتماع فلا يكون زائدة بل يفيد
معنى مقصودا قلت افادتها المعنى لا تنافي تسميتها بالزيادة فانهم
يسمون كان في كان زيد فاضلا زائدة وان كانت مفيدة لمعنى
وهو المضي والانقطاع قوله ولما كان المضاعف في الثلاثي غيره في
الرباعي لم يجعلها في تعريف واحد لتعذر جمع الحقائق المختلفة في
تعريف واحد اذ لم يوجد قدر مشترك بين الانسان والفرس
وغيرهما واطلاق المضاف على قسميه من قبيل اطلاق اللفظ المشترك
على معانيه المختلفة ولا يخفى تعذر تعريف العين الشامل للشمس والذهب
وغيرهما ولم يتعرض للمزيد فيه مع ذكره في هذا القسم لان حكمه حكم
لا مخالفة بينهما قوله ما كان عينه ولامه من جنس واحد فان قيل هذا

123

١١٦

هذا منقوص بنحو فرح فانه ليس عينه ولامه من جنس بل العيناه كذلك
قلنا المراد ببيان المضاف الذى يكون التضعيف فيه اصليا ولم يكن
بسبب زيادة حرف قوله كما ترى الكاف بمعنى على كما فى انت
وقول بعضهم كخير جليى قيل له كيف اصبحت اى على ما انت وعلى خير
وقيل المعنى بخير ورد بانه لم يثبت مجئ الكاف بمعنى الباء وقد
يكون للتعليل اثبت ذلك قوم ونفاه الاكثرون وقيد بعضهم
جوازه بان يكون الكاف مكفوفة بما والحق جوازه فى تجرده كمبادرة
وتسمى كاف المفاجاة والقران وللتقييد على ما ذكره على الدين
البسطامى فى حواشى المطول فى قوله الغرابة كما يفهم فى كتبهم
كون الكلمة حيث قال وما فى كما يفهم كافة والكاف للتقييد والتقدير
الغرابة كذا على الوجه الذى فهم ثم قال وبالجملة فليست للتشبيه
قطعا بل للتقييد وقد صرحوا بان هذه الكاف لا عامل لها كما لا معمول
لها لانها لم يبق حرف جر فى قوله المضاف مبتداء فان قيل قد صرح فى
كشف الوافية ان مقول القول يكون جملة محكية ولا يكون مفردا
الا اذا كان قولا مصدرا كقولك قلت قولا حقا وربما يحذف المصدر
ويترك صفة منصوبة كقولك قلت حقا فاذا وقع فى مقول القول
مفرد فهو مبتداء خبره محذوف او خبر مبتداء محذوف قلنا هذا على
ما هو المشهور من كون القول هو التلفظ بما يفيد فائدة تامة
على ما ذكره القاضى فى انوار التنزيل واما على ما ذكره الرضى
ونقلناه فى اوايل هذه الرسالة من ان الكلام واللفظ والقول
من حيث اللغة بمعنى يطلق على كل حرف من حروف المعجم او المعانى وعلى اكثر

مطلب كاف بمعنى على وبمعنى كاف القران وقد يكون للتعليل

مطلب يعرف فيه وجود مقول القول مفردا

منه مفيدا كان او لا فلا كلام فى كون مقول القول مفردا قال ابن
التمجيد فى حاشية انوار التنزيل بعد ما قال وحقيقة القول للفظ
بما يفيد فائدة تامة فالمهملات والكلمات المفردة والمركبات
الناقصة ليست باقوال والاولى ان يتم ما لا يفيد لصحة قولهم
فى قيود التعريفات قوله هذا لاخراج الشئ الفلانى مشيرا
الى كلمة واحدة من كلمات التعريف او الى مركب ناقص الا
فى الفاظه الا ان يصار فى امثال هذا الى المجاز واعلم ان للعرب
فى القول ثلثة مذاهب اكثرها حكاية ما بعده فمحله النصب ان كانت
جملة لوقوعها موقع المصدر كانه قال قولا ثم عدل الى الجملة لا
لارادة خصوص لانها بمنزلة النوع فى القول ولذا ينصب المعطوف
عليها كقال زيد عمرو منطلق او مثله بالنصب لا غير وحق المحكى اى تؤدى
على هيئته فلا يقال قال زيد عمرو والظريف او نفسه منطلق ولا عمرو
وبكر منطلقان اذا لم يقله المحكى عنه لانه يلتبس ان النعت والتا
التأكيد والمعطوف داخل فى الحكاية واعتبار الخواص والمزايا فيما
حكى لله تعالى قيل فى المحكى فى الحكاية وهو الظاهر وفى قوله تعالى قالوا
سلاما اجمع القراء على نصبه لان المراد التبرى لا التحية اى تبرءنا
منكم تبرءا وسلمنا منكم سلاما ولذا النصب وفى قوله تعالى قالوا
سلاما قال سلام فى النصب وجهان على المصدرية اى سلموا سلاما
وعلى انه مفعول قالوا لانه معنى قولهم كما تقول حقا لمن قال لا اله
الا الله ورفع الثانى على انه خبر مبتدا اى امرى سلام او مبتداء محذوف
الخبر اى عليكم سلام والمذهب الثانى لبنى سليم اجراء القول مجرى

...نه عن غير شرط والمذهب الثالث اجراؤه مجرى الظن

١٧٧

مجرى الظن بلا بعد شروط الاستفهام والخطاب والاستقبال وان لا يفصل بين حرفي الاستفهام والفعل باجنبي غير الظرف كذا في بعض شروح الكافية قوله وهو الظاهر ان هذه الواو في الحكاية لان المحكي والواو التي في نسخ المتن ليست في خبرها فان قيل الخبر قد يكون مع الواو وان كان حقه ان لا يكون بها الخبر المبتدأ على ما حكي الرضي وان كان قليلا وذكره الدماميني في بحث الجمل من شرح المغني وخبر باب كان كقول الحماسي فلما صرح الشر وهو عريان وخبر ما الواقع بعد الا كقولهم ما احد الا وله نفس امارة وخبر لا الواقعة بعد بد كقولهم لا بد وان يكون قالوا هذه الواو لتأكيد لصوق الخبر بالاسم كالواو التي لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف في قوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم وقوله تعالى وما اهلكنا في قرية الا ولها كتاب معلوم ونحو ذلك قلنا انما ذلك مما ورد على خلاف الاصل تشبيها بالحال في كون كل منهما حكما لصاحبه على ان صاحب المفتاح قال ان قوله تعالى ولها كتاب حال من قرية لكونها نكرة في سياق النفي فتعم وذو الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وحمله على الوصف بجعل الواو لتأكيد اللصوق كما ذهب اليه صاحب الكشاف ومن قلده سهو ثم اعتذر لصاحب الكشاف بانه لا عيب في السهو للانسان لانه ذهول يزول بادنى تنبيه والبشر لا يخلو عنه وانما العيب في الخطاء وهو ان يستقر الصورة المنافية للحق فلا يزول بسرعة بل لا يزول اصلا او يزول بعد اتعاب ورد بانه قد تكرر في الكشاف حمل على الوصو

مطلب بعد في الواو الواقعة بعد بد

مطلب في الفرق بين السهو والخطاء

مع بسطٍ وتفصيل فالحكم بكونه سهواً سهوٌ ولا شك ان معنى الجمع يناسب
اللصوق وباب المجاز مفتوح فقول صاحب الفرايد دخول الواو بين الصفة
والموصوف غير مستقيم لاتحادهما ذاتاً وحكماً وتأكيد اللصوق يقتضي قوله
الاثنينية مع انا لا نسلم ان الواو تفيد التأكيد وشدة اللصوق ليس لذلك
من الثلاث حال يعني اما من ضمير عينه ولامه وقد جوز بعض النحاة
انتصاب الحال عن المضاف اليه من غير تأويل واعتبار شرط على ما ذكره
في شرح المفتاح السعدي ومنعه بعضهم معللاً بان الحال جزء من الخبر عنه
والمضاف اليه لاحظ له في الاخبار عنه وذكر الاندلسي ان الصحيح ان المضاف اليه
ان كان فاعلاً او مفعولاً في المعنى جاز والا فلا لانه قد جاء كقوله تعالى بل
ملة ابراهيم حنيفاً واجاب عنه بعضهم نقلاً عن صاحب الكشف بان المضاف
اليه لما كان في معنى المضاف والمضاف مفعول فكان في حكمه كما في قوله تعالى ايحب
احدكم ان يأكل لحم اخيه ميتاً فان لحم الاخ هو الاخ وبالعكس ذكره في
كشف الوافية وقال الدماميني قالوا لا يقع الحال من المضاف اليه الا ان يكون
المضاف جائز العمل في الحال وبان يكون جزءاً منه وكجزء منه في صحة الكلام
والاستغناء به وتعتبر في صحة حال الفاعل كذا ذكره ابن كمال باشا في
المفتاح ثم اختلفوا في عامل مثل هذه الحال فقيل معنى الاضافة لما فيها من
معنى الفعل المشعر به حرف الجر كانه قيل ملة لابراهيم حنيفاً والصحيح ان
عاملها عامل المضاف اليه لما بينهما من معنى الاتحاد بالوجه المذكور والحال
من المبتداء وقد جوز جماعة من النحاة الحال من المبتداء وجعلوا العامل الانتساب
الخبر الى المبتداء فانه معنى فعلي قابل للتقييد ان قصد هناك تقييد
كذا ذكره السيد المحققين في حواشي شرح المفتاح واعترض عليه بانه

حواشي

مطلب
يجوز مجيء وقوع الحال من
المضاف اليه والمبتداء

تلك

بانه قد صرح بعض النحاة بان تاخير الحال في مثل هذه الصورة لازم لان
مثل هذه العامل ضعيف لا ينعقد الا بعد انعقاد الكلام فقيل ذلك ليس
له قوة العمل في الحال واجيب بان هذه الجهة وان كانت معقولة الا
ان المناسبات النحوية تابعة للاستعمالات والاستعمال يساعد السيد المحقق
لقوله تعالى فله جزاء الحسنى فقد صرحوا بان جزاء في قراءة النصب حال من
المبتداء وهو الحسنى وقوله تعالى والارض جميعا قبضته يوم القيامة نص
فيما ذكرنا بخلاف الآية الاولى فانه يحتمل ان يكون حالا من ضمير الخبر
وهو الظرف المتقدم ولكن ان يجعل عامل الحال لفظة كان في الخبر وفي الخلاف
عامل الحال وذيرها وجايزة عند مجوز الحال من المبتداء وهو سيبويه
واتباعه وقد قال سيد المحققين في قول التلخيص فالفصاحة في المفرد
خلوصه ولا يحسن جعل الظرف حالا من المبتداء بناء على جواز على منه
على تاويل لان المقصود تفسير فصاحة المفرد لا الفصاحة حال كونها
في المفرد وان كان المال واحدا ثم قال وهذا امثاله من التراكيب ولا
فيها جزالة المعنى وان احوجتك الى زيادة تقدير في الالفاظ ويجوز
ان يكون قوله من الثلاث صفة للمبتداء بان يقدر متعلقه معرفة اى
المضاعف الكائن من الثلاث على القول بجواز حذف الموصول مع بعض صلته
وقد اعتمد على هذه الطريقة كثير من الاعاجم المتاخرين ذكره الدماميني
وفيه بحث لان الكائن المقدر في مثله الثبوت كالمؤمن والكافر فاللام
فيه حرف تعريف لا اسم موصول فلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته
وذكر بعضهم ان تقدير المتعلق في مثله معرفة مبني على اعتبار التدريج بمعنى
انه يقدر اولا منكرا اذ لا دلالة للظرف على ازيد منه ثم يعتبر تقدير اللام

ثانيا وفيه ان تعذر المعرفة نافس في المقام كما اشار اليه الشريف المحقق لانه دلالة الظرف ثم قال ذلك البعض ويجوز جعل المنكر صفة للمعرفة بينة حذف اللام وللمضاف بتأويل فك الاضافة على مانص عليه ابو علي في الشيرازيات وبنى عليه قوله كان مزاجها عسل وماء اي كان مزاجا لها فصح وقوعه خبرا مع نكارة عسل وماء كما صرح به العلامة العلاّمة في شرح المفتاح كما يجوز جعل المعرفة حالا ببينة حذف اللام في مثل قولهم ما نحن بالرجل مثلك مع وجود المانع في اظهاره على ما صرح به جاز ما نحن فيه بل جوازه ولا مانع اولى فان قيل ان الشارح قد صرح في شرح المفتاح بان المعرف بلام الحقيقة كالمعهود الذهني في حكم النكرة فلا حاجة الى تعريف المتعلق اجيب بان القياس وان اقتضى ذلك لكن الاستعمال لا يساعده بخلاف المعهود الذهني قوله يقال له الاصح جملة معترضة وهي التي تعرض بين الشيئين لافادة التقوية او التشديد او التحسين او التنبيه او الاهتمام او التنزيه او الدعاء او المطابقة او الاستعطاف او بيان السبب لامر فيه غرابة والواو الداخلة عليها تسمى واوا اعتراضية ليست حالية ولا عاطفة وقد تدخل عليها الفاء ايضا وتقع تلك الجملة بين الفعل ومرفوعه وبينه وبين مفعوله وبين المبتدا والخبر وبين ما اصلهما المبتدا والخبر وبين الشرط وجوابه وبين القسم وجوابه وبين الموصوف وصفته وبين الموصول وصلته وبين اجزاء الصلة وبين المتضايفين وبين الجار والمجرور وبين حرف التنفيس وما دخله عليه وبين الحرف وتوكيده وبين التنفيس والفعل

مطلب في جواز جعل المنكر صفة للمعرفة وبالعكس الحاق

مطلب في احوال الجملة المعترضة وفائدتها ومحل وقوعها

والفصل وبين قد والفعل وبين حرف النفي ومنفيه وبين جملتين مستقلتين وقد يعترض باكثر من جملة ومن جملتين وصرح صاحب الكشاف بجوازه بسبع على ما ذكره ابن مالك وقال ابو علي لا يعترض باكثر من جملة والمعرفة كثيرا ما يلتبس بالحالية ويميزها منها على ما ذكره ابن مالك في شرح التسهيل وابن هشام في مغني اللبيب امتناع قيام المفرد مقامها وجواز اقترانها بالفاء وبالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت وان الشرطية ولن والسين وسوف وكونها طلبية فقول الحوفي في قوله تعالى اني ذاهب الى ربي سيهدين ان الجملة حالية مردود وهذه هي الفروق اللفظية واما الفرق المعنوي فما اشار اليه صاحب الكشاف في قوله تعالى اتخذتم العجل من بعده وانتم ظالمون حيث قال في معنى الاعتراض وانتم قوم عادتكم الظلم وفي معنى الحال وانتم تضعون العبادة في غير موضعها وبينه بعضهم بان الحالية قيد لعامل الحال ووصف له في المعنى بخلاف الاعتراضية فان لها تعلقا بما قبلها لكن ليست بهذه المرتبة وقال الطيبي الاعتراض ابلغ في الحال لان فيه عموم الاحوال بخلاف الحال وهي قيد للفعل بقي ههنا فائدة وهي ان ابن هشام قال في المغني للبيانيين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحاة والزمخشري يستعمل بعضها ويرد عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كابي حيان توهما منه انه لا اعتراض الا ما يقوله النحاة وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين وبين الدماميني تلك الاصطلاحات على وفق المطول حيث قال في اهل البيان من يقول الاعتراض ان يؤتى

في اثناء كلام او كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها في الاعراب
لنكتة سوى دفع الابهام وليس المراد بالكلام المسند اليه والمسند فقط
بل مع جميع ما يتعلق بهما في الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين
ان يكون الثاني بيانا للاول او تاكيدا او بدلا منه ومنهم من يقول
هو ان يؤتى في اثناء كلام او في آخره او بين كلامين متصلين معنى
او غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها في الاعراب لنكتة سواء كانت دفع
الابهام او غيره ومنهم من يقول هو ان يؤتى في اثناء كلام او كلامين
متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة قوله ويجوز ان يكون فصل المضاعف
على الاضافة فتح المحذوف هو المبتداء على ما قاله الواسطي في الاولى كون
المحذوف المبتداء اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتداء وكونه خبرا لان
الخبر محط الفائدة او الخبر على ما قاله العبدي في ان الاولى كونه هو الخبر
واذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتداء والباقي
خبرا فالثاني اولى لان المبتداء عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون
حذفا كلا حذف والفعل غير الفاعل الا ان يعضد الاول برواية اخرى في ذلك
الموضع او بموضع آخر يشبهه او بموضع آت على طريقه واذا دار الامر
بين كون المحذوف اولا وثانيا فكونه ثانيا اولى واذا احتاج الكلام الى
حذف مضاف يمكن تقديره مع اول الجزئين ومع ثانيهما فتقديره مع الثاني
اولى نحو الحج اشهر قوله يقال له المطابق وانما خص بالرباعي مع ان المطابقة
موجودة في الثلاثي بين عينيه ولامه لكثرة المطابقة في الرباعي قوله زلزل
فان فاؤه ولامه الاولى كليهما زاي وعينه ولامه الثانية لام على مذهب
البصريين فوزنه فعلل واما الكوفيون فيجوزونه تضعيف الفاء وحذفها و

مطلب في كون المحذوف مبتداء او خبر فيما دار الامر بين كون المحذوف مبتدا او كونه خبر

127

في ان كل مبتدإ عقب بان الوصلية يؤتى في خبره بالا او لكن يؤتى في خبره بالفاء

ويقولون ان ذلك مشتق من ذلك لموافقته اياه في المعنى فالزاء الثانية
عندهم زائدة فيفعل قوله وان لم يكن فيه ادغام قال الشارح في شرح
الكشاف كل ابتداء عقب بان الوصلية يؤتى في خبره بالا الاستدراكية او لكن
مثل هذا الكتاب وان صغر حجمه لكن كثر علمه وذلك لما في المبتداء باعتبار
تقييده بان الوصلية في المعنى الذي لا يصلح الخبر مستدركا له ومشتملا على مقتضى
خلافه وقال في موضع منه والفاء في خبر المبتداء المقرون بان الوصلية شايع
في عبارات المصنفين مثل زيد وان كان غنيا فهو بخيل ووجهه على ان يجعل
الشرط عطفا على المحذوف والفاء جوابه والشرطية خبر المبتداء وان جعل
الواو للحال على ما يريه الزمخشري والشرط يحتاج الى الجزاء فاشبه
الخبر بالجزاء حيث قرن بالمبتداء الشرط وقال علاء الدين البسطامي في
حواشي المطول ما قرن بالا او لكن في مثل ما ذكر قائم مقام الخبر وليس بخبر
والتقدير هذا الكتاب وان صغر حجمه لا يقل علمه وانما يقل علمه لو لم يكثر علمه
لكن كثر علمه وكذا الكلام في قولهم زيد وان كان مطيعا لكنه بعيد لي وهذا اي
طي المقدمة الواقعة في معرض الخبر مع سابقتها غير مختص بما ذكر بل هو جار
في باب الشرط يعتبرون طي الجزاء مع ينبغه ويقيمون المقدمة المحتوية على
الاستثناء والاستدراك مقامه ويعتمدون على وضوح المراد كقولهم ان كان
زيد فقيرا لكنه ليس ببخيل فالتقدير ان كان زيد فقيرا فلا عيب له وانما يكون
عيبا اذا كان بخيلا لكنه ليس ببخيل فما ذكره مولانا هو وفي حاشية تفسير
القاضي من ان غاية ما يقال في تصحيح امثال هذا التركيب ان الواو زائدة كما في
كنت وما ينهنهني الوعيد وان كان من الحروف الزوائد ليس كما ينبغي وقد يقال
في توجيهه انه يكفي في التسمية بهذا الاسم للمضاعف مطلقا تحقق سبب التسمية

في بعض منه ومثل ذلك كثير شايع وربما يلتزم بان المضاعف في الرباعي لايسمى اصم كما ان المضاعف في الثلاثي لايسمى مطابقا قوله يلحقه الابدال اعلم ان الابدال اما لتخفيف او لمشاكلة الحروف وتقاربها في مخرج او في الصفات كالجهر والهمس وغير ذلك قوله ان يجعل حرف موضع حرف آخر قال موضع حرف ولم يقل ان يجعل حرف عوضا عن حرف احترازا عن جعل حرف عوضا عن حرف في غير موضعه كهمزة ابن واسم وتاء عدة وزنة لايسمى ذلك بدلا الا تجوزا وقوله آخر احتراض عن رد المحذوف في مثل اب واخ وست فانك اذا نسبت اليها تقول ابوي واخوي وستي برد لاماتها وجعلها في مكانها فيصدق ح انه جعل حرف مكان حرف ولا يسمى ابدالا لانه حرف مكان هو نفسه وبهذا القيد خرج نحو اخت وبنت عن التعريف فانا وان قلنا التاء فيهما عوض عن محذوف لكن ليس بالحقيقة في مكانه فان المراد بكونه في مكانه ان يكون العوض فاء ان كان الاصل فاء كما في اجوه وعينا ان كان الاصل عينا كما في قال ولاما ان كان الاصل لاما في ماء وزائدا دالا على المعنى المقصود ان كان الاصل كذلك كما في عالم بالهمزة في عالم بالالف معلوم ان تاء اخت وبنت ليست كذلك فان قيل هذا التعريف غير مانع لانه دخل مثل اظلم اصله اظتلم جعل الظاء مكان تاء افتعل لارادة الادغام ولا يسمى ابدالا لان الظاء ليس من حروف الابدال فوجب عليه ان يزيد قيدا للادغام والجواب انه لما بين عقيبه حروف الابدال علم ان المراد بحرف في قوله جعل حرف موضع حرف احدى تلك الحروف ولك ان تقول تنوين حرف للعهد كما قيل في تنوين شيء في قولهم سوانح الحرف شيء وفي تنوين ضحى في قوله تعالى موعدكم يوم الزينة وان يحشر الناس ضحى وفي تنوين دمعا في قول البردة وفي تنوين قوما في قوله عسى الايام

مطلب يعرف فيه مجي التنوين للعهد

الايّام انْ يرجِعْنَ قوماً فى تنوين الامر فى قول المفتاح ولامر تا نجد
القران وفى تنوين حاجب فى قول كمال باشا اد تقاع بشان حاجب
الاول قوله والحروف التى تجعل موضع حرف آخر آه وقال بعضهم حروف الابدال
ثلثة عشر تجمعها قولك استنجده يوم طال وهذا وهم لانهم نقصوا ال
الصاد والذال وهما حروف الابدال لقولهم صراط وزمرّد فى سراط
وسقر وذاد والسين وهو ليس فى حروف الابدال ولو اوردوا اسمع
اصله استمع ابدل السين من التاء اجيب بان المراد ما لا يكون للادغام
والا لورد اذّكروا اظّلم اصلهما اذتكروا اظتلم يعنى يلزم ان يكون
جميع الحروف التى تبدّل لارادة الادغام من حروف الابدال ويلزم منه
ان يكون جميع الحروف غير الصاد والشين والفاء والراء من حروف الابدال
لان جميع الحروف غير ضوى مشفر تبدّل للادغام والياء والواو والميم والكاف
من حروف ضوى مشفر فهى من حروف الابدال قوله حروف انْصِتْ يَوْمَ جدّ طاهٍ
ذلّ انصت امر من الانصات ويوم ظرفه وجدّ مبتدا مضاف الى طاه وهو
علم لشخص وذلّ من الذلل وهو خبر المبتداء والظرف مضاف الى الجملة اى انصت
فى هذا اليوم قوله وكل منها تبدّل من عدة حروف فالهمزة تبدّل من حروف
العلة ومن العين ومن الهاء والنون تبدّل من الواو واللام والصاد تبدّل
من السين التى بعدها عين او خاء او قاف او طاء والتاء تبدّل فى الواو
ومن الياء ومن السين ومن الباء ومن الصاد والياء تبدّل من الالف ومن الواو
ومن الهمزة ومن احدى حروف التضعيف كما ذكره ومن النون ومن العين ومن
الباء ومن السين ومن الثاء والواو تبدّل من الالف ومن الياء ومن الهمزة
والميم تبدّل من الواو ومن اللام ومن النون ومن الباء والجيم تبدّل من الياء

يعرف فيه اى حروف من اى حروف تبدل

المشددة وغير المشددة والدال تبدل من التاء والطاء تبدل من التاء والالف
تبدل من الواو ومن الياء ومن الهمزة والهاء تبدل من الهمزة ومن الالف ومن التاء
ومن الياء والزاء تبدل من السين ومن الصاد الواقعتين قبل الدال ساكنتين
واللام تبدل من النون ومن الضاد والامثلة في المطولات فلفظ الكل للتكثير
دون الاحاطة وكما في التعميم صرح به المعروف بالپهلوان في شرح المفتاح والشريف
فيه في اول القصر واشار اليه فيه ايضا في قول السكاكي والتغليب يجري في كل فن
وصرح ابن كمال باشا في تفسير قوله تعالى وجاءهم الموج من كل مكان ان لفظ كل
قد يكون للتكثير والمبالغة لا للاستغراق كما في هذه الآية في حاشية لشرح شكوح
في اول فن الثاني ان لفظة كل في قوله في كل شجر نار للتكثير لا للتسوية اذ لا نار
في شجر العناب وصرح قطب الدين في حاشية الكشاف في آخر سورة آل عمران ان
لفظة الكل كثيرا ما تطلق على الاكثر كما يقال فلان يقصده كل احد ويعلم كل
شيء وصرح في شرح المشارق في شرح حديث من سبح الله في دبر كل صلوة ان
لفظة كل قد يراد بها التعميم لا الكل الافرادي ولا المجموعي قوله يعني ان اصله
امللت يقال املت الكتاب واملته لغتان جيدتان جاء بهما القرآن واستمليته
الكتاب سألته ان يمليه علي قوله قلبت اللام الاخيرة ياء فان قيل لم خص اللام الثانية
ولم خص بالياء قلنا لان الثقل نشأ منها ولان لام الفعل هو محل للتغييرات
والابدال نوع من التغيير وان الياء اقرب الحروف الى اللام في مخرج قوله نحو تقضض
البازي التقضض النزول قال الجوهري لم يستعملوا من التقضض تفعل الا مبدلا
قالوا تقضى فاستثقلوا ثلث ضادات فابدلوا من احديهن ياء كما قالوا تظنى
من الظن وحسيت بالخبر واحسيت به اي ايقنت واللعاع نبت ناعم في اوله
يبدو ويقال القيت الارض تلعيعا اذا انبتها فاذا اردت انك تناولته

ساولتها قلت تلعّقتها واصله تلعقتها فكرهوا ثلث عينات فابدلوا الاخيرة
ياءً وقال ابو عمرو اللّعاعة الكلام الخفيف رُعي او لم يُرع وهدهت بحجر فتدهده
دحرجته فتدحرج صرصرت الحي فلتة صه اي كمكت قوله مسّنا السماء قال
القاضي في قوله تعالى لن تمسّنا النار المسّ ايصال الشيء بالبشرة بحيث يتأثر
لحاسّته به وقال الزمخشري في قوله تعالى يمسّهم العذاب جعل العذاب ماسّاً
كانه حيّ يفعل بهم ما يريد من الآلام وناقش الشارح فيه بان المسّ ليس
في خواص الاحياء وانما هو تلاقي جسمين من غير والمطرّح اما انه يقدر الارادة
او يهال عبّر بالفعل عن ارادة كما يعبّر به عن مشارفته وعن القدرة عليه
وكما يعبّر بالارادة عن الفعل واصل ذلك اقامة السبب مقامه وبالعكس ليصح
قوله فنلناه من نال نيلا اصاب من باب فرح يفرح والسماء على ما ذكره القاضي
اسم جنس يقع على الواحد والمتعدد كالدينار والدرهم وقيل جمع سماوة وقال
صاحب غرر التفاسير السماء جمع سموات وهي جمع سماوة كجرادة وجرادة وجراد وقال
لحسن النفاري يحققون على ان السماء المظلة للارض مؤنثة لا غير ولهذا وجهوا
منفطر في قوله السماء منفطر به بوجوه منها انه بمعنى ذات انفطار وليس بمعنى اسم الفاعل
وجمعها سموات لا غير واما السماء بمعنى المطر فيذكر ويؤنث والاغلب التأنيث ويجمع
في القلة على اسمية وفي الكثرة على سمّي بوزن فعول ولا يجمع على سموات ثم قال فاحفظ
هذا ولا يلتفت الى ما ذكره الجوهري من ان السماء على المعنى الاول يذكر ويؤنث
ويجمع على اسمية وسموات وفي المحقق السماء كل ما علاك فاظلك ومنه قيل لسقف البيت
سماوة وسميت سماء لانها سميت وعلت واحد بعضهن وثهلان بفتح الثاء المثلثة
اسم جبل ويهوي من هوى يهوي كرمى يرمي هويا بفتح الهاء وكسر الواو
وتشديد الياء سقط وبضم الهاء القصد الى الاعلى قوله خلا ان العتاق من

مطلب السماء

في المطايا آه وقبله فبا توا يدلجون وبات يسري بصير بالدجى هاد غموس
خلا ان العتاق من المطايا فائله ابو زبيد الطائي يصف اسدا يقصد
صيدا بلهم وبات يكون بمعنى صار ولا اقتران مضمون الجملة بالليل وبمعنى
عرس قال الخليل البيتوتة دخولك في وكونك فيه بنوم وغيره الا ترى
انك تقول بت ارعى النجوم معناه انظر اليها ومن قال بت بمعنى نمت
فقد اخطأ حكي ان رجلا سقيم اعتقاد سمع قوله عليه السلام لا يدري
اين باتت يده فقال انا ادري اين تبيت يدي فلما نام في الليلة الثانية
واستيقظ كان يده في دبره الى الكوع وادلج سار في اول الليل والاسم
الدلج بفتحتين والدلجة والدلجة كالجرعة والقربة وادلج بتشديد الدال
سار في آخره والاسم ايضا الدلجة والدلجة وسرى يسري بالكسر وسُرى
بالضم ومسرى بالفتح واسرى ايضا اي سار ليلا كان في كله او في بعضه وبالالف
لغة الحجاز والدلج على ما نص عليه في مجمل واساس سير الليل كله فما في شرح
المفتاح الشريفي من ان الدلج هو السير في بعض الليل والسرى هو السير
في كله ليس بذاك والبصير ضد الضرير الذي هو ذاهب البصر وفعيل في بصر به بصارة
وبصرا بمعنى علم والدجى جمع دجية وهي الظلمة والهادي من الهداية بمعنى
الرشاد ضد الغي بمعنى الضلال والخيبة ايضا وعرف الهداية الزمخشري
بالدلالة الموصلة الى المطلوب وعرفها الامام الرازي بالدلالة على ما
يوصل الى المطلوب اوصل اليه بالفعل او لا لكن الاستعمال في الدلالة الموصلة
اكثر ولذا عرفها المتقدمون من مشايخ اهل السنة بخلق اهتداء واستدل
الزمخشري في الكشاف على ما قاله بوجوه ثلثة واعترض عليه الرازي
ودفع اعتراضاته بعض الفضلاء وبعضهم دفعها لم اسفا ايرادها

مطلب في الغرائب

في كونه كلمة خلا جارا او ناصبا

في ايردنا جذوى لكونها مدافعة ودعوى وغموس بالغين المعجمة والسين المهملة
بمعنى الشديد القوى وخلا يكون حرفا جارا للمستثنى فقيل موضعه نصب
على تمام الكلام وقيل يتعلق بما قبله من فعل او شبهه على قياس
حرف الجر وقيل هما في موضع نصب ان كان موجبا وبدل ان كان منفيا
وصوّب الاول صاحب المغني لانه لا يوصل معنى الافعال الى الاسماء بل
يزيلها عنها فاشبه في عدم التعدية حرف الزائد ولانه بمنزلة
الا وهي غير متعلقة وعند بعض النحاة هو مصدر مضاف اذا جرّ ما بعده
ويكون فعلا متعديا ناصبا له ان كان لازما في الاصل من خلا المكان
لتضمنه معنى مجاوزة ولذا استثنى به وان لم يكن نفيا ولا يستثنى به الا
اذا كان متصلا وفاعله ضمير مستتر عائد الى مصدر الفعل المتقدم عليه
واسم فاعله او البعض المفهوم من الاسم العام والجملة مستأنفة او حالية
وقد يكون محذوفة على خلاف في ذلك وماخلا لا يكون بعدها الا النصب
لان ما المصدرية يعين الفعلية وموضعه نصب على الحال عند
السيرافي كالمصدر الصريح في ارسلها العراك وقيل على الظرف لنيابتها
عن الوقت وقال ابن خروف على الاستثناء كانتصاب غير في قاموا
غير زيد واجاز الجر به الاخفش والكسائي والفارسي وابن جني
والجرمي والربعي على زيادة ما ورد عليهم بان الحرف لا يزاد اولا واجيب
بانه من تتمة الاول وبان لا يزاد اولا في قوله تع لا اقسم ورد عليهم ايضا
بانهم ان قالوا بقياس ففاسد لان ما لا يزاد قبل الجار والمجرور بل بعده
نحو عما قليل وفبما رحمة وان قالوا بسماع فشاذ لا يقاس عليه والعتاق
بكسر العين جمع عتيق وهو الكريم والجياد من كل شيء والمطايا جمع مطية

وهى الابل سميت بها لانها يركب مطاها اى ظهرها وقيل لانها تمط في السير اى تمد وهى تذكر وتؤنث اصلها مطيوة اجتمعت الواو و الياء وسبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت قال في الياء التفاسير هن ضمير لجمع القليل وهى ضمير لجمع الكثير وقال الكواشى وربما عكسوه وذكر الشارح في شرح الكشاف قال الفراء تقول العرب فيما بين الثلثة الى العشرة فيهن وفيما جاوزها فيها يكنى عن جماعة الاناث وعن جمع الكثرة كما يكنى عن الواحد المؤنث وتشوش جمع اشوس بالشين المعجمة المقدمة والسين المهملة المتأخرة وهو المتكبر الذى ينظر بمؤخر عينه قوله فاكثر من ان يحصى قيل عليه ان ما بعد من لا يصلح ان يكون مفضلا عليه اذ ليس مشاركا لما قبلها في المعنى اعنى الكثرة واجيب ان كلمة من متعلقة لما يتضمنه اسم التفضيل الى متباعدة من الاحصاء ورد بان كلمة من اذا لم تكن تفضيلية فقد استعمل افعل التفضيل مرادفا فالمعنى اكثر مما يمكن ان يحصى الا انه تسامح في العبارة اعتمادا على ظهور المراد اذ ظهر بهذا الكلام المعنى المقصود وان اريد تصوير التقدير قيل اكثر في تعلق الاحصاء ورد الرد بان للمجيب ان يقول اسم التفضيل في معنى فعل يفيد للزيادة وهو يتباعد او يتعالى او يترقى ونحوها على سبيل المجاز فلا يلزم ما ذكره وبان ضمير يحصى عائد الى الابدال فطوى فالقول بان هذا الضمير عائد الى ما ليس بمذكور مع القول بحذف الموصول مع بعض الصلة مما لا وجه له وبهذا اعلم حال ما يقال في الجواب في انه محمول على حذف المضاف اى ذى وان فيه بعد وبان من التفضيلية يحتمل ان يكون محذوفا كما في يعلم السر واخفى وقال محمد بن سعود في كتابه البديع ان

في الفرق بين هن وهى وها

بحث فيه توجيه تركيب اكثر من ان يحصى

ان الذي وان المصدرية يتقارضان فيقع الذي مصدرية على ما قال به
يونس والفراء وابو علي الفارسي وارتضاه ابن خروف وابن مالك و
جعلوا منه قوله تعالى ذلك الذي يبشر الله عباده وقوله وخضتم كالذي خاضوا
وتقع ان بمعنى الذي كقولهم زيد اعقل من ان يكذب اي من الذي يكذب
وعلى هذا الايراد شيء فيما ذكروه في امثاله ورد صاحب المغني هذا القول باني
لم اعرف قائلا به مردود بانه لا يلزم من عدم العلم وبقائل عدم قائله
ولا من عدم قائله فيما مضى عدم صحته وقد وجه صاحب المغني وامثاله بان
يلوح في الكلام تأويل على تأويل فيؤول ان والفعل بالمصدر ويؤول المصدر
بالوصف كما قيل في قوله تعالى وما كان هذا القران ان يفترى ان التقدير
ما كان مفترى وفي شرح الكشاف للشارح ان هذا قليل جدا وانما كثر في
صيغة المصدر وان كان بمعنى المفعول بواسطة كما قيل في الحكم انه بمعنى المحكوم
عليه وبه وفي البرهان انه بمعنى يبرهن عليه والنضال بمعنى ما يتناضل
عليه وفي قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا انه بمعنى يعودون للمقول فيهن
وهذا مجاز شايع لا يحتاج الى النقل في آحاده وبان افعل ضمن معنى ابعد
عن المذكورة ليست الجارة للمفضول بل متعلقة بافعل لما تضمنه من معنى اله
البعد لا لما فيه من المعنى الوضعي والمفضل عليه متروك ابدا مع افعل بهذا
القصد التيمم وهذا قريب مما ذكره المراد **قوله** رمز خفي الرمز على ما ذكره
البيضاوي اشارة بحاجب او راس واصله التحرك ومنه الرموز
للتجرير وعلى ما ذكره السكاكي ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية كما في
تلويح الشارح وفي شرح المفتاح للشريف حيث قال الاعلام وفق ما في تحكم
الصحاح الرمز الاشارة بالشفة او الحاجب في ايهام اختصاص الرمز

يعرف فيه مجيء الذي بمعنى ان المصدرية [?]

في معنى الرمز

بهما ليس على ما ينبغي ثم ما ذكره السكاكي حيث قال وان كانت الكناية
ذات مسافة قريبة مع نوع من الخفاء كان اطلاق اسم الايماء والاشارة
عليها مناسبا بنا في ما في حواشي المطول لحسن الفناري حيث قال
الايماء الاشارة الخفية وقد يستعار للاشارة الخفية مطلقا و
يستعمل فيما يلوح لجنس الكلام وبما ذكرنا من اعتبار الخفاء في الرمز عرفت
ان قول الشارح ومن خفي اما على التجريد في الاول والتنصيص في الثاني
قوله ولو كان الاولى ان يقال اه فان قيل قد يصير غير حرف التضعيف حرف علة كما
في ضفادي وثعالي وسادي والاصل ضفادع وثعالب وسادس
قلنا كلامنا في الافعال لكن كلامه في تغير السالم حيث قال قيد
الحروف بالاصلية ليدخل ما أُبدل احد حروفه الصحيحة حرف علة ان
يفيد العموم يقال ادغمت اللجام الفرس الظاهر ان نصب الفرس بنزع
الحافظ يدل عليه قوله ادغمت الثوب في الوعاء قال بعضهم في مثله و
لنا قاعدتان الاولى ان يحذف حرف الجر وينصب اقامة النصب مقام
الجر كما في الله لافعلن والثانية ان الفعل اذا تعدى بحرف جر بنزع الحرف
ويتعدى بنفسه كما في واختار موسى قومه وقال ابن تمجيد في شرح انوار التنزيل
ان النصب بعد حذف يحافظ علامة المفعول به لان حرف الجر انما تدخل الاسماء
لافضاء معاني الافعال اليها فتلوح تلك الاسماء مفاعيل لتلك الافعال
منصوبة بمحل لعدم ظهور النصب فيها لفظا لضرورة وجود آثار تلك الحروف
ولما حذف بانع ظهور نصبها المحلي عادت منصوبات على المفعولية وقال
مولانا حسن الفناري في حواشي التلويح الناصب في صورة نزع الحافظ
هو الفعل المذكور فانه من جملة الامور التي يتعدى بها الفعل القاصر

في بيان نزع الحافظ

الفعل القاصر صرح به في اللب فكأنه يتعدى بعد اسقاط الجار لتضمن معناه
انتهى فلسناد النصب الى نزع الخافظ اسناده الى الشرط يعني بشرط
وجوده لوجوده محلي دون نزعه لظهوره قوله عبارات الكوفيين الى
المنسوبين الى الكوفة وهي في الاصل الرملة الحمراء وبها سميت الكوفة
قال النووي في تهذيب الاسماء الكوفة البلدة المعروفة ودار
الفضل واهله مصرها عمر بن الخطاب وتسمى كوفة الجند لان جند كسرى
كان فيها قوله في عبارات البصريين اي المنسوبين الى البصرة وهي
في الاصل حجارة رخوة الى البياض ما هي وبها سميت البصرة وهي
مثلثة الباء حكاها الازهري وغيره افصحها الفتح والبصرتان الى
البصرة والكوفة بناها عتبة بن غزوان في خلافة عمر سنة سبع عشرة ويقال
لها قبة الكلام وخزانة العرب لم يعبد صنم قط بارضها وهي اقدم اقوم
البلاد قبلة ذكره في النجم الوهاج قوله والغرض في الادغام الى قوله
في غاية الثقل حسنا لما فيه من العود الى الحرف بعد النطق به قال بعض
الفضلاء التباعد مفرط بين الحرفين يجعل اللفظ بهما بمنزلة الوثبة
فلذلك اجيز الابدال والتقارب المفرط يجعل اللفظ بهما بمنزلة
حجلان المقيد وشبهه بعضهم بوضع القدم ودفعها في موضعها وبعضهم
بعضهم باعادة الحديث مرتين وكل ذلك مستكره بل اذا كرر طعام
واحد التذت النفس بلذته وكرهته فكيف بما عليه فيه كلفة العمل
اذا رجع اليه بعينه ولذلك صارت الحروف المتباعدة المخارج احسن
في التأليف واسهل مما قربت مخارجه قوله لا يقال ان قوله ان تسكن
ولو جعل تسكن ثلاثيا معلوما ويدرج رباعيا مجهولا لا يرد شيء لانه

في لفظ الكوفة والبصرة
وفي بيان من بناهما
نسخه

لان نمنع في الادغام سكون الحرف الاول اعم من ان يكون ساكنا بالاسكان او
ساكنا في نفسه وادا جه في الثاني قوله بالطريق الاولى قال علاء الدين
البسطامي في حاشية المطول والاعتذار بالاولية غير معتبر في التعريفات
قطعا كما قال الشارح في المطول والاعتذار بانه ترك التقييد بقوله
في الظاهر في تعريف الحقيقة مع كونه مرادا اعتمادا على انه يفهم عما
ذكره في تعريف المجاز اولا لما لا يلتفت اليه في التعريفات قوله اعني
مصدر الاشارة الى ان نصب مصدرا بفعل محذوف ويجوز ان يكون بالحالية
على قوله ثم اجاز ووقوع الحال في المضاف اليه مطلقا قوله والضابط
انه يجب في كل فعل اه فان قيل ينتقض هذا الضابط بنحو قوول وحيي
واقتتل وتنزل وتباعد فان كلا منها فعل اجتمع فيه حرفان متجانسان
لم يقع بينهما فاصل والثاني متحرك واجيب عن الاول بانه لو ادغم
التبس بمجهول قول وعن الثاني بانه لو ادغم يلزم ضم الياء في مضارعه
وهو مرفوض وعن غيره بانه لو نقل حركة التاء الى القاف وادغم التاء
في التاء سقط همزة الوصل ويقال قتل فيلتبس بالماضي من التفعيل و
اسكن التاء الاولى في تتنزل وادغم في الثانية احتيج الى همزة الوصل
ويقال اتنزل فيلتبس بمضارع تنزل لاحتمال ان يكون الهمزة للا
للاستفهام وكذا لو ادغم في تتباعد فقيل اتباعد التبس المضارع بالماضي
لاحتمال الهمزة للاستفهام فان قيل جواز الادغام فيهما يستلزم جواز
الالتباس فينبغي ان لا يجوز كما لا يجب قلنا جوازه لا يستلزم الا جواز
الالتباس ووجوبه يستلزم وجوبه وهو قبيح وفيه لانهم صرحوا بان
اللبس في الفعل لا يمنع من الادغام لانه يرتفع في بعض الصور بالتصال

قوله وان الاعتذار بالاولية غير معتبر في التعريفات

باتصال الضمير المرفوع وفي البعض المضارع وفي البعض بصيغة الاسم وانه ١٢٦
لم يتحقق اللبس في تتنزل وتتباعد لفظا والاولى ان يقال على وفق المفصل
المفصل وشرحه لابن الحاجب لم يجب الادغام في اقتتل لان التاء الاولى
في الثانية في حكم الانفصال لان تاء الافتعال لا يلزمها وقوع تاء بعدها
نحو احتذم فتح شبهة بقولهم بعث تلك ولم يجب في تتنزل وتتباعد لانه
لو ادغم احتيج الى همزة الوصل ولا يجوز ادخالها على المضارع نص عليه
في شرح الشافية **قوله** اذا كنز ضبابها الضباب جمع ضبابة وهي سحابة تغشى
الارض كالدخان **قوله** انى اجود لاقوام وان ضنوا او قوله مهلا عاذل
قد جربت في خلقي في المختصر المهمل بفتحتين التؤدة وفي المغرب بالسكون
التؤدة والرفق وبالتحريك التقدم وقولهم مهلا يا رجل وكذا للاثنين
والجمع والمؤنث بمعنى امهل وقيل انه منصوب على المصدر والهمزة حرف
نداء وعاذل اسم امرأة اصلها عاذلة رخمة والتجريب الاختبار في
المختصر المجرب بفتح الراء الذي قد جربته الامور واحكمته فان كسرت الراء
جعلته فاعلا الا ان العرب تكلمت به بالفتح وقال ابن السيد المجرب الذي
اختبر ما عنده والخلق بضم الخاء وسكون اللام وضمها السجية الطبيعة
واختلف في تفسير الخلق قال بعضهم لا يمكن تغييره لما روي انه عليه السلام
قال حسنوا اخلاقكم فلو لم يمكن لما امر به وتحقيق ان اصل الخلق لا
يستطيع احد تغييره واما توشيحه واكماله فقد يمكن ذكره في شرح البردة
والجود السخاوة والاقوام جمع قوم وجمع الجمع اقاوم والقوم اسم
لجماعة الرجال خاصة فالمفظ موحد بدليل انه يثنى ويجمع ويوحد الضمير عائد
اليه ذكره في التلويح ولا يرد المصاحبات لان الدليل لمجموع كونه مثنى و

في لفظ القوم

وجمعا ولا رماح رماحات رماحات لانه شاذ او الدليل لجموع الامور الثلثة

فيذكر ويؤنث لان اسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها اذا كانت

لادميين تذكر وتؤنث وربما يدخل فيه النساء بالتبع ذكره في المختصر

في المحمل القوم جماعة الرجال خاصة وواحد القوم امرء وذكر صاحب الكشاف

في تفسير سورة الحجرات القوم الرجال خاصة لانهم القوام بامور النساء وهو في

الاصل جمع قائم كصوم وزوم في جمع صائم وزائم او تسمية بالمصدر والشارح

لعنى بهو عن هذ التفصيل قال في التلويح والتحقيق ان القوم في الاصل مصدر

قام فوصف ثم غلب على الرجال خاصة لقيامهم بامور النساء ذكره في الفائق

وينبغي ان يكون هذا تاويل ما يقال انه جمع قايم كصوم جمع صايم

والا ففعل ليس من ابنية الجمع تقول ضنى بالشيء يضمن ضنا بالكسر

وضنانة بالفتح اذا بخل به من باب علم وقال الفرا هو لغة من باب حسب قوله

او ممتنعا قد ذكرنا في اوائل الكتاب ان المراد بالامتناع في استعمالات

الادبا ما هو في مقابلة التحقق بل وجود قوله والادغام جائز فان قيل

ان حرك الثاني وجب الادغام والا امتنع فلا يتصور لجواز قلنا التحريك

جائز فكذا الادغام المتفرع عليه قوله لغة الحجازيين الى المنسوبين الى

الحجاز وهو مكة والمدينة واليمامة وقراها ولطايف مع واديها وهو

وج في قرى مكة وخيبر من قرى المدينة وفي الوسيط والنهاية للشافعية

في بعض الكتب تصحيف اليمامة بالتهامة قال ابن صلاح وهو غلط لان تهامة

لا تدخلها الالف واللام واليمامة يلزمها الالف واللام وسمي الحجاز

حجازا لانه حجز بين تهامة ونجد وقيل لاحتجازه بالحرار الخمس وهي حرة

واقم وحرة راجل وحرة ليلى وحرة بني سلم وحرة النار وحرة وبره

مطلب في لفظ الحجاز وفي وجه تسمية

134

١٢٧

وبرة والحرة ارض ذات حجارة سود نخرة كانها احترقت بالنار وجمعها
حرار بالكسر وحران وحرون جمعوها بالواو والنون واليمامة مدينة
بقرب اليمن على اربع مراحل من مكة ومرحلتين من الطائف قيل سميت
باسم جارية زرقاء كانت ترى الراكب من مسيرة ثلثة ايام وكانت تسكنها
ذكره في النجم الوهاج قوله ومن يك حذف نون يك تشبيها بحروف العلة
قال بعضهم شبه بها في امتداد الصوت وقال الرضي النون شابه بالواو
وفي الغنة وقيل تشبيها بالتنوين وقال اخرون حذف تخفيفا لكثرة الاستعمال
كما ذكره الشارح في بحث اللفيف المقرون حتى لا يجوز ان يحذف من نظايره
مثل لم يبين ولم يحن ولم يصن ونحوها ومعنى كثيرة الاستعمال انهم يعبرون
بكان ويكون عن كل الافعال فيقولون كان زيد يقوم وكان زيد يجلس
ذكره في شرح المنظومة فان وصلت بساكن ردت النون ولا يجوز سيبويه
سقط النون عند ملاقات ساكن واجازه يونس وهو قليل ذكره في شرح
الالفية وقدم في بحث المضارع والفضل الزيادة وكل عطية لا تلزم
من يعطي يقال له فضل والبخل بالضم وبالفتح وبفتحتين ضد الجود وبخل
بكذا من باب فهم وطرب وبخلا ايضا بالضم فهو باخل وبخيل والمعنى
من يك صاحب فضل ويبخل بفضله على قومه ينبغي ان يستغنى عنه
وينبغي ان يذم بقي ههنا فائدة وهي ان جماعة منهم المبرد وابو علي
الفارسي وابن جني والجرجاني وابن برهان والشلوبين ذهبوا
الى ان الفعل الناقص لا يدل على الحدث ولا يكون له مصدر ولذا سمي
ناقصا وجعل الخبر عوضا عنه ولذا لا يحذف ولا يتعلق به الظرف
والجار والمجرور ولا يصلح صلة لحرف المصدرية ولا يجئ منه الحال ولا يدخل

م ي ب ا ن س ي ل

على خبره لام كى لدلالته على المفعول له خلافا للكوفيين وفى قوله تعالى
وما كان الله ليذر المؤمنين الخبر محذوف وقال ابن هشام فى مغنى والصحيح
ان الافعال الناقصة كلها دالة على الحدث فتثبت الاحكام المذكورة
فتسميتها ناقصة لعدم تمامها بالمرفوع وقد نص الشارح واشار صاحب
الكشاف فى تفسير قوله تعالى فذوقوا ما كنتم تكنزون حيث اول وبال كونكم
كانزين الى ان كان الناقصة يصلح صلة لما المصدرية وان الكون يصلح
مصدرا لها لا كما وقع فى بعض كتب النحو انه لا مصدر الا للتامة فلا وجه لما
قال ابن التجيد فى تفسير قوله تعالى كيف يكون للمشركين الآية ثم ان الا
الافعال الناقصة لا يتعلق بها الجار ولما قال الا التفتازانى فى قوله تعالى بما كانوا
يكذبون ان ما مصدرية وصلتها يكذبون وقد استدل المثبتى التعلق بقوله تعالى
اكان للناس عجبا ان اوحينا لان اللام لا يتعلق بعجبا لانه مصدر مؤخر
ولا باوحينا لفساد المعنى ولانه صلة لان واعترض عليه بان المصدر
الذى ليس فى التقدير حرف موصول وصلته لا يمتنع التقدم عليه وبانه
يتوسع فى الظرف ما لا يتوسع فى غيره وبانه يجوز تعلقه بمحذوف هو حال
فى عجبا على حد قوله لمية موحشا طلل قوله بنى تميم الابن فى البناء لانه
مبنى ابيه ولذلك ينسب المصنوع الى الصانع فيقال ابو الحرب وبنت فكر
قوله وفيه نظر والجواب ان المراد بالادغام الاسكان من ذكر الكل و
ارادة الجزء وذلك شايع فى المعنى لان الادغام اى الاسكان الاول
موقوف على تحرك الثانى لالتقاء الساكنين وهذا مطوى وهو اى
تحرك الثانى موقوف على الادغام اى على اسكان الاول لئلا يتوالى
الحركات فيلزم الدور وحاصله نفى الملزوم وهو الادغام بنفى

فانه الفعل الناقص لا يدل على الحدث ولا يكون له مصدر فاحفظ

مطلب في اصل كلمة اللهم
وفي اي موضع تستعمل

بنفي اللازم وهو الامكان قوله لا يندرج في الواحد الواحدة فيه
انه يندرج فيه الواحدة بطريق التغليب او بطريق الدلالة لان علة
جواز الادغام في الواحد عند دخول الجازم سكون آخره
فالواحدة الغائبة كذلك ولك ان تقول المراد من فعل الواحد
لفظه فيكون علما والعلم يصح تاويله بالصفة المشهورة مسماة
بها كما عرف في رب حاتم ولكل فرعون موسى حيث قالوا رب جواد و
لكل جبار عادل قاهر فيكون المعنى والادغام جايز فيما يسكن آخره
اذا دخل الجازم قوله لانه يندرج فيه ح فعل الواحدة المخاطبة
فيه ان الاضافة للعهد والمعهود المفردات لا الجنس قوله اللهم الا
ان يقال اصله عند البصريين يا الله حذف الياء لنكتتين احدهما
ان النداء انما يكون في محل الغفلة والله تعالى متعال عن ذلك والثانية
ان حقيقة النداء طلب الاقبال وهو في حقه تعالى محال والسر في تشديد
الميم هو انه عوض عن حرفين او فيه تعرية للمحذوف بالكلية اذ الاول من
حروف المعاني والثاني من المباني ولهذا اخترت الميم تبركا بالابتداء باسم
الله تعالى وعند الكوفيين اصله يا الله امنا بالخير اي اقصدنا فحذفت الهمزة
بعد الضمير وحرف النداء فاتصلت الميم المشددة باسم الله فامتزجا
وصارا كلمة واحدة ولا يجوز الجمع بينهما الا لضرورة الشعر
كقوله غفرت وعذبت يا اللهما وربما يجوز ان يوصل به ما كقول
الاعشى وما عليك ان تقولي كلما سبحت او صليت يا اللهما
ويجوز ان يكون الالف فيه للاطلاق وزاد حرفا من جنس ما في
اخر الكلمة وهي الميم لضرورة الشعر واختلف في جواز وصفه

فعند سيبويه لا يجوز لان الميم كلمة برأسها فلو وصف يكون
الميم فاصلة اللهم مالك الملك تقديره عنده يا مالك الملك
قال المطرزي تستعمل في الدعاء وقد يجي في جواب الاستفهام
قبل لا او نعم كثيرا من ذلك ما قرأت في حديث عمر بن سعد وقد
اتاه رسول عمر وقال له كيف تركت امير المؤمنين فقال صالحا
وهو يقرأك السلام فقال ويحك لعله استاثر نفسه قال اللهم
لا فقال لعله فعل كذا قال اللهم لا في حديث طويل وكان المتكلم قصد
اثبات الجواب مشغولا بذكر الله تعالى ليكون ابلغ واوقع في
نفس السامع الخ ويعلم انه على يقين في ايراده وبصيرة في اثباته
قد جعل نفسه في معرض من اقبل على الله تعالى ليجيب فيما سأله مثلا و
لا شك ان من كان حاله هذه لا يتكلم الا بما هو صدق ويقين و
حق مبين وقد يؤتى بها قبل الا اذا كان المستثنى عزيزا نادرا
وكان قصدهم بذلك الاستظهار بمشية الله تعالى في اثبات كونه و
وجوده ايذانا بانه بلغ في الندرة حد الشذوذ وهذا كثير في كلام
الفصحاء او لنفي الاثم والخطاء الحاصل بنفي الكل او اثباته والواقع
خلافه نحو ما جاء في ادعاء في القوم اللهم الا زيدا فمعناه لا تؤاخذني
يا رب فان كلام الاول غير تام بل يحتاج الى المستثنى او لتاكيد كلامه
عند المستمع فكانه قال ايتها المستمع اعلم اني ادعو الله ليشهد على
كلامي انه حق واستثناؤه صادق قوله لا يحيد عن تعسف العسف والتعسف
والاعتساف الاخذ على غير الطريق قوله كبعض الشيء وعليه في المختصر
عصه وبه وعليه فقصره فيهما ليس على ما ينبغي وقول المفتاح ولا

ولا يعقى فيه بفرس فاطع من قبيل يخرج في عراقيها نصلى يعني
نزّل المتعدي منزلة اللازم للمبالغة نحو فلان يعطي ويمنع ثم
عدّي كما يعدّى اللازم والفعل كما ينزّل منزلته بقطع ا
النظر عن المفعول بلا واسطة ذكره في شرح مفتاح الشريف
قوله الساكن اذا حرك حرك بالكسر اعلم ان الحركة والسكون
بالمعنى المشهور مختصان بالاجسام وان المراد بحركة الحرف
كونه بحيث يمكن ان يتلفظ بعده باحدى المدات الثلث وبسكونه
كونه بحيث لا يمكن فيه ذلك ذكره الشريف في شرح الكشاف
قوله لما بين الكسر والسكون من التآخي يقال تآخى زيد وعمرو
اذا اتخذ كل واحد منهما صاحبه اخا له وفي لباب التفاسير و
الاخوة تستعمل في النسب وفي المشاركة في الشيء ووجه التآخي ان
الكسر لقلته يناسب العدم وهو السكون وقال الشريف في شرح
الكشاف الكسرة اخت السكون في مخرج بمعنى ان الحرف الساكن
والمتحرك بالكسرة قريبان في الاداء اللسان بهما قوله ولك ان تقول
الكسر لم يقر لمتابعة الغير قال صاحب القواعد والفوايد العرب
يتبع الحرف الحرف والكلمة الكلمة اما ما قبله لما بعده واما ما بعده
لما قبله كما قرئ قوله تعالى فلامه الثلث بكسر الهمزة اتباعا اللام
المكسورة قبلها والميم المكسورة بعدها وقد قرئ ايضا الحمد لله
شاذا بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام في الله والحمد لله بضم اللام اتباعا
لضمة الدال في الحمد ومن قبيل الاتباع جر على الجوار كقول الشاعر
جحر ضب خرب حفض خرب اتباعا لضب وهو صفة لجحر وللنحاة

وقال القاضي في انوار التنزيل وهو كثير في القرآن والشعر

مطلب يعرف فيه اتباع العرب الحرف الحرف والكلمة الكلمة

عا

باب ذلك وقال ابن هشام فى مغنى اللبيب القاعدة الثانية
ان الشىء يعطى حكم الشىء اذا جاوره ثم قال والذى عليه
المحققون ان خفض الجوار يكون فى النعت قليلا وفى التوكيد
نادرا ولا يكون فى نسق لان العاطف يمنع من التجاور ثم قال
انكر السيرافى وابن جنى لخفض على الجوار وتأول البيت
المذكورة ذكر ابن مالك فى شرح عمدته ان الواو تنفرد بجواز
العطف على الجوار فى الخبر خاصة وجوزه صاحب الكشاف
وصاحب الغرايب والقاضى بيضاوى ثم قال صاحب القواعد و
الفوائد وشرط الخفض على الجوار ان لا يقع فى محل الاشتباه
كى يقال جاء غلام امراة عاقل بالجر على جوار امراة وجارية
رجل عاقلة على جوار رجل لان اثبات التاء وحذفها ينفى
الالتباس ولو قيل جاء غلام رجل عاقل بالجر لم يكن عاقل
بالجر صفة للغلام لم يجز لوقوعه فى محل الاشتباه وما قيل ارجلكم
بالجر من انه عطف على ايديكم خفض لمجاورة رؤسكم رده ابو عبيدة
لوقوعه فى محل الاشتباه وقال صاحب الكشاف فى تفسير سورة البراءة
وقرئ ورسوله بالجر لوقوعه فى جواز مجرور وهو من المشركين
ورد عليه بانه قد علم من قوله فى قوله تعالى وامسحوا برؤسكم و
ارجلكم فى مواضع فى كتاب ان فائدة العطف على الجوار اكتساب
المعطوف عليه بعض معناه ولا يجوز ذلك ههنا ثم قال ابو عبيدة
المسح هو المس والغسل جميعا فبالنسبة الى الراس مس والى الرجل
غسل كقوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبى الآية فالصلوة

يعرف فيه احوال الجر للجوار

وان الفعل الواحد كالصلوة
مثلا يختلف بالنسبة وفيما يتعلق به
من القيل والقال

فالصلوة من الله تعالى رحمة ومن الملائكة استغفار ودليل تعيين
المسح بمعنى المسح في الراس وبمعنى الغسل في الرجل فعل النبي عليه
السلام والصحابة والتابعين وقال صاحب المغني اللبيب الصواب
عندي ان الصلوة لغة بمعنى واحد وهو العطف وذا بالنسبة الى الله
تعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الآدميين دعاء بعضهم
بعض واما ما قيل من ان قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون في قراءة
من رفع محمول عند البصريين على الحذف من الاول لدلالة الثاني
عليه والصلوة المذكورة بمعنى الاستغفار والمحذوفة بمعنى الرحمة
فبعيد من جهات الاولى اقتضاؤه الاشتراك والوصل عدمه حتى
ان قوما ونحوه ثم المثبتون له يقولون متى عارضه غيره مما يخالف
الاصل كالمجاز قدم عليه والثانية انا لا نعرف في العربية فعلا واحدا
يختلف معناه باختلاف المسند اليه اذا كان الاسناد حقيقيا والثالثة
ان الرحمة فعلها متعد والصلوة فعلها لازم ولا يحسن تفسير اللازم
بالمتعدي والرابعة انه لو قيل مكان صلى الله عليه وسلم دعا عليه
انعكس المعنى وحق المترادفين صحة حلول كل منهما محل الآخر واعترض
عليه الدماميني بان ذلك معروف يقال أَرِضَ الرجل وارِضَ الجِذْعُ
فالاسناد حقيقي في الموضعين والفعل واحد واختلف معناه باختلاف
المسند اليه لان معناه عند اسناده الى الرجل أُرعِدَ أُوزكم
وعند اسناده الى الجذع معناه اكلت الارضة وهي دويبة تاكل
الخشب في سنة كثاء وبمثلثة والهمزة ان اسندته الى اللبن كان معناه
الرتفع فوق الماء وصفا الماء في تحته وان اسندته الى النبت كان معناه

طلع او غلط وطال والتف واذا اسند الى شيء في الماشية كان معناه
سمن ومثله كثير ثم قال هل يجب صحة اقامة كل من المترادفين مكان
الآخر فيه ثلثة مذاهب غير واجب قال الامام وواجب بمعنى انه يصح
مطلقا وهو اختيار ابن الحاجب والثالث التفصيل وهو اختيار
البيضاوي والهندي فان كانا في لغة واحدة صح والا فلا قوله وقولهم
ارعوى يرعوى واحواوى يحواوى يدل عليه ارعوى عن القبيح لذا
كف عنه وتقديره افعول ووزنه افعلل وانما لم يدغم لسكون الياء ولئلا
يلزم ضم الواو في المضارع او نقول انه اعل قبل النظر الى الادغام
فانقلبت لامه ياء لوقوعها خامسة في الماضي و سار ما قبلها في
المضارع فزال مقتضي الادغام وكذا في احواوى وهو في الحوة وهي حمرة
تضرب الى السواد واصل احواوى احواو وكما ان اصل ارعوى ارعوو
وتطرفت الواو وما قبلها غير مضموم فانقلبت ياء ثم قلبت الياء الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها وجاز الادغام والاظهار في مصدر احواوى
فمن قال احويواء وادغم فلانه اجتمعت الياء والواو وسبقت
احديهما بالسكون فقياسه الادغام قوله لانه الاصل في حركة الساكن
وذلك لانك اذا خليت نفسك وطبيعتها وجدت منها انها لا تتوصل
الى التلفظ بالساكن الثاني من الساكنين الا بكسرة خفية على الحرف
الاول يحس بها عند الامتحان والتفطن كما بكر وبشر في الوقف
واذا كان الكسر من سجيتها حرك بالكسر ليكون اللفظ مطابقا للطبع
فان حرك بغير الكسر فذلك لعارض اقتضى وجوب غير الكسر او اختياره
او جوازه كوجوب الضم في ميم الجمع اذا لم يكن بعد الهاء التي تكون بعد

في بيان جواز الكسر في ...

بعد ياء او بعد كسرة مثل لهم المنصورون وان كان بعد الهاء التي بعد بعد ياء عليهم اليوم او بعد كسرة نحو بهم اليوم فمنهم من يضم ومن يكسر وفي مذ لان اصله منذ فحرك عند الاحتياج بالحركة الاصلية وكاختيار الفتح نحو الم الله وهو مذهب سيبويه والمسموع في كلامهم واجاز الاخفش الكسر قياسا وقراءه به عمرو بن عبد الله لكن القراء لم يقبله وكجواز الضم اذا كان بعد الثالث في الساكنين ضمة اصلية في كلمة الساكن الثاني نحو قالت اخرج قالت اغزى فان بعد الساكن الثاني وهو الخاء و الغين ضمة اصلية لان اصل اغزى اغزوى بخلاف ان مرء لان ضمة الراء غير اصلية لانها تابعة لضمة الاعراب وبخلاف قالت ارموا لان ضمة الميم غير اصلية وبخلاف ان الحكم لان ضمة الحاء وان كانت اصلية لكنها ليست في كلمة الساكن الثاني وهو لام التعريف وكاختيار الضم في نحو اخشوا اليوم ومصطفوا الله لما كان الساكن الاول واو الجمع المفتوح ما قبلها اسما كان او حرفا بخلاف نحو لو استطعنا فانه لم يكن الواو واو الجمع فان المختار فيه الكسر وجوب الفتح في نون من مع اللام نحو من الرجل ويكسر على ضعف عكس من ابنك فان الاشهر فيه الكسر وكذا عن الرجل ويضم فيه على ضعف وقد حكاه الاخفش وجاء في التقاء الساكنين الجائز النقر وفي النقر بتحريك الساكن الاول بحركة الساكن الثاني الذي سكن للوقف من غير نقل حركته في حالة الرفع والجر ولم يجز في النصب الا على شذوذ للهرب في التقاء الساكنين وان كان مغتفرا وجاء اضربه بتحريك الباء بضمة وجاء دابة وشابة بقلب الالف همزة مفتوحة هربا منه وان كان على حده بخلاف تاء مرون فانه لا تقلب الواو

في بيانه بفتح وكسرها في من الرجل ومن ابنك

الواو همزة لبعد الهمزة عنها ونقل الضمة عليها مع ضم ما قبلها قوله
يعني امر المخاطب لان لفظ الامر عند الاطلاق ينصرف عندهم الى الحاضر
قوله ذم المنازل الخ ذم امر من الذم ضد المدح والمنازل جمع منزل
وهو المنهل بمعنى الموضع الذي في المفاوز على طريق السفار لان فيه
ماء والدار والمنزلة مثله والمرتبة ايضا وقد يقال المنزل اسم لما
يشتمل على بيوت ومنازل وصحن غير مسقف واللوى اسم موضع والعيش
بفتح العين الحياة واولئك يشار به الى العقلاء كما اشار
اليه القاضي في تفسير قوله تعالى ان السمع والبصر والفواد كل
اولئك حيث قال فاجراها مجرى العقلاء لما كانت مسؤلة عن
احوالها شاهدة على صاحبها او ان اولاوان غلب في العقلاء لكنه
في حيث انه اسم جمع لذا وهو يعم القبيلين جاء لغيرهم وكاستشهد به
البيت وقال الكواشي اولئك غالب فيمن يعقل والايام جمع يوم
وهو المدة من طلوع الشمس الى غروبها عرفا ومن طلوع الفجر الثاني
الى غروبها شرعا والوقت لغة ليلا كان او نهارا طويلا كان
او قصيرا ذكره في تفسير الكواشي وقد يعبر عن الشدة باليوم في
الاساس وفي مجاز ذكر في ايام العرب كذا اي في وقايعها و
في الحديث لا يحضر معناه الا فحضر يومنا بالامس اراد وقعة احد
معنى البيت لا منزلة اطيب من منزلة اللوى ولا عيش بعد عيشنا
في تلك الايام التي مضين فيها قوله اعد من الرحمن الخ الفضل الزيادة
وكل عطية لا تلزم من يعطي يقال له فضل والنعمة اليد والصنيعة والمنة
وما انعم به عليك وكذا النعمى بالضم والنعماء بالفتح والمد والنعيم

مطلب ذم المنازل غير منزل الى اللوى

مطلب في معنى المنزل والدار وفي الفرق بينهما

ويطلع سكنه الرجل بعياله والدار اسم لما يشتمل على بيوت ومنازل وصحن غير مسقف صح

مطلب في معنى اليوم لغة وشرعا وفيما يعبر به عن الشدة مجازا

مطلب في معنى الفضل والنعمة والخير

والنعيم يقال فلان واسع النعمة اى المال كذا فى المختصر وذكر فى شرح
المشكات النعمة الحالة الحسنة وبناء النعمة بناء الحالة التى تكون
عليها الانسان كالجلسة قال الامام الرازى النعمة عبارة عن
المنفعة المفعولة على جهة الاحسان الى الغير وفى حواشى شرح جمع
الجوامع النعمة تطلق على الشيء المنعم به وعلى الانعام الذى هو
ايصاله الى المنعم عليه وفى تفسير الكواشى الانعام ايصال
الاحسان الى سواك بشرط ان يكون ناطقا فلا يقال انعم
فلان على فرسه والقياس الى ما جانبك لكنه التفت فى تخطاب
الى الغيبة والخير ضد الشر قال الراغب الخير ما يرغب فيه الكل
كالعقل مثلا والعدل والفضل والشيء النافع والشر ضده و
قيل الخير ضربان مطلق وهو ان يكون مرغوبا فيه بكل حال كالجنة
ومقيد وهو ان يكون خيرا لواحد وشرا لآخر كالمال وقال بعض
العلماء لا يقال للمال خير حتى يكون كثيرا قال تعالى وانه لحب الخير
لشديد كذا فى شرح التبيان وذكر فى شرح المنار الخير حصول
الشيء لما من شانه ان يكون حاصلا له اى يناسبه ويليق به و
الفرق بينه وبين الكمال اعتبارى فان الحاصل المناسب من حيث
انه خارج من القوة الى الفعل كمال ومن حيث انه مؤثر خير وفى شرح
المنظومة الخير يستعمل بمعنى اكرم وافضل وانفع الا انه لا يستعمل
على وزن افعل وفى شرح المشارق فى حديث انهم لا خير منهم الح
بصيغة افعل مشتقا من خير مبالغة لان خيرا كان مصدرا مفيد التفضيل و
البيت من الطويل وصدر المصرع الثانى خارج عن الوزن قوله هذا

الفرق بين الخير والكمال

هاء الضمير لزم وجه واحد يعني اذا اتصل بالمجزوم حال الادغام
ضمير الغائبة نحو ردها وجب الفتح لان الهاء خفية فكانه الالف
وليست المدغم وما قبل الالف يجب ان يكون مفتوحا او ضمير الغايب
نحو رده وجب ضم لان الهاء خفية قوله على الافصح انما قال على الافصح
لان ما قبل الواو لا يجب ان يكون مضموما قوله وروى رده بالكسر سمع الا
الاخفش ناسا من بني عقيل يقول رده بالكسر فح تقلب الواو ياء
فلا يبقى الاستكراه لا حكم الهاء ان تكسر وتقلب الواو ياء اذا كان ما قبل
الهاء مكسورا نحو به وغلامه وغلط ثعلب في جواز الفتح في نحو رده
لكونه ضعيفا لا سماع به واذا اتصل بالمجزوم حال الادغام ساكن
غير ضمير نحو رد القوم يختار الكسر على الاكثر قياسا على اردد القوم
واضرب القوم وانما قلنا على الاكثر لان بني اسد جوزوا الفتح كما روى
يونس قوله فغض الطرف انك من نمير فلا كعبا بلغت ولا كلابا
بفتح الضاد كانه حرك بالفتح قبل اتصاله باللام فلما اتصل به ترك
على حاله ولم يسمع الضم فيه واما اذا كان اللاحق ضمير الجمع
الفتح ومع الواو الضم ومع الياء الكسر نحو ردا ردوا ردي للغائبة
قوله ان تشمر الذيل لتحقيق النون بنون العظمة لا ظهار ما يلزمه من الكبر
هو نعمة من تعظيم الله تعالى له بتاهيله للعلم امتثالا لقوله تعالى واما
بنعمة ربك فحدث او بنون المتكلم مع غيره تواضعا لا فيما ينبئ عنه
النون في اسناد الفعل اليه مع غيره اشارة الى احتقار نفسه عن
الاستقلال بالقيام بحق تشمير الذيل للتحقيق وتشمير الذيل رفعه
وهو كناية عن التهيؤ وهي ذكر اللازم وارادة الملزوم مع جواز

قوله بيان نون ... العظمة بالفعل

جواز ارادة اللازم او لفظا اريد به لازم معناه مع جواز ارادته
معه او شبه التحقيق بالطريق الذي يسلك فيه استعارة مكنية واثبت
الشمير المناسب للطريق تخشبه به استعارة تخييلية سميت بذلك
لان من شانها وقيل لان العليل لا يتلفظ الا بها الا بها عند الانين
فاضافوا هذه الحروف الى العلة لتلفظ العليل بها لان من عادتهم اضافة
الشيء الى الشيء بادنى ملابسة وقيل لان هذه الحروف تدخل في جميع انواع
الكلمات كالعلة تدخل في جميع الحيوانات **قوله** اذ لا يجري فيهما ما يجري
فيها من التغييرات المطردة اللازمة كالحذف والقلب والاسكان وعدم
بقاء على حال عند تجاورتها لما تضادها في الحركة وقوله في كثير يتعلق
بيجري الثاني **قوله** حرف مد ابدا اكتفى به عن ذكر اللين لاستلزامه اياه
قوله يطلقون على هذه الحروف حروف المد واللين مطلقا قال الجاربردي
فهو اما محمول على هذه التفصيل او تسمية الشيء بما يؤول اليه **قوله**
انضغط من ضغطه زحمه الى حائط ونحوه ومن ضغطة القبر بالفتح
وهي بالضم الشدة والمشقة **قوله** ولانه امتنع الى الحمل قال الشريف الجرجاني
في بحث الالتفات في شرح المفتاح المتعارف في جواب لما هو الفعل
الماضي لفظا او معنى بدون الفاء قال في الحاشية وقد وجدنا في الحديث
دخول الفاء في جواب لما مع كونه ماضيا لكونه قليل وفي الفصل الذي
عقد لتقسيم النظر الى الصحيح والفاسد من شرحه للمواقف ان جواب لما
بالفاء قليل وهو مشعر بالجواز وقال ابو المكارم لحرام اسان في شرح
ديباجة مختصر الوقاية والمتعارف في جواب لما الفعل الماضي لفظا
او معنى بدون الفاء وقد يدخل الفاء على قلة لما في لما من معنى الشرط

مطلب في كون المتعارف في جواب لما الفعل الماضي لفظا او معنى بدون الفاء

صرح به الراضي وعليه ورد به لبعض الاحاديث وذهب بعض الى انه جواب
لما في قوله تعالى ولما جاءهم كتاب من عند الله هو قوله تعالى فلما جاءهم ما
عرفوا كفروا به وضعفه بعض الافاضل بان جواب لما لم يجئ في فصيح الكلام
الا فعلا ماضيا بدون الفاء حسن لفنارى لا يجوز دخول الفاء في جواب
لما الا عند ابن مالك اذا كان جملة اسمية والجمهور منعوا وقوعها
جواب لما وفي شرح اللباب للمشهدي جواب لما فعل ماض وجملة اسمية
مع اذا المفاجأة او مع الفاء وربما كان ماضيا مقرونا بالفاء ويكون
مضارعا **قوله** وفي الاسماء المتمكنة المتمكن هو الاسم المعرب لتمكنه في
الاسمية فاذا انصرف مع ذلك فهو المتمكن الامكن لان معنى الامكنة
كون الاسم باقيا على اصله غير مشابه للفعل والحرف والمبني يسمى غير
متمكن وقولهم في الظرف انه متمكن يستعمل تارة اسما وتارة ظرفا وغير
متمكن معناه لا يستعمل في موضع يصلح ظرفا الا ظرفا كقولك لقيته صباحا
وموعده صباحا بالنصب فيهما لا غير اذا اردت صباح يوم بعينه
ولا علة للفرق بينهما غير استعمال العرب كذلك **قوله** والاسماء الغير المتمكنة
الاصلية اما الاسماء المبنية كمتى ومهما وكذا الاسماء الاعجمية
كجالوت وداود فلعدم اشتقاقهما واما الحروف كبلا وعلى فلانها
غير مشتقة ولا متصرفة فلا يعرف لها اصل غير هذا اللفظ فلا يعدل
عنه من غير دليل **قوله** لكسرة الجائه واستعماله ولانه الواحد
قبل المتعدد لمماثلته الصحيح وقيل المثال في اللغة المشابهة فتسمية
لان امره مثل امر الاجوف في الوزن نحو عد وزن وقيل المثال من المثول
وهو الانتصاب ومنه سمي علم الامير مثالا لانتصابه امامه فتسمي

مطلب في تفسير المتمكن وفي معنى قولهم في الظرف انه متمكن او غير متمكن

فسمي هو به الانصاب بحرف العلة في الاول قوله في احتمال الحركات من
الفتحة والضمة والكسرة كوعد بفتح الواو وعد بضمها ووجهة بكسرها و
ماذكره الشارح لا يظهر وجهه في التمثيل لاحتمال الحركات بل للصحة و
عدم الاعلال كما يشير اليه قوله بخلاف الاجوف قوله لما وقع بين الياء
والكسرة فان قيل لم لم يحذف في يوعد مضارع اوعد مع وجود العلة قلنا لعدم
وجودها لان اصله ياء وعد فالواو بين همزة وكسرة ولان الضمة قبل الواو
اخف من الفتحة قبلها لانها بعضها قوله ثم حملت عليه اخواته والم يوجد
علة الحذف لئلا يختلف بناء المضارع ويجري في تصريفه على طريقة ولحق
بهما في الحذف في التخفيف قوله اعني التاء والنون والهمزة واللام الى يقول
اعني التاء والهمزة والنون او الهمزة والنون والتاء قوله اي باقي تصاريفه
اشارة الى ان السائر بمعنى الباقي ويجيء بمعنى الجميع ايضا على ما في الصحاح و
شرح المفصل لابن الحاجب وقال صاحب الفائق استعماله بمعنى الجميع من غلط
العامة وقيل من قال انه بمعنى الجميع واستعماله في معنى الباقي غلط وقع في لغة العرب
فقد غلط في كل من مقامي كلامه وقيل سائر يوافق بقية في اخذت
من المال بعضه وتركت سائره لان المتروك بمنزلة البقية ويفارقها
من حيث ان سائرا لما كثر وبقية لما قل ولذا تقول اخذت من الكتاب
ورقة وتركت سائره وقول من قال الصحيح ان السائر بمعنى الباقي
قل او كثر لا شاهد له لان استعمل للاكثر والبقية للاقل كما قال ابو
علي وقد مر زيادة وتفصيل فيه قوله لما مرة اشارة الى قوله لانه لما
قوله الاصل وعدة فالتاء بدل للوحدة لئلا يلزم الجمع بين العوض
والمعوض عنه قوله قيل الاصل وعد فيرد على قول المص ومن مصدره الذي

بيانا لعدم حذف الواو
في يوعد مع وجود العلة

على فعلة حذف الواو في وعد مع انه ليس على فعلة ولو قال وفي مصدره المكسور الفاء لا يرد شيء قوله كما مر الكاف بمعنى المثل اي مثل حذف وعدة او للتعليل اي لما مر في قوله لثقلها عليه مع اعتلال فعلها قال في المغني اثبت كون الكاف للتعليل قوم ونفاه الاكثرون وقيد بعضهم جوازه بان يكون الكاف مكفوفة بما والحق جوازه في مجردة من ما وفي المقرونة بما الكافة والمصدرية قوله الا فيما المضارع منه على يفعل يرد عليه وجهة على قول من يقول انها مصدر قوله والوجهة اسم المصدر جواب سؤال مقدر تقديره انتم قلتم الواو تحذف في المصادر المعتل الفاء الذي على فعلة ولم تحذف في الوجهة فاجاب بقوله والوجهة اسم المصدر قال في الصحاح الوجه والجهة والهاء ايضا عوض عن الواو والاسم الوجهة بكسر الواو وضمها وقيل اسم للجهة المتوجه اليها والواو لا تحذف في فعلة اذا كانت اسما نحو ولدة جمع ولد وهو الصبي والعبد وقد يجاب بانها وان كانت مصدرا لكن ما حذفت الواو تنبيها على الاصل كالقود واستحوذ على ما قال الجاربردي وحكاه في الشافية وبعض حواشي تفسير القاضي مع التلقي بالقبول ع فتاؤها للوحدة ولئلا يجتمع العوض والمعوض عنه قوله ويجوز ان يكون الضمير جواب ثان عن عدم الحذف في الوجهة لان مضارعه ليس على يفعل بالكسر قوله والاصل وثقة حذفت الواو كما في وعدة وقيل كسر العين في المصدر وجوبا ان لم يفتح العين في المضارع لاجل حرف الحلق لان الساكن اذا حرك حرك به وليكون عين المصدر كعين الفعل الذي جعل المصدر تابعا له في الحذف واما اذا فتحت العين

ولدة جمع ولد

العين لاجل حرف الحلق فيجوز ان يفتح العين في المصدر حملا على
الفعل نحو سمعة وان تبقى على الكسر نحو بهجة قوله ففتحوا الدال
اتباعا لحركة اقرب المتحركات اليها وهي فتحة الباء ولانهم
لو كسروا لزم ما فروا منه في الساكن الاول وهو الكسر قوله
قال عجبت لمولود وليس له اب الخ في المختصر عجب منه من باب طرب وتعجب
واستعجب بمعنى فلام المولود بمعنى من كما في سمعت له صرخا او بمعناه قد
استعمل بهما لكون مبتداء الشيء علة له كما يقال دعا له واليه وندبه
له واليه وناواه له واليه وهداه للطريق واليه لان معنى انتهاء الغاية
والاختصاص حاصلان جميعا لان من انتهى الى الشيء اختص به في شرح تكملة
الاستعجال شدة التعجب وقال الراغب التعجب حيرة تعرض الانسان بجهله سبب
المتعجب منه وحقيقة التعجبي كذا ظهر لظهور الم عرف سببه ويقال لما لم يعهد
مثله عجب والشيء الذي يتعجب منه عجب وعجيب وعجاب بالضم وعجابه وبالتشديد
والاعجوبة بالضم مع كثرة فيهما ولا يجمع عجب وقيل جمع عجايب والعجوبة اعاجيب
والولد يكون واحدا جمعا كولد بالضم والكسر عجبت فعل وفاعل لمولود متعلق
به ليس حال عن مولود لانه اراد به عيسى عليه السلام له خبر ليس اب اسم
ذي ولد عطف على مولود اراد به ادم عليه السلام ضمير لم يلده راجع الى
ذي ولد ابوان فاعل يلده وجملة حال من ذي ولد وفي هذه القصيدة نظر
كثيرة منها وذي شامة سوداء في حر وجهه مجللة لا تنجلي بزمان ويكمل
في خمس وتسع شبابه ويهرم في سبع معا وثمان الشامة هي الخال وجهها
شام اراد بذي الشامة الى الاخر القمر سوداء تانيث اسود حر الوجه
ما بدا من الوجنة مجللة بتقديم الجيم على الحاء المهملة بمعنى منكشفة ويروى

مطلب يعرف فيه ما وقع في قول الشاعر عجبت لمولود الخ في الفوائد
منتخب

ندبه لامر فانتدب له اي دعاه له فاجاب مختار

اي عاداه مختار

مطلب بيان الفرق بين الوقت والمدة والزمان

تجلية بمعنى ذات عز وجلال والاجلاء الانكشاف والذهاب
والزمان اسم لقليل الوقت وكثيره والباء في بزمان بمعنى في كما في
قوله تعالى ولقد نصركم الله ببدر وقد يفرق بين الوقت والمدة
والزمان بان المدة المطلقة امتداد حركة الفلك من مبدءها الى
منتهيها والزمان مدة موسومة والوقت الزمان المفروض لامر كما في
انوار التنزيل وقد يقال الوقت اكثر يستعمل في الماضي ذكره في
النجم الوهاج والكمال التام وقد يفرق بينهما بان التمام يقابل
نقصان الاصل والكمال يقابل نقصان الوصف بعد تمام الاصل والشباب
والشبيبة خلاف الشيبة يعني ان القمر في اربع عشرة ليلا يصير ناقصا وذي
شانة عطف على ذي ولد وسوداء صفة شانة وفي حر وجهه حال من شانة
على قول من يجوز الحال من المضاف اليه مطلقا او صفتها وتجلية حال او بدل
او فاعل ظرف لا تنجلي صفة تجلية او شانة بزمان ظرف لا تنجلي ويكمل
مع فاعله وهو شيبا به حال من ذي شانة بتقدير مبتداء فدخول الواو
ح جائز ومسموع كثيرا كقوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول
الله وقولهم قمت واصك وجهه وقول الشاعر نجوت وارهنهم مالكا
وفي خمس ظرف يكمل وتسع عطف عليه وبهارم عطف على يكمل وفي سبع ظرفه
وثمان عطف عليه ومضت صفتهما وسط بينهما للنظم قوله ويمكن ان
يدفع بالعناية اي بارادة ان الفتحة في نحو يطاء والسكون في نحو
لم يلد عارضا والمراد ازالة كسرة ما بعد الواو بحركة او سكون
اصليين والقوم يتسامحون في اطلاقاتهم باستعمال الدفع في مقام
الرفع اذا تعلق به نكتة هي المبالغة في ضعف الاشكال كانه لم يثبت

بدرا كاملا والمراد [illegible]

مطلب يعرف فيه استعمال الدفع في مقام الرفع وتفسير العناية

143

١٣٦

لم يثبت ذكره علاء الدين في حاشية المطول والعناية تخليص الشخص عن محنة توجهت اليه ذكره في المرآة شرح المرقاة قوله اى خاف الخوف توقع مكروه عن امارة مظنونة او معلومة ضد الامن يستعمل في الامور الدينية ذكره في تفسير الكواشي قوله وهو الاصل والفصيح قوله لانها اخف من الواو والياء وظاهر كلام السيرافي يدل على ان قلب واو نحو يوجل الفا قياسا وان قل ذكره في شرح الشافية قوله وليس هذه في لغة بني اسد اى ليست اللغة الرابعة من لغة بني اسد لانهم وان كانوا يكسرون حرف المضارعة فيما كان ماضيه مكسور العين ليدل على كسرة الماضي الا انه تختص بغير الياء لثقل الكسرة على الياء فان بنوا اسد يكسرون الياء في نحو ييئس كما قال في شرح المراح وفي نحو ييجل كما صرح به في الصحاح حيث قال بنوا اسد يقولون انا ايجل ونحن نيجل وانت تيجل وهو ييجل كلها بالكسر قلنا كسرهم الياء فيما ذكر ليس لان كسر الياء مطلقا لغتهم بل لتقوى احدى اليائين بالاخرى وقلب الواو ياء قوله واهل هذه اللغة وهم قوم من بني كلب قوله قال الشاعر قعيدك الله لاتيك وقعدك الله لاتيك يمين للعرب من المصادر التي استعملت منصوبة بفعل مضمر والمعنى بصاحبك الذي هو صاحب كل نجوى ذكره في الصحاح والا اصله ان لا ادغم النون في اللام وان زائدة يدل عليها قولهم المذكور على انه قد اختلف في لزوم كون صلة الموصول الحرفي جملة خبرية و الاكثرون وان كانوا على جواز كونها امرا ونهيا لكن الفاضل الرضى قال والاصح عدم جواز ذلك قيل وجهه كون ان المصدر

بحث في بيان كون صلة الموصول الحرفي جملة خبرية

مع الفعل في تقدير المصدر والمصدر لا طلب فيه واعترض عليه بان
الامر والنهي الموصولين بان المصدرية انما يؤولان بمصدر مؤخوذ من
المادة التي تدل على الطلب فاذا قيل كتبت اليه بان قم او بان لا تقم
كان معناه كتبت اليه بالامر بالقيام وبالنهي عنه وانما فات الدلالة
بالصيغة فقط على ان فوات المعنى المذكور كفوات معنى المضي والاستقبال
في الموصولة بالماضي والمضارع عند التقدير المذكور وان مصدريتها
المخففة من المثقلة متفق عليها مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو والخامسة
ان غضب الله عليها اذ لا يفهم الدعاء من المصدر الا اذا كان مفعولا
مطلقا نحو سقيا ورعيا والاسماع من السمع يطلق على القوة السامعة وعلى
محلها وعلى الادراك كالبصر قال في المختصر ويكون واحدا وجمعا كقوله
تعالى ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم لانه في الاصل مصدر قولك سمع
الشي بالكسر سمعا وسماعا وقد يجمع على اسماع وجمع اسماع اسامع قال
صاحب الكشاف في تفسير هذه الاية واما ما قيل من ان مدركات السمع
واحدة وهو الصوت ومدركات البصر انواع وكذا مدركات القلب
نفيه ان دلالة وحدته على وحدة متعلقة لا تعلم من اي الدلالات هي و
رده الشريف بانها من الدلالة الالتزامية التي يكتفى فيها باي لزوم
كان ولو بحسب الاعتقاد في اعتبارات البلغاء والشارح باعتبارات
البلغاء دلالة رابعة كما ان العادة طبيعة خامسة وقال ابن كمال بان
وعند البلغاء دلالة رابعة يبنى عليها كثير من اعتباراتهم مبنى تلك الدلالة
عرفهم والمنسوب الى ذلك العرف من الاعتبارات على نوعين احدهما ما
يظهر وجهه كاعتبار التاكيد في دفع الشك ورد الانكار والثاني

قاعدة فاحفظ

مطلب في اطلاق السمع على القوة السامعة وعلى محلها وعلى الادراك وما يتعلق به في القواعد

والثاني ما لا يظهر وجهه كاعتبار اللزوم في بعض المجازات المرسلة
ادعاءً واعتبار التضاد علاقة في بعض الاستعارات ثم قال هذه الدلالة
التي عليها مدار اعتبارات البلغاء اوسع دائرة الدلالات الثلث
المعتبرة في سائر علوم لانها لفظية لا تحقق الا بين اللفظ والمعنى
وهذه الدلالة قد تكون معنوية يكون الدال والمدلول كليهما من قبيل المعاني
والملامة واللوم واللائمة العذل والعتاب يقال نكات القرحة
انكوها نكاءً اذا قشرتها والقرح بالضم والفتح الجراح وقيل بالفتح الجرح
وبالضم الم الجراح والفواد بضم الفاء وفتح الهمزة وقرئ بفتح الفاء و
الواو القلب على ما في مختصر وباطن القلب على ما في شرح المشارق والظاهر
من نص الكتاب والسنة ان محل الادراك هو القلب وكيفية ادراكه مجهولة
وكونه عبارة عن الروح المسمى بالقوة العاقلة والنفس الناطقة على ما في
التلويح لو يقم عليه شبهة فضلا عن الحجة ذكره في التوضيح المصحح وقد يطلق القلب
على المضغة التي في الجانب الايسر والوجع الالم والمرض قال الجوهري وبنو
اسد يقولون ييجع بكسر الياء ولا يقولون يعلم استثقالا للكسرة على الياء فلما
اجتمعت اليا آن قويتا واحتملت ما لم تحتمل المفردة فما في بعض
شروح المراح من ان بني لا تنكاني نهي معطوف على لا تسمعني وهو جواب
اليمين وقوله فيجعا جواب النهي اعني لا تنكاني والالف للاطلاق قوله
قياس يتلب اسم فاعل من اتلاءب لام اتليب استقام واتلأبت الطريق
امتد واستوى قوله لان الاصل في كل كلمة ان يكتب بصورة لفظها بتقدير
الابتداء بها والوقوف عليها وهذا اصل معتبر في الكتابة والاصل الغالب
والراجح والذليل ولاجل هذا الاصل كتب نحو رَهْ زيدا وقِهْ زيدا امرين من

القرح الجراح

مطلب في اطلاق الفواد على القلب وعلى محل الادراك وعلى القوة العاقلة

ترى وتقي بالهاء في حالة الوقف لانه اذا وقف عليهما وقف بالهاء وكتب
مثل مه انت وبجيء مه جيئت بالها ايضا مما اتصل ما الاستفهامية باسم جار
لانه اذا وقف عليه فيها وقف بالها بخلاف ما اذا اتصل ما الاستفهامية بحرف
بحر حتام والام وعلام فانها لا تكتب بالهاء لانه لا يجب الوقف عليها
ح بالها لشدة الاتصال بينهما فصار كشيء واحد كتبت هذه الحروف
معها بالالفات مع كتبها قبل الاتصال بالياء لوقوع الالف في وسط الكلمة
وكتب مم عمّ في من ما وعن ما بغير نون وكتب من مال وعن مال بالنون فان
قصدت في الاستفهامية عند اتصالها بحرف بجر الى الهاء كتبت الهاء ورجعت
الياء في حتى ما والى ما وعلى ما والنون في من ما وعن ما ولاجل الاصل
المذكور كتب انا زيد بالالف في حالة الوصل لان الوقف عليه كذلك
ومنه لكنا هو الله لان اصله لكن انا وكتب التاء التانيث في نحو رحمة
ورحمة بالهاء ومن وقف بالتاء كتب تاء بخلاف التاء في اخت وبنت و
باب قائمات وباب قامت هند فانها لا تكتب هاء بل تاء اذ الوقوف عليها با
التاء وكتب المنون المنصوب بالالف نحو رأيت زيدا لان الوقف عليه بالف
مبدلة من التنوين والمنون الغير المنصوب بحذف التنوين نحو جاء زيد و
مررت بزيد وكتب اذا بالالف على الاكثر لان الوقف عليه بالالف على
الاكثر وبعضهم يكتبها بالنون توهما بانها نون في الوقف وفي شرح
الهادي لا يبدل من نون اذن الف لانها في نفس الكلمة فهي كنون
من وعن ولدن وقد يوقف عليها بالالف تشبيها بالنون الخفيفة فح لا يبعد
ان يكتب بالالف لكن الاولى ان يكتب اذا بالالف عوضا عن النون الخفيفة
الملحقة بالامر للواحد المذكر على الاكثر ومنهم من يكتبه بالنون حملا على

فائدة لطيفة فاحفظ

على اضربن في امر للجمع المذكر وكان قياس اضربن للجمع المذكر اضربوا بواو
والف لانه وقف عليه سقط نون التأكيد وعاد محذوف وقياس اضربن
للواحدة المخاطبة ان يكتب بياء لانك اذا وقفت عليه اسقط نون التأكيد
وترد الياء وقياس هل تضربن ان يكتب بواو ونون لانك اذا وقفت عليه
سقطت نون التأكيد ورجعت الواو والنون محذوفات وقياس هل
تضربن للواحدة المخاطبة ان يكتب بياء ونون لانه اذا وقف عليه سقط
نون التأكيد وعاد محذوف وهو الياء والنون ولكنهم كتبوها على لفظها
لعسر متبين هذا الاصل وهذا ان عند الوقف يحذف نون التأكيد وبردما
حذف لاجلها او لعدم تبين قصد نون التأكيد لان هذه الالفاظ
بغير نون التأكيد ايضا كذلك وقد يجري اضربن للامر للواحدة المخاطبة
مجرى هل تضربن لان النون فيه نون خفيفة مثلها والاكثر على كتبته بالالف
لثوات الامرين المذكورين وكتب باب قاض بغير ياء وباب القاضي بالياء
لان الافصح الوقف على قاض بغير الياء وعلى القاضي بالياء وكتب حرف
في نحو بزيد ولزيد وكزيد متصلا لانه لا يوقف عليه مع كونه على حرف واحد
وكتب نحو منك ومنكم وضربك وضربكم متصلا لانه لا يبتدا به وبقي ههنا بحث
وهو ان صاحب الكبير شرح الكافية قال اذا دخل حرف جر على ما الاستفهامية
يلزم الفها يحذف عند الوصل نحو عمّ وحتّم وفيم وتقلب هاء عند الو
كقول ابي ذؤيب قدمت الى المدينة ولاهلها ضجيج بالبكاء كضجيج
الحجيج اهلوا بالاحرام فقلت مه فقيل هلك رسول الله عليه السلام
وجوز صاحب الكشف في سورة يس حيث تكلم على قوله تعالى بما غفر لي
ان يكون ما استفهامية وقال الآن قولك بم غفر لي بطرح الالف اجود

وان كان اثباتها جايزا مع تصريحه في سورة الاعراف حيث تكلم في قوله تعالى فيما اغويتني بان اثبات الف ما الاستفهامية اذا دخل عليها حرف الجر قليل شاذ قوله في الكتب التعليقية التعليمية هي صفة كاشفة للتعليقية قوله فلا بأس به هذه العبارة اكثر استعمالها في المباح وتركه اولى وقد تستعمل في موضع كان الاتيان به مستحبا قوله كوجه اى صار شريفا يقال وجه الرجل اى صار وجيها اى ذا جاه وقدر ووجوه البلد اشرافه قال الامام الرازى معنى الوجيه ذو الجاه والشرف والقدر يقال وجه فلان وجاهة وهو وجيه اذا صار له منزلة رفيعة عند الناس والسلطان وقال بعض اهل اللغة الوجيه الكريم لان اشرف اعضاء الانسان وجهه فجعل الوجه استعارة عن الكرم والكمال قوله لكن يرد على المص جوابا ان المراد بازالة الكسرة اذالتها بحركة او سكون اصليين للعارضين يدل عليه صاحب الكشاف في المفصل قوله وهو شاذ المراد بالشذوذ قلة الاستعمال وهو مقبول على ان بعضهم من شراح الكشاف منع اقتضاء القلة للشذوذ قوله واما تو ماضيه يدع قال علاء الدين البسطامى وما زعمت النحوية في ان العرب اماتوا ماضيه ومصدره محمول على قلة الاستعمال والا فالنبي عليه السلام افصح العرب وقد روى عنه عليه السلام ابن عباس رضى الله عنه انه عليه السلام لينتهين اقوام عن ودعهم الجمعات وعن عروة و هد انهما قراء ما ودعك بالتخفيف ولك ان تقول المراد بالاماتة قلة الاستعمال او عدمه لكن النادر لم يعد استعمالا قال قيل قراءة ما ودعك بالتشديد ل على ان مجرده مستعمل قلنا استعمال المزيد لا يستلزم مجرده كاعطى واحمر حيث لا يستعمل عطو ولا حمر قوله ولا وادع وكذا لا يستعمل الزمان

الزمان والمكان والآلة والمصدر قوله ليت شعري عن خليلي
اه ليت للتمني وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة بمجرده وقيل
ميل نفساني الى حصول التمني فلا يكون طلبا ولاستلزامه لان العاقل
لا يطلب ما يعلم استحالته وقيل الانسان كثيرا ما يحب المحال ويطلبه
ويستعمل في المحال العقلي والمحال العادي والممكن المستبعد بحيث لا يتوقع
ولا يطمع فيه فان المتوقع يستعمل فيه لعل والمطموع فيه يستعمل فيه عسى
في الصحاح شعر بالشيء بالفتح يشعر شعرا بالكسر فطن له ومنه ليت
شعري وقول من قال في شرح قول المفتاح فما فطن لمقتضى الحال
ان فطن متعد بنفسه فنزل منزلة اللازم ثم عدى باللام ليس ما ينبغي
لان اللام صلة فطن والخليل الصديق والانثى خليلة غاله الشيء
واغتاله اذا اخذه من حيث لم يدر والحب بالضم والكسر والمحبة ميل
القلب من حب بالفتح استعير لحب القلب ثم اشتق منه الحب لانه
اصابه ورسخ فيها وقيل ميل النفس الى الشيء لكمال ادرك فيه
بحث يحملها على ما يقربه اليه وضعف الرازي قول المتكلمين في معنى
المحبة واثبت المحبة الذاتية بان كل شيء لو كان محبوبا لا لاجل امر
آخر لتسلسل وهو صحيح لانا نعلم ان الكمال محبوب لذاته كما ان اللذة
كذلك قال في شرح المشارق اول المحبة موافقة ثم الميل ثم الود ثم
الهوى ثم الوله فالموافقة للطبع والميل للنفس والود للقلب
والمحبة للفؤاد وهو باطن والهوى غلبة المحبة والوله زيادة الهوى
وقوله شعري اسم ليت وخبره محذوف وجوبا لوجود شرطه وهو قيام
الجملة الاستفهامية مقامه كما قال ابن الحاجب والتقدير ليت علمي حاصل

في مراتب المحبة

وعن خليل منطلق بمصر نفذ سيح نذ باخا لست على حاصل بلذ... وسنحب اصح

بكذ باحثا او تحبراعن خليلي قوله اذا ما استحمت ارضه من سمائه اه لجيم العرف وقد استحم اى عرق والمراد بالارض الحوافر والسماء ماعلاها ويقال للفرس بجواد انه لذو مصدق بالفتح اى صادق بجملة والجرى كانه ذو صدق فيما يعدك والبيت لخفاف بن مذبة يصف فرسا يقول اذا ابتلت حوافره من عرق اعاليه جرى وهو متروك لا يضرب ولا يزجر ويصدقك فيما يعدك البلوغ الى الغاية قوله وفى جعل موضع من ضرورة الشعر بحث هذا مبنى على ما ذهب اليه ابن مالك من ان ضرورة الشعرية عبارة عما لا مندوحة للشاعر عنه ورده الدماميني فى شرح المغنى بان هذا يقتضى عدم تحقق الضرورة دائما او غالبا لان الشعراء قادرون على تغيير التراكيب والاتيان بالاساليب مختلفة فلا يتحقق تركيب بقيد لا مندوحة لهم عنه ثم قال والمختار فى تفسير الضرورة عندهم ان يقال هى ما لم يرد الا فى الشعر سوا كان للشاعر عنه مندوحة ام لا قوله ولما كان هنا مظنة سؤال مظنة الشئ موضعه الذى يظن كونه فيه واطلاق لفظ السؤال على الاعتراض فى العرف باعتبار ان فيه معنى الاستفسار قوله وهو البركة هى النماء والزيادة قال الراغب البرك صدر البعير وبرك البعير الفى بركه واعتبر منه اللزوم وسمى محبس الماء بركه والبركة ثبوت الخير الالهى فى الشئ وسمى بذلك لثبوت الماء فى البركة ولما كان الخير الالهى يصدر على وجه لا يحس ولا يحصى قيل لكل ما يشاهد منه زيادة غير محسوسة هو مبارك وفيه بركة قوله يقال يمن الرجل بنى للمفعول قوله قوله ميمونا اى مباركا قوله من الميسر يعنى انه مصدر يسر يقال يسرته اذا قمرته

147

١٤٠

اذا قمرته واشتقاقه من اليسر لان فيه اخذ المال الغير بيسر وسهولة او هو ماخوذ من اليسار لان فيه سببا ليسار الغير وتحصيلا ليسار نفسه وقيل يكنى القمار بالميسر وميسر موضع تنحر به الجزور والياسر الجازم وكان تقمر بعشرة اقداح سموها ازلاما واقلاما ثلثة منها لا انصباء لها وهى المنيح والسفيح والوغد وسبعة لها انصباء اولها الفذ وله نصيب واحد والثانى التوأم وله نصيبان ثم الرقيب وله ثلثة انصباء ثم الحلس وله اربعة ثم النافس وله خمسة ثم المسبل وله ستة ثم المعلى وله سبعة وهو اعلاها وكان اهل اليسار والجود فى الجاهلية عند شدة الزمان ينحرون جزورا ويجزؤنها ويجعلون هذه الاقداح العشرة فى خريطة ويضعون تلك الخريطة على يد عدل ثم يحركها هذا العدل ويدخل يده فى الخريطة ويخرج باسم رجل قدحا منها فمن خرج له قدح من ذوات الانصباء اخذ النصيب المضاف الى ذلك القدح ومن خرج له قدح مما لا نصيب له لم يأخذ شيئا بل غرم ثمن الجزور كله وكانوا يدفعون تلك الانصباء الى الفقراء ولا يأكلون منها وكانوا يفتخرون بذلك ويذمون من لم يدخل فيه ويسمونه البرم قوله وهو قمار العرب بالازلام القمار المقامرة وتقامروا لعبوا القمار وقامره فقمره من باب ضرب غلبه فيه لعب القمار ومن باب نصر فاخره فى القمار فغلبه والازلام جمع زلم بفتحتين وزلم بضم الزاء وفتح اللام وهو سهم لا ريش له ولا نصل اى الحديد قوله اجحاف بتقديم الجيم على الحاء يقال اجحف به اى ذهب به وتفسير اجحاف بالاضرار تفسير باللازم قوله لان المحذوف فى حكم الثابت فان قيل

فـ
الافعال
قمار كردن
يسر بيسر قمار کند
من باب ضرب [illegible]

وها

مطلب
ان العرب عشرة اقداح
سموها ازلاما واقلاما
وفى اسامى هذه الاقداح
والانصباء بها

لم كانت الهمزة المحذوفة الكائنة في حكم الثابت مانعة عن سقوط
الواو مع انها لم تكن مانعة عن قلب الياء واوا قلنا على تقدير سقوط
الواو يلزم الثقل بالخروج من ضم الى الكسر قوله قياس مطرد يقال
اطرد الشيء تبع بعضه بعضا وجرى واطرد الامر اى استقام قوله
انقداى قبل الوعد ووعد بالشرف القصر قصور قوله وفيه نظر لجواز
ان الياء المنقلبة عن الواو وان كانت عارضة لكن لا تحذف عند حذف
همزة الوصل في الدرج بل تقلب تاء نحو اتعد بخلاف الياء المنقلبة
عن الهمزة لانها عارضة غير مستمرة لحذفها عند حذف همزة الوصل
في الدرج قوله اصح رواية ودراية لانه يعلم من قوله وفي افتعل منهما
انقدان الواو والياء تقلبان تاء وتدغم التاء آن المنقبان فلا
احتاج الى التطويل لان اختصار المفيد محل مطلوب قوله لغة اخرى
هي لغة اهل الحجاز قوله ولذا حمل جار الله قول الشاعر وابتصلت بمثل
ضوء الفرقد اوله قامت بها تنشد كل منشد نشد الضالة بالفتح ينشدها
بالضم نشدة ونشدا اذا بكسر النون وسكون الشين فيهما اى طلبها
والمنشد اسم مكان منه والضوء بفتح الضاد وضمها الضياء والفرقد
بفتح الفاء كوكب معروف قيل يصف بقرة وحشية تطلب ولدها يقول
قامت بارض بطلب كل مطلب واتصلت اللام بالولد كاتصال ضياء
الكوكبين وقامت فعل مع فاعل ينشد حال من فاعل قامت كل منشد
كلام اضافي ظرف تنشد واتصلت عطف على قامت وبمثل ضوء الفرقد
كلام اضافي في محل مفعول اتصلت قوله اسم المفعول ويحتمل ان يكون
اسم المكان والزمان والمصدر الميمي فلا يحتاج الى لفظة فيه قوله

بيان مانعة الهمزة المحذوفة
عن سقوط الواو فاحفظ

قوله فلانه منتف من المثال الواوي قطعاً منصوب على المصدر
اى انتفاء قطعاً بمعنى ذا قطع او قطعيا اقطع قطعاً او كال
من ضمير منتف اى مقطوعا او على التميز اى بحسب القطع قوله وجد
يجد بالضم محذوف الواو في يجد في قياس لغتهم لثقل الواو مع
ضمّ ما بعدها او حذف على الطريق الاتباع ليعد في يحذف لا طريق القياس
ومادّة وجد متحد الماضي والمضارع مختلفة المصادر بحسب المعاني يقال
في الغضب موجدة بكسر الجيم وفي مطلوب وجودا بضم الواو وفي الضالة
وجدانا بكسر الواو وسكون الجيم وفي تحب وجدا بفتح الواو وفي المال وجدا
بضم الواو وفي الغنى جدة بكسر الجيم وتخفيف الدال المفتوحة على الاشهر في
جميع ذلك وقالوا ايضا في المكتوب وجادة وهي مولد ذكره ابن
الحجر في فتح البارى شرح البخارى قوله وهو ضعيف لخروجه عن القياس
واستعمال الفصحاء قوله لئلا ينخرم بالجيم والزاء المعجمة والراء المهملة
بمعنى الانقطاع والمراد عدم الاطراد والكلية قوله وتغيير الكلمة عن
وضعها جدّا بمعنى قطعا فاعرابه كاعراب قطعا على ما ذكر وقد يكون
بمعنى المبالغة في الاجتهاد كقولهم فلان محسن جدّا فانتصابه على
مصدر اى احسانا جدّا بمعنى ذا جدّا وعلى الحال بمعنى جادّا لا يقال يرد
عليه ق لتغيره جدّا لانا نقول تغيره ليس باعلالين قوله على ثلثة احرف
اذا اخبرت عن نفسك في الثلاثي المجرد ويسمى غيره بذي الثلثة تبعا
له او لانه على ثلثة احرف بالنظر الى الاصل ولما كان المتكلم مقدما على
غيره اعتبر في ضرورته على ثلثة احرف وان كان مخاطب كذلك او اشرف
واجلى من مخاطب لانه مفيد ومخاطب مستفيد ومرتبة المفيد اشرف وبهذا

في بيان انتصاب قطعا

في كون المصدر وجه بحسب المعاني مختلفا

في بيان انتصاب جدّا

مطلب في بيان مرتبة المتكلم مقدم على غيره

سقط ما قيل من انه لو قال على ثلثة احرف في اتصال الضمير المرفوع المتصل
لكان اولى لعدم اختصاص كونه على ثلثة احرف بالمتكلم بل المخاطب
كذلك قوله الفعل الماضي للمتكلم لشدة اتصال الضمير المرفوع بالفعل خصوصا
المتصل فكانه حرف من حروفه قوله وباع البيع في اللغة تمليك الشيء كالشراء
تملك الشيء بالشيء وهما من الاضداد وخص البدلين بالمال وبدل
التمليك بالمبادلة ثم قال وهو من الاضداد فقد اخطاء امافي التحقيق فلانه
لايناسب التحديد اللغوي فان مالية البدلين غير لازمة في مفهوم البيع
لغة مانص عليه في المحيط ولا التحديد الشرعي لان ماليتهما غير كافية في تحقق
مفهومه الشرعي كما عرف في الفروع واما في التبديل فلان المبادلة يصدق
على الشراء صدق العام على الخاص فلا يتحقق التضاد بينهما فلا يكون من
الاضداد ذكره ابن كمال باشا ذكر في شرح المختصر لابي المكارم البيع
كالشراء من الاضداد الا انه غلب في اخراج المبيع عن الملك والشراء
في اخراج الثمن عنه وبه خص الابتياع ويتعدى البيع الى المفعول الثاني
بنفسه وبمن يقال باعه اياه ومنه وعلى بمن حملا له على الشراء كما عدى
الرضاء على حملا له على السخط والتكرير بالى حملا له على التحبب لتضمن
بمعنى الامالة قال الله تعالى وحبب اليكم الايمان وكره اليكم الكفر الله
اشار الراضي وتعدية القرب بمن من هذا القبيل بان حمل على معنى
البعد وذكر في النجم الوهاج قيل سمي البيع بيعا لان البايع يمد باعه
الى المشتري حالة العقد وضعف بان البيع من ذوات الياء والباع
وادي تقول بعته ابوعه بوعا وفي هذا التضعيف نظر فان بعض المتأخرين
حكى جواز اشتقاق الواوي من اليائي وبالعكس قوله وعلمنا به بالاستقراء

mou'tellouf'ani

مطلب يعرف البيع والشراء وفي العرف بينهما وفي تعدية البيع بنفسه وعدى حملا له على الشراء

149

١٤٧

بالاستقراء الذى بالباء فى به لانه يقال علم وعلم به قال الله تعالى
الم يعلم بان الله يرى او ضمنه معنى الاحاطة فانه بصلتها وقد
يقال ان تعدية الفعل بنفسه وبالحرف لا يكون الا باعتبار معنيين اما
بان يكون اللفظ موضوعا لهما فيلزم الاشتراك او لاحدهما و
الآخر بالتضمين فيلزم المجاز واعتباره اولى فتعديته بنفسه باعتبار
موضوع له وبالباء باعتبار تضمين معنى الاحاطة وههنا فائدة
مهمة وهى ان اللفظ اذا دار بين حقيقة ومجاز فالحقيقة اولى و
اذا دار بين كونه منقولا وكونه باقيا على الحقيقة اللغوية فالثانى
اولى واذا تعارض المجاز والاشتراك فالمجاز اولى على الصحيح كما ذكر
واذا تعارض النقل والاشتراك فالجمهور على ترجيح النقل واذا تعارض
المجاز والاضمار ففيه مذاهب تقديم المجاز لكثرته قال الراضى فى المعالم
وتقديم الاضمار وتساويهما قاله الرازى فى المحصول وتبعه
البيضاوى واذا تعارض النقل والاضمار والتخصيص اولى
من المجاز والنقل ومما يخل الفهم اليقينى دون الظنى التخصيص
والمجاز والنقل والاضمار والاشتراك كذا فى شرح جمع الجوامع قوله
صيد البعير وانما صحت الياء فيه لصحتها فى اصله لتدل عليه وهو
اصيد بالتشديد وكذا اعور لان عور واعور معناهما واحد
وانما حذفت منه الزوائد للتخفيف ولولا ذلك لقلت صاد وعاد
والدليل على انه افعل مجئ اخواته على هذا الالوان والعيوب نحو اسود
واحمر وانما قالوا اعور وعوج للتخفيف وكذا قياس عمى وان لم يسمع ذكره
فى الصحاح قوله الصيد بالتحريك مصدر الاصيد بفتح الهمزة والياء

قوله فانه اللفظ اذا دار بين الحقيقة والمجاز فالحقيقة اولى

وهو الذي يرفع راسه كبرا ومنه قيل للملك اصيد واصله في البعير يكون به داء في راسه فيرفعه ويقال انما قيل للملك اصيد لانه لا يلتفت يمينا وشمالا وكذا الذي لا يستطيع الالتفات من داء قوله ليدل الضم والكسر يشير الى ان دلالة مفعول له فان قلت قد شرط النحاة لنصبه المقارنة في الوجود بان لا يتقدم المفعول عليه تاخرا ولا كما ذكره صدر الافاضل والشيخ عز الدين والسخاوي في شروح المفصل او بان يكون اول زمان الفعل اخر زمانه او بالعكس على ما ذكر القاضي في شرح الضوء وكونه فعلا الفاعل الفعل المعلل وههنا وجد الشرط الاول لا الثاني لان الدلالة للضمة والكسرة كما صرح به الفاعل الفعل المعلل الذي هو نقل قلت قد مثل بهذا باول الفعل او المفعول كما قيل في قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا يجعلكم ترون او رائين او ارادة خوف وطمع او الاضافة والاطعام على ان الرضى قال والذي يقوى في ظني انه لا يشترط كونه فعلا لفعل الفاعل المعلل كما ذهب اليه بعضهم وقال لم ينص على الاشتراط احد من المتقدمين فقط ما قيل في انه يجب لنصبه شرط آخر هو ان يكون في افعال القلوب لانه افعال الجوارح كالاكل والقتل فلا يقال طلبته قتلا ولا جئته اكلا ويجوز ان يكون اشارة الى رد نصب دلالة لعدم شرطه قوله لم يغير اي حالهما اصلا واصلا مصدر مؤكد لانتفاء التغيير او حال اي انتفى التغيير انتفاء كلية او انتفى ملتبسا بالكلية ووجه المشابهة ان الشيء اذا اخذ مع اصله كان الكل وكذا حكم كلمة راسا قوله وفساده يظهر بادني تامل في سياق الكلام لان قوله ولم يغير فعل جعل مقابلا

مطلب وجه انتصاب اصلا ورأسا

مطلب في تفسير السباق والسياق

مقابلا لقوله نقل فعل فعلم ان المراد بقوله ولم يفيد لم ينقل لا لم يرجع الى الاصل حتى يحترز به عن غير الاصليين لانهما يرجعان الى اصلهما عند زوال التضعيف المذكور والسباق بالباء الموحدة ماقبل الشئ و بالمثناة التحتية اعم وقيل قرينة السياق امر يؤخذ من الكلام المسوق لبيان المقصود او متأخرا عنه وقد يعبر عنهما بدلالة السياق ايضا وقيل استعمال السياق بالمثناة فى المتأخر اكثر واما دلالة السباق بالموحدة فهى دلالة التركيب على معنى يسبق الى الفهم منه مع احتمال ارادة غيره ذكره فى حاشية جمع الجوامع قوله وليس لشئ لان الترديد الذى ذكره بقوله ان اراد بعدم التغيير عدم النقل الى باب آخر وارد عليه قوله وقد سنح لى بقال سنح رأى فى كذا اذا عرض من باب خضع قوله فلينأمل امر بالتأمل لان ما سنح له لا يخرج عن شئ لان الاصل فى التقييد الاحتراز قوله فى هذا السلك هو اخص من الخيط واعم من السمط لان الخيط كما يطلق على ما ينضم فيه اللؤلؤ وغيره كذلك يطلق على ما يخاط به الثوب والسلك مخصوص بالاول نص عليه فى المجمل والسمط خيط مادام فيه الجوهر كذا فى حاشية الكشاف فقول المختصر السلك بالكسر الخيط وكذا قوله الخيط السلك ليس كذلك قوله واعلم ان مذهب النقل فعل من الواو الى فعل ومن الياء الى فعل هو مذهب الاكثرين وعند بعض المتأخرين ان الضم والكسر مخترع فيه بالاصالة وصاحب المراح ايضا ذكر ان اصل قلى قولى فقلبت الواو الفا ثم حذفت لاجتماع الساكنين فصار قل ثم

ضم القاف حتى تدل على الواو المحذوفة وصاحب الاساس ايضا
قال ما قاله ثم قال وما قيل من انه نقل فعل الواوي الى فعل
المضموم واليائي الى فعل المكسورة فاسد صورة لعدم الدليل اذ
الدلالة على الواو المحذوفة يحصل بما ذكر آنفا ومعنى لاختلاف
البابين قوله هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة اشتقاق
الاشمام من الشم كانك اشممت الكسرة رائحة الضمة ومعنى ان
تنحو ان تقصد ومعنى نحو الضمة جانب الضمة قوله فتميل الالف من املت
الشئ امالة اذا عدلت به الى غير الجهة التي فيها من مال تميل ميلا
اذا انحرف عن القصد اي العدل وعرف هذا الاشمام بعضهم بتهيئة الشفتين
للتلفظ بالضم من غير تلفظ به ثم قال ولا يدركه الا البصير فيه نظر
لان الاشمام الذي لا يدركه الا البصير هو الاشمام في الوقف الذي
هو ضم الشفتين بعد اسكان الحرف من غير صوت وههنا ضم الشفتين
في حال التصويت قوله قليلا منصوب على المصدر اي امالة قليلا ولم يقل
قليلة لانه يجوز ان يستوي في قليل وكثير وقريب وبعيد بان تذكر
وتؤنث لورودها على زنة المصادر التي هي الصهيل والنهيق
ذكره صاحب الكشاف في سورة هود في تفسير قوله وما قوم لوط
منكم ببعيد ويجوز ان يقدر امالة على ما ذهب اليه سيبويه من جواز حذف
التاء في مثله و انه لم يضف قوله وهذا مراد النحاة والقراء باتفاق يعني
فيما وقع الاشمام في غير آخر الكلمة قوله لا ضم الشفتين فقط فالفاء في فقط
وكذا الحسب عاطفة لا زائدة لتحسين اللفظ كما زعم ابن هشام على
ما صرح به في حاشيته على شرح التسهيل حيث قال ولم يسمع منهم فقط الا

مطلب في اشتقاق الاشمام والامالة وفي تعريفهما

مطلب في انتصاب قليلا وفي تسوية المذكر والمؤنث فيما يكون على هذا الوزن

مطلب في بيان فاء فقط فحسب

الا مقرونا بالفاء وهي زائدة لازمة ولاجزائية كما اختاره الشرح حينئذ في شرح قول التلخيص ويوصف بها الاخيران بعدان قال اذا وصف الاخيران فانثه عن وصف الاول بها وانما قدرنا الشرط تصحيحا للفاء ذكره ابن كمال باشا في حاشية شرح المفتاح والمذكور في شرح قوله فقط في اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ وكانه جزاء شرط محذوف اى اذا وصفت بها الاخرين فقط اى فانته عن وصف الاول قوله مع كسر الفاء كسرا خالصا وكسرا مصدر للمصدر المعرف على نحو اعجبني ضربك ضربا شديدا قوله كما في الوقف الاشمام في الوقف على آخر الكلمة بعد اسكان الحرف المضموم الموقوف عليه هو ان تضم الشفتين فقط مثلا اذا اردت ان تشم في وقف نستعين تسكن النون وتضم شفتيك بعد اسكانها من غير حركة قوله كتاء التانيث في الفعل مثال لما وضعت على السكون وقيد بقوله في الفعل لوضعها على الحركة في الاسم قوله فليتأمل امر بالتامل لان منهم من يقول دعاتا ويعطي حركة التاء حكم الاصلية وان كانت موضوعة على السكون قوله الزيادة جاءت متعدية الى مفعولين نحو زده الله خيرا والازدياد بمعناها الا انه لا يستعمل متعديا الى مفعولين ذكره في شرح الكشاف للشارح قوله وما وقع في الاصطلاح غير متعد آه فصره اصطلاحهم عليه لقولهم للحرف الزائد دون المزيد وتكلفه في التوجيه ليس على ما ينبغي لعدم الاطراد فيه قوله والا فيحتمل اى وان لايكن كذلك فهو يحتمل فيصير جملة اسمية فيؤتى بالفاء على انهم قالوا الجزاء اذا كان مضارعا مثبتا غير مقترن باحد الاربعة اى

في ان جزاء الشرط اذا كان مضارعا مثبتا غير مقترن باحد الاربعة يجوز بالفاء وتركه

السين وسوف وان وما يجوز بالفاء وتركه اما جواز الفاء فلانه
قبل اداة الشرط كان صالحا للاستقبال فلم يؤثر الارادة فيه
تاثيرا ظاهرا كما في فعلت ولم افعل فاحتاج الى فريد ربط بينهما
بالفاء واما تركه فلتاثير الاداة فيه لانه كان صالحا للحال والاستقبال
فصرفه الاداة الى الاستقبال قوله على تقدير حذف حرف لجرى المزيد فيه
وقد فصل الامام المرزوقي ان حذف الجار والمجرور في الصلة يصحيحا
لا مر العايد خطاء وكما لا يجوز في الصلة لا يجوز في الصفة وذهب
الكسائي وجمع من النحاة الى ان هذا الحذف لا يجوز الى ان يعتبر
التدريج في الحذف حتى صرحوا بانه يجوز حذف الجار اولا ثم
حذف العايد ثانيا وذهب بعضهم الى انه لا يجوز الا ان يكون
الحذف وقفيا بان يعتبر حذف الجار والمجرور معا وذهب جمهورهم مثل
سيبويه والاخفش واتباعهما الى انه يجوز الامر ان ذكره في حاشية
المطول لعلاء الدين البسطامي قوله وقد يحذف نحو قوله تعالى اسالم الصلاة
تمثيله به يشير الى ان الحذف في حال الاضافة كما ذهب اليه الفراء ومذهب
سيبويه جوازه مطلقا لان التعويض في الاسول الجائزة عنده قوله
وهذا عكس سائر الابواب فان في سائر الابواب يتبع المزيد المجرد وههنا يتبع
المجرد المزيد فيه قوله ومنهم لا يلمح الاصل يقال لمحه والمحه اذا ابصره بنظر
خفيف والمقصود لا يلتفت الى الاصل بل يجعل كل بناء اصلا في نفسه فيما
وجد فيه سبب الاعلال اعل وما لم يوجد يقل والاولى مثل هذا التركيب
ان يجعل مضمون الجار والمجرور مبتداء على معنى وبعض العرب من اتصف بكذا
اد الاستبعاد في وقوف الظرف بتأويل معناه مبتداء وقد وقع الظرف

في عدم جواز حذف الجار في الصلة

في اعراب ومنهم لا يلمح

بناء المجرد

الظرف موقع المبتداء كقوله تعالى ومنا دون ذلك وقد اختار الشارح
جعل المقدم مبتداء والموخر خبرا في مثل هذا المقام واخر عليه وبهذا ادخل
في القبول على ما صرح به الفحول ذكره في حاشية المطول لعلاء الدين قوله نحو
اعارت واسارت قيل بهما مما لم يوجد في كلامهم بل صرح بجوهري بعدم علمه
حيث قال فتحت الواو في اعور لسكون ما قبلها وفيه نظر لانه استقراء
على النفي وقول الجوهري على اللغة المشهورة قوله قال الشاعر اعارت عينه ام
لم تعار البيت لابن احمر اوله تسائل بابن احمر من راه قايلا فعل فاعله ضمير
لحبيبه والباء في بابن احمر بمعنى عن كما في قوله تعالى سئل سائل بعذاب متعلق
بتسائل ومن وراه مفعول تسائل وضميره المنصوب راجع الى ابن احمر والهمزة
في اعارت للاستفهام وهو فعل فاعله عينه وام متصلة عاطفة على جملة ام
لم تعار وهو مجزوم الفه مبدلة في الوقف عن النون لخفيفة وقيل لما تحرك
الراء للشعر عادت الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين والفه للاطلاق
وفيه تعسف وقال للاقليل لقوله اعارت وجيه عندي وهو انه اسند الفعل
الى العين بخلاف قولهم عور الرجل حيث اسند الى الرجل لا الى جزء منه
والعيب المضاف الى الكل اعلى رتبة من العيب المضاف الى الجزء كانه نزل
النقصان منزلة العدم حتى كان عار ليس من افعال العيوب فلذا اعل
قوله ونحو اغليت واغيمت اه اغيلت المراة اذا سقت ولدها الغيل
وهو بالفتح اللبن الذي يكون للمراة حالة الحمل فهي مغيل واغالت ايضا
ولدها فهي مغيل واغال فلان ولده اذا غشي امته وهي ترضعه واغيمت السماء
واغامت وتغيمت كلها بمعنى اي صارت ذات سحاب واغيم القوم اصابهم
عطش وحر الجوف وغيم واطيبه اي جعله طيبا واحوشت الصيد وحتو شته

اذا جئته من حواليه ليصرفه الى الحيالة وهي التي يصاد بها قال في
الصحاح وانما ظهرت فيه الواو كما ظهر في اجتوروا اى صار بعضهم
جار بعضهم وانما صحت في اجتوروا لانه في معنى ما لا بد له من ان يخرج
على الاصل لسكون ما قبله وهو تجاوروا فبني عليه ولو لم يكن معناهما
واحدا لاعلت واطولت الشيء اذا قلته طويل واطولت الدار واحالت
اتت عليها حول تحول وتحيل ح وكذا سائر تصاريفها يعني اذا لم يعل فعل
لم يعل سائر فانه من المضارع واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر والزمان
والمكان ح وعليه قول امرئ القيس فمثلك حبلى اه مثل كلمة تسوية واعم
الالفاظ الموضوعة للمشابهة وقدمت تفصيل حبلى جمعها حبالى وحبالى
بفتح الحاء والباء واللام فيهما طرقت من باب دخل فهو طارق اذا جاء
ليلا دجع الصبي امه بالكسر رضاعا بالفتح ولغة اهل نجد من باب ضرب
دارضعته امه وامرأة مرضع اى لها ولد ترضعه فان وصفتها بارضاع
الولد قلت مرضعة والهاه شغله من لهاعن الشيء لهيا بالضم والتشديد
ولهيانا بالضم اللام وكسرها سلا عنه وترك ذكره واضرب عنه والتمايم
جمع تميمة وهي عوذة تعلق على الانسان للحفظ في الحديث من علق تميمة فلا
اتم الله له وقيل هي حرزة بفتح الحاء والراء المهملة بعدها ذال معجمة
واما المعاذات اذا كتب فيها القرآن واسماء الله تعالى فلا باس بها
ومحول اسم فاعل من احول الصبي اتى عليه حول الفاء بمعنى رب مثلك
مجرور به متعلق بطرقت وقيل طرقت صفة مثل بحذف الضمير اى طرقتها وحبلى
صفة مثل لعدم تعرفه بالاضافة وقيل عطف بيان لكان الخطاب في
مثلك ومرضع عطف على حبلى وفالهيتها عطف على طرقت وعوذى تمايم

فمثلك حبلى قد طرقت

تمايم متعلق بالهيتها و محول صفة ذي وفي صف تلك النساء بالحبلى والارضاع
وفي وصف الصبي بكونه ذي تمايم وذي حول وفي جمع تمايم اشارة الى كمال
الحبيل النساء اليه قوله وروى احمى مغيل اسم مفعول من اغلت المراءة ولدها
اذا سقيته الغيل قوله ونحو استحوذ اي استولى وغلب واستصوب اي وجد الشي
صوابا وصار صوابا واستجوب اي طلب جوابا واستنوق الجمل اي صار ناقة
وهو مثل يضرب لرجل يكون في حديث او صفة شي ثم يخلطه بغيره وينتقل
اليه واصله ان طرفة ابن العبد كان عند بعض الملوك والمسيب بن عصى ينشده
شعرا وصف جمل ثم حوله الى نعت ناقة فقال طرفة قد استنوق الجمل قوله وفيه
نظر لانه اسم المصدر كما مر يعني في تفسير التحويل وقد مر جوابه هناك
قوله اي جمع تصاريف اشارة الى ان ساير بمعنى الجميع وقد مر تفصيله قوله وغير
ذلك من الزمان والمكان والالة قوله يعتل بالهمزة فقول الفقهاء بايع بغير همز
لحن قوله وتكتب الهمزة بصورة الياء ونقط هذه الهمزة كما نقطها الحريري
في الرسالة الرقطاء وهي التي احدى حروف كل كلمة منها منقوطة والاخرى
غير منقوطة في نحو نائل حيث قال نائل يديه قاض خطاء وحكي ان ابا علي الفارسي
دخل مع صاحبه على احد من المشتهرين بمعرفة العلوم العربية زائرا له فاذا بين
يديه جزء فيه مكتوب قائل منقوطا بنقطتين من تحت فقال له ابو علي هذا خط
من قال له ابو علي خط من قال خطي فالتفت الى صاحبه كالمغضب وقال
قد اضعنا خطوتنا في زيادته وخرج من ساعته وفي شرح المقصود المسمى
بالمطلوب هذا اي كون النقط خطاء في الهمزة المكسورة المقلوبة من الواو لا
من الياء فرق بين الواوي واليائي قوله لان الهمزة المتحركة الساكنة ما قبلها
تكتب بحرف حركتها اعلم ان الهمزة في الاول تكتب على صورة الالف في كل

قوله في كتابة الهمزة اذا كانت في الاول
على صورة الالف وفي الوسط على وفق
حركتها ما قبلها ساكنة وفي الآخر
على صورة نبتني

الاحوال و في الوسط اذا كانت ساكنة على وفق حركة ما قبلها
كرأس و لؤم وذئيب واذا كان متحركة وسكن ما قبلها على و
فق حركة نفسها نحو يسئال و يلؤم و يسئم و قيل تحذف الهمزة
قبل التخفيف ان كان تخفيفها بالنقل كمسئلة او الادغام كيسو
و قيل تحذف الهمزة المفتوحة فقط و الاكثر على حذف المفتوحة
بعد الالف كسال و قيل تحذف في الجميع سواء كانت مفتوحة او لا
وسواء كانت المفتوحة بعد الالف او لا و اذا تحرك ما قبلها
ايضا فتكتب على ما تخفف به كموجل بالواو و فئة بالياء لان
تخفيفها كذلك وسال بالالف و لؤم بالواو و بئس ومن
مقرئك مما كانت الهمزة مكسورة و ما قبلها مضموم او بالعكس
كتبها بحرف حركة ما قبلها لان تخفيفها خلافا لان يجعل بين بين المشهور
المشهور او غير المشهور و في الاخر اذا كان ما قبلها ساكنا لا تكتب على
صورة شئ نحو خبْءٌ بالفتح و دفء بالكسر و برء بالضم و شكل الهمزة
هو شكل احدى حروف اللين و المكتوب في خبء و دفء و برء علامة الهمزة
ليعلم ان هناك همزة في اللفظ فتلفظ و كتابة نحو البطوء و الوطئ
و الجنئ بالواو والياء ليست على نون علم الخط بل من جهل الكاتب بصورة
الخط و اذا كان متحركا يكتب بحرف حركة ما قبلها سواء كانت الهمزة
ساكنة او متحركة مفتوحة او مضمومة او مكسورة كقراء و يقرئ و ردؤ
ولم يقراء ولم يقرئ و لم يردؤ و اذا كانت الهمزة المطردة يجب
لا يوقف عليها لاتصال غيرها بها من ضمير متصل او تاء تانيث صارت
كالوسط فمن كتبها في الوسط بصورة كتبها ههنا كذلك و من اسقط

ومن اسقط اسقط نحو جزاك وجزؤك وجزئك مما كان الاول
منه مضموما ونحو رداك وردؤك وردئك مما كان الاول منه مكسورا
ونحو يقراءوه ويقرئك مما كان الهمزة فيه مضمومة وما قبلها مفتوح او
مكسورا الا نحو مقروءة وبريئة فانهم كتبوه بحذفها وفي الاول المتصل
به غيره لا يكون كالوسط فتكتب بالالف نحو باحد ولاحد بخلا لئلا لكثرة
استعماله او لكراهة صورته وبخلاف لئن لكثرته وكل همزة بعدها حرف
مد كصورتها تحذف نحو خطاء في النصب فانه يكتب بالف واحدة فيه
ومستهزؤن يكتب بواو واحدة ومستهزئين بياء واحدة ويكتب بيائين قل
بخلاف قراءا او يقرآن حيث يكتب بالفين للبس وبخلاف نحو مستهزئين أيئي
في المثنى لعدم المد لفتح ما قبل الياء وبخلاف نحو ردائي حيث يكتب
بيائين في الاكثر لان الياء الاولى مغايرة للثانية في الصورة
او لان اصل ياء المتكلم الفتح فكانه لم يجتمع الهمزة مع حرف مد وبخلاف
نحو حنائي حيث يكتب بيائين في الاكثر للمغايرة والتشديد الذي
يذهب بالمد وبخلاف نحو لم تقرئي للواحدة المخاطبة من قراء حيث
يكتب بيائين للمغايرة واللبس بتقرى مضارع قرى قوله لان حروف العلة
كثيرا ما تحذف نصب كثيرا على الظرف لانه صفة تحينا او على المصدر لانه
صفة وما للتاكيد معنى الكثرة والعامل ما يليه على ما ذكر في الكشاف في قوله تعالى
قليلا ما تشكرون اي حينا كثيرا او حذفا كثيرا على شفا جرف هار قال الراغب
شفا البئر والنهر شفيره وطرفه ويضرب به المثل في القرب من الهلكة والشفى
على الهلاك اي حصل على جرف وتثنيته شفوان والشفاء من المرض موافاة
شفا السلامة وصار اسما للبرء الجرف بضم الجيم والراء وسكون الراء ما جرفته

مطلب في بيان انتصاب كثيرا ما

السيل من حرف الوادی وجرف اصله فبقي واهيا والهار الهاير وهو
المتصدع الذی اشفی واشرف على الهدم والسقوط قوله وزنه فعل
بفتح الفاء وكسر العين ومن سكن العين وقال قلبت القاعد مذهب
يونس كما فی قول فقد اخطاء قوله شاك فی شاوك من الشوكة
وهی شدة بأس والحدة فی السلاح وقيل الشوكة الحدة مستعارة من واحدة
الشوك وشاك الرجل يشاك شوكا ظهر شوكته وحدته قوله قال فی
المفصل وربما يحذف العين فيقال شاك بهذه المخالفة بين كلامی صاحب الكشاف
فی شاك وقد خالف كلاماه فی هار ايضا حيث ذكرها فی بحث المصغر من
المفصل فيما حذف منه حرف اصلی لا يرد فی التصغير وقال ابن الحاجب فی شرحه
ولا يجوز ان يكون هار فعلا لان الزمخشری اثبته محذوفا منه حرف اصلی
ولا يمكن ان يكون مقلوبا لان حكمه مثل قاض ان يكون فيه الثابتة كما اذ حذفها
عارض كقولك رأيت قاضيا فوجب ان يكون فاعلا حذفت عينه ثم ما ذكر
فی بعض حواشی الكشاف من انه مقلوب ليس بذاك كما ذكره جاربردی فی شرح
الشافية قوله ای يضع العين موضع اللام اه هو القلب المكانی وهو نقل
حرف عار يا عن عارضة من الحركة والسكون مكان حرف آخر وكل واحد منهما
معروض لعارض آخر قوله لم فضمهم مفعلا فی كلامهم الا مكرما ومعونا على
الافصح لانه جاء مهلك بضم اللام مصدر هلك وميسر بضم السين بمعنى
السعة والغنيمة وقراء بعضهم فنظرة الى ميسره بضم السين والاضافة وذكر
ابن القطاع انه جاء مالك بضم اللام بمعنى الرسالة على ان جعلهما جمعين
لمكرمة ومعونة على حد تمر وتمرة وانما لم يجعل معون على وزن اسم مفعول
بمعنى المصدر كالميسور لئلا يلزمهم كثرة التغيير من حذف الواو ونقل الحركة بخلاف

بخلاف ما اذا جعل مفعلا حيث لا يلزم فيه الا نقل الحركة **قوله** تذكر
بيضات وهيجه آه تذكر الشيء واذكره غيره وذكره بمعنى ذكره بلسانه
وبقلبه ذكرا او ذكرة وذكرى ويقال اجعله منك على ذكر بضم الذال
وكسرها بمعنى وقيل بالضم ما بالقلب خاصة وهو ضد النسيان وبالكسر
يعم ما باللسان وبالقلب جميعا والبيضات جمع بيضة وهيجه حرك شوقه
وكذا هايجه والرزاز بفتح الراء المهملة والزاء المعجمة المطر الضعيف
والدجن بفتح الدال المهملة وسكون الجيم الباكي الغيم السماء والسحاب
والمطر الكثير يقال يوم دجن بالوصف والاضافة ومفهوم اسم مفعول
بمعنى ذي غيم فاعل تذكر ضمير الظليم وهو الذكر من النعام جنس النعامة
بيضات مفعوله وفاعل هيجه ضمير التذكر ويوم رزاذ مفعول فيه لتذكر
او فاعل هيجه والجملة معطوفة على جملة تذكر وعليه ظرف فاعله الدجن لا
لاعتماده او الدجن مبتداء والظرف خبره والجملة صفة يوم رزاذ ومغيوم
صفة اخرى له الآن الاولى تقديم المفرد على الجملة وقد جاء تأخيره كقوله
تعالى وهذا كتاب انزلناه مبارك وهذا الوصف بالجملة الفعلية اولى من
الوصف بالجملة الاسمية وبالفعل الماضي اولى من المستقبل وفي وقوعه
صفة خلاف نحو مررت برجل بصيد غدا ذكره في شرح الكبير للكافية **قوله**
قد كان يوم يحبونك سيدا آه ساد قومه سيادة وسوددا بالضم وسيودة
بالفتح فهو سيدهم اي كبيرهم وزنه فعيل وقال اهل البصرة فيعل والجمع
سادة واذا اردت الاستقبال قلت سائد قومه وسيد قومه بالتنوين
وخال الشيء ظنه خيلا وخيلة ومخيلة وخيلولة وتقول في مستقبله
اخال بكسر الهمزة وهو الافصح وبنو اسد يقول اخال بالفتح وهو القياس

مطلب في الذكر والذكر

مطلب في تقديم المفرد الواقع صفة على الجملة الواقعة صفة وفيما يتعلق بالاولوية في الوصف

واعانه اصابه بعينه فهو عائن وذاك معين على النقص ومعيون على التمام
اى مصاب بالعين وفى الحديث العين حق اى اصابتها حق قيل وجه اصابة
العين ان الناظر اذا نظر الى شئ واستحسنه ولم يرجع الى الله والى رؤية
صنعه قد يحدث الله فى المنظور علة بجناية نظره على غفلة ابتلاء لعباده
ليقول الحق انه من الله وغيره من غيره فيؤاخذ الناظر لكونه سببها و
وجهها بعض بان العائن ينبعث من عينه قوة سمية عنده يتصل بالمعيون
فيهلك او يفسد كما قيل مثل ذلك فى بعض الحيات كذا فى شرح المشارق و
ذكر فى فتح المناف قال الزهيرى يؤتى الرجل العائن بقدح فيدخل كفه
فيه فيتمضمض ثم يمجه فى القدح ويغسل وجهه فى القدح ثم يغسل يده اليسرى
فيصب على ركبته اليمنى فى القدح ثم يدخل يده اليمنى فيصب على ركبته
اليسرى ثم يغسل داخلة ازاره ولا يوضع القدح فى الارض ثم يصب
براس المعيون من خلفه صبة واحدة وقيل العين الى الصغار
اسرع من الكبار وقد يعين الرجل نفسه وبغير ارادته بل بطبعه
ومما تدفع به العين قول العائن اللهم بارك فيه وقوله ما شاء
الله لا قوة الا بالله ورقية جبرائيل عم للنبى عليه السلام التى
رواها مسلم فى صحيحه بسم الله ارقيك من كل شئ يوذيك و
تدسيم النونة كما ذكره فى شرح السنة ان عثمان رضى الله عنه
رأى صبيا مليحا فقال دسموا نونته لئلا تصيبه العين يعنى
سوّدوا حفرة فى ذقن الصبى والاكثار من قراءة المعوذتين
وفاتحة الكتاب وآية الكرسى وذكر القاضى حكى ان نبيا من
الانبياء عليه السلام استكثر قومه ذات يوم فامات الله تعالى

فى اصابة العين وسبب اضافتها

تعالى منهم مائة الف في ليلة واحدة فلما اصبح شكى الى الله تعالى
ذلك فقال الله تعالى له لما استكثرت عنتهم فلولا حصنتهم بان
تقول حصنتكم بالحي القيوم الذي لا يموت ابدا ودفعت عنكم
السوء بلا حول ولا قوة الا بالله قال القاضي وهكذا السنة
في الرجل اذا رأى نفسه سليما واحواله معتدلا يقول في نفسه ذلك
وكان القاضي يحض تلامذته بذلك اذا استكثرهم وذكر الامام
الرازي في بعض كتبه ان العين لا يؤثر ممن له نفس شريفة لانها
استعظام الشيء وما ذكره القاضي يرد ذلك كذا في النجم
الوهاج وههنا تعويذات ورقى كثيرة تطلب من فتح المنان في تفسير
سورة يونس قوله ومسك بكسر الميم من الطيب فارسي معرب
وكانت العرب تسميه المشموم قوله وضعف قول مقوول قال الجوهري
في الصحاح وابن الانباري في النزهة ليس يأتي مفعول من
ذوات الثلثة من بنات الواو بالتمام الا حرفان ثوب مصوون
ومسك مدووف ثم قال الجوهري وفي النحويين من يقيس على ذلك فيقول
قول مقوول وفرس مقوود قياسا مطردا قوله وقد لا يكون ذكر في
مغني اللبيب ان قد الحرفية مختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت
المجرد عن الجازم والناصب وحرف التنفيس وهي معه كالجزء فلا
يفصل منه بشيء اللهم الا بالقسم قوله اذا اخبرت عن نفسك
فان قيل ليس لتخصيص كون ماضيه على اربعة بالاخبار وجه قلنا قد ذكر وجهه
في الاجوف قوله ورحى وقيل اصل رحى رحو لقولهم رحوت فح يكتب بالالف
قوله الالف والتنوين لان التنوين نون ساكنة يتبع حركة الآخر اي

تأتي بعد الحركة لا كنون حسن فانها قبل الحركة فاذا صار الحاء آخر اتبع
حركته وتأتي بعدها وليست بعارضة لحرف كالحركة بل هي حرف
مستقلة زيدت علامة للتمكن والعلامة لا تحذف وبما ذكرنا سقط
ما قيل هي نون ساكنة عارضة للحرف فاذا حذف المعروض كيف يبقى
العارض لكن التنزيه بمثل هذا المضيق ليسلم كلامهم قوله و
المنقلبة من الياء تكتب بصورة الياء هذا في الآخر وفي غيره تكتب
بصورة الالف منقلبة من الواو والياء نحو باع واعلم ان ما في آخره الف
ان كان اسما مبنية فكذا يكتب الجميع بالالف الا اني ومتى ولدى و
ان كان اسما معربة زائدة على الثلثة فصاعدا فلا ينظر الى اصلها ويكتب
جميعها بالياء لا غير لان الواو تنقلب الى الياء وفيها الا فيما قبل الالف ياء
من نحو العليا والدنيا كراهة الجمع بين اليائين الا في نحو يحيى وريّى
علمين للفرق وان كانت الاسماء المعرفة ثلثية نظر الى اصلها الذي
انقلبت منه الالف فان كان ياء كتبت بالياء كما قال الشارح تنبيها
على اصلها وليدل على جواز امالتها وان كان واوا كعصا كتبت بالالف
والفعل الثلاثي ينظر الى اصله وما زاد فبالياء لا غير كالاسم وكوفي
ان يكتب الجميع بالالف على اللفظ وعلى كتبه بالياء فان كان منونا فا
فالمختار انه يكتب بالياء ايضا وهو قياس مبرد وقياس مازني
انه يكتب بالف وقياس سيبويه المنصوب يكتب بالف وما سواه بياء ويعرف
الياء في الواو بالتثنية نحو فتيان وعصيان وبالجمع نحو الفتيان والفتوة
وبالمرة نحو رميته وغزوة وبالنوع نحو رمية وغزوة وبرد الفعل الى
نفسك نحو رميت وغزوت وبالمضارع نحو يرمي ويغزو ويكون الفاء واوا

في كتابة بعض الحروف بالالف وبعضها بالياء

في تعريف الياء في الواو

واوا نحو وعى لانه ليس في كلامهم ما فاؤه ولامه واوا الا الواو على
وجه ويكون العين واوا نحو شوى فانه ليس في كلامهم ما عينه ولامه
واوا الا ما شذ نحو القوى والصوى فان جهل كون الالف من الواو او
الياء بان لم يكن فيه شئ فيما ذكر فان اميلت فالياء نحو متى والا
فالالف وكتبوا الذى بالياء لقولهم لديك وكلا بالياء والالف
لاحتمالهما **قوله** ولو في صورة وهى غزوا فانه اذا حذف الالف
المنقلبة من الواو لاجتماع الساكنين بقى غزا فالتبس بالمفرد
واشترى الاشتراء والاشراء بالقصر والمد والمقصر اشهر كالابتياع
والبيع من الاضداد لغة يقع على فعل المشترى والبايع الآن في عرف
الفقهاء اخص الاولان بالمشترى والاخيران بالبايع ثم ان في شرح
المنظومة ان البيع والشراء اذا استعملا ثلاثيين يكونان بمعنى البيع واذا
استعملا خماسيين يكونان بمعنى الشراء ليس على ما ينبغى وذكر في تفسير
القاضى اصل الاشتراء بذل الثمن لتحصيل ما يطلب من الاعيان
فان احد العوضين نقدا تعين من حيث انه لا يطلب بعينه ان يكون
ثمنا وبذله اشتراء والا فاى العوضين تصورته بصورة الثمن فباذ
مشتر واخذه بايع ولذا عدت الكلمتان من الاضداد ثم استعير للاعراض
عن الشئ طمعا في غيره حكى ان الرشيد سال اليزيدى والكسائى عن
الشراء ومده فقال الكسائى مقصور لا غير وقال اليزيدى يقصر ويمد فقال
الكسائى من اين لك هذا فقال من المثل السائر لا يغتر بالحرة عام هدا
لها ولا بالامة عام شرائها فقال الكسائى ما ظننت احدا يجهل مثل هذا
فقال اليزيدى ما ظننت احدا يفترى بين يدى امير المؤمنين ذكره

مطلب في كتابة الاشتراء والاشراء وفي كونهما من بمد والقصر وفي كونهما من الاضداد لغة كالابتياع والبيع

له

ذكره في عقد القلائد وقال ابن انباري في النزهة اليزيدي هو
ابو محمد يحيى ابن المغيرة المقرئ صاحب ابي عمرو بن العلاء البصري
وانما قيل له اليزيدي لانه صحب يزيد ابن منصور خال المهدي
يؤدب ولده فنسب اليه ثم اتصل بالرشيد فجعله مؤدب المأمون
وكان الكسائي مؤدب اخيه الامين ويحكى انه تكلم اليزيدي
مع الكسائي بين يدي الرشيد فظهر كلامه على كلام الكسائي فرمى
بقلنسوته فرحا بالغلبة فقال الرشيد لادب الكسائي مع انقطاعه احب
الينا من غلبتك مع سوء ادبك قوله واذا تقرر هذا فنقول اشارة
الى ان نقول جواب شرط محذوف ذكره في دخول الفاء بحث جوابه
يعرف مما ذكرنا سابقا قوله رضي وطي نقول رضا بقلب الكسرة
فتحة والياء الفا لاستثقالهم الكسرة قبل الياء اصله رضي لانه
من الرضوان بكسر الراء وضمها بمعنى الرضا والرضاة مثله كذلك في المختصر
وفي الكشاف للطيبي الرضوان الرضا الكثير ولما كان اعظم الرضا
رضاء الله خاص لفظ الرضوان في القرآن بما كان من الله تعالى
يقال رضي به وعنه وعليه بمعنى قوله سرو اي صار سيدا
في المختصر سريا وجمع سرية سراة وهو جمع عزيز ان يجمع فعيل على فعلة
ولا يعرف غيره وفي الصحاح مثله سارة لان تقدير سيد فعيل يدل على
ذلك انه يجمع على سيائد بالهمزة مثل تبيع وتبائع وقال اهل البصرة
تقدير سيد فيعل وجمع على فعلة كانهم جمعوا سائدا مثل قائد وقادة
وقالوا جمعت العرب الجيد والسيد على جيائد وسائد بالهمزة على غير
قياس لان جمع فيعل فياعل بلا همزة قوله لان عمر حرازة هي وجمع في

شرح

فى القلب من غيظ ونحوه والمراد بها ما تدغدغ القلب ويتفرغ عنه
الطبع قوله فانه ان ضمّ فكيف يضم والجواب ان جواب هذا الشرط محذوف
وهو ابقى لدلالة ابقى الاوّل قوله يدل على انه لم تنقل ضمة الياء الى اخره
والجواب ان معنى قوله ضم ان الضمة بقرينة قوله فنقلت حركة الياء
قوله لان معمول الشرط لا يتقدم عليه والجواب ان هذا من قبيل الاتساعات
فى الظروف كتقديم معمول المصدر ومعمول ما بعد ما النافية اذا كان ظرفا فيمنع
حكمهم بامتناعه فان فى الظروف يجرى توسعات كثيرة لا يجرى فى غيرها او من
قبيل الاضمار والتفسير قوله وكذا معمول ما بعد فاء الجزاء فيه انه قد صرح
فى الضوء وحاشية للقاضى بان فاء الجزاء لا يمنع عمل ما بعدها فى الظرف
قبلها قوله فالتوجيه ان يقال تقديره اذا اتصل اتصالا اه هذا لا يخلو عن
حزازة لان لفظ اتصالا ان لم يكن سهوا لا طائل تحته ولان جعل صحة
هذا التوجيه سببا لاندفاع الاعتراضين وليس كذلك بل اندفاعهما بقوله
المراد بقوله ان الكسراه وبقوله انه لم يقل وان نضم اه ولعله الى هذا
اشار بقوله وهذا موضع تأمل قوله والالف فيه ان الالف ساكنة ابدا
ولا تقبل الحركة فالكانها تحصيل الحاصل الا ان يقال انه من عطف الجملة على الجملة
بتقدير يبقى قوله فكما تحذف الحركة فكذا هذه الحروف الفاء فى فكما
للتفريع والكاف للتشبيه وما كافة لها عن الدخول فى مفرد فحفظ
مقاله صاحب المستوفى من ان الكاف لا يكف بما واصل الكلام ان يقال
فتحذف هذه الحروف كما تحذف الحركة الا انه قدم المشبه فصار مقارنا
لفاء التفريع وكرر كذا للتاكيد وقد يكرر لطول الكلام كما
ذكره الشارح والشريف فى الكشاف وزيد الفاء فى كذا لان المشبه

في تقديم المشبه به في الكلام فصير ورته مفارق الفاء التفريع وتكرير كذا للتاكيد

المقدم نزل منزلة الشرط وقيل اذا حذف هذه فقد حذف تلك
وقال الشارح في شرح الكشاف الفاء زائدة وهذا التكرر والزيادة في
التراكيب شايع ويحكم بان الكاف في كما مرفوع المحل على الابتداء و
كلمة ما موصولة ولذا دخلت الفاء في الخبر باطل بل لفظ كما في موضع
المصدر لحذف الثاني المقدر ويجوز ان يكون الكاف مرفوع المحل على الابتداء
وما مصدرية والخبر هذه الحروف بتقدير المضاف متن هجوت زبان اه ر
الهجاء ضد المدح في الاساس ومن المجاز فلان يهجو فلانا هجوا و
هجاء بكسر الهاء وتهجاء بفتح التاء يعدد معايبه فهو مهجو ولا تقل
هجيته زبان اسم رجل معتذرا اسم فاعل من الاعتذار وهو عبارة
عن محو اثر الذنب من قولهم اعتذرت المنازل ودرست او عن القطع
الذنب ذكره الشارح في شرح الكشاف تدع من الودع بمعنى الترك
هجوت فعل فاعله تاء الخطاب ومفعوله زبان غير منصرف وجئت مع فاعله
التاء عطف عليه ومعتذرا حال من تاء جئت من هجو زبان كلام اضافي متعلق
بمعتذرا لم تهجو جملة فعلية خبر كانك المقدر اي كانك لم تهج حيث اعتذرت
منه ولم تدع جملة فعلية عطف على لم تهجو ومفعول الفعلين محذوف اي
لم تهجوه ولم تدعه اي الهجو اذ قد هجوت في الواقع وعلى هذه اللغة
كتب الالف بعد واو الجمع فيما لم يتصل به الضمير للفرق بين واو الجمع واو
الواحد في مثل لم يدعوا وقيل كتب للفرق بين واو الجمع وواو العطف
في مثل حضر [illegible] ومنهم من يكتب الالف في نحو شاربوا الخمر
وزايروا زيد كما في الفعل ومنهم من يحذف الالف في الجميع وان لزم
الالتباس لندوره وزواله بالقراين وكذا زادوا في مائة الفارق

فصل بيان اعراب كما

فصل في كون الاعتذار عبارة عن محو اثر الذنب او عن القطع

فصل في كتابة الالف بعد واو الجمع وعدم كتابته وفي زيادة الالف في مائة والواو في اولئك للفرق

الفاً فرقا بينهما وبين منه والحقوا المثنى بها بخلاف الجمع وزادوا في
اولئك واواً فرقا بينه وبين اليك واجروا اولاء عليه وزادوا
في اولى مال واواً فرقا بينه وبين الى واجرى اولو عليه قوله الم
يأتيك والاتياء عنى اه الهمزة للاستفهام وحقيقته طلب الفهم للمتكلم
بالاستفهام ولذا لا يكون من الله تعالى على حقيقته فقول بهاء الدين السبكي
استحالة الاستفهام منه تعالى اذا كان طلب الفهم مصروفا الى المتكلم بالكلام
الاستفهامي واما اذا كان مصروفا الى غيره ممن يطلب فهمه فلا كما في قوله
تعالى ءانت قلت للناس اتخذوني وامي الهين الآية فهو استفهام
حقيقي طلب به اقرار موسى عليه السلام في ذلك المشهد العظيم بانه
لم يقل ليحصل فهم النصارى ذلك فيتقرر عندهم كذبهم ليبنى عليه
ما ينبغي على ان الشارح صرح في المطول بان الهمزة في الآية للتقرير
زيد تستعمل للتهكم نحو اصلوتك تأمرك ان نترك ما يعبد اباؤنا وكذا
مروا اسلم اى اسلموا وللتعجب الم تر الى ربك كيف مد الظل وللاستبطاء
نحو الم يأن للذين آمنوا قوله على الضلالة نحو فاين تذهبون وللوعيد
كقولك لمن يسيء الادب الم اؤدب فلانا اذا علم ذلك وللتسوية بعد
سواء وما ابالي وما ادري وليت شعري وللانكار التوبيخي على معنى لم كان
هذا الشيء في الماضي او على معنى لم يكون في الحال والاستقبال او الابطالي
على معنى ليس في الحال او لا يكون في الاستقبال فاحفظ هذا والانبياء جمع نبي
يقال بمعنى خبر نبأ ونبّأ بالتشديد وانبأ اى اخبر ومنه النبي لانه
انبأ عن الله تعالى وهو فعيل بمعنى فاعل تركوا همزة كالذرية والبرية
والخابية الا ان اهل مكة يهمزون الاربعة والنماء الزيادة يقال

في معنى الاستفهام ومجيئه للتقرير
والتعجب والتهكم والامر والاستبطاء
والتنبيه والوعيد وغير ذلك

نمى المال وغيره ينمي بالكسر نماء بالفتح والمد وينمو نموا بالضم والتشديد
والملاقات المصادفة يقال لقيته ولاقيته اذا صادفته واستقبلته
قريبا منه واللبون من الشاة والابل ذات اللبن غزيرة كانت او
بكيئة والغزيرة لبنته بفتح اللام وكسر الباء وبنو زيادة وهم الربيع
ابن زياد العبشمي واخوته فاعل يأتيك لبون بني زيادة على حذف
المضاف اي خبرها والانباء تنمى جملة وقعت حالا لا منى فاعل يأتيك
وفاعل لاقت ضمير لبون ومفعوله محذوف وهو ضمير راجع الى ما اي لاقته
ويجوز ان يكون فاعل يأتيك ما والباء زائدة في المرفوع ويكون لبون
فاعل لاقت والمفعول محذوف ونحو وتضحك مني شيخة عبشمية اه قال
الراغب الضحك انبساط الوجه وتكشر الاسنان من سرور النفس
والظهور الاسنان عنده سمي مقدمات الاسنان الضواحك ويستعمل في
السرور المجرد نحو مسفرة ضاحكة وفي السخرية نحو وكنتم منهم تضحكون
وفي التعجب المجرد نحو وامرأته قائمة فضحكت وكان ضحكها للتعجب انتهى
وقد يقال القهقهة ما كان مسموعا له ولجيرانه بدت اسنانه اولى والتبسم
ما لم يكن مسموعا والضحك مسموعا له دون جيرانه يقال ضحك به ومنه
بمعنى والشيخة ام قبيلة والعبشمية نسبة الى عبد الشمس وهذا في
باب النحت في النسب فانهم يأخذون اسمين فينحتون منهما
لفظا واحدا فينسبون اليه وقد مر امثاله كان لم اصلها بالتشديد
وترى من رؤية البصر وقيل ضد بعد والاسير من الاسار وهو القد
بالكسر فيها سمي الاخير بذلك لانهم كانوا يشدونه بالقد ثم سمي
كل اخيذ اسيرا وان لم يشد به يقال اسرت اسرا واسارا بالكسر

في تفسير الضحك وفي استعماله في السرور
والسخرية والتعجب وفي الفرق بينه وبين
التبسم والقهقهة

بالكسر وهو اسير وماء سور والجمع اسرى واسارى ويقال هذا لك بكبره
اى بقدره ثم استعمل في معنى بجملة لظهور المناسبة كما يقال برمّته و
اصله ان رجلا دفع الى رجل بعيرا بحبل في عنقه فقيل ذلك لكل من
دفع شيئا بجملته ويمانيا اصله يمنى حذفت احدى يائى النسبة و
عوّضت بالالف فلا يجتمعان قال سيبويه وبعضهم يقول يمانىّ با
لتشديد فاعل تضحك شيخة ومنى متعلق بتضحك عبشمية صفة شيخة و
اسم كانه ضمير شيخة خبره جملة لم ترى فاعله ضمير شيخة قبلى ظرف ترى اسيرا
مفعوله يمانيا صفته والاستشهاد في الابيات الثلثة هو ان الشاعر
اثبت الواو في تهجوا والياء في يأتيك والالف في لم ترى اثباتا شا ذاً
ويمكن ان يقال هذه الحروف كانت متحركة حذفت حركتها للجزم
اجراء للمعتل مجرى الصحيح او يقال ان الحروف حذفت للجزم والحروف
الموجودة الآن للاشباع والضرورة قوله فيما سود تنى عامر عن وراثة
اه سود تنى في السيادة عامر اسم قبيلة فاعله وعن في عن وراثة
للتعليل كما في قوله تعالى وما في قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لابيه
الا عن موعدة متعلق بسود تنى ابى فعل بمعنى منع فاعله الله اسمو فعل متكلم
من السمو وهو العلو والارتفاع مفعول ابى بام متعلق بابى ولا اب
عطف عليه لان في ابى معنى النفى كما في قوله تعالى غير المغضوب عليهم و
لا الضالين يعنى ما جعلتنى قبيلة عامر سيدا لاجل كونى وارثا للسيادة
بلا استحقاق وحصال في يصلح للسيادة قوله ويحتمل ان يكون ان غير
عاملة تشبيها لها بما المصدرية كما يكون ما عاملة حملا لها على ان وسمى
هذا تقارض اللفظين وكذلك امثلة احدها هذه والثانى اعطاء غير

في مجى عن التعليل

حكم الا في الاستثناء بها واعطاء الا حكم غير في الوصف بها والثالث
اعطاء ان الشرطية حكم لو في الاهمال واعطاء لو حكم ان في الجزم
والرابع اعطاء اذا حكم متى في الجزم بها واهمال متى حملا على اذا والخامس
اعطاء لم حكم لن في عمل النصب واعطاء لن حكم لم في الجزم والسادس
اعطاء ما النافية حكم ليس في الاعمال وهو لغة اهل الحجاز واعطاء
ليس حكم ما في الاهمال عند انتقاض النفي بالا وهو لغة بني تميم والسابع
اعطاء عسى حكم لعل في العمل واعطاء لعل حكم عسى في اقتران خبرها
بان والثامن اعطاء الفاعل اعراب المفعول وعكسه عند امن اللبس
والتاسع اعطاء الحسن الوجه حكم الضارب الرجل في النصب واعطاء
الضارب الرجل حكم الحسن الوجه في الجر والعاشر منعهم افعل التفضيل
ان يرفع الظاهر تشبيها له بافعل في التعجب وزنا واصلا وافادة للمبالغة
واجازتهم تصغير افعل في التعجب ورفعه الظاهر تشبيها له بافعل التفضيل فيما
ذكرنا والامثلة في آخر مغني اللبيب قوله وفي قول الشعراء تقراءة
وصدره يا صاحبتي فدت نفسي نفوسكما حيث ما كنتما لقيتما رشدا
اي تحملا حاجة لي خف محملها وتصف نعمة عندي بها ولذا قال الاخفش
الشاعر مثل لا بن وتا مر اي صاحب شعر وسمي شاعرا لفطنته والصاحب
كما يطلق على الموافق يطلق على المخالف ايضا كما وقع فيما كتب معاوية
الى ملك الروم نقله في الفائق يا صاحبي خطاب لخليلته او من قبيل
خلها بالعزب للواحد خطاب بالاثنين وقد مر تفصيله وفدت من الفداء
نفسي فاعله نفوسكما من قبيل قوله تعالى فقد صغت قلوبكما مفعوله و
العرب يجعل الاثنين على لفظ الجمع اذا كانا متصلين ولم يقولوا

بيان: وتسمية اعطاء حكم بعض الكلمات بعض آخر لاجل المناسبة لعارض اللفظين

بيان: فاحفظ هذه القاعدة

بيان: في ان الشاعر مثل لابن وتامر وفي اطلاق الصاحب على المخالف والموافق

في حيث للمكان وقد يستعمل للزمان

ولم يقولوا في المنفصلين افراسهما ولا غلمانهما وقد جاء وصفا حالها
وحيث للمكان وقد يستعمل للزمان والغالب كونه في محل نصب على الظرفية
او جر بمن وقد يجر بغيرها وقد يقع مفعولا به وتميزا ويلزم اضافته
الى الجملة وندرت الى المفرد واندر منها اضافته الى الجملة محذوفة
قال ابو الفتح في كتاب التمام ومن اضافه الى المفرد اعربه وقال
ابو سعيد بني على بنائه وهو الاكثر واذا اتصل به ما الكافة صار للمجازات
وجزم الفعلين كما ههنا واللقاء المصادفة والرشد بمعنى الحق و
الصواب وضد الغي مفعول لقيتما وان محلا مفعول فعل مقدر وهو سال
او بتقدير اللام مفعول له للقيتما او فدت وحاجة مفعول له ولي لكون اليا
وجاء فتحها ان لم يوجد مانع صفة حاجة وخف الشي يخف بالكسر خفة
صار خفيفا ومحمل بوزن مجلس بمعنى الحمل او واحد محامل محتاج
فاعل خف والجملة صفة حاجة ويقال صنع اليه معروفا وصنع به صنيعا
قبيحا اي فعل والتصنع تكلف حسن السمت وقولهم الفاعل الصانع
كناية عن اوصاف ذميمة كالسارق والزاني الا ان صاحب المفتاح
كنى به عن الصفات محمودة استعمالا له على الاصل فان اختصاصه
بالذم طارئ النعمة اليد والصنيعة والمنة وما انعم به عليك مفعول
تصنعا والجملة عطف على محلا وعندي صفة نعم وضميرها للحاجة واليد
بمعنى النعمة عطف على نعم من قبيل عطف احد المترادفين على الاخر
ان كانت حقيقة فيهما كما قيل كقوله والفى قولها كذبا ومينا وفايدته
تقرير المعنى في الذهن كالتاكيد وما وقع لبعضهم من ان ذلك تطويل
لا فايدة غير مسلم وقيل انما يكون كذلك في مقام يقتضي التقرير وقيل

هي الجارحة المخصوصة يستعمل في النعمة مجازا مرسلا في قبيل اطلاق
اسم ما هو بمنزلة العلة الفاعلية او الصورية على المعلول وجمعها
الايدي وجمع الايدي الايادي وما قيل ان اليد بمعنى الجارحة يجمع
على الايدي وبمعنى النعمة على الايادي يرد عليه ان النعمة اصل يد
يدي وما كان على وزن فعل لم يجمع على افاعل وبعض العرب تقول
في جمع الايد بحذف الياء ثم ما ذهب اليه الجوهري من ان الايد في قوله
تعالى والسماء بنيناها بايد جمع يد ليس على ما ينبغي اذ لا عرف احد من
ائمة اللغة والتفسير ذهب اليه بل هي مصدر بمعنى القوة آد يئيد ايدا
اذا قوي ثم الشايع استعمال الايادي في النعم والايدي في الاعضاء
نقله صدر الافاضل في ضرام السقط عن ابي عمرو بن العلاء ثم قال
وقع الجمع للحقيقة وجمع الجمع للمجاز ونظيره بيوت وبيوتات وقال
الاخفش قد يعكس وفي شرح الشريف المفتاح ان الايادي حقيقة عن
عرفية في النعم وان كانت في الاصل مجازا فيها وقوله ان تقرأن في محل
النصب بدل من نعمة او حاجة او الرفع خبر مبتداء محذوف هو ضمير
النعمة او الحاجة والجملة صفة احديهما وعلى كلا التقديرين فهي جنيبة متعلق
بتقرأن وتحكما بمعنى تقضيا عطف عليه واصله تحكمان حذف النون
بان مقدرة ومني متعلق بكلا الفعلين على طريق التنازع وكذا السلام
مفعول لهما على تلك الطريقة وان لا تشعرا من الاشعار بمعنى الاعلام عطف
على احد الفعلين واحدا مفعوله قوله فاليت لا ارثي لها اليت فعل متكلم
من الى يولي ايلاء بمعنى حلف قال ابن هشام في المغني وقول الفقهاء آلى
من امرأته غلط اوقعهم فيه عدم فهم التعلق في قوله تعالى للذين يؤلون

اليد وجمعها الايدي وجمع الايدي الايادي

النعم

آلى

يؤلون من نسائهم وقال في الآية تعديته بعلى ولكن لما تضمن هذا القسم
معنى البعد عدى بمن لا يقال البعد ليس معنى من بل معنى عن لان معنى ابتداء
الغاية لا يخرج بعد الشيء المبتداء عن المبتداء منه ولك ان تقول تعديته
بمن في قولهم ايضا باعتبار ما فيه من الامتناع من الوطيء فالمحلوف
والمقسم به محذوف كانه قال اليت بالله وارثي فعل متكلم من رثي
له اى رق ورحم جواب القسم ولها متعلق بارثي ضمير للناقة ومن
في قوله من كلالة للتعليل كما في قوله تعالى مما خطيئاتهم اغرقوا متعلق با
ارثي والكلالة التعب والاعياء ولا من حفي عطف على كلالة يقال حفي
في كثرة المشي على ونعلم اى رقت وجرحت قدمه او حافره و
مصدر حفي بالقصر وحتى غاية لا ارثي تلاقي من الملاقات بمعنى المصا دفة
فلعله ضمير الناقة مفعوله محمدا والمراد به رسولنا صلى الله عليه وسلم وهو
اسم مفعول من التحميد اى كل الانبياء حمدوه وقيل ان الله تعالى سماه
محمدا واحمد فافاد بمحمد ان الله تعالى يحمده كثيرا وسماه احمد كانه قال
كل الانبياء حمدوني وانت احمدهم لي قال ابن العربي لله تعالى الف اسم
ولنبيه محمد عليه السلام الف اسم سوى سوى نون جماعة النساء سوى
اذا كان بمعنى غير او مكان على خلاف في ذلك يمد مع الفتح ويقصر مع الضم
ويجوز الوجهان مع الكسر ويقع صفة واستثناء كغير وهو عند الزجاج
وابن مالك كغير في المعنى والتصرف تقول جاءني سواك بالرفع على الفاعلية
ورأيت سواك بالنصب على المفعولية وما جاءني احد سواك بالنصب
والرفع وهو الارجح عند سيبويه والجمهور انها ظرف مكان يلازم للنصب
لا يخرج عن ذلك الا في الضرورة وعند الكوفيين وجماعة انها ترد بالوجهين

في لفظ محمد عليه السلام

في كلمة سوى

وردّ على من نفى ظرفيتها بوقوعها صلة قالوا جاء الذى سواك واجيب بتقدير
سواء خبر المبتدا محذوفا او حالا لثبت مضمرا ولا يمنع الخبرية قولهم سواك
بالمد والفتح لجواز ان يقال انها بنيت لاضافتها الى المبنى كما في غيره كذا
في المغني اعلم انه اذا اضيف اسم معرب الى المبنى بنى على الفتح عند قوم
وترك معربا عند قوم كقوله تعالى ومن خزى يومئذٍ قرئ بفتح الميم وكسره
وقوله لحق مثل قرئ بالفتح والضم وقوله يوم ينفع الصادقين قرئ بالفتح
والضم وقوله عليه السلام كيوم ولدته امه نقل بفتح الميم وخفضه والاصل
في الفعل البناء وكذا اضيف مثل او نحو الى شئ في طريق المثال كقول النحاة الكلمة
اسم مثل زيد وفعل مثل ضرب وحرف نحو من وكقول الفقيه يجري الربوا في الادوية
المطعومة مثل السقمونيات فان الاضافة ههنا غير مقصودة كذا في الكتاب
المسمى بالفوائد في النحو قوله لا طائل تحته لانه ذكر الجازم والناصب قبل
هذا ولك ان تقول اعادهما لئلا يتوهم اختصاص الحكم بالصحيح يقال
هذا امر لا طائل فيه اذا لم يكن فيه غناء ومزية يقال ذلك في التذكير والتانيث
ولا يتكلم به الا في الجحد قوله لا الذى الى الالتباس المثنى بالمفرد لان المثنى
لما حذف نونه بالناصب بقى لن يرضى قوله كما مر آنفا يقال كذا
آنفا وسالفا وفي القاموس قال آنفا كصاحبٍ وكتفٍ وقرئ بهما
اى منذ ساعة اى في اول وقت يقرب منا قوله كيهدى من الاهداء يقال اهدى
له واليه ويناجى من المناجاة وهى المكالمة على سبيل الخفية ويرتجي من الارتجاء
وهو ضد اليأس يقال رجاه وترجاه وارتجاه ورجّاه ترجية كلها بمعنى
ويستدعي في الاستدعاء وهو الطلب يقال دعاه واستدعاه صاح به ودعوت
الله له وعليه قوله لئلا يلزم اجتماع الاعلالين قال ابن حاجب الاعلال تغيير

في بيان بناء اسم المعرب على الفتح عند اضافته الى المبنى وتركه على اعرابه

في تركيب لا طائل تحته

تعريف الاعلال

في جواز اجتماع الاعلالين

تغيير حرف العلة للتخفيف ويجمل با القلب والحذف والاسكان اى لايخ
الاعلال عن احدها فاجتماع الاعلالين ليس بمستكره مطلقا لجواز
الجمع بين الاسكان والابدال كيقال وبين الاسكان والحذف كمقول وبين الابدالين
كيدعى فان الالف فيه مبدلة من اليا وهي من الواو وبين الابدال و
الحذف كقلن وبين الحذفين مثل قه حذفت الفاء واللام وانما لايجوز
الجمع بتغيير مخصوص وهو الجمع بين الابدالين او الحذفين او ابدال
وحذف بعد ان يكون احدهما في موضع والآخر في موضع آخر على سبيل التعاقب
كماء فان ماء اصله موه قلبت الواو الفا ثم قلبت الهاء همزة كذا في شرح
وفيه ان حذف اليا في قه ليس للاعلال بل لبناء الامر وان قلب الهاء همزة
ليس باعلال قوله ومما اشبه ذلك مما قلب او حذف فيه حرفان والقلب في
ايقاء اصله اوقاي قلبت الواو ياء والياء همزة والحذف في نحو يقون
اصله يوقيون حذفت اليا لما مر قوله فان امتناع اجتماع الاعلالين
قيل اجتماع الاعلالين انما لايجوز اذا كانا من جنس واحد واذا كان
متواليين بحيث لايكون بينهما فاصل ولم يكونا في محل واحد فخرج بالقيد
الاول نحو يقال وبالثاني نحو قه وبالثالث نحو يدعى واعتمد في
ترك هذه القيود على لفظ اجتماع ولفظ الاعلالين فانه حكم ليس بتعريف
فلا يلزم قولهم اجتماع الاعلالين ممتنع كلاما من غير روية فعليك بالروية

فاحفظ

وقال السيرافي الاعلال الذي منعنا من جمعه هو ان يسكن العين واللام
جميعا من جهة الاعلال وقال ابو علي المكروه ان يكون الاعلالان على
التوالي اما اذا لم يكن على التوالي كما تقول في ايمن الله بحذف الياء ثم
تقول بعد الاستعمال من الله م الله فليس بمكروه كذا في شرح الشافية وفيه

نظر قوله مصدره التمطي في المختصر التمطي التبختر ومد اليدين في المشي وقيل
اصله التمطط قلبت احدى الطاءات ياء كما قالوا التظني والتقضي في
التظنن والتقضض ومنه قوله ثم ذهب الى اهله يتمطى قوله من الصبوة
بمعنى الميل وسمي الصبي صبيا لميله الى ما لا يعنيه قوله ويقلسي يقال
قلساه فتقلسى وتقلنس اذا البسه القلنسوة قلبها قوله ولا يعاد في فصل
جماعة الذكور والواحدة المخاطبة اي لا يقال ارضيون ولا ارضيين لعروض
حركتي الواو والياء فلم يرتفع التقاء الساكنين قوله جعل راضي بضم ياء على
حكاية راضو ولذا لم يقل راضيا وان كان مفعول جعل وكانه قدمه في البناء
مع تأخره في الذكر اهتماما به لكونه ذا الاصليين قوله قال قائلهم ستوقد
النيل اه البيت في الحماسة وهو بعض في طي واوله نحن جلسنا بني جديلة في
نار من الحرب جمة الضرم ستوقد النيل بالحضيض اه جلسنا من الجلس
ضد التخلية خبر نحن وبني جديلة حي في طي مفعوله وجديلة بنت سبيع ابن
عمرو في حمير امهم في نار متعلق بجلسنا في الكشاف النار جوهر لطيف مضيء حار
محرق من نار ينور اذا نفر فيها حركة واضطرابا والنور مشتق منها وقال الراغب لان
النار والنور احدهما مشتق من الاخر من حيث انه فلما ينفك احدهما عن
الآخر واعترض على تعريفه النار بان الاضاءة لا تعتبر في حقيقتها وكذا
الاحراق وانه لا يتناول النار الاصلية التي هي كرة الاثير لانها شفا
فة لا لون لها والضوء ملون فانه مرئي وان قوله لطيف وحار مستغنى
عنه فان الجوهر المأخوذ في التعريف اخفى من النار واجاب الشيرازي
والشريف بانه لا شك في ان مجموع ما ذكره معتبر فيما يطلق عليه لفظ النار
في متعارف اللغة ورده اكمل الدين بان اعتبار هذا المجموع عند الوضع غير محقق

169

١٥٧

محقق ثم قال دلحق النار لا يحتاج الى التعريف بما ذكره بيان مايطلق
عليه لفظ النار في متعارف اللغة لا تعريف للنار وقوله في الحرب وهي
مؤنثة صفة نار وجحنة الضخم بمعنى كثير الاشتعال صفة الحرب والضرم
جمع الضرمة وهي السعفة والشيحة في طرفها نار ونستوقد من
الوقود وهو سقوط النار وارتفاع لهبها والسيني للطلب او للتأكيد
حال في فاعل جلسنا والنبل السهام العربية مؤنثة لا واحد لها من لفظها
جمعها على نبال وانبال مفعول نستوقد وبالحضيض وهو العراء من الارض
عند منقطع الجبل متعلق به ونصطاد فعل متكلم من الاصطياد عطف
عليه نفوسا مفعوله وبنت فعل مجهول من البناء والقائم مقام الفاعل
ضمير نفوسا صفة لها وعلى الكرم متعلق ببنت وهو ضد اللوم وقوله ثقيلة
جعل خروج النار من الحجر عند صدمة النبل لسيفاد ابتعد سهامنا في
الرمية حتى تصل الى حضيض الجبل واسفله فيخرج النار منه لشدة
رمينا ونصيد بها نفوسا بنت على الكرم اى نقتل الرؤسا
قوله فيمن يقول رجل ورجله يعني ان التاء للفرق بين المذكر والمؤنث
في الصفة وهو الكثير الشايع وقد يكون للفرق بينهما في الاسم وهو القليل
قوله في عيشة راضية هذا من قبيل الاسناد المجازي توجيهه ان الرضا
صفة المراضي فحقيقة الكلام رضي الرجل في عيشة فاسند الفعل الى
المفعول به من غير ان يبنى له فحصلت رضت عيشة وهو معنى كونه
مجازا ثم سبك من الفعل المبني للفاعل اسم الفاعل فقيل عيشة راضية
فقد جعل المفعول فاعلا قوله كما في المصادر وعياذ وقيم واحتاد وانقياد
وحال حولا كما شود شاذ بخلاف لاوذ لواذا وقاوم قواما ثم لم يعل

في توجيه المجاز الواقع في عيشة راضية

فعله باعلال تاء قوله كما في الجموع كجياد جمع جيد اصله جيود ودِيار جمع دار اصله دور وتير جمع تارة اصله تورة وديم جمع ديمة اصله دومة وشذ طيال جمع طويل وصح رواء جمع ريان كراهة اعلالين ونواء جمع ناو وهو السمين من الابل لصحته علي مفرده وقلبته في رياض وثياب لوقوعها عينا في الجمع مكسورا ما قبلها ساكنة في الواحد بعدها الف لانه حرف صحيح بخلاف عودة جمع عود وهو المسن من الابل وكوزة جمع كوز لعدم الالف بعدها وبخلاف خوان لانه مفرد وبخلاف طوال جمع طويل لتحركها في الواحد وثيرة جمع شاذ لعدم الالف بعدها قوله قمحدوة بفتح القاف والميم وسكون الحاء المهملة وضم الدال المهملة وفتح الواو خلف الرأس قوله لا تكون الواو كالمتطرفة فيه انها وان لم يكن كذلك لكنها وقعت خامسة فالقياس قلبها ياء كما قال الشارح بعيد هذا ولا يبعد عندي وليس علينا الا ان نقول الاصل غوارى بالتنوين اى عند سيبويه في وجه فلما حذفت الضمة التقا الساكنان فحذفنا الياء وجعل التنوين الذي كان للصرف عوضا او حذف التنوين ايضا ثم عوض التنوين آخر في وجه آخر اصله غوازي بغير تنوين استثقلت الضمة علي الياء فحذفت ثم حذفت الياء اكتفاء بالكسر لانهم حذفوها في المفرد مع خفته اكتفاء بالكسرة كالكبير المتعال ففي الجمع اولى فجئ بالتنوين وهو عند سيبويه تنوين عوض عن الياء او حركتها وعند المبرد عن الحركة وعند القائل بالصرف وهو الاخفش تنوين التمكن قوله واعلم ان هذا الاعلال انما هو حال الرفع والجر قال الكسائي وابو زيد في حال الجر بفتح الياء لكونه غير منصرف وجره بالفتح لخفته وعليه ورد بيت الفرزدق

الفرزدق فلو كان عبد الله مولى اهجوته ولكن عبد الله مولى مواليا قوله قياس
مطرد قال في الحاشية الشريف المفتاح لابن كمال باشا علم من كلام الشيخ
في دلائل الاعجاز ان المطرد في عرفهم ينتظم غالب الوقوع قوله كما تقدم
اي في الاجوف في شرح قول المص ويصح نحو قول وقاول قوله ويقضي وطرا
وهو الحاجة ولا يبنى منه فعل قوله ايوم يوم وقد يعبر عن الشدة باليوم
يقال يوم ايوم كما يقال ليل اليل قوله ولا في الاعلام نحو حيوة وهو
اسم رجل ولم يدغم كما ادغم هين وميت لانه اسم موضوع لا على وجه
الفعل كذا في الصحاح قوله ديوان بكسر الدال وقد يفتح فارسي معرب وسبب
تسميته ديوانا وجهان احدهما ان كسرى اطلع يوما على كتاب ديوانه
فرأهم يحسبون مع انفسهم فقال ديوانه اي مجانين ثم حذفت الهاء
لكثرة الاستعمال والثاني ان الديوان بالفارسية اسم الشياطين
سمي الكتاب باسمهم لحذقهم بالامور ووقوفهم على الجلي والخفي ويسمى به محط
الخرايط التي فيها الصكوك والسجلات والجريدة ويقال لها الدفتر ويروى
ان عمر رضه اول من دون الدواوين للولاة والفضلاء اسيود و
وجديول فانه لا يجب القلب بل يجوز وهو الاكثر نظرا الى مجرد الاجتماع
وجاز تركه لعروضه لانه حصل بسبب ياء التصغير وهي غير لازمة مع انها
في محل التغيير ومع ان الواو قوته لتحركها قبل الاجتماع بخلاف نحو عجيز في
تصغير عجوز فانه يجب القلب فيه لان الاجتماع وان كان عارضا في غير الطرف
الا ان الواو قبل الاجتماع ساكنة ضعيفة وبخلاف عرية في تصغير
عروة فان الاجتماع وان كان عارضا الا انه قوله في محل التغيير قوله
وان اجتماعا مهملة يشير الى ان اذا كان ولو في الشرطية المتصلة الا اهمال

مطلب الديوان

مطلب في بيان كون اذا كان ولو في الشرطية

كاتما واو في المنفصلة وقد يقال اذا تفيد الدلالة على تبعض التقادير
المفيدة بجزئية الحكم في بعض صور على قياس لفظة قد فانه قلت ما سور الكلية
والجزئية فيهما قلت سور الموجبة الكلية في المتصلة كلما ومهما ومتى وفي
منفصلة دائما وسور السالبة الكلية فيهما ليس البتة وسور الموجبة الكلية
الجزئية فيهما قد يكون وسور السالبة الجزئية فيهما قد لا يكون او ما
بادخال حرف السلب على سور الايجاب الكلي قوله قواعد العلوم تجب ان
تكون اه هذا الوجوب في العلوم العقلية مسلم وفي العلوم العربية
لو سلم فقد شاع التخصيص بالمثال والمقام كما اشير اليه قوله لقد
علمت عرسي مكيلة اه فاعل علمت عرسي وهي الزوجة وربما سمي الذكر
والانثى عرسين مكيلة اسم زوجته بدل او عطف بيان لعرسي التي
هي ان مع اسمها وانا ضمير فصل لا موضع له على الاصح وبه سماه البصرية
لكونه فصلا بين كون ما بعده خبرا او صفة وسماه الكوفية عمادا لكونه
حافظا ما بعده حتى لا يسقط عن الجزئية كالعماد في البيت الحافظ له
للسقف في السقوط فالغرض منه في الاصل فصل الخبر عن الصفة فان
القياس ان لا يجيء الا حيث التبس الخبر بالصفة لكن اتسع فيه وجاء
حيث لا التباس بدونه ايضا اطرادا للباب على ما ذكره السيد عبد الله
او التأكيد والفصل ثم جاء لمجرد التأكيد فيما لا لبس كلام للحال والتوكيد
وقد جاء لمجرد التأكيد في قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك على ما ذكره الشيخ
الهادي وقد اشترط فيما قبله امران كونه مبتدا في الحال او في الاصل واجاز
الاخفش والكسائي وقوعه بين الحال او صاحبها نحو جاء في زيد هو ضاحكا
وكونه معرفة واشترط فيما بعده ايضا امران كونه خبرا في الحال او في الاصل

او في الاصل وكونه كالمعرفة في عدم قبول لام التعريف فلا وجه لما قاله القاضي
في تفسير سورة الرعد حيث قال في قوله تعالى واولئك اصحاب النار هم فيها
خالدون خبر بعد خبر لاولئك وان كونه كالمعرفة ليس شرطا على ما اشار
اليه الشريف الجرجاني في حاشية التصديقات حيث قال لفظ هو في زيد هو
عالم لا يكون رابطة لدلالته على زيد ورجوعه اليه بل هو ضمير الفصل
والعماد يؤذن ان ما بعده وهو عالم كالمعرفة وفيه تأمل وشرطه في نفسه ان يكون
صيغته مرفوع منفصل وان يكون على وفق من يجري فصلا له وقوله الليث
خبران ومعديا من عدى عليه بمعنى ظلم حال من الليث والعامل ما في ان من
معنى الفعل وعليه قائم مقام فاعل معديا ضميره راجع الى الليث وعاديا
عطف عليه وان مع جملتها في موضع مفعولي علمت على مذهب سيبويه قوله
عدو وهو اسم فاعل للمبالغة من العداوة والعدوان بضم العين والعدا
بالفتح والمد وهو تجاوز الحد في الظلم وانما ادخلوا التاء في قولهم هذه
عدوة الله تشبيها بصديقة لان الشيء قد يبنى على ضده ويقال القوم اعداء
وعدى بكسر العين وعُدى وعداة بضمها بمعنى وقال ثعلب العدى الاعداء
الذين تقاتلهم والعدى الاعداء الذين لا تقاتلهم ذكره في شرح
الديوان المتنبي قوله اي فاجرة تبغي الرجال قوله ابن جني هو بسكون الياء
وتخفيفها كنية الامام ابي الفتح عثمان بن جني ونقل عن سيبويه انه معرب
كني وليس الياء فيه للنسبة ذكره الدماميني قوله في مثل الامام لفظة
مثل مقحمة للتعظيم كما في قول المفتاح مثلك يبشر وقولك مثلك لا يبخل قوله لو كان
فعيلا لوجب ان يقال بقية وجوز القاضي كونه فعيلا حيث قال او فعيل بمعنى فاعل
ولم يلحقه التاء لانه للمبالغة وللنسب كطالق ورد القطب كونه للمبالغة

بل ابن جني وكونه
في تصحيح للتعظيم
مثل مقحمة للتعظيم

بان نفي الابلغ لا يستلزم النفي مطلقا واجيب بانه في باب نفي المقيد و
قيده وقال الطيبي عن محيي السنة كل ما كان معدولا عن وجهه ووزنه كان
مصروفا عن اخواته كقوله تعالى وما كانت امك بغيا اسقط الهاء لانها كانت
مصروفة عن باغية وقال صاحب الكشف لم يقل بغية رعاية للفواصل
ولك ان تقول لم يقل بغية لانه مصدر على زنته كما قال القاضي في قوله تعالى
خلصوا نجيا وحده لانه مصدر او بزنته وكما قالوا في قوله تعالى يحيي العظام
وهي رميم لم يقل رميمة لانه اراد المصدر قوله كما في قوله تعالى ان رحمة
الله قريب من المحسنين قال صاحب الكشاف في سورة هود في قوله تعالى
وما قوم لوط منكم ببعيد ويجوز ان يستوي في بعيد وقريب وقليل
وكثير بين المونث والمذكر لورودها على زنة المصادر التي هي
الصهيل والنهيق وقد مر في هذا وجوه من التاويل قوله والياء
اخف المفضل عليه اذ اعلم وكان افعل خبرا جاز استعماله بلا حول الا
الاشياء الثلثة كما في الله اكبر وقول الشاعر دعائمه اعز واطول
قوله وهو من الصبوة وهو الميل الى الجهل والفتوة وسمي الصبي به لميله
الى ما لا يعنيه او من الصبي بكسر الصاد وفتح الباء القصر وهو العشق
ومنه يقال تصابى ويقال صبي صباء كسمع سماعا اي لعب مع الصبيان
ولم يكن ما قبلها مضموما احترازا عن نحو يغزو وفيه انهم قلبوا ياء له
التمطي من الواو لرفضهم الواو المتطرفة المضموم ما قبلها الا ان يقال ما
ذكر في الفعل قوله والاصل اعطو في العطو وهو الاخذ قيل لم يسمع منه
من الثلاثي المجرد وقيل المفعول الاول عاط اي اخذا لان معنى اعطيت
زيدا درهما اخذ زيد درهما مني والاصل استرشو لكرر الشوة بكسر الراء

مطلب في اشتقاق لفظ الاسترشاء

اعطاه

بكسر الراء وضمها يقال المترشي في حكم طلب الرشوة عليه وارشاه الرشوة والراشي هو المعطي والمرتشي هو الاخذ والرايش هو الواسطة قو لا محالة بفتح الميم اي لا بد قو لا وقع في الثقل على بناء المجهول والقايم مقام الفاعل ضمير اللفظ والمتلفظ والثقل كالصغر ضد الخفة بكسر الثاء وسكون القاف واحد الاثقال وبالفتحتين متاع المسافر وكانهم اعتمدوا على ايراد هذا البحث في المعتل فسقط الاعتراض بنحو استقوم واستحوذ واعشوشب واجلوذ واجلوّذ واجلواذا وعلى انه لا اعتداد بالمد فسقط بنحو مدعو وعدو قو فلنشرح

بيان الثقل

الفاء فصيحة واللام تحتمل لام الابتداء ولام الامر وقد مر وجه دخولها على صيغة المتكلم قو فلاجتماع حرفي العلة فيه وقد يقال هو ماخوذ من اللف بمعنى الخلط فسمي به لان فيه خلط الحرف الصحيح بحرف العلة من طعام لفيف اذا كان مخلوطا من جنسين قو من قبائل شتى جمع قبيلة واحدة قبايل العرب وهم بنو اب واحد وسميت بها لان العماير تقابلت عليها وشتى جمع شتيت بمعنى المتفرق وقد فسره الشارح في المطول بالمختلف قو والقسمة تقتضي ان يكون هذا النوع اربعة اقسام احدها ان يكون العين واللام واوين كقوو وثانيها ان يكونا يائين كحيي وثالثها ان العين واوا واللام ياء ورابعها ان يكون العين ياء واللام واوا هذا القسم لم يجئ في الكلام قال الاندلسي في تحصيل علم ذلك باستقراء ابنية الفعل والاسم قو وانما جاء في

بيان في اللفيف المقرون

هذا النوع يفعل بالكسر حال كون العين واوا فيه نظر لانه يعلم منه ان مجئ يفعل بالكسر منحصر فيما اذا كان العين واوا اما اذا كان يفعل بالفتح فقد يكون العين واوا بالعكس وليس كذلك لما مر من

انه لم يجئ ما يكون العين ياء واللام واوا قال سيبويه ليس في الكلام
ما عينه ياء ولامه واو واذا كان في هذا نوع من الاعتلال لان الياء اخف
والنطق باخر الكلمة اشق من النطق باولها لكون المتكلم جماعا في
الابتداء تعبا في الانتهاء فبدؤا بالاثقل وعقبوا بالاخف الخفيف
تنزلا على حالتي المتكلم ولا يخفى ما فيه من الاعتلال قال ابن الحاجب و
يتعرف الياء من الواو بكون العين واوا نحو شوى لانه لم يجئ عين ولام
واوين الا ما شذ من نحو القوى والصوى وانت خبير بما فيه من مخالفة لما
نقلناه اولا وفي بعض شروح المفصل يشير الى هذا حيث قال ولو ثبت
مما عينه ولامه واو ان كان القوة والحوة لقلت قوي وحوي بقلبت
الواو الثانية ياء لانكسار ما قبلها ويمكن ان يجاب عن النظر بان مراد
الشارح انه ما جاء من هذا النوع يفعل بالكسر حال كون العين فقط
واوا اما اذا كان اللام ايضا واوا كما اجازه ابن الحاجب فلا يجئ من
يفعل بالكسر بل من يفعل بالفتح نحو قوي يقوى ونحو بجميع ما عرفته في رحى
يرحى فلعرفه ههنا فاء بجميع فصيحة داخلة في عامل جميع في الحقيقة وهو اعرف
واعرفه المذكور بالفاء يفسره وتكرير الفاء للتاكيد كما في قوله واذا هلك
فعند ذلك فاجزعي جوابا اذا وعند معمول فاجزعي فيكون التقدير ففا
ففاجزعي وقوله تعالى فبذلك فليفرحوا ونحو ونظيره الجو والنوى الجوى بفتح
الجيم الحرقة وشدة الوجد من عشق او حزن تقول منه جوي الرجل
بالكسر فهو جوٍ والجو الهواء ايضا وهو ما بين السماء والارض ويحتمل
ان يكون بالحاء المهملة المضمومة جمع الاحوى وهو الاسود والنوى
هلاك المال يقال توي المال بالكسر يتوى توًى ويحتمل ان يكون بالياء

في نسخة تكرير الفاء للتاكيد

168

١٦١

بالياء بنقطة تحتانية وهو جلدو لذا البعيد المحلو بالتنوين فاعتبر
اجتماع الواو والياء في الجو والنو للادغام دوما اللحقة فلم يعل كما اعتبر
في القوة والصلوة وهو علم في الطريق قوله ولان فعل بكسور فرع فعل
مفتوح العين لان الاصل في الثلاثي فعل بفتح العين لخفته وكثرة معانيه
لانه لا يجيء غير فعل المعنى من المعاني الا وقد يجيء فعل لهذا المعنى
ولما لم يكن اسم الفاعل في روى مثله النفي في الكلام كثيرا ما يتوجه
الى القيد نحو لم يأتك القوم اجمعين معناه نفي الاجتماع لا المجيء وقد
يتوجه الى الفعل فقط بلا اعتبار لنفي القيد او اثباته كقوله تعالى ولم يصروا
على ما فعلوا وهم يعلمون اى لم يصروا عالمين يعني ان عدم الاصرار
متحقق البتة مع قطع النظر عن الاتصاف بالعلم وعدمه وقد يتوجه
الى القيد والمقيد جميعا كقوله تعالى ما للظالمين من حميم ولا شفيع
يطاع اى لا شفاعة ولا اطاعة ولا غير ذلك والمراد ههنا الا
المعنى الثاني والاخير فلا يرد اول الكلام يدل على عدم المثل
وقوله بل يبني على عدم اسم الفاعل وقد يقال اذا كان في الكلام قيد
فكثيرا ما يتوجه الاثبات او النفي اليه ويكون هناك اثبات القيد
او نفيه وقد لا يتوجه ويكون هناك قيد للاثبات او النفي وقد ذكر
الشارح في مواضع في كتبه ان في الاول تقييد القيد او الاثبات والنفي
وفي الثاني بعكس ولا ريب في اطراده وكليته وقد يجعل القيد متأخرا
على حال من جهة المعنى كما انه متأخر من جهة اللفظ فيقال القيد اما للنفي
او المنفي وكذا الاثبات قوله الصفة المشبهة باسم الفاعل يعني لانها
بمن قام به الفعل لفظا لانها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث كاسم

مهم علمه في قاعدة توجه النفي الى القيد تارة والى الفعل فقط جرى والى القيد والمقيد

في انه دلالة اسم الفاعل على الحدوث والثبوت بما يكون في بحسب الوضع

الفاعل قوله لان المعنى لا يستقيم الا عليها فان قيل هذا يقتضي كون نحو
مؤمن وكافر وواجب ودائم وباق وضامر في فرس ضامر وعليم في الله
عالم وخالد وثابت وراسخ ومستمر وحايض وطامث مما يدل على
الدوام والثبوت ان لا يكون اسم الفاعل اجيب بان ما ذكر بمعنى الحدث
بحسب الوضع والدوام والثبوت بعارض قوله لان صفة فاعل تدل
على الحدث فيه بحث لانه صرح في بحث الحد واوايل المقدمة في حاشية
المطول لحسن الفناري وعلاء الدين البسطامي ان اسم الفاعل المقدر
في الظرف بمعنى الثبوت وانه الفعل يكفي للعمل في الظرف وصرح الشارح
في اول الباب الثالث في المطول ان اسم الفاعل المقدر في صلة زيد في
الدار للثبوت وقال بعض شروح الشافية والصفة المشبهة في الفعل المتعدي
مكسور العين تجيء على فاعل نحو حمد فهو حامد وصحبه فهو صاحب وركبه
فهو راكب قال الشريف في شرحه للمفتاح والاسم كعالم مثلا يدل على
ثبوت العلم لمن حكم به عليه ليس فيه تعرض لاقترانه بزمان وحدوثه فيه
وزاد في حاشية المطول قوله اصلا سواء كان على سبيل التجدد والتقضي
ولا نعم لما كان اسم الفاعل جاريا على الفعل جاز ان يقصد به الحدوث
بمعونة القراين كما في قوله تعالى وضائق به صدرك الآية بمعنى ضيق و
يجوز ان يقصد به الدوام ايضا في مقام المدح والمبالغة ثم قال على
وفق المفتاح الاصل في الاسم صفة كان كعالم او غير صفة كغلام الدلالة
على الثبوت واما الدلالة على التجدد فامر عارض في الصفات وقال
في حاشية المطول فان قلت قد ذكر ابن الحاجب ان اسم الفاعل يدل على
الحدوث دون الصفة المشبهة قلت قد صرح في المفتاح بانه عالم يستفاد منه

في كون اسم الفاعل المقدر في الظرف بمعنى الثبوت

منه الثبوت صريحاً لكون اصل الاسم الصفة او غيرها الدلالة على الثبوت
وقال الشيخ عبد القاهر لا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات الاطلاق فعلا
كما في زيد طويل وعمرو قصير وجعل الميداني الصفة مندرجة في اسم الفاعل و
اما فرقهم بين حاسن وحسن وضائق وضيق فقد يوجه بان اسم الفاعل
لما كان جاريا في اللفظ على الفعل جاز ان يقصد به الحدوث بمعونة القراين
دون صفة المشبهة اذ لا يقصد بها وضعا الا مجرد الثبوت او الدوام مع
معه باقتضاء المقام وقد يتكلم للجمع بين الكلامين بان من قال يدل
على الحدوث اراد به ثبوت مطلقه ومن قال يدل على الثبوت اراد به نفي التجدد
والتقضي بقرينة ايراده مقابلا له وهو اخص منه ونفي الاخص لا ينافي
ثبوت الاعم قوله والصفة المشبهة على الثبوت على ما ذكره الشريف
في شرحه للمفتاح وحاشيته للمطول حيث قال الصفة المشبهة لا يقصد
بها الا مجرد الثبوت وضعا والدوام باقتضاء المقام وقال صاحب
الكشاف في المفصل وهي تدل على معنى ثابت فان قصد الحدوث قيل هو
حاسن الآن او غدا وكارم وطائل ومنه قوله تعالى وضائق به صدرك
وفي بعض شروح المراح وضعها على الاطلاق لا الحدوث والاستمرار وعدت
عند اهل هذا الفن من اسم الفاعل وكذا افعل التفضيل قوله والمعنى في هذا
على الثبوت لا الحدوث لا يخفى عليك ان مثل هذا الثبوت يوجد في كثير
من صيغ اسم الفاعل على ان هذا يشير الى ان صيغة الصفة المشبهة مقتضاه
للمعنى في قانونهم وقولهم اذا قصد الحدوث قيل هو حاسن الآن او غدا
وقولهم اذا اشتق الصفة المشبهة من فعل متعد يجعل لازما بمنزلة الفعل
الغريزي فينقل الى فعل بضم العين ثم تشتق منه اعلم ما ذكره صاحب الكشاف في

في القواعد المتعلقة بكلمة لو

في الفايق في فقير ورحيم ورفيع يقتضي خلافه لو فاتني لو اشتغل بتفصيل ذلك ليطول الكلام فان قيل قد صرحوا بان لو للشرط في الماضي فيلزم المضي في جملتيها قلنا قد تدخل على المضارع لقصد استمرار الفعل كقوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم او لتنزيل المضارع منزلة الماضي لصدوره عمن لا خلاف في اخباره او لاستحضار الصورة كقوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا على النار وجواب محذوف اي لرايت امراً فظيعاً على ما ذكره الشارح او لشى على ما ذكره حسن الفناري وقد تدخل على المضارع للدلالة على ان الفعل في الفظاعة بحيث يحترز عن ان يعبر عنه بلفظ الماضي لكونه مما يدل على الوقوع في الجملة كما تقول لقد اصابتني حوادث لو تبقى الى الآن لما بقي مني اثر وقد تستعمل كان في المستقبل وهو مذهب المبرد والمشهور انها لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وقد تستعمل لقصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو هاهنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الالهة على ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا توهم ابن الحاجب ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطاء على المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائين معلومين للآخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام تستدل الى انتفاء المجيء ولها استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك الشيء با

بابعد النقيض عنه كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود
الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة للاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام
وقد يستعمل لمطلق الربط كان ولقطع الربط فيكون جوابا لسؤال
محقق او متوهم وقع فيه ربط فتقطعه انت لاعتقادك بطلان ذلك
الربط ذكره الدماميني وقد يكون للتمني وللعرض نحو لو تنزل عندنا
فتصيب خيرا وللتقليل وحرف مصدريا كان لكن لا ينصب وزعم بعضهم ان
الجزم بلو مطرد على لغة واجازه جماعة في الشعر وجوابه مضارع منفي
بلم او ماض مثبت مقرون باللام غالبا او منفي بما مجرد عن اللام غالبا
وقد يكون جوابه الماضي المقرون بقد وهو غريب وجملة اسمية مقرونة باللام
والفاء وبعضهم جعل هذا على التشبيه بان او على تقدير الجواب مما كان الحرف
فيه ياءان جيء فيه وانكسار ما قبلها بانه لو يوجد في كلام العرب ما عينه
ياء ولامه واو ورد بانه شهادة نفي السمع **قوله** على لغة من يميل الالف
الى الواو وقال صاحب غاية الاماني وانما كتب بالواو للاشعار بالاصل
كهدي وسدي بالياء وما قاله صاحب الكشاف والقاضي كتبت بالواو على
لفظ المفخم ليس بشيء اذ لم يقرأ به احد فكيف يوضع الرسم باتفاق الصحابة
على شيء ولا وجود له وتغليظ ورش لامه ليس لامالة الالف نحو مخرج الواو
بل لان الصاد من الحروف المستعلية فغلظ اللام لتقارب الصاد كما في نحو
ظلموا وطال وكذا ما قال الضعفوا بواو قبل الهمزة على لفظ من يفخم
الالف قبل الهمزة فيميلها الى الواو ونظيره علموا بني اسرائيل ليس بشيء
لما ذكر بل رسمت فيهما وفي نظائرهما لما قال ابو عمرو الداني صاحب
التيسير في المقنع وهو كتاب في علم الرسم من انه على مراد الايصال

٧ اشارة الى الرضي قال ان عينه ياء ولامه واو قلبت لتطرفها

والتسهيل يعني ان قياس تخفيفهما في الوصل بالتسهيل والوقف بالروم
كالواو فرسمت عليه ثم قال وجه كتب الالف بعدها قال ابو عمرو لما تطرفت
الواو شبهت بواو الجمع في قالوا فالحقت بها وفيه نظر ثم التفخيم يطلق
على ضد الترقيق وهو التغليظ وعلى ما يقابل الامالة وعلى امالة الالف
نحو مخرج الواو وهو المراد ههنا قوله والربوا قال الكرماني الربا
مقصور من ربا يربو اذا زاد فيكتب بالالف واجاز الكوفيون كتبه
بالياء بسبب الكسرة في اوله وقد كتب في المصحف بالواو وقال الفراء
انما كتبوه بالواو لان اهل الحجاز تعلموا الخط من اهل الحيرة ولغتهم
الربوا فعلموهم صورة الخط على لغتهم قال ويجوز كتبه بالثلثة و
زيدت الالف بعد الواو تشبيها بواو الجمع ذكره في الكشاف في سورة
البقرة في قوله تعالى الذين ياكلون الربوا ويحتمل ان يكون من هذا القبيل
كتب الالف بعد الواو في الافعال المضارعة المفردة مرفوعة كانت
او منصوبة في كل القرآن من نحو نتلوا ويتلوا ويدعوا ولتبلوا وان اتلوا
القران او يعفوا الذي قوله والحق ان يقال مثل ذلك يكتب في المصحف بالواو
اقتداء بنقلته اعلم ان كتابة المصحف مثبتة بخط واحد على الاحرف
السبعة وهي تنقسم الى ما يوافق القياس والى ما يوافقه بل يتلقى با
بالقبول لانها سنة واجبة الاتباع لانه رسم زيد بن ثابت رضي الله عنه كاتب
رسول الله صلى الله عليه وسلم وكاتبه حيث علم من هذا العلم ما لم يعلم غيره
وما خالفه انما خالف لحكمة بليغة ومعرفة خفية وقد حكم مالك بحرمة
مخالفة وهكذا نقل عن كثير من السلف فيما يقصد به الابقاء كالمصاحف
واما ما لا يقصد به الا التفهيم كالواح الصبيان وما يجري مجريها فيجوز

مطلب في تعريف التفخيم والترقيق

مطلب في قصة كتابة الربوا بالواو وفي كتابة الالف بعد واوه

مطلب في انه كتابة المصحف مثبت بخط واحد

فيجوز ان يكتب على قانون الخط وقد اتفقت في خط المصحف اشياء خارجة
عن القياسات التي بني عليها علم الخط والهجاء قال ابن درستويه في كتاب
الكتاب خطان لا يقاسان خط المصحف لانه سنة وخط العروض لانه
يثبت فيه ما اثبته اللفظ ويسقط عنه ما اسقطه روي عن الكسائي وغيره انهم
قالوا في رؤس الآي وخط المصحف عجايب وغرايب تحيرت فيها عقول
العلماء وعجزت عنه اداء البلغاء وقال صاحب الايضاح المغربي
الاندلسي ومن طعن في شيء من هجائه فهو كالطاعن في تلاوته ومن الكلمات
الخارجة من قياس الخط كتب ولا اوضعوه بزيادة الالف ووجهه الزمخشري
بان الفتحة كانت تكتب الفا قبل الخط العربي والخط العربي اخترع قريبا
من نزول القران وقد بقي من ذلك الالف اثر في الطباع فكتبوا صورة
الهمزة الفا وفتحها الفا اخرى ونحوه او لااذبحنه ثم اختلف في وجوب
التواتر في محل القران ووضعه وترتيبه فمنهم من قال بكفاية نقل الاحاد
فيها والاصح عند المحققين من اهل السنة وجوبه وفي امكان ان يقع في خط
القران من لحن بناء على عدم تواتر صورة الكتابة والصحيح انه لا يجوز
لانه ايضا متواتر وما روي عن عثمان وعائشة رضي الله عنهما قالا ان في
المصحف وستقيمها العرب بالسنتها على تقدير صحة الرواية يحمل على اللحن في
الخط لكن الحق رد الرواية كذا ذكره الشارح وفيه نظر لانه على تقدير الصحة
لا يؤثر فيما ثبت بالتواتر قوله الا في يحيى وريى يعني العلمين ويقاس
على يحيى كل علم مثله وكتب الالف ياء فيهما للفرق بين يحيى وريى علمين و
بينهما فعلا صفة ولم يعكس لاستثقال الصفة والفعل وكون الالف
اخف قوله قال عبوا باسرهم واخرى جعلت لها عودين من نشم وآخر

في ان خط القران خارج عن قاعدة الخط

في وجوب التواتر في محل القران ووضعه وترتيبه

من غمامة عيوا بامرهم اى لم يهتدوا الوجهه وتحيّروا فيه كما لم يهتد لحمامة
امر بيضتها وهى واحدة لحمام تقع على الذكر والانثى والتاء للوحدة لا
للتانيث عند العامة وهى الدواجن فقط وعند العرب ذات الاطواق
نحو غواخت والقمارى وساق حُرّ والقطا والوارشين واشباه ذلك
وقوله جعلت استيناف لبيان عى لحمامة وضمير لحمامة او حال من الحمامة
بحذف قد لجوازه عند غير سيبويه وعودين مفعول جعلت ومن نشم بالتحريك
شجر تتخذ منه القسىّ صفة عودين وآخر عطف على عودين ومن غمامة صفته
واحده الثمام بضم الثاء نبت ضعيف له خوص اى ورق او شبيه بالخوص
وربما حشى به وشدّ به خصاص البيوت يصف الشاعر قومه بنى اسد عند
ملك من الملوك العرب ويبيّن تحيّرهم فى امرهم لينعم عليهم ويعينهم
على اعداهم بقول انهم تحيّروا كما تحيّر لحمامة فى امر بيضتهم يعنى
ان الحمامة ليست لها جعلة ومعرفة فى اتطلب موضعا قريبا قويا تضع
بيضتها فيه بل يضع على حشيش ضعيفة يلعبها الريح ووهم وكذا جنبا
هم فوارس كما سماه فوارس جمع فارس بمعنى صاحب فرس مثل لابن
وتامر من جموع الشاذة كهوالك ونواكس لان فواعل انما يكون
جمع فاعلة فى صفات من يعقل قال ابن الحاجب فى شرح المفصل اما
فوارس فالذى حسّن فيه انه لم يجئ امراءة فارسة واما هوالك فقد جاء
فى مثل هالك فى الهوالك والامثال كثيرا ما يخرج عن القياس واما
نواكس فلضرورة الشعر قال ابن السكيت اذا كان الرجل على حافر
برذونا كان او فرسا او بغلا او حمارا قلت مر بنا فارس على بغل و
مر بنا فارس على حمار وقال عمارة صاحب البغل بغال لا فارس وصاحب

بهيم جنه عيب مونث

خوص بضم الخاء المعجمة
والصاد المهملة وبهو ورق
النخل الواحدة خوصة

مطلب في ان الموت بحسب انواع الحيوة

صاحب للحمار حمار لا فارس وكهمس ابو حي في العرب قال الراغب
انواع الموت بحسب انواع الحيوة ما بازاء القوة النامية الموجودة
في الانسان والحيوان والنبات نحو اعلموا ان الله يحي الارض بعد موتها و
بازاء القوة الحساسة نحو يا ليتني مت قبل هذا والثالث زوال القوة
العاقلة وهي الجهالة نحو او من كان ميتا فاحييناه والرابع الحزن
المكدر للحيوة نحو ويأتيه الموت من كل مكان والخامس المنام فقد قيل المنام
موت خفيف والموت نوم ثقيل نحو الله يتوفى الانفس حين موتها والتي لم تمت
في منامها والدهر الزمان وقيل الابد وقيل في الاصل مدة العالم ثم
يعبر به عن كل مدة كثيرة والزمان يقع على المدة القليلة والكثيرة
ذكره الراغب وذكر صاحب الكشاف في الفايق ان معنى عليه السلام
لا تسبوا الدهر فان الدهر هو الله ان الجالب للحوادث هو الله لا غيره
ومعنى ان الله هو الدهر انه هو الجالب للحوادث لا غير الجالب وهذا خلاف
ما ذكره صاحب المفتاح في ان المنطلق زيد وزيد المنطلق كلاهما يفيد
قصرا لانطلاق على زيد وقيل الدهر الثاني مصدر بمعنى الفاعل ومعناه
ان الله هو الدهر اي المصرف المدبر المفيض لما يحدث وقال الراغب
والاظهر ان معناه ان الله فاعل ما يضاف الى الدهر من الخير والشر والمسرة
والمساءة فاذا سببتم الذي تقصدوه انه فاعل فقد سببتموه تعالى وفيه انه لا يلزم
من هذا اتحاد المعنى لان المسبب غير المسبب ذكره في شرح التبيان والاعصر
جمع العصر وهو الدهر بمعنى الزمان والمعنى كنا ظننا هم من بني كهمس اعطوا
حيوة بعد موتهم زمانا كثيرا قوله على سبيل الاغتباط هو ان يتمنى البعير وغيره
من غير علة قوله ونظيره حذف النون من يكون وقيل حذفها للتشبيه بحروف

مطلب في معنى الدهر وفي قوله عليه السلام لا تسبوا الدهر فان الدهر هو الله

في امتداد الصوت اجز الغنة او بالتنوين وقد مر تفصيله قوله قال سيبويه
في احي حذفت الياء لالتقاء الساكنين توضيح اعلاله ان احي اصله احيي قلبت
الياء الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار احياا ثم نقل فتحة
الياء اولى الى الحاء وقلبت الفا لانها متحركة في الاصل وما قبلها
مفتوحة في الحال فالتقا الفا ساكنان فحذفت العين فصار احي
قوله قلبت فيه نظر لانه كما نقلت حركة الياء اى في قول المازني لان
الياء في احي حذفت لالتقاء الساكنين وقولهم تحذف لالتقاء
الساكنين والا لردوها اذا قالوا هو يحيي قلنا وكذلك حذفت
في يحي لالتقاء الساكنين لان الاصل يحيي استثقلت الضمة على الياء الثانية
فحذفت ونقلت كسرة الياء الاولى الى الحاء فالتقا ياآن ساكنتان
فحذفت الاولى لالتقاء الساكنين وجوابه انه لم لا يجوز ان نقل الياء
الاولى قبل الياء الثانية وتحذف للتخفيف لا للالتقاء الساكنين بان
تنقل كسره الياء الاولى الى الحاء وتحذف تخفيفا ثم تحذف ضمة الثانية فيصير
يحيْ وكذا في احي تنقل حركة الاولى الى الحاء ثم تقلب الفا للعلة المذكوره
فيصير احاى ثم تحذف الالف للتخفيف فيصير احي ثم نقلب الياء الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فيصير احي فثبت ان اليا حذفت للتخفيف لا لالتقاء
الساكنين فان قيل كلامه مبني على تقدير توهم حذف اليا الثانية قلنا
وعليه ايضا ليس الحذف لالتقاء الساكنين فتامل قوله وفي كلام سيبويه
ايضا نظر لانه يوهم وانما قال توهم لانه يحتمل ان يكون المراد بالياء
في قوله حذفت الياء لالتقاء الساكنين الياء الاولى وح ينبغي ان يقول
لانها تقلب الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها الا انه عادها وضعا للظاهر

للظاهر موضع الضمير توضيحا قوله الا لفظة واو يبنى عند المبرد فان الواو عنده
من واو وياء وواو وعند سيبويه والاخفش من ثلث واوات وادخال التاء
في لفظة للوحدة قوله واما حال الوصل فتقول قٍ ويكتب في الوصل ايضا
بالهاء لان الوقف عليه بها وقد عرفت ان الاصل في كل كلمة ان يكتب بصورة
لفظها بتقدير الابتداء والوقوف عليها قوله كيهن بلا تنوين لانه غير منصرف
للعلمية والتأنيث المعنوي قوله ويل ومثله ويح وويس قال سيبويه
ويح كلمة زجر لمن اشرف على الهلكة وويل لمن وقع فيها وقال الهروي
ويح يقال لمن وقع في هلكة لا يستحقها فيترحم بها عليها ويرثى له وويل
لمن يستحقها وقال بعضهم ويح كلمة تترحم وويس تصغير اي اقل منها في ذلك
وقال الفراء ويح وويس بمعنى ويل روي عن علي رضه ويح باب رحمة وويل
باب عذاب وقيل الويل الويلة شدة من العذاب اكثر الناس على ان هذا دعاء
منها عليه وزعم بعضهم انه دعاء منها له في معرض الدعاء عليه والعرب تفعل
ذلك صرفا لعين الكمال عن المدعو عليه ومنه قولهم قاتله الله ما افصحه قوله
وويل ايضا كلمة العذاب واسم لصوت من اصابة المصيبة قوله ولا يبني منه اي
من هذا النوع وفي بعض النسخ وقع منها اي من هذه الامثلة وما جاء في التنزيل
كقوله فما وال ولا واح ولا واس ابو هندشاذ وقول القاضي في تفسير سورة المرسلات
ويل في الاصل مصدر منصوب بفعله يدل على بناء الفعل منه ايضا وقوله تعالى فويل
للذين يكتبون الكتاب انه في الاصل مصدر لا فعل له يدل على البناء قوله و
القسمة يقتضي ان يكون تسعة اقسام الاول ان يكون الفاء والعين واللام
واوا والثاني ان يكون ياء والثالث ان يكون الفا والرابع ان يكون الفاء
واوا والعين واللام ياء والخامس ان يكون الفاء ياء والعين واللام واوا و

مطلب في اللفيف المقرون

مطلب في كلمة ويل وويس وويح

والسادس ان يكون الفاء واللام ياء والعين واوا والسابع ان يكون الفاء
واللام واوا والعين ياء والثامن ان يكون الفاء والعين واوا واللام ياء
والتاسع ان يكون الفاء والعين ياء واللام واوا هكذا ووو يىى اا
وىى يوو ويى وىو ووى يىو والظاهر انه ان اعتبر الالف
تزيد الاقسام على التسعة وان لم تعتبر لا تزيد على الثمانية وكان حكم بالتسعة
لاجل نظره الى ضرب الثلثة في الثلثة قوله وبهاوه ويه بغير افصاح كبهاء
في التلفظ وانما كتبت الهاء على تقدير الوقف كما هو قاعدة للخط قوله ويجعلونه
لانه همزة على غير القياس لعدم تطرفها بعد الف زائدة قوله والاولى ان يقال حكم
المهموز وانما كان هذا اولى لان عبارة المتن تدل على ان حكم المهموز حكم
الصحيح في التصرف واحتمال الحركات لا حكم المضاعف والمثال والاجوف له
وعبارته تشتمل الجميع فلذا قال والاولى قوله حرف شديد وهو ما ينحصر جرى
صوته عند اسكانه في مخرجه فلا يجري صوته ولذا سميت مجهوره لانه لما
انحصر في مخرجه فلم يجر اشتد وامتنع عن قبوله اللين والشدة القوة قوله
بالقلب والحذف وغيرهما وهو بين بين وهذا قسمان مشهور وهو ما يكون
بين الهمزة وبين حرف حركتها كما تقول سئل بين الهمزة والياء وغير
مشهور وهو ما يكون بينها وبين حرف حركة ما قبلها كما تقول سؤل بين
الهمزة والواو ثم همزة بين بين عند الكوفيين ساكنة وعند البصريين
متحركة حركة ضعيفة ينحى بها نحو الساكن ولذا لا تقع الا حيث يجوز فيه وقوع
الساكن غالبا فلا تقع في اول الكلام الكلمة لان استقصاء اي انهاء والابلاغ
الى الغاية والنهاية قوله فانه باب الباب ما يتوصل منه الى الشيء والنوع
قال صاحب الكشاف انما بوب المصنفون في كل فن من كتبهم ابوابا موشحة الا

في تعريف بين بين
في انقسامه الى قسمين

في وجه تبويب المصنفين
صدر كل فن من كتبهم

174

١٦٧

موشحة الصدور بالتراجم لان القارئ اذا ختم بابا من الكتاب ثم اخذ
في آخر كان انشط له واهتز لعطفه وابعث على الدرس والتحصيل بخلاف
ما لو استمر على الكتاب بطوله ومثله المسافر اذا علم انه قطع ميلا او طوى فرسخا
او انتهى الى رأس بريد نفس ذلك عنه ونشط للمسير ومن ثم كان القرآن
سورا وجزاه القراء اسباعا وعشورا واخماسا واخرنا قوله طويل الذيل
ممتد السبيل السبيل الطريق يذكر ويؤنث وهما كنايتان عن كثرة الابحاث
وفيهما استعارة مكنية وتخييلية وترشيحية قوله دوما اى طلبا قوله ثانيتهما
ساكنة جملة حالية وللنحاة في الجملة الاسمية الواقعة حالا اختلافات فجوز بعضهم
ترك الواو في الاسمية مطلقا وبعضهم اذا كانت في تأويل مفرد بحيث يفهم
منها معنى ذلك المفرد بلا ملاحظة لتفاصيل اجزائها كفوه الى فيّ اى
شافها وبعضكم لبعض عدو اى متعادين وبعضهم اذا كان ضمير ذى الحال في
صدر الجملة وبعضهم جوز حذفه اذا كانت واقعة بعد حال مفردة كالمثال
المذكور في الشرح وبعضهم اذا كانت مصدرة بحرف ينبئ عن التشبيه
نحو كأن وبعضهم اوجب في نحو جاء زيد وهو يسرع قوله والله يبقيك لنا
سالما قال الراغب البقاء ثبات الشيء على الحالة الاولى وسالما
اسم فاعل من السلامة وهى التعرى من الآفات الظاهرة والباطنة وبرد
بالضم نوع من الثياب والتبجيل هو التعظيم والمعنى مشتملا عليك التبجيل
والتعظيم اشتمال البرد على صاحبه او حال كون التبجيل والتعظيم بردين
لك ملابسين لك والحالان يجوز ان يكونا من الاحوال المترادفة وهى
ان يكون احوال متعددة صاحبها واحد كالكاف في يبقيك ههنا و
الاحوال المتداخلة هى ان يكون صاحب الحال المتأخرة الاسم الذى تحمل

مطلب في وجه تجزئة القرآن العظيم

مطلب في الاختلافات الكائنة في الجملة الاسمية التى وقعت حالا

مطلب في تعريف الحال المترادفة والمتداخلة

عليه الحال السابقة مثل انه يجعل قوله برداك تخييل حالا من ضمير في

سالما ولك ان تقول يحتمل ان يكون قوله في كلمة جملة ظرفية مقدرة

بالفعل على ما هو الاصل الاصح والترك الواو لان الظرف عاملا في

ضمير ذي الحال يكون بغير واو البتة لانخراطه في سلك المفرد كما ذكره

في الضوء وان الشريف في شرح المفتاح رجحان الترك اظهر فترك

الواو لا لكونه عقيب حال غير جملة بل لبعض ما قدمناه قبيل هذا قوله ورثم

هو ظبي ابيض خالص البياض يسكن الرمل قوله باحادي اتنز بسكون الهمزة يكن

اولهما لام اسم الفاعل من حدي بمعنى نفر وثانيهما فاء الامر من تأزر بزاء

معجمة ثم راء مهملة بمعنى تعاون وهمزة الوصل سقط في الدرج قوله فله احكام

اخر لا يليق بهذا الكتاب اذا التقى الهمزتان في كلمة واحدة وتحركت الثانية

مع سكون الاولى ولم يكن في موضع اللام كسال على فعال من سأل ثبت الثانية

وان كان في موضع اللام قلبت ياء وان تحركتا وقد قال النحاة وجب قلب الثانية

ياء ان انكسرت ما قبلها او انكسرت نحو جاء اصله على مذهب الخليل جائي و

وائمة اصلها القريب اءممة بكسر الثانية وان لم تكسر الثانية ولا التي قبلها

وجب قلب الثانية واوا نحو اويدم في تصغير ادم اصله اءيدم واوادم

اصله اءادم وقد صح التسهيل عن القراء بجعل الثانية باين بين وتخفيف

الهمزتين في نحو ائمة والتزم في باب اكرم حذف الثانية وحملت عليه اخواته

قوله بل نقلت حركة ميم اليها لوقوع المثلان وهما الميمان بعدها واريد الادغام

قوله وقلبت ياء فقيل ايمة في الكواشي زعم بعضهم ان النحاة لا يجوزون

اجتماع الهمزتين في ائمة للثقل وفيه نظر لصحة نقلها عن النبي عليه السلام بل

تواتره فيجب لذلك ان يجعل لغة العرب استعملت على الاصل وهو قياس وان ثقل

مطلب في بياء أئمة

دان نقل وزعم ايضا ان من قرأ بهمزتين محققتين يلزمه ان يقرأ دم
بهمزتين محققتين وهذا لا يلزم لان القرأة سنة متبعة فلا يعلل الا ما نقل
وزعم الزمخشرى ان التصريح بالياء ليس بقراءة من صرح بالياء فهو لحن محرف
وفيه نظر لان اكثر القراء يقرؤن الهمزة بعدها ياء مكسورة كسرة خفيفة و
لان الزجاج قال في ائمة عند النحاة لغة واحدة بالهمزة ثم ياء والقراء يقرؤن
بهمزة وياء وبهمزتين واعترض عليه الطيبى بان منع قوله ليس بقرأة ان احدا
من القراء السبعة لم يقرأ بها وهو كذلك كما نقلناه عن صاحب التيسير
وقال الشارح في شرح الكشاف ما ذكره الزمخشرى خلاف ما ذكره
النحاة واضرابه في مفصله وقال ابو شامة رأى النحاة ابدال الهمزة ياء
في ائمة نص عليه ابو على في الحجة ثم قال لم يوافق الزمخشرى النحاة واختار
مذهب القراء في الكشاف وما في المفصل فهو حكاية قول النحاة قوله بل هو
سهو محض والجواب ان قول المص تعود الثانية همزة عند الوصل اذا انفتح
ما قبلها لا يستلزم عدم العود عند غيره لعدم الحصر غايته انه بين عود
الثانية عند الفتح وترك الصورتين الباقيتين اختصارا ولا يكون قوله
اذا انفتح قيدا احترازيا قوله يا قطام اهلى بهذا لان قطام علم امرأة
مبنية على الكسر عند اهل الحجاز قوله لا يكون مفتوحة الا في سواضع معدودة معينة
فيه ان معدودة وان استعمل في القلة وفتح همزة الوصل ليس الا في لام التعريف
دائما والقلة تصدق على الواحد والاثنين الا ان لفظة مواضع جمع كثرة
لا تتناول الا ما فوق العشرة الا ان يقال هذا على ما قيل من ان الاثنان
اقل ما يطلق عليه الجمع مطلقا عند جماعة ومنهم صاحب الكشاف عند بعضهم
وأمر اهلك بالصلوة اهل الرجل زوجته عند الامام الاعظم لقوله تعالى وسار

مطلب اهل الرجل

وساد باهله واعترض عليه بانه لم يرد في الآية الزوجة خاصة لانه تع
قال فلما قضى موسى الاجل الى قوله لاهله امكثوا الا ترى انه خاطبهم
بخطاب الجمع وفيه نظر لانه ربما خوطبت المراة الواحدة بخطاب الجماعة
المذكور يقول الرجل عن اهله فعلوا كذا مبالغة في سترها فيعدل عن الافراد
والتأنيث الى الجمع والتذكير فيبعد عن الضمير لها بمرتبتين ومنه هذه الآية
ذكره في شرح المغني قوله فجر راس التمثال اي بجور راسه في المغرب
التمثال ما تصنعه وتصوره شبيها بخلق الله من ذوات الروح في الصورة
عام وكان التمثال في شريعة من قبلنا مباحا وجد خاتم دانيال عم
في عهد عمر رضه وكان على قصته اسدان وبينهما رضيع يلحسانه وذلك
ان بخت نصر لما اخذ في تتبع الصبيان وقتلهم وقد ولد هو القته
امه في غيظة رجاء ان ينجو منه فقيض الله سبحانه اسدا يحفظه ولبوة
ترضعه وهما يلحسانه فلما كبر صور ذلك في خاتمه حتى لا ينسى نعمة الله تعالى
قوله ومر بالستر اي بستر عيوب المسلمين ومعنى جر راس الكلب بقتل
الكلب العقور كما يقال فلان اعتق كذا كذا راسا او تملكه ويقال
امرى حتى مادم راسك سالما وذكر الراس لمشاكلة راس
التمثال او المراد القتل بضرب راسه لكونه به اسهل قوله وفي قراة السبعة
سال سائل الح قال ابن مالك ليس سال في قراءة من قرا سال سائل
بعذاب تخفيف سال وانما هو مثل هاب وسال مثل العين مرادف
سال مهموز العين لانهم يقولون سلت تسال كخوهبت تهاب وقال
ابو البقاء سال يسال مثل خاف يخاف ومصدره المساولة وهو واوي
قوله قلت لان سل اكثر استعمالا من حرفي اجازمين الجواد عن الجواد

طلب في قصة دانيال عم

للحوار يقال جار الثور اى صاح ورف فى ارؤف من الرأفة وهى الرحمة
على ما فى المجمل واشد الرحمة على ما فى الصحاح واجتماع الرؤف
مع الرحيم فى مواضع كثيرة فى القرآن العظيم مع احتراز تقديم الاول
على الثانى لبعدهما فالانسب لنظم القران ما نقله الرازى عن القفال
من ان الرأفة مبالغة فى رحمة مخصوصة هى رفع المكروه وازالة الضر
فذكر الرحمة بعدها ليكون اعم واشمل فيقول الفاضل فى سورة البقرة
تقديم الرؤف على الرحيم مع ان الاول ابلغ محافظة على الفواصل
لا يخلو عن قصور الى ترى قوله تعالى فى سورة النحل فان ربكم لرؤف
رحيم مع ان الفواصل ههنا نونية على ان رعاية جانب المعنى
اهم وفى بعض الكتب حكى الاخفش عن بعض العرب رسل فى سل فلا يرد السؤال
قوله وساء يسوء لازم ومتعد يقال سؤته فسىء مثل سررته فسر ويقال
هو رجل سوء بالاضافة ورجل السوء بالاضافة كاضافة حمار سوء
ورجل صدق فى افادة المبالغة حيث اريد ان الصدق احاطه فصار
الرجل منسوبا اليه كانه اصل له ولا يقال رجل السوء بالضم فى الكشاف
هما كالكره والكره والضعف من ساء الا ان المفتوح غلب فى ان تضاف
اليه يراد ذمه من كل شىء والسوء بالضم جار مجرى الشر الذى هو نقيض الخير وقيل
بالفتح مصدر وبالضم البلاء والمكروه والدمار والهلاك وقيل بالضم اسم مصدر
قوله المزيد وهو ما يوقد به النار من العود والحديد والجمع زناد وفى بعض شروح
المقامات او زناد امفرد مثل حمار فى الكشاف اى التى توردى بها الاعراب و
اكثرها من المرخ والعفار وفى امثالهم فى كل شجر نار واستمجد المرخ والعفار
يقطع الرجل منهما غصنين العفار وهى انثى والمرخ وهو ذكر فيقدح النار

باذن الله تعالى وهو ذكر مخالف لقول الجوهري ان العفار الزند وهو
الاعلى والمرخ الزندة وهي الاسفل ويوافقه قول الميداني في مجمع الامثال
والزند الاعلى يكون من العفار والاسفل من المرخ ولفظة كل في قوله في كل
شجر نار للتكثير لا للتسوير اذ لا نار في شجر العناب قال في الكشاف وعن
ابن عباس رضي الله عنه ليس من شجرة الا وفيها النار الا العناب
قالوا ولذلك تتخذ منه مدق القصارين **قوله** كما في ائمة التشبيه في قلب
الهمزة ياء مع قطع النظر عن كسر ما قبلها او كسرها **قوله** ويرجح قول الخليل
قبل المرجح ابو علي الفارسي وهو نشا بشيراز من اقربة يقال لها فسا ويقال
له ابو علي الفسوي احد الكبراء المشهورين في العربية سيما في صنعة الاعراب
وهو امام في العربية وكلامه حجة يتمسك به قال صاحب الكشاف وغيره دخل
بغداد واقام بها مدة ودخل الاهواز والحلب وغيره من البلاد وله مصنفات
كثيرة الشيرازيات والبغداديات والحلبيات والاهوازيات وكتاب الشعر وكتاب الحجة
والتذكرة والاغفال والايضاح **قوله** وفي الوقف ته كقه اشارة الى ان ت
ول امران يكتبان بالهاء اذا كانا في الوصل لان مبنى الكتابة على الوقف
ولا تكن لا تفصح الهاء **قوله** واوى يأوي اويا واويا على فعول وفعال
بالكسر الى كذا اي انضم اليه واوى له اي رحمه وتحقيقه بقلبه ذكره الطيبي
والأوى كل مكان يأوي اليه شيء ليلا او نهارا **قوله** وعليك بالتدبر وهو
اسم فعل اذا تعدى بنفسه كان المعنى الزم واذا تعدى بالباء كان بمعنى
التمسك لا ان الباء في المفعول تعدية كما ظنه الراضي وكان القياس ان
لا يقال للجار والمجرور اسم الفعل لانه لم يكن اسما قط بخلاف رويد فانه اسم
في اصله لكنهم طردوا هذا الاسم في كل لفظ منقول الى معنى الفعل اشار الى

في الفرق بين التدبر والتفكر

١٧٧

١٧٠

اشار الى الراضه والتدبر تصرف القلب بالنظر في العواقب والتفكر تصرفه
بالنظر في الدلائل قوله كقولهم الم تر ما لاقيت الح لفظ الم تر تقرير اي حمل
المخاطب على الاقرار ربما دخله النفي وتعجب اي حمل المخاطب على التعجب يستعمل فيما
تقدم الرؤية فيما لم يتقدم لاجري مجرى المثل في معنى التعجب والرؤية يحتمل البصرية
ذكره صاحب الكشاف وما موصولة وتاء لاقيت خطاب لاعمرو والدهر منصوب
على انه معطوف على ما او على انه مفعول معه واعمر منادى حذف حرف ندائه وهي
شرطية وتمل بمعنى يستمتع ويعش طويلا مجزوم بما يقال ملاك حسك تمليته
اي متعك به واعاشك معه طويلا وهو جزاء الشرط مجزوم به ويستمتع ايضا
مجزوم بالعطف عليه والاستشهاد انه هزبره قوله وكقوله اري عيني ما لم ترا ياه
لح الترهات بالضم الطرف الصغار غير الحادة تتشعب عنها والواحدة
ترهة بتشديد الراء وفتحها فارسي معرب ثم استعيرت في الباطل لرى مضارع
متكلم واحد من ارى يري عيني مفعوله الاول ما لم ترا ياه مفعوله الثاني كلانا
مبتداء خبره عالم بالترهات متعلق به والجملة استيناف وعالم من العلم بمعنى المعرفة
فلا يتعدى الى المفعولين وما اشتهر بين النحاة من امتناع الاقتصار في افعال
القلوب على احد المفعولين فقد قيل المراد به الترك بحيث لا ينوي ولا يقدر
وقيل المنع مذهب سيبويه واجازه الاخفش وذكر صاحب الكشاف في سورة النور
جواز الحذف فيما اذا كان الفاعل والمفعولان شيئا واحدا في المعنى اعلم ان كلا
وكلتا مفردان لفظا تثنيتان معنى مضافان ابدا لفظا ومعنى الى كلمة واحدة
معرفة دالة على اثنين بالحقيقة والتنصيص نحو احدهما او كلاهما او ما
بالحقيقة والاشتراك نحو كلانا فان نا مشتركة بين الاثنين والجماعة او
بالمجاز كقوله ان للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقيل فان ذلك حقيقة في الواحد

والشبر بها الى المثنى على سنى وكلا ناذكر قولنا كلا واحدة احترازمن قوله كلا
اخي وخليلي واجدى عضدا فانه ضرورة نادرة واجاز ابن الانبارى اضافتها
الى المفرد وشرط تكريرها نحو كلاى وكلاك المحسنان واجازه الكوفيون
اضافتها الى النكرة المختصة نحو كلا رجلين عندك محسنات ويجوز مراعات لفظ
كلا وكلتا في الافراد نحو كلتا الجنتين اتت اكلها ومراعات معناهما وهو قليل
وقد سئل ابن هشام صاحب مغنى عن قول القائل زيد وعمرو كلاهما قائم او قائمان
والصواب ان قدر كلاهما تاكيدا قيل قائما لانه خبر عن زيد وعمرو وان قدر مبتدأ
فالوجهان والمختار الافراد **قوله** وقد غدا في الشعر الهمزة ماضية فقال
صاح هل رأيت او سمعت براع رد في الضرع ما قرى في الحلاب القرية
صاح هل رأيت الى الضرع لكل ذات ظلف او خف وقرى بمعنى جمع ومنه
للمكان الذى الجمع للخلق والحلاب بالكسر قيل جمع محلبة وهى ما يحلب فيه
ويروى في الغلاب جمع غلبة بالضم وهى تحلب من جلد صاح منادى حذف
حرف ندائه ورخم على سبيل الشذوذ لان اصله يا صاحبي وقد قالوا المضاف
لا يرخم وتأديت خطاب لصاح وسمعت عطف عليه براع مفعول لهما على
سبيل التنازع لكن في عمل سمعت يحتاج الى تقدير مضاف اى خبر راع و
الباء زائدة او باعتبار تضمين معنى الاحاطة ورد صفته في الضرع
متعلق برد وما قرى مفعول رد وفي الحلاب متعلق بقرى **قوله** وفي عبارته
حزازة الى قوله لا بد من تقدير قد ليصح قال ابن هشام في المغنى جوز رح
الزمخشري ومن تبعه كون فانفجرت في الجواب اى فان ضربت فقد
انفجرت ويرد ان ذلك تقتضي تقدم الانفجار على الضرب مثل ان سرق
فقد سرق اخ له من قبل الا ان قيل المراد فقد حكمنا بترتيب الانفجار على
ضربك وفيه بحث لان ما ذكره في الكشاف لا يفيد في رفع الاعتراض منى

من جهة ان مبنى كلامه ان الماضي بقد محقق معنى فلا يصح ان يكون جوابا للشرط
مستقبل ويمكن ان يجاب عن اصل الاعتراض بان حرف الشرط في ان ضربت خلصت
الماضي الداخل عليه قد التحقيقية للاستقبال وفائدة قد فيه تحقق ترتيب الانتجاح
على الضرب نعم يحتاج الى التأويل في قوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل
لا لمجرد وقوع الجزاء ماضيا بقد بل لان السرقة المنسوبة الى الاخ كانت
متقدمة في نفس الامر على السرقة المنسوبة الى اخ يوسف عليه السلام كما يدل عليه
لفظ من قبل على ان لنا ان نقدر حكمنا قبل قد والمعنى ان ضربت حكمنا بانه قد انتجز
فلا يلزم وقوع الجزاء فعلا ماضيا بعد ذكره حسن الفناري وفيه بحث قال
الشريف في شرح المفتاح الفاء الجزائية لا تدخل على ماض متصرف الا مع قد
واضمارها ضعيف وقال الشارح في شرح الكشاف في تفسير قوله تعالى فانفجرت
في حذف قد بعض نقصان ووجه النقصان والضعف في حذفها واضمارها عند
عدم قيام قرينة دالة عليها وفاء الفصيحة لا تصلح قرينة لها لان امرها ينتظم
بالعطف كما بالشرط فلا نقصان ولا ضعف في حذفها واضمارها عند قيام
قرينة دالة عليها كما اذا كان الشرط والجزاء مذكورين صريحا كما في قوله تعالى
ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وفي قوله تعالى وان كان قميصه قد من دبر فكذبت
لغفول ابن الخطيب عن هذا الفرق اورد النقض بما في الايتين على ما قاله الشا نعمان
قوله وذلك مرمى بالفتح وانما كتب بالياء لكون اصل الالف محذوفة ياء وهو
قياس المبرد وهو المختار وقياس المازني ان يكتب بالالف وقياس سيبويه انه يكتب
بالالف في النصب وبالياء في الرفع والجر قوله وقول من قال اتزرين ايتزر
خطاء في فتح البارى شرح البخارى انكر النحاة الادغام حتى قال صاحب
المفصل انه خطاء لكن نقل غيره انه مذهب الكوفيين وحكاه الصغاني في مجمع

البحريين وقال ابن مالك انه مقصور على السماع ومنه قراءة ابن محيصن
فليؤد الذي اتمن بالتشديد قوله واما اتخذ فليس من اخذ قال الجوهري
الاتخاذ افتعال من الاخذ الا انه ادغم بعد قلب الهمزة الثانية ياء وقلب الياء
تاء ثم ادغم لكثرة استعماله على لفظ الافتعال توهموا ان التاء اصلية فبنوا منه
تخذ يتخذ قوله في بيان اسم الزمان والمكان اعلم ان الفصول والابواب و
المقدمات المذكورة في الكتب يراد بها الالفاظ والعبارات المخصوصة وبيان
مدلولات تلك الالفاظ ظروف لها وهذا توسع شايع ولا ينافيه ما اشتهر ايضا
من كون الالفاظ اوعية وقوالب للانفس المعاني لان المعاني لما كانت ماخوذة
من الالفاظ مستفادة منها كما يوخذ المظروف من الظرف جعلت الالفاظ ظروفا لانفس
المعاني ثم ان بيان المعاني قد يكون بالالفاظ وقد يكون بغيرها فصار بيان
المعاني كظرف محيط بالالفاظ فظروف الالفاظ نفس المعاني وظرفها بيان
المعاني فلا منافاة قوله باعتبار وقوع الفعل فيه مطلقا من غير تقييد منه بشخص او
بزمان فاذا قلت مخرج فمعناه موضع الخروج المطلق او زمان الخروج المطلق
ومن ثمه لم يعملوا اسم الزمان والمكان في مفعول ولا ظرف فلا تقول مقتل زيد و
لا مخرج اليوم لئلا يخرج من الاطلاق الى التقييد كذا في شرح الشافية للجاربردي
هذا عند المتقدمين والمتأخرون من النحاة قد جوزوا اعمال اسمي الزمان والمكان
في الظرف وعللوه بان الظرف تكفيه رايحة الفعل ذكره علاء الدين البسطامي
في حاشية المطول وفيه بحث لان تعليله بالاطلاق منقوض بالصفات الجارية
على الفعل لانهم صرحوا بان الصفات موضوعة لذات مبهمة لم يلاحظ فيها
خصوصيته اصلا ومن صفة معينة فيصح اطلاقها على كل متصف بتلك الصفة
وذلك المعنى المعتبر فيها يسمى مصححا للاطلاق ويلزم ذكر الموصوف معها

مطلب الفصول والابدال

مطلب عدم اعمال اسم الزمان والمكان في مفعول ولا ظرف

معها لفظا او تقديرا تعيينا للذات التي قام بها المعنى قوله اسم الزمان
والمكان الاولى توحيد الاسم للاشعار بوحدة صيغتيهما قوله لرفضهم مفعلا
في الكلام الا مكرمًا ومعونا وقد ذكرنا انه جاء مهلك وميسر ومألك
بضم العين قوله وشذ المسجد وهو اسم البيت للعبادة سجد فيه او لا قال سيبويه واما
اما في موضع السجود فالمسجد بالفتح لا غير ومنه المنخر بكسر الخاء واما منخر بكسر الميم
والخاء ففرع على منخر وهو ثقف من النخير وهو الصوت بالانف كمنتن بكسر الميم والتاء
فرع على منتن بضم الميم وكسر التاء وهو الرائحة الكريهة ولا ثالث لهما
قوله ومنه متفرق الرأس لوسط الرأس لانه موضع فرق الشعر قوله
ومنه مسقط الرأس اي موضع سقوط الولد بفتح اللام قوله من يجزر مفتوح العين
وفي الصحاح بالضم قوله والمسكن وهو لغة الحجاز وحكى المنسك ايضا في مختصر
قوله قال ابن السكيت وقال ابن الانباري هو من اكابر اهل اللغة وقال المبرد
ما رأيت للبغداديين كتابا في اللغة خيرا من اصلاح المنطق ليعقوب بن اسحاق
السكيت وههنا فائدة ذكرها في تهذيب النووي قال ابن قتيبة يحذف الالف
من الاسماء الاعجمية كابراهيم واسمعيل واسحاق واسرائيل وسليمان وهرون
وسائر الاسماء الكثيرة الاستعمال وما لا يكثر استعماله منها كهاروت وماروت
وطالوت وجالوت وقارون فلا يحذف الالف في شيء منها ولا يحذف من
داود وان كان كثير الاستعمال فحذف احدى الواوين ومنه وما كان على فاعل
كصالح ومالك وخالد يجوز اثبات الفه وحذفها ان كثر استعماله والا
فلا يحذف كسالم وجابر وحاتم وحامد وما كثر استعماله وتدخل الالف
واللام يكتب بغير الالف مع اللام فان حذفتهما اثبت الالف تقول قال
الحرث وقال حارث ولا يحذف الالف من عمران ويجوز حذفها واثباتها في

اسمه يعقوب ومتى اطلق يعقوب في كتب اللغة يراد به ابن السكيت

مطلب
فالاسماء الاعجمية التي يكثر استعمالها
كابراهيم واسمعيل يحذف الفها والتي
لا يكثر استعمالها لا يحذف منها
الالف كهاروت وماروت
واشباهه

الالف

في مروان ومعاوية وعثمان وسفيان **قوله** فمن المعتل الفاء مكسور عينه

ابدا وقيده في بعض شروح الشافية بالواوى الذى حذف واوه في

المضارع ولم يكن لامه حرف علة ثم قال لانه لو كان يائيا لكان بمنزلة الصحيح

وهذا يوافق ما ذكره ابن عصفور في المقرب ثم قال لانه لو لم تحذف الواو منه

لكان بمنزلة الصحيح كالموجل وينافيه ما ذكر في مطلوب المقصود في كون الموجل

والموسم بالفتح من علم وحسن وفائدة قوله ولم يكن لامه حرف علة الاشارة الى

ان المعتل الفاء واللام كالناقص فيما ذكره صاحب المقصود وقال صاحب المقرب

الفاء الواوى المضاعف حكمه حكم المضاعف **قوله** قال الشاعر على ما رواه

الكسائي فاصبح العين ركودا الخ العين العيان وهي الحديدة التي تكون في

آلة الفدان اى آلة التورين للحرث او البقر التي تحرث وهو فعل

فنقلوا لان الياء اخف من الواو وركودا من ركد الماء ركودا سكن وكل

ثابت في مكان راكد والافشاذ جمع وشز بالتحريك وهو المكان المرتفع و

الجمع اوشاز ورسخ الشيء رسوخا ثبت وكل ثابت راسخ والموجل بالجيم

مهملة من الوحل وهو الطين والدقيق واللام مقدرة في ان ولا مقدرة

بسعها اى اصبح الحدائد ثابتة على المواضع المرتفعة لان لا ترسخن في الموضع ذى

الطين الدقيق في الصحاح ومختصره وبعض شروح المفصل الموحل بالفتح مصدر

وبالكسر المكان ولا دليل في البيت على انه سمع موحلا بالفتح للموضع وكلام الجوهرى

في هذا البيت محتمل قال صاحب الكشف اى وقت قدومه فالاستشهاد به على انه

الموحل اسم مكان ليس بجيد كذا قيل وفيه تعسف لا يخفى ثم ان مذهب الجمهور كون

الزمان مقدرا في المصادر وعن ابي على الفارسي ان المصادر تقع في الازمان

فجعل سعة الكلا زمانا على طريق حذف المضاف **قوله** واويا كان او يائيا خبر كان

مطلب في وجه تقديم كان على خبره في مثل واويا كان او يائيا

خبر كان والمراد بعين التسوية بين الواوي واليائي وتقديم خبر كان في مثل
هذا الموضع واجب لانه لو لم يقدم الجزم لم يعلم منه التسوية بل لابد من التصريح
بلفظ سواء ذكره الشريف في شرح المفتاح قوله وآوى مأوى الابل وماء
في العين قال الاندلسي ذكر الفراء مأوى الابل وذكر غيره ماوي في العين قال البيري
وذلك غلط عندي لان الميم اصلية في الصحاح موق العين طرفها مما
يلي الانف واللحاظ طرفها الذي يلي الاذن وجمع اماق وماق مثل آبار وبار
وبار ماء في العين لغة في موق العين وهو فعلي وليس بمفعل لان الميم من نفس
الكلمة وانما زيدت في آخر الماء للالحاق ولم يجدوا له نظيرا يلحقونه به
لان فعلي بكسر اللام نادر لا اخت لها فالحق بمفعل فلهذا جمعوه على
في على التوهم وقال ابن السكيت ليس في ذوات الاربعة مفعل بكسر العين الا
حرفان ماء في العين وماوي الابل قال الفراء سمعتهما والكلام كله
مفعل بالفتح نحو رميته مرمى ودعوته مدعى وغزوته مغزى وظاهر
هذا القول ان لم يتأول على ما ذكرناه وهو الالحاق بمفعل غلط لان
الميم اصلية على ما عرفت انتهى كلامه فايراد ماء في العين في هذا القسم
منظور فيه الا ان يحمل على ما ذكره ابن السكيت وهو ايضا غلط لو لم يؤول على
ما عرفته قوله فلم يعلم ان المثل الفاء واللام كيف حكمه الى نفي وتردد
مع تصريح اعلم العلماء الى في كتابه بمسمى المقصود ان اللفيف المقرون
كالمثل الفاء وما قيل ليس للامام كتاب المصنف كلام المعترض قال الامام
صدر الائمة بلغت مسائل الى خمسمائة الف مسألة مع ما اودع في كتب
في المسائل الفاسقة المبنية على خفيات النحو واسرار العربية ودقايق المسائل
وذكر الخطيب الخوارزمي انه وضع ثلثة آلاف وثمانين الف مسألة ذكره في

فيما قيل في حق الامام الاعظم ابي حنيفة وتصنيفاته

العناية شرح الهداية قيل ما وضعه اصحابنا من المسائل الفقهية هو الف الف ومائة الف وسبعون الفا وينف مسئلة في شرح البزدوي للامام الارزنجاني ان الامام صنف كتاب العالم والمتعلم وكتاب الرسالة وهو كتاب بعثه الى عثمان البتي من اصحابه وكتاب الفقه الاكبر وكتاب المقصود في الصرف قوله وفي كلام صاحب المفتاح ايضا ايماء الى ذلك حيث قال واسم الزمان في الثلاثي المجرد على مفعل بسكون الفاء وفتح الباقي في المنقوص البتة وبكسر العين منه في المثال وفي غيره ايضا ان كان من باب يضرب والا فتح شاملا في المعتلات باسرها غير المذكورين ومن جملتها المعتل العين واللام فيكون اسم الزمان مفتوح العين منه قال صاحب المظهر المعتل الفاء يفعل بفتح الميم وكسر العين ابدا والمعتل اللام مفعل بفتح الميم والعين ابدا واللفيف المفروق كالمعتل اللام وقال صاحب الاساس اسم الزمان والمكان في المفروق قيل هو كالمثال وقيل هو كالناقص قوله اما المبالغة فلتدل على ان لها شانا في انفسها قال بعض الفضلاء وتحقيق كون التاء في الوصف مثل علامة للمبالغة ما اشار اليه صاحب الكشف من ان التاء مقتض ان يقدر موصوفه جماعة وحمله على الواحد مع تقدير الموصوف جماعة مبني على عدهم الواحد جماعة مبالغة كانه لكثرة علومه فسموا التاء مبالغة تسمية بالاثر وقطعا للمسافة وتحريرا وتصريحا في التانيث الموصوف قوله بمنزلة قارورة وشبهها اي في كونها قارورة غير جارية على الفعل فان القارورة في اللغة لمقر المائعات لكنها خصت بالزجاجة المخصوصة والدبران خصها يوصف بالدبور بالمنزل الرابع القمر قوله فنحو ذلك لم يذهب به مذهب الفعل اي لم يجعلوا هذه الاسماء

الاسماء متصلة بالفعل ومشتقة منه لثبوت مفهوماتها موضوعة هكذا
ولا يراد بها صدور الفعل في زمان او مكان قوله وجعل خبره وجه صيغة
الجاري على الفعل دليلا على اختلاف معناه اى على ان المراد في صيغة
المضموم الدوام الثبوت دون التجدد والحدوث كما انهما مرادان من
صيغته الجاري عليه فيتأمل قوله نحو نجم الجامل والنوى وهو للعجاج
اول هذه القصيدة اطربا وانت قنسري والدهر بالانسان دواري
الهمزة للاستفهام وطربا مصدر طرب بالكسر وهو خفة تصيب الانسان
لشدة حزن او سرور يعني اطرب طربا وانت قنسري وهو الفاني
والدهر الزمان او الابد والانسان من الانس وفي سبب تسمية الانسان
به ثلثة اقوال الاول قول ابن عباس رضي الله عنه انه انما سمي به
لانه عهد الله تعالى فنسي والثاني قول بعضهم انه سمي به لظهوره وادراك
البصر اياه من آنست كذا اى ابصرت الثالث قول قوم سمي به
لانه يستأنس به ويقال لما خلق الله تعالى ادم عليه السلام آنسه
بزوجته فسمي به انسانا والدواري الدهر يدور بالانسان احوالا
وفيه مبالغة من جهة تشديد الواو والاتيان بياء النسبة ولا فعل له
والدهر دوار يحتاج الى التجريد والثاني ونحو نجم بمجتمع والجامل بالجيم
القطيعة من الابل مع رعاتها والنوى حفيرة الخباء للا يدخله
ماء المطر وجمع نؤى على فعول واصله نؤى يعني قوله حال كونك شيخا
وحال دوبيك دوران الزمان وانت ترى ديار الاحباء خربة خالية
بحيث خلا بمجمع الابل وموضع خيام الاحباء ومجالسهم عن اهلها
قوله قيل فيه مفعلة او حال التاء للدلالة على الكثرة او ارادة البقعة

الشيخ

ك في تسمية الانسان انسانا

قوله لكن توجيهها بهذا التوجيه لو صح لم يصب الحكم بالسهو بخزه
قوله عائشة رضي الله عنها بالرهنة كجرش وعض فوط الجحرشي
العجوز الكبيرة ولا تقل عجوزة والعامة تقوله ويجمع عجايز ولعفر قوطا
العظاية الذكر وهي دويبة اكبر من الوزغة يقال لها بالفارسية
كرپاسو قوله محلب وهو اسم لما ينعان به في الحلبة ان كان في الحقيقة
اسم ما يحلب فيه ومكنسة اسم لما يكنس به الثلج وغيره ومفتاح اسم
لما يفتح به قال صاحب المفتاح وعندي ان مفعالا هو الاصل وما
سواه منقوص منه بعوض كمكسحة او بغير عوض كمثعب لكن كثرة الاستعمال
وكثرة التفرع بالزيادة تشهد ان الاصل مفعل وما عداه متفرع
منها بزيادة ومصفاة اسم لما يصفى اللبن وغيره وهي تتخذه من
الخشب يطرح به الثلج قوله مطهرة وهي الادواة في الصحاح والفتح اولى
قوله وسقاة هي بالفتح موضع الشرب ومن كسرها جعلها كالآلة
لسقي الديك قوله فجعله اي جعل اسم الموضع خالفا لاسم الآلة و
قوله لما قال الى قوله فاشار دخول الفاء في جواب لما غير جايز
او قليل وقدم تفصيله قوله السعوط بالفتح دواء يصب في الانف
ومجرضة في الصحاح هي بكسر ميم وفتح الراء وفي شرح الهادي انه المشهور
قال ابن درستويه لو كسرت على الاصل جاز وفيه نظر والجواب ان
الشذوذ عند غير سيبويه قوله وقال سيبويه لم يذهبوا بها مذهب الفعل
يعني لم يجعلوا هذه الاسماء متصلة بالفعل ومشتقة منه كالمضموم العين
من اسمي الزمان والمكان لان الاسم المشتق لم يجئ على مفعل بضم ميم و
العين بل هي اسماء موضوعة لهذه الاشياء كسائر الجامدة فلا يقال

(Margin notes:)
بجعل كأنه عائشة في الرهنة
لُ
قيل
او هو

فلا يقال مدهن الا للآلة التي جعلت للدهن في وعاء غيره لم يسم
مدهنا وكذ غيره وهذا مثل الكلمات التي على وزن المفعول ولبس المراد به
المفعول وهي اربع كلمات المغفور والمغثور وكلاهما بالغين المعجمة
وهما مثل الصمغ يقع على الشجر فيه حلاوة والثالثة المغرود وهو ايضا
بالغين نوع من الكمأة والرابعة الملوق بالمهملة وهو مثل المعلاق
وهو ما يعلق به شيء قال ابو سعيد لا نظير لهذه الاربعة قوله على فعلة
بالفتح قال في شرح المفصل وقد يكون بناء المرة من الثلاثي المجرد لا على فعلة
ولا على مصدر معروف بل على بناء آخر كقولهم غزا غزاة وقضى قضاة
لان مصدريهما الغزو والقضاء والفعلة منهما الغزوة والقضية
وفيه نظر لجواز ان يكون اصلهما غزوة وقضية على وزن فعلة بفتح
الفاء وسكون العين نقلت حركة الواو والياء الى ما قبلهما قلبتا
الفا لتحركهما في الاصل وانفتاح ما قبلهما الآن الا ان يقال
انهما بلا اعلال من الاوزان المختصة بالمعتلة كما قيل في قضاة
وامثالها كبغاة وحفاة وزناة وسعاة وعراة وغزاة قوله والمرة
مما زاد الى اذا كان للفعل مصدران احدهما اشهر في الاستعمال
من الآخر فالمرة انما يبتنى من الاشهر تقول كذب تكذيبة ولا تقول
كذابة تاء التأنيث الموقوف عليها هاء يعني اذا كانت في آخر الاسم
المفرد ولم يكن عوضا على الاكثر للفرق بينه وبين تاء التأنيث الفعلية
وقد ذهبت في الوقف الحركة التي كان بها التمييز ولم تقلب حرفا آخر
دون الهاء لانها اشبه شيء بالالف المجيء بها للتأنيث ولاقتضاء فه
اولم يعكس لانه لو قيل ضربة في ضربت لالتبس بضمير المفعول قيدنا بالمفرد

فصل في الفرق بين الطعم والطعم بفتح الطاء وضمها

لانه في الجمع يوقف بالتاء وما روى قطرب عن طي انهم يقولون كيف
البنون والبنات وكيف الاخوة والاخواة بابدال تاء الجمع هاء
في الوقف فضعيف وبقولنا ولم يكن عوضا لانها لو كانت كتاء بنت
واخت توقف عليها بالتاء وبقولنا على الاكثر لانه بعض العرب
تقف عليها بالتاء منه قولهم وعليه السلام والرحمة والوقف بالهاء
في نحو الصلوات ضعيف وهيهات انه جعل مفردا وقف عليها
بالهاء والا فبالتاء ومثله في احتمال الوجهين حسابها
صلى الله عرقاتهم وعرقاتهم بفتح التاء وكسرها
من الطعم وهو بفتح الطاء ما يؤديه الذوق
وبضمها الطعام ذكره في مختصر وقال
في شرح البزدوي ذكر في المغرب
ان الطعم بالفتح والضم مصدر
طعم الشيء اى اكل وذاق
الا ان المفتوح هو
المشهور بين
الجمهور من
الفقهاء
تم تم



183



